

أنطوان برونيه

جون بول جيشار

التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية
الإمبريالية الاقتصادية

ترجمة

عادل عبد العزيز أحمد

2653



دخلت البلدان الأوروبية والولايات المتحدة منذ عام 2007 فى أزمة مالية طاحنة لم تخرج منها حتى اليوم. وعلى الرغم من اعتراف قادة هذه البلدان بخطورة تلك الأزمة، فإنهم يتجاهلون السبب الرئيسى الذى أدى إلى وقوعها. إن إلغاء الحمائيات الجمركية، والذى تم تفعيله بطريقة مذهبية مطلقة استنادًا إلى مبدأ حرية التبادل، مع استمرار التخفيض الكبير الذى تمارسه الصين لعملتها النقدية قد تمخض عنه اختلالات حادة فى المبادلات الدولية.

لقد تفاقمت تلك الاختلالات التجارية مع إصرار الصين على عدم إعادة تقييم عملتها النقدية، وكنتيجة لذلك استمرت البلدان الغربية غارقة فى أزمتها المالية. وهى استراتيجية تسعى من خلالها إلى سحب بساط الهيمنة العالمية من الولايات المتحدة الأمريكية لتحل محلها خلال العقود القادمة. وهذه الاستراتيجية الصينية تمتد إلى جميع المجالات (الاقتصادية المالية والعسكرية والدبلوماسية والثقافة.... إلخ). ونظرا لأنها تعتمد بصورة مركزية على سعر صرف اليوان فهى تمثل بلا شك توجهًا نحو استعمار اقتصادى جديد. لذلك يتعين على البلدان الغربية أن تكون على أهبة الاستعداد لمواجهة هذا العدوان الصينى. ويبدأ ذلك بضروره الخروج من منظمة التجارة العالمية الحالية، وإقامة منظمة تجارة عالمية جديدة تقوم على رفض الإغراق النقدى والسياسة التجارية التى تنتهجها الصين.

تصميم الغلاف : جاسر ممدوح

CHINA SHIPPING LINE

التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية

الإمبريالية الاقتصادية

المركز القومى للترجمة
تأسس فى أكتوبر ٢٠٠٦ تحت إشراف: جابر عصفور
مدير المركز: أنور مغيث

- العدد: 2653
- التوجه الصينى نحو الهيمنة العالمية: الإمبريالية الاقتصادية
- أنطوان برونيه، وجون- بول جيشار
- عادل عبد العزيز أحمد
- اللغة: الفرنسية
- الطبعة الأولى 2016

هذه ترجمة كتاب:

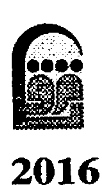
LA VISÉE HÉGÉMONIQUE DE LA CHINE
L'impérialisme économique
Par: Antoine BRUNET & Jean-Paul GUICHARD

شارع الجبلاية بالأوبرا- الجزيرة- القاهرة. ت: ٢٧٣٥٤٥٢٤ فاكس: ٢٧٣٥٤٥٥٤
El Gabalaya St. Opera House, El Gezira, Cairo.
E-mail: nctegypt@nctegypt.org Tel: 27354524 Fax: 27354554

التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية

الإمبريالية الاقتصادية

تـألـيـــف : أنطوان برونيه
جون بول جيشار
ترجمة : عادل عبد العزيز أحمد



2016

بطاقة الفهرسة
إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية
إدارة الشئون الفنية

برونيه؛ أنطوان.
التوجه الصيني نحو الهيمنة العالمية: الإمبريالية الاقتصادية/ تأليف أنطوان برونيه؛ جون بول جيشار؛ ترجمة: عادل عبد العزيز أحمد؛
ط١ - القاهرة: المركز القومى للترجمة، ٢٠١٦
٣٠٠ ص؛ ٢٤ سم
١- الامبريالية
٢- الاستعمار الجديد.
(أ) جيشار، جون بول (مؤلف مشارك)
(ب) أحمد، عادل عبد العزيز (مترجم)
(جـ) العنوان ٣٢٥,٣

رقم الإيداع ٢٠١٥/٥٥٤٢
الترقيم الدولى I.S.B.N. 978-977-92-0177-1
طبع بالهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية

المحتويات

كلمة المترجم

لأول مرة فى تاريخ تقارير صندوق النقد الدولى نلحظ اتجاها عاما لإعلان نهاية الهيمنة الاقتصادية للولايات المتحدة الأمريكية لتترك مكانها إلى الصين. وطبقا للتوقعات الرسمية الأخيرة للصندوق فإنه بحلول عام ٢٠١٦ سيتخطى الاقتصاد الصينى نظيره الأمريكى لتنتقل بذلك الهيمنة الاقتصادية الجديدة إلى الصين.

وأيا كانت درجة مصداقية هذه التوقعات، فإن واقع الأمر لا يفتأ إلا أن يؤكد لنا هذه التوقعات. إنها بحق مفاجأة من العيار الثقيل، خاصة إذا علمنا أنه منذ حوالى عشر سنوات فقط كان حجم الاقتصاد الأمريكى يمثل ثلاثة أضعاف الاقتصاد الصينى. ولا نبالغ القول بأن مقدرات الاقتصاد الأمريكى اليوم تكاد تتحدد بالتوجهات الاقتصادية الصينية. فالصين تستحوذ على المكانة الأولى بين الدول حائزى سندات الخزانة الأمريكية حيث تصل قيمة هذه السندات التى تستحوذ عليها الصين إلى ما يعادل ١١٦٠ مليار دولار بما يعكس مدى ثقل وتوغل الصين فى الاقتصاد الأمريكى.

أما بالنسبة للاتحاد الأوروبى، فالوضع أكثر سوءًا مع أزمة اليورو التى لم تخرج منها بعد دول منطقة الأيرو فى الاتحاد. فى الوقت ذاته، فإن معدل النمو الاقتصادى لأى دولة من دول الاتحاد لا يتوقع أن يزيد عن ١٪ خلال العام القادم، فى حين أن توقعات النمو الاقتصادى للصين تصل إلى ٨٪ .

إن الرئيس الفرنسى السابق نيكولا ساركوزى لم يستطع إخفاء قلقه تجاه هذه الهيمنة الاقتصادية للصين خلال خطابه بمرسيليا فى ٢٠١١/١٢/٨ حيث دعا إلى ضرورة مواجهة المنافسة غير العادلة من قبل الصين والتى أضرت كثيرا بالاقتصاد الأوروبى وبقدرة الشركات الأوروبية على المنافسة مما ترتب عليه تفاقم مشكلات البطالة. إن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبى يستعدان منذ عدة سنوات

لمواجهة الهيمنة الاقتصادية للصين، فهل يتعين علينا نحن العرب ودول منطقة الشرق الأوسط الانتظار لعدة عقود حتى نستوعب خطورة الوضع الحالى. لذلك يأتى هذا الكتاب ليدق ناقوس الخطر أمام الاقتصاديات العربية لكى يعدوا عدتهم فى مواجهة هذا الزحف الصينى.

ومما لا شك فيه أن الصين تسعى إلى تحقيق هذه الهيمنة الاقتصادية مستخدمة فى ذلك كل الطرق (السياسية والدبلوماسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية). كلنا يعلم أنه منذ منتصف التسعينيات، تسعى الصين لتعزيز هيمنتها الاقتصادية على العالم. ففى عام ١٩٩٦ تم إنشاء منطقة "البريك BRIC التى تضم بالإضافة إلى الصين كلا من روسيا. والبرازيل والهند. كما أنشأت الصين منطقة لتعاون شنجهاى OCS التى تضم أربع دول من آسيا الوسطى بالإضافة إلى روسيا بهدف التعاون فى مجالات الطاقة كما تسعى الصين منذ عام ٢٠٠٠ إلى "شراء أفريقيا" فالصين لا تتوانى فى التوغل نحو أفريقيا ولا يخفى علينا هذه المؤتمرات الدولية التى تنظمها الصين مع الدول الأفريقية فى فترات متقاربة للغاية (كل ثلاث سنوات). ففى أواخر ٢٠٠٦ اجتمعت الصين مع حوالى ٤٠ دولة أفريقية فى بكين. أما فى منتصف أكتوبر ٢٠٠٩ فكان اللقاء فى شرم الشيخ بحضور ٤٩ دولة أفريقية وعربية، والأخطر من ذلك أن الصين تقترب كثيرا من الأنظمة الأكثر ديكتاتورية فى العالم والتى تجمعها بها علاقات وطيدة مثل كوريا الشمالية وبيرمانى، وإيران، والسودان، وسوريا، وزيمبابوى وغيرها من الدول ذات الأنظمة الديكتاتورية. وهنا نتساءل إذا كانت دول الربيع العربى تسعى إلى إقامة نظام سياسى ديمقراطى من أجل تحقيق العدالة الاجتماعية والتقدم الاقتصادى لمواطنيها، فهل تعطى الصين المثل لهذه الدول؟ هل يمكن أن تستحوذ الصين الأقل ديمقراطية على المقدرات الاقتصادية لدول ثارت شعوبها من أجل الديمقراطية؟ هنا تكمن أهمية هذا الكتاب للقارئ العربى والأفريقى حتى يدرك حقيقة الهيمنة الاقتصادية للصين.

وغنى عن الذكر أن مصر هى أول دولة عربية تقيم علاقات دبلوماسية مع الصين وهى خامس أكبر شريك تجارى للصين فى أفريقيا. لكننا نتساءل ما هى طبيعة هذه الشراكة التجارية؟ إن المتتبع لتطور الميزان التجارى بين البلدين يستنتج بسهولة أن هذا الميزان ليس فى صالح مصر. وطبقا لأحدث الإحصاءات لا تتجاوز صادرات مصر

للصين قيمة مليار ونصف مليار دولار بينما تستورد مصر من الصين بما قيمته ثمانية مليارات دولار وإذا كان من الطبيعى أن يتفاوت الميزان التجارى بين بلدين، ولكن أن يصبح دائما فى صالح دولة دون الأخرى فهنا تكمن المشكلة. فعلى سبيل المثال لا الحصر، كان الميزان التجارى بين الصين وألمانيا لصالح هذه الأخيرة لعدة سنوات. وكان ذلك يعزى إلى زيادة الواردات الصينية من الآلات ومستلزمات الإنتاج الألمانية اللازمة لدفع عجلة التنمية فى الصين. بعد ذلك أصبح هناك تكافؤ واضح فى العلامات التجارية بين البلدين. أما بالنسبة للحالة المصرية، فيغلب على الواردات المصرية من الصين الطابع الاستهلاكى الذى لا يتمخض إلا عن أضرار جسيمة بالصناعات المحلية وهنا تكمن أهمية هذا الكتاب على المستوى المحلى، حيث إنه يستطيع مساعدتنا فى الإجابة عن التساؤل التالى: إذا كان التوجه الصينى نحو الهيمنة الاقتصادية أصبح مؤكدا، فكيف يستطيع إذن الاقتصاد المصرى أن يواجه هذه الهيمنة فى ظل موازين تجارية ليست دائما فى صالحه بل تضره فى كثير من الأحيان من خلال تعاملاته مع الصين؟

لا يمكننا إخفاء أهمية هذا الكتاب بالنسبة للقارئ العادى الذى ربما يصادف يوميا وهو فى طريقه للعمل هؤلاء الباعة المتجولين الصينيين الذين انتشروا بدرجة ملحوظة منذ عشرات السنوات وخاصة فى المدن الكبرى كالقاهرة والإسكندرية. بل وربما يطرق أحدهم بابه ليعرض عليه ما يحتاجه من مستلزمات حياته اليومية. هنا يتساءل القارئ العادى كيف وصل المنتج الصينى حتى عتبة بابه، وبأيد صينية وبلسان يتحدث المصرية بسهولة؟ لا نبالغ بأن القارئ المصرى يهمه معرفة ماذا حدث، ويهمه أكثر ما سيحدث فى المستقبل عندما تتحدث الأرض بالصينية من خلال الهيمنة القادمة للصين على الاقتصاد العالمى.

د. عادل عبد العزيز

القاهرة فى ١ أغسطس ٢٠١٣

mehany@Voila.fr

مقدمة

"عندما تستيقظ الصين، فإن العالم سيرتعد"

نابليون بونابرت، سانت هيلين ١٨١٦

هناك تاريخان نحتفظ بهما في ذاكرتنا، الأول وهو عام ١٧٨٩ الذى تم فيه اقتحام سجن الباستيل فى قلب باريس، وهو تاريخ يرمز للحرية الإنسانية بأسرها. أما الثانى فهو عام ١٩٨٩ حيث احتفل العالم، بطرق مختلفة، بمرور مائتى عام على هذه المناسبة والذى نتذكر فيه بشكل خاص الأمل العريض الذى أوجده سقوط جدار برلين، وقيام "الثورة الناعمة"(*) وكذلك انهيار الإمبراطورية الشمولية السوفيتية، حيث حصلت الشعوب على حريتها بدون إسالة قطرة دم واحدة. بيد أننا ننسى سريعا أن هذا العام شهد كذلك ما نطلق عليه الربيع البيكانى فى الصين. ففى ٣٠ مايو عام ١٩٨٩ أقام الطلاب الصينيون نصبا فى ميدان تيانانمين أمام الصورة الكبيرة لماوتس تونج يحمل رموزا للديمقراطية. وقد انقسم الحزب الشيوعى فيما بينه حيال هذا الحدث. لكن الرد جاء سريعا بوأد هذه الحركة الطلابية المطالبة بالحرية والديمقراطية. ففى الرابع من يونيه أى فى أقل من أسبوع تم إزالة هذا النصب وحدثت مجزرة للطلاب المتظاهرين على يد الجيش الصينى. لقد اختارت السلطة الصينية مرة أخرى الشمولية وبطريقة أحدثت صدمة للعالم. لقد نسينا هذه الأحداث، فالذاكرة الإنسانية تكون أحيانا انتقائية. نحن لا نتذكر سوى إنجازات دينج إكسيانج حيث أقام نظاما رأسماليا فى

(*) هى ثورة سلمية قامت فى تشيكوسلوفاكيا، يطلق عليها الثورة الناعمة (باللغة السلوفاكية) ويطلق عليها كذلك المخملية (باللغة التشيكية) وقد قامت فى الفترة ما بين ١٧ نوفمبر إلى ٢٩ ديسمبر عام ١٩٨٩ فى تشيكوسلوفاكيا حيث شهدت هذه الدولة سقوط الحكومة الشيوعية. (المترجم)

الصين ونسى الحرب التى أعلنها ضد فيتنام عام ١٩٧٩ ومساعدته للخمير الحمر والقمع الشديد الذى حدث ضد الطلاب الصينين عام ١٩٨٩ بل نسى على وجه الخصوص، تلك الرأسمالية الشمولية التى وعد بها الصين والتى سبق أن عرفتها أوروبا جيدا إبان عهد موسوليني وهتلر. لقد نسينا أو تناسينا كل ذلك لأننا لا نريد إلا أن نرى الصين اليوم فى تلك الصورة الإيجابية لشريك لا غنى عنه والذى معه يتم إبرام العقود والصفقات المربحة للغاية. نحن لا نريد أن نرى أو أن نقتنع بأن المشروع الصينى يتمثل فى السيطرة على العالم وتعميم طريقة التنظيم الشمولى عليه. إن ذلك كله لا يدعو للفرح وللسعادة لأنه أمر ليس مستبعد الحدوث. هذا الكتاب هو دعوة إلى أن يتحرك العالم ضد الذى سيواجهه من الصين. يتعين علينا القطيعة مع فكرة أن الرأسمالية من أجل أن تزدهر كاملة فإنها تحتاج إلى الديمقراطية، والافتراض أنه طالما تبنت الصين نظاما رأسماليا فإنها بلا شك ستتجه نحو نظام ديمقراطى. يجب علينا أن نهجر تلك الفكرة الساذجة.

إن دينج إكسيانج ومعه قادة الحزب الشيوعى الصينى قد قدموا لنا الدليل القاطع عام ١٩٨٩ بأن الصين لن تسعى لإقامة نظام ديمقراطى. وهم يسعون لإظهار أنه فى الواقع العملى فإن الرأسمالية الشمولية هى النموذج الناجح فى مواجهة الرأسمالية الديمقراطية. لقد كان يسيطر على العالم منذ قرنين من الزمان، قوتان عظميان تناوبتا الهيمنة عليه وهما: المملكة المتحدة ثم تبعتها الولايات المتحدة الأمريكية. وكانت هذه الهيمنة يصاحبها نشر لمعايير وقيم الديمقراطية وما حملته أوروبا فى عصور النور فى القرن الثامن عشر وخاصة فرنسا وإنجلترا. كان العالم قابعا تحت سيطرة هاتين القوتين اللتين سعيا إلى تطوير الرأسمالية الديمقراطية. ولقد كان المحك الرئيسى لهذه الهيمنة يتمركز حول مستوى التجارة الخارجية الذى أوجد مما لا شك فيه صراعات عنيفة بين الدول. إن كل أمة عظيمة أدركت الأهمية البالغة التى يمكن أن يمثلها الفائض التجارى المتكرر. وحيث إن التجارة العالمية ما هى إلا معادلة صفرية، فإن الدول العظمى فقط هى التى تستطيع أن تحقق فوائض تجارية. وقد كانت إنجلترا هى الدولة

الأولى التى طبقت وبطريقة فعالة ومستمرة السياسة الميركانتيلية(*)، التى أدت إلى تحقيق وضمان الفوائض التجارية بشكل متواصل لإنجلترا. ومما ساعدها فى ذلك هو امتلاكها أسطولا بحريا متفوقا مكنها من السيطرة على الملاحة البحرية فى العالم. ومع ذلك فقد كان يتعين على بريطانيا التغلب على المقاومة التى أظهرتها فرنسا فى عهد لويس الرابع عشر وحتى عهد نابليون. كذلك كان يتعين عليها مواجهة الإمبراطورية الألمانية خلال الفترة (١٨٧٠- ١٩١٨).

أما الولايات المتحدة. فنجد أنه بفضل الأيدى العاملة الرخيصة من ناحية والموارد الطبيعية الغزيرة من ناحية أخرى. فإنها تمتعت بدورها بفوائض تجارية فاقت نظيرتها فى البلدان الأخرى فى بداية القرن العشرين وكذلك بعد الحرب العالمية الأولى. وبدءا من عام ١٩٤٠، استطاعت الولايات المتحدة بفضل هذه الفوائض أن تحل محل الإمبراطورية البريطانية كقوة عالمية مهيمنة. بيد أنه كان يتعين على الولايات المتحدة التغلب على التحدى الذى واجهته ما بين عامى ١٩٤٢ و ١٩٤٥ من قبل القوى الرأسمالية الشمولية والتى تمثلت فى ألمانيا النازية، وإيطاليا الفاشية واليابان العسكرية. كما كان يتعين عليها كذلك أن تتفوق على منافستها الاتحاد السوفيتى دون الدخول فى حرب معها عام ١٩٨٩. لقد حاول الاتحاد السوفيتى قبل هذا التاريخ أن يفرض على العالم نموذجا آخر بخلاف النموذج الرأسمالى يقوم على البيروقراطية الشمولية لكنه كما نعلم لم يفلح فى ذلك. كما واجهت الولايات المتحدة منافستها اليابان ووضعت نهاية لصراع ثقيل لا يطاق معها. فقد تبنت اليابان استراتيجية ميريكانتيلية تعضدها سياسة حمائية نقدية ما بين ١٩٦٩ إلى ١٩٨٩ ثم تلتها الصين وقامت بتقليدها منذ عام ١٩٨٩، إن النموذجين اليابانى والصينى يتلاقيان فى أنهما اعتمدا على نموذج للتنمية الرأسمالية قائم على الفوائض التجارية الهائلة. وهذه الفوائض كانت تتحدد بوجود سعر صرف لعملتيهما أقل بكثير من قيمته الحقيقية. وقد أثار هذان النموذجان ردود فعل مختلفة وقوية لدى البلدان الغربية بيد أنه يوجد تباين بين

(*) سوف تستخدم مصطلح (ميريكانتيلية) للإشارة إلى المذهب التجارى القائم على قوة الدولة أى يتوقف على قدرتها فى تحقيق فوائض تجارية أى إن تفوق صادراتها بكثير ما تقوم باستيراده من الخارج من ثم يتزايد دخول الذهب الذى هو أساس قوة الدولة. (المترجم)

النموذجين الياباني والصيني، ففي حين نجحت الصناعة اليابانية في غزو العالم من خلال منتجاتها النهائية ونافست بشدة نظيرتها في البلدان الغربية نجد أن الصين قامت باستقطاب كل ما هو ضروري للتصنيع لديها في شكل عقود من الباطن. لذا فقد عانت الشركات الأمريكية من المنافسة اليابانية في حين أنها استفادت كثيرا من العائدات المرتفعة التي تحصل عليها نتيجة الإمدادات رخيصة الثمن من السوق الصينية. وهذا يفسر لنا لماذا تتعنت النخبة الصناعية الأمريكية في مواجهة اليابان، بينما تبدي ترحيبا ملحوظا بالتعامل مع الصين.

وفي عام ١٩٨٩، وعندما بدأ انهيار الاتحاد السوفيتي وبيروقراطيته ومع وقوع اليابان في أزمة طاحنة أعدتها لها الولايات المتحدة، نجد أن الطريق أصبح ممهدا أمام الصين لتظهر في الأفق كقوة رأسمالية ذات صفتين منفردتين؛ فهي قوة شمولية بالنظر إلى نظامها السياسي، وقوة ميريكانتيلية بالنظر إلى استراتيجيتها الاقتصادية.

لقد استفاد دينج إكسيانج من التجربة السوفيتية وأدرك جيدا أنه لا يمكن الاستحواذ على الهيمنة العالمية فقط بالمواجهات الدبلوماسية والعسكرية، وكان على يقين بضرورة الاستحواذ أولا على الهيمنة الاقتصادية كشرط للسيطرة على العالم. لقد اقتنع كذلك أن النظام البيروقراطي لن يسمح إطلاقا بالوصول إلى هذه الهيمنة. لذلك فقد تخلت الصين عام ١٩٧٨ عن البيروقراطية المركزية بما يعني ظهور الشركات الخاصة وكذلك تبنت نمطا من التنظيم الاقتصادي غير المركزي، وهنا نكرر أن الغربيين قد وقعوا في تفسير خاطئ لهذا التحول الصيني.

فقد اعتقدوا أنه بإقدام الصين على تبني نظام رأسمالي فإن ذلك سيؤدي بالضرورة إلى تبنيها نظاما ديمقراطيا. وبعبارة أخرى، فقد اعتقدوا خطأ أن الصين قد اختارت في أن واحد الرأسمالية والديمقراطية. وبعد أحد عشر عاما من عدم الوضوح حول التوجة الصيني ما بين ١٩٧٨ و ١٩٨٩، نجد أن الحزب الشيوعي الصيني قد أزاح عن وجهه القناع ليؤكد اختياره الذي لا رجعة فيه: الرأسمالية الشمولية بدلا من الرأسمالية الديمقراطية ومنذ ذلك الحين، لا يتواني الحزب الشيوعي الصيني في

التـاكيـد على أن الرأسـمـالية تتـوافق مـع التنظيم الشـمـولى للمـجـتـمع، حـيث يجب أن يخـضـع كل فـرد فى هذا المجـتـمـع إلى الدولة ورمـوزها[١]. ولا شك أن ذلك أصـاب الديمقراطيين فى العالم بخيبة أمل واسعة. مع التـاكيد على ضرورة تبجيل واحترام تلك الرمـوز[٢]. كـما اسـتخلص السـيـد دينج إكسـيـانج من التجـربة اليـابانية أن الـهـيمنة الاقتصادية تتوقف على أداة لا غنى عنها ألا وهى الحمائية النقدية.

مـجمل القول، وكـما سنرى لاحقا: إن الصين من خلال استراتيجيتـها الاقتـصادية تسعى إلى زعزعة اقتصاديات البلدان المتقدمة من أجل الاستحواذ على الهيمنة العالمية وبما يسمح لها فى الوقت ذاته بتعضيد نظامها السياسى وتصديره إلى باقى دول العالم.

إن الأسباب الظاهرية التى أدت إلى اندلاع الأزمة المالية التى يواجهها العالم منذ ٢٠٠٧ تجد بطبيعة الحال تفسيرها فى مستوى المخاطر التى تبنتـها النظم المصرفية الأمريكية، والبريطانيـة والأوروبيـة مع غياب شـبـه كامل للرقابة. ومع ذلك فـإن الأزمة الحالية تجد أسبابها الحقيقية فى الفوائض التجارية الهائلة والمتراكمة التى تحققها الصين منذ انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية فى عام ٢٠٠١ والتى تعتبر نتيجة مباشرة لسعر صرف العملة الصينية الذى لا يعبر عن قيمتها الحقيقيـة، فالتخفيض الكبير لقيمة العملة الصينية بفضل التدخلات اليومية فى سوق العملات استطاع أن يستمر لفترات طويلة. إن الصين تبيع يوميا اليوان مقابل الدولار واليورو ويتراكم لديها احتياطيات كبيرة من هاتين العملتين. كذلك فإن لديها ديونا كبيرة على الولايات المتحدة وأوروبا. وفى الوقت نفسه فـإن الصين تعمل على زيادة نصيبها من السوق العالمية من السلع والخدمات بفضل هذه التدخلات فى سعر عملتها. وكذلك مكانتها كدائن للولايات المتحدة وأوروبا. فـالصين، التى تـخادع بـالتدخل فى تحديد سـعر عملتـها تربح مرتين، تارة على المستوى التـجارى وتارة أخرى على المستوى المالى، أضف لذلك أنهـا تقوم بإضعاف منافسيها الرئيسيين أميريكا وأوروبا.

إن العجز الهائل الذى تتكبده بلدان مجموعة السبع من جراء تجارتها مع الصين قد أضـعف كثيرا من اقتصاديات هذه البلدان. ولقد وجدت هذه البلدان نفسـها - ولكى تتجنب الوقوع فى كساد متواصل يمكن أن يهدد استقرارها - مضطرة إلى ممارسة سياسات تحتوى على مخاطرة اقتصادية من خلال الاعتماد على استمالة حفز المحلى.

ومن أجل ذلك فقد مارست تلك البلدان سياسة نقدية ومالية أكثر جرأة. مع الاحتفاظ بمعدل فائدة عند مستويات منخفضة للغاية – بشكل استثنائى – مما يؤدى إلى تثبيط الادخار وتحفيز الاستدانة والإنفاق. وفى نهاية المطاف، فلقد سمحت تلك البلدان بزيادة العجز فى ميزانياتها وبذلك يمكن أن تتحقق المعجزة وتجد تلك البلدان نموها الاقتصادى. وبالرغم من الأثر الانكماشى الكبير الناتج من العجز الخارجى نتيجة التجارة مع الصين، فقد استطاعت تلك البلدان أن تنجح ولفترة طويلة فى الاحتفاظ بمعدلات نمو اقتصادى إيجابية. وقد انتهجت البنوك المركزية لبلدان مجموعة السبع تحت راية الفيدرالى الأمريكى سياسات، على ما تبدو غير واضحة، لكنها حققت نجاحا عند تطبيقها حتى عام ٢٠٠٧، وتجدر الإشارة إلى أن القادة الصينيين كذلك قد ساهموا فى توظيف احتياطيات هائلة من الدولار فى شكل سندات طويلة الأجل فى الخزانة الأمركية وكذلك فى البلدان الأوروبية. لقد تأكدوا أنهم يسحبون بذلك المعدل الطويل الأجل إلى أسفل فى حين أن المعدلات قصيرة الأجل كانت بطبيعة الحال مسحوبة إلى أسفل بواسطة البنوك المركزية لمجموعة السبع. وخلال أربع سنوات متتالية (٢٠٠٣ – ٢٠٠٧) نجد أن اقتصاديات مجموعة السبع كانت تعطى الانطباع إلى أنها قد تخطت العائق الذى تسبب فيه العجز المتتالى فى تجارتهم الخارجية مع الصين. وإذا بقادة هؤلاء المجموعة يهنئون أنفسهم لنجاحهم فى تحقيق معدلات نمو اقتصادية ملموسة على الرغم من وجود اختلال كبير فى التجارة الخارجية والذى تتزايد حدته خاصة مع الصين.

بيد أن التاريخ يُذكر القادة الغربيين بأن البراعة التى تمت بها.إدارة اقتصادياتهم لمدة أربع سنوات لا يمكن استمرار الاعتماد عليها لفترة غير محددة، ففى عام ٢٠٠٧ اكتشف هؤلاء وبشكل مفاجئ أن عمليات الاستدانة لا يمكن أن تستمر إلى ما لا نهاية كما أن المدينين أنفسهم يضعون حدودا قصوى لمديونيتهم . كذلك فإن الدائنين، على الجانب الآخر، ليست لديهم الرغبة فى الاستمرار فى الإقراض كما أن قدرتهم المالية لها حدودها قبل أى شىء. إن السياسة المالية القائمة على الشد والارتخاء التى تم تطبيقها بعد عام ٢٠٠٣ بعيدة كل البعد عن أن تحقق الوعود المنتظرة، بل على العكس

فإنها مهدت للكارثة المالية التى نعيشها اليوم. إن عام ٢٠٠٧ هو ذلك العام الذى أدرك فيه العالم الحقيقة المرة.

لقد فقدت السياسات البارعة السابق تطبيقها بريقها وقوة تأثيرها، حيث ارتفعت أسعار العقارات لتبلغ أقصى مستوياتها مما تسبب فى التراجع الشديد فى حركة البيع والتى أعقبها انخفاض مماثل فى الأسعار. وقد أدى ذلك فى الحال إلى أزمة مصرفية ومالية عميقة للغاية حال دون استمرار عملية الاستدانة التى كانت فى الواقع هى محرك النمو الاقتصادى. وقد نتج عن ذلك تباطؤ اقتصادى ملحوظ. وعلى الرغم من الأفكار الشيطانية التى أشاعها البعض مثل جرينسبان وبيرنانك وغيرهم. فقد تأكد أنه لا يوجد توافق بين الفائض التجارى الهائل الذى تحققه الصين والذى تسعى للاحتفاظ والاستمرار فى تحقيقه وبين مواصلة النمو الاقتصادى المستمر والإيجابى فى بلدان مجموعة السبع. إن الصين قد لحقت بالولايات المتحدة فيما يتعلق بحجم الناتج الإجمالى، حيث يستحوذ كل منهما على ما يقرب من ٢٠ ٪ من الناتج الإجمالى العالمى[٣]. لكن الفرق بين معدل النمو الاقتصادى لدى الصين يفوق نظيره الأمريكى بحوالى ٨ ٪ منذ عشر سنوات.

وإذا تعين أن تستمر هذه الفجوة أو أخذت فى التزايد فإن القوة الاقتصادية للولايات المتحدة ستتراجع وبسرعة عن نظيرتها للصين مع كل ما يعنيه ذلك من تبعات ونتائج يمكن تصورها. وإذا أخذنا فى الاعتبار الهدف غير المعلن لكنه حقيقى للسيطرة على العالم، فإن الصين ليست لها أية مصلحة فى القيام بدور الشريك المتعاون للولايات المتحدة. وهذا ما تفعله الصين، ويمكن أن نتحقق منه كل يوم وكل شهر إلا إذا كنا نرفض مواجهة الحقيقة ووضعنا رؤوسنا فى الرمال كما تفعل النعامات. إن بلدان العالم يتعين عليها مواجهة هذا الهجوم الصينى المستمر والمتلاحق، خاصة على المستوى الاقتصادى، وذلك باتخاذ التدابير التى من شأنها حماية اقتصادياتها فى الأجل القصير، وكذلك بوضع نظام جديد للعلاقات الاقتصادية الدولية فى الأجل الطويل يقوم على تحقيق التوازن فى المبادلات التجارية. ولا شك أن المهمة ليست بالسهلة، لكنها

ليست مستحيلة وتتطلب موقفا صارما، وهذا ما تفتقده حاليا البلدان الغربية التى على ما يبدو تُظهر سلبية فى مواجهة الصين. وهناك سببان لهذه السلبية التى تطغى على مواقف البلدان الغربية فى مواجهة الصين، السبب الأول، هو أن البلدان الديمقراطية ونظرا لأنها ديمقراطية، فهى أقل تحمسا وقدرة على مساندة المواجهة مع القوى الشمولية (كدولة كالصين)[٤]. السبب الثانى الذى يبعث أكثر على القلق هو أن عددا كبيرا من الشركات الغربية يمكنها أن تحقق أرباحا طائلة بفضل عملية الإمدادات الواسعة التى تستوردها من الصين. وحيث إن هذه الشركات لها مصلحة مباشرة فى استمرار إمداداتها من الصين فإن – من وجهة نظرها – يكون من الأفضل الإبقاء على سعر صرف اليوان على ما هو عليه. وعلى ما يبدو فإن مثل هذه الشركات تمثل عدوا داخليا لبلدانهم الأم نتيجة تفضيل المصلحة الخاصة على المصلحة العامة. أضف لذلك وجود جماعات ضغط تدافع عن الصين (اللوبى الصينى) توجد بصفة أساسية فى الولايات المتحدة ويتكون من كبرى الشركات، رجال السياسة، أصحاب النفوذ، الجامعيين ذوى الشهرة، والصحفيين. وقد بدأت هذه الجماعات تظهر كذلك فى أوروبا. ومما لا شك فيه أنه فى خضم الحرب الاقتصادية الراهنة بين القوى الكبرى فإن حرب الأفكار تلعب دورا له تأثير حاسم وكبير. والسؤال الذى يطرح نفسه الآن هو: هل ستستمر البلدان التى تتعرض للهجوم الاقتصادى الصينى فى ترددها وتراجعها عن المواجهة حتى تسقط فى نهاية الأمر؟ أم أنها ستقرر خوض المواجهة وإيقاف النزيف الصناعى الذى يهدد صناعاتها وما يترتب عليه من خسائر اقتصادية؟ يجب علينا أن ندرك جيدا أن النزيف الصناعى قد بدأ بالفعل حتى بلغ اليوم مرحلة متقدمة تشهد هجرة العديد من الصناعات لخارج أوروبا ولن تحل الصناعات عالية التقنية محل تلك الصناعات المهاجرة، وكل ما يندرج تحت مسمى مجتمع ما بعد الصناعة الذى يتحدث عنه الكثيرون ما هو فى حقيقة الأمر سوى خدعة أيديولوجية[٥].

إن الأجيال القادمة من شباب أوروبا وأمريكا أمامها تحدٍ حاسم اليوم؛ فهل سيكونون مضطرين لهجرة بلدانهم للذهاب إلى آسيا لاستجداء فرص عمل بنفس المرتبات السائدة فى آسيا؟ أم سيتحتم عليهم أن يقبعوا فى بلادهم يعانون من البطالة

والفقر؟ إن الرهانات الاقتصادية، والسياسية والاجتماعية اليوم التى تقع فى مركز التصارعات بين الأمم المختلفة تشير إلى ما هو أبعد من المفاهيم المادية المتعلقة بالثراء، والرفاهية والنمو. إنها تشير إلى تصادم جوهرى وصراع بين قيم الحرية التى تحملها البلدان المطالبة بالديمقراطية من ناحية وبين قيم الاستعباد والفقر والاستبداد التى تتبناها البلدان الشمولية وعلى رأسها الصين.

سنقوم بادئ ذى بدء فى الصفحات التالية من هذا الكتاب بتحديد الملامح الأساسية للصين اليوم، كقوة عظمى، رأسمالية وشمولية فى آن واحد يرتكز نجاحها على استراتيجية ميركانتيلية فعالة لحد كبير غايتها تحقيق فوائض تجارية متواصلة. وسوف نعود للوراء لنقرأ فى التاريخ بما يسمح للحديث عن حالات عملية لهذه الاستراتيجية الميركانتيلية كما كان هو الحال فى إنجلترا وفى الولايات المتحدة اللذين (انتهجا) وبجدارة الطريق المؤدى إلى الهيمنة العالمية فى القرن الحالى والسابق ونجحا فى تحقيق فوائض تجارية هائلة ومتجددة.

وسنقوم بعد ذلك بتحليل الميركانتيلية الآسيوية الحديثة بدءا من اليابان بصفتها الدولة الآسيوية الأولى الرائدة فى هذا المجال ثم الصين، حيث استطاعت الرأسمالية الشمولية أن تتقدم بالاعتماد على سلاح الحماية النقدية. وسوف نرى كيف أن الصين من خلال الفوائض التجارية الكبرى التى تحققها من تجارتها مع الولايات المتحدة والبلدان المتقدمة الأخرى (والتى تمثل عجزا تجاريا لديها) قد تسببت فى أزمة اقتصادية بالغة الخطورة فى هذه البلدان. إن القادة الصينيين يخفون سعادتهم البالغة بتلك الصعوبات التى أوقعوا فيها دول مجموعة السبع. وهم لا يتوانون فى "زيادة الطين بلة" من خلال القرارات التى يتخذونها ومن خلال موقفهم المتعالى بشكل متزايد الذى يشير بصرامة إلى رغبتهم وسعيهم الدوب لأن تصبح الصين الدولة ذات الهيمنة العالمية لتحل محل الولايات المتحدة الأمريكية. ويتأكد ذلك من خلال المبادرات المتكررة ذات الطابع الهجومى على كل الجهات وفى كل المجالات بخلاف المجال الاقتصادى

(تطوير برامج عسكرية ممارسات للاستيلاء على أراضى البلدان المجاورة، ومحاولة كسر شوكة بعض الدول... إلخ). ونجد أن سلبية البلدان المتقدمة فى مواجهة الصين تمثل مشكلة حقيقية. ومع ذلك فإن الوقت ليس متأخرا من أجل العمل على إفشال سعى الصين للهيمنة على العالم. إن هناك طريقا لا يزال ممكنا لكنه يحتاج إلى إدارة سياسية التى للأسف تفتقد إليها البلدان المتقدمة حاليا.

نحن لا نحب كثيرا حاملى الأخبار السيئة، كما أننا نعلم أن كل تنبؤات كاساندرا(*) دائما كاذبة. وربما الموضوعات التى نسعى لتقديمها وطريقة تحليلها تثير الدهشة وربما الصدمة. ومع ذلك فقد ظهر عام ١٩٩٧ كتاب قيم بعنوان الصراع القادم مع الصين تم فيه شرح طبيعة الصين وماذا يمكن أن يحدث من جانبها، حيث ذكر أن الصين كما يبدو تتحرك دائما نحو اكتساب الخصائص الهامة التى كانت تتسم بها الدول الفاشية فى بداية القرن العشرين[٦]. كما أنها تعتبر أن الدولة هى أرقى أنواع التنظيم الإنسانى وأن ثقافة الدولة فوق الجميع وفوق المجتمع هى الثقافة التى تتبناها الصين. إن الصراع مع الصين الشمولية ليس قادما بل هو موجود وحاضر ! وكما هو الحال فى الماضى، فهو صراع تكون فيه المواجهة بين قوة استعمارية صاعدة تسعى للسيطرة على العالم وبين قوة لا تزال مسيطرة وقائمة على المسرح العالمى ولكنها آخذة فى الأفول. والسلاح الرئيسى الذى تستخدمه الصين فى هذا الصراع هو سلاح اقتصادى يتمثل فى سعر صرف عملتها الذى تتدخل فى تحديده فى إطار سياسة ميريكانتيلية نموذجية تسعى من خلالها إلى تحقيق فوائض تجارية هائلة، وهذا ما يشكل أساس قوتها. إن الإمبريالية الصينية التى تسعى للهيمنة العالمية هى فى أن واحد سياسية، وعسكرية، واقتصادية، وثقافية وأيديولوجية والتى يمكن أن نضعها فى مكانة الاستعمار الاقتصادى بفعل تصرفاتها وطريقة عملها.

(*) كاساندرا فى الأساطير الإغريقية هى ابنة بريام ملك طروادة وكانت محبوبة لأبولو الذى وعدها بنعمة التبصر إن استجابت لرغباته فوافقت على العرض لكن ما إن حصلت على الموهبة حتى سخرت من أبولو ورفضت تحقيق طلبه. فانتقم أبولو منها بأن جعل كل تنبؤاتها تكذب.

هوامش المقدمة

(١) "نتمنى العمر المديد للحزب الشيوعى الصينى الذى هو دائماً على حق" تلك هى العبارة المكتوبة على اللافتة المرفوعة على واجهة فندق Beijing فى بكين، بالقرب من ميدان تيانانمين، فى الخامس من يونيو ١٩٨٩؛ انظر:

AdrienGombeaud, l'homme de la place Tiananmen, Seuil, 2009, p. 62.

(٢) "يتعين على كل المواطنين أن يحبوا ويحموا ميدان تيانانمين كما يحبون ويحمون الوطن الأم. إن هذا الميدان "مقدس" فقرة من كلمة التحرير فى الصحيفة اليومية الشعبية ظهرت بعد يوم واحد من إقامة نصب للديمقراطية فى ميدان تيانانمين؛ انظر Gombeaud, op. cit., p. 48

(٣) تم حساب الناتج المحلى الإجمالى على أساس "القوى الشرائية المتعادلة".

(٤) يمكننا أن نتذكر كيف أظهرت الديمقراطيات فى فرنسا والمملكة المتحدة دلائل ضعفها أمام صعود خطر النازية الألمانية فى سنوات الثلاثينيات.

(٥) وفى ذات التسلسل الفكرى، يشكل "مفهوم" العالم متعدد القطبية بصوره موضوعية مستترة عزم الصين نحو الهيمنة العالمية.

(٦) Richard Bernstien, Ross H. Munro, The Coming Conflict With China, Alfred A. Knopfinc.New York, 1997.Vintage édition, 1998, p. 61.

الفصل الأول

الصين: كقوة عظمى رأسمالية وشمولية

يشهد العالم المتقدم اليوم أزمة مالية عاصفة تكاد تصل فى خطورة نتائجها إلى تلك التى شهدها العالم خلال الأزمة المالية لعام ١٩٢٩ كما تشهد دول العالم المتقدم اختفاء تدريجيا لصناعاتها[١]. وبدأت تظهر بصورة دائمة مشكلات البطالة وتدنى ظروف العمل وما يصاحب ذلك من آثار اجتماعية سلبية. لقد أصبح التمويل العام فى حالة شبه كارثية. مما دفع بهذه الدول واحدة تلو الأخرى إلى تبنى سياسات تقشفية شديدة القسوة تتمثل فى قيود على الميزانية والإنفاق، وذلك تحت ضغط من الدائنين الخارجيين. وهؤلاء الدائنون هم ما يتم وصفهم تحت اسم الأسواق المالية وعلى ما يبدو فإن الكشف عن هؤلاء يعتبر سرا من أسرار الدولة[٢]!! ومع ذلك فإنه يمكن التعرف على جزء من هؤلاء الدائنين عن طريق ما تعلنه الدول المدينة نفسها من بيانات حول مديونياتها. فالولايات المتحدة تعترف بمديونياتها تجاه الصين والتى تصل إلى نحو ٨٥٠ مليار دولار. كما تشير جريدة الفاينانشال تايمز إلى أن حجم المديونية الأوروبية للصين يصل إلى ٦٣٠ مليار دولار. والسؤال الذى يطرح نفسه هو كيف يمكن أن تصل الصين إلى مثل هذا المستوى من السيطرة كدائن للعالم الخارجى الخارجية فى حين أنها تقدم نفسها إلى العالم على أنها دولة فقيرة أو من المفترض أنها دولة فقيرة[٣]! وكما سنرى خلال الفصول القادمة، فإنه بفضل الفوائض التجارية التى تحققها الصين مع البلدان المتقدمة وبفضل تخفيض قيمة العملة الصينية (اليوان) بلغت الصين هذه المرتبة. إنه الإغراق التجارى الذى تقف أمامه منظمة التجارة العالمية مكتوفة الأيدى.

وللأسف فإن هذه الحقيقة لا يتفوه بها كثير من المحللين وفى الوقت نفسه لا يعرفها غالبية الأفراد.

لقد قيل لنا: إن الصين دولة فقيرة تعتمد فى تنميتها الاقتصادية على الإدارة الجادة والحازمة. إنها دولة ناشئة لكن لها مستقبل واعد، دولة سلمية ومسالمة تمثل عنصرا هاما للتوازن فى العالم. كما قيل كذلك: إن تخفيض قيمة اليوان بأقل من قيمته الحقيقية ما هو سوى أسطورة اخترعها هؤلاء الذين يطبقون - خاصة فى العالم الغربى وفى الولايات المتحدة - سياسات غير مسئولة للتوسع النقدى المبالغ فيه أو يضعون قواعد بنكية غير كفؤة وغير كافية... نحن على حافة الهاوية ولكن لن يكون كافيا - كما نقول لأنفسنا - أن نعود إلى التشدد المالى والسياسات التقييدية وإلى قواعد كافية لتنظيم القطاع المصرفى وكذلك بذل الجهد فى مجال أبحاث التنمية من أجل تحقيق نمو اقتصادي قوي وآمن. إن كل ذلك يعنى إنكارا للحقيقة التى يعرفها الكثيرون، بالرغم من بعض الأصوات التى حاولت دق ناقوس الخطر، منها على سبيل المثال، الاقتصادى الفرنسى موريس إلياس الذى أخبرنا منذ عام ١٩٩٩ "أن الانفتاح العالمى فى كل الاتجاهات هو السبب الرئيسى لأزمة عميقة يمكن أن تقودنا إلى الهلاك"[٤]. لقد كان بالفعل على وعى كامل لمدى ضخامة الخطر الذى يهدد المجتمعات الغربية. لكننا لم نصغ إليه. وفى الفترة نفسها فى عام ١٩٩٧ ظهر كتاب جديد قام بتأليفه ريتشارد بيرنستون بعنوان "الصراع القادم مع الصين"[٥] والذى فيه توقع بطريقة متميزة ما سيحدث. لقد كان لهذا الكتاب بعض النجاح لكننا سرعان ما تناسينا أفكاره وتحذيراته. لقد قالها مرارا وتكرارا إن مصدر الصعوبات التى تواجهنا يعزى إلى التساهل النقدى وعدم تحمل القطاع المصرفى لمسئولياته وسوف نرى من خلال ما سيأتى نتائج تجاهل الغرب وإغماض عينيه فى مواجهة الحرب الاقتصادية الحقيقية التى فرضتها عليه الصين، والتى تعتبر من الآن فصاعدا الاقتصاد الأكثر قوة والذى يسعى لفرض هيمنته على العالم فى المستقبل.

١- الصين والولايات المتحدة قوتان على قدم المساواة

(أ) الصين وامتلاكها لأهم الموارد الاقتصادية: السكان

الصين، تلك الدولة مترامية الأطراف. والتى يطلق عليها إمبراطورية[*] والتى تضم ما يقرب من ١٣٤٠ مليون نسمة أى ما يعادل ٢٠٪ من سكان العالم متخطية فى ذلك الهند وغيرها من الدول ذات التعداد السكانى الكبير.ومن الملاحظ أن هناك سوءا فى توزيع هذه الكتلة البشرية على المساحة التى تشغلها دولة الصين (ما يقرب من ٩.٦ مليون كم٢)، حيث نجد أن شطرا عظيما من تلك المساحة عبارة عن صحراء مقفرة أو مناطق جبلية تكاد تخلو من السكان، وقد ترتب على ذلك تمركز هؤلاء السكان فى المناطق الساحلية وما حولها. كما يضاف إلى عدد سكان الصين هؤلاء القاطنون فى هونج كونج[٦] والذى يبلغ عددهم نحو ٧ ملايين نسمة وكذلك الصينيون المقيمون فى خارج الصين وبخاصة فى الولايات المتحدة الأمريكية والذين يناهز عددهم نحو ٥٠ مليون نسمة[٧]. وعلى الرغم من صغر حجم المساحة الآهلة، مقارنة بهذا العدد الهائل من السكان، فلقد نجحت الصين فى تحقيق الاكتفاء الذاتى وخاصة فى المجال الغذائى. أضف إلى ذلك أن اتساع رقعة الصين جعلها تستفيد من وجود الموارد المعدنية فى أراضيها (مثل الفحم والمعادن)[٨] باستثناء البترول والغاز الطبيعى .. هذه العبارة غير واردة فى الأصل نظرا لمحدودية تلك الموارد لديها إلى حد كبير.

(ب) الصين هى القوة التجارية الأولى على المستوى العالمى

تعد الصين أول قوة تجارية فى العالم. ففى عام ٢٠٠٩، تجاوزت صادراتها للمرة الأولى الصادرات الألمانية كما تخطت بفارق ملحوظ الصادرات اليابانية وكذلك صادرات الولايات المتحدة الأمريكية. وفى واقع الأمر فإن هذا الأداء بل و"النهم" لم ترد

(*) مصطلح قديم يعود للأسرة الحاكمة zhou. (المترجم)

بالأصل قد حققته الصين حتى قبل هذا التاريخ، نظرا لأن الإحصائيات الصينية الخاصة بالصادرات لا تعبر إلا عن بيانات أقل من الحقيقة، حيث إنها لا تأخذ فى الاعتبار الصادرات للشركات الأجنبية العاملة فى الصين ولا تلك التى تعمل بعقود من الباطن. فى حين أن هذه الإحصائيات تأخذ فى حساباتها قيمة واردات تلك الشركات. وفضلا عن ذلك، فإن الصين تعد أكبر دولة تحقق فوائض تجارية هائلة فى العالم، حيث تقترب من ٢٥٠ مليار دولار سنويا طبقا للأرقام الرسمية للحكومة الصينية. بيد أن هذا الرقم يمكن أن يصل بسهولة إلى ٦٠٠ مليار دولار إذا أخذنا فى الاعتبار قيمة الفائض التجارى الذى تحققه الصين مع كل دولة على حدة من دول العالم.[٩]

(ج) التقارب بين الصين والولايات المتحدة فيما يتعلق بحجم الناتج المحلى الإجمالى

حتى إذا كانت الصين، كما يقال دولة "فقيرة" فكيف يمكننا إذن تفسير أن ناتجها المحلى الإجمالى، كما سنرى يعادل نظيره الأمريكى! إن الكثيرين لا يقتنعون بهذه المقولة؛ فالإحصائيات الخاصة بالناتج المحلى الإجمالى لعام ٢٠٠٩ كانت تشير إلى أن هذا الناتج قد بلغ ١٤.٥٠٠ مليار دولار فى الولايات المتحدة، بينما بلغ نحو ٣٣,٥٠٠ مليار يوان فى الصين.[١٠] هل يمكننا إذن عقد مقارنة بين هذين الرقمين؟. يمكننا بالطبع فعل ذلك باستخدام سعر الصرف بين العملتين، وهو المحدد للمبادلات الاقتصادية بين الصين وشركائها فى العالم والذى يتحدد ليس بناء على قوى السوق وإنما بناء على قرارات من الدولة الصينية. ففى عام ٢٠٠٩. كان سعر صرف اليوان ٦.٨٣ يوان مقابل دولار واحد. وعلى هذا الأساس فإن الناتج المحلى الإجمالى للصين مقدرا بالدولار سيصل لنحو ٤,٩٠٠ مليار دولار أى ما يعادل فقط ٣٤٪ من الناتج المحلى الإجمالى الأمريكى، ونحو ٩٦٪ من نظيره اليابانى. ولا شك أن هذا الرقم يبدو متواضعا للغاية لمن يعرف الصين.

وإذا استخدمنا الإحصائيات على المستوى القطاعى، فإن هذا الرقم سيبدو أكثر تواضعا. فالصين هى أول مستهلك للطاقة فى العالم[١١] وكذلك بالنسبة للأسمنت والصلب والنحاس المنقى والألومنيوم بما يعكس أهمية قطاع التشييد والهندسة المدنية فى الصين. كما أن قيمة المبيعات للسيارات فى السوق الصينية تتعدى وتفوق بدرجة كبيرة نظيرتها فى الولايات المتحدة[١٢] حتى ولو كان الأمر يتعلق بالسيارات الصغيرة والمتوسطة الحجم. باختصار عندما نرى هذه الأرقام وهذه المكانة التى تشغلها الصين كأول مستهلك فى العالم. إذن يصعب علينا الاقتناع بأن الناتج المحلى الإجمالى للصين بالكاد ضعف نظيره لدولة كفرنسا. إذن يتعين علينا عقد مقارنة قائمة على أساس فكرة تعادل القوة الشرائية التى تستخدمها المنظمات الدولية والتى تعترف ضمنيا بمسألة تخفيض القيمة الحقيقية لليوان الصينى. إن هذه القدرة الشرائية قد بلغت ١.٩٦ يوان مقابل دولار واحد حتى إجراء التعديلات عام ٢٠٠٧ والتى بمقتضاها أصبح الدولار معادلا ٣.٤٠ يوان.[١٣] وعلى هذا الأساس، يمكن أن نحصل على رقم للناتج المحلى الإجمالى الصينى لعام ٢٠٠٩ يصل إلى ١٧.١٠٠ مليار دولار أى أنه يعادل ١٢٠٪ من قيمة نظيره الأمريكى ويصل كذلك إلى ٩.٨٠٠ مليار دولار أى ما يمثل ٦٩٪ من نظيره الأمريكى بناء على التعديلات الجديدة فى سعر اليوان الصينى. ولا شك أن الفارق كبير، ويمكننا القول إن الناتج المحلى الإجمالى للصين عام ٢٠١٠ قد أضحى مساويا لنظيره الأمريكى بما يمثل نحو ٢٠٪ من الناتج الإجمالى العالمى.[١٤]

(د) الصين هى القوة المالية الأولى فى العالم

استحوذت الصين مع نهاية عام ٢٠١٠ على نحو ٤٠٠٠ مليار دولار من الاحتياطى العالمى من النقد الأجنبى بما يعادل ٨٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى، طبقا لتقديرات ٢٠٠٩ مقارنة بالصناديق التى تدير مجموعة المحافظ الوقائية على المستوى العالمى والتى تصل إلى نحو ٢٧٠٠ مليار دولار فقط.[١٥] وتحتفظ الصين بهذه الاحتياطيات فى عدة أشكال، منها الاحتياطيات الرسمية للنقد فى الصين وهونج كونج

والتى تبلغ نحو ٢٩٠٠ مليار دولار، والصناديق السيادية للصين وهونج كونج التى تصل إلى ١١٠٠ مليار دولار. وتستحوذ الصين، إذا أخذنا كذلك هونج كونج فى الاعتبار على ما يعادل ٣٠ - ٤٠ ٪ من الاحتياطيات العالمية من النقد الأجنبى.[١٦] ولا شك أن الصين تعد منافسا قويا للولايات المتحدة التى تعتبر صاحبة الاحتياطى النقدى من الدولار. ففى الواقع،تقوم الولايات المتحدة بتصدير الدولارات خارج حدودها والتى يتم توزيعها بين عدد من البنوك الأجنبية. وهى تستمر فى الإنفاق وكذلك فى الاقتراض بما يتعدى إمكانياتها وبدون أن تتعرض إلى عقوبات. ومع ذلك وحيث إن الصين الخصم الأول لأمريكا، يرى العملة الأمريكية تتركز فى يديها مع قيام الولايات المتحدة بإصدار الدولار فإن اللعبة الاقتصادية تتغير طبيعتها. فالولايات المتحدة تغلق نفسها فى دائرة خطيرة تقوم على علاقة خطيرة بين الدائن (الصين) والمدين (أمريكا). فالإصدار المفرط للدولار نحو الخارج لا يفضى فى نهاية الأمر إلا إلى زيادة فى تركيز التبعية المالية للصين[١٧]. فالدولة الصينية تعتبر من الآن الفاعل الأكثر تأثيرا فى أسواق النقد الأجنبى للبلدان المتقدمة؛ ويمكنها أن توجه الدولار نحو الانخفاض أو الارتفاع مقابل اليورو أو الين[١٨]. بالإضافة إلى ذلك، فإن الصين تهيمن بطريقة واضحة على سوق الأوراق المالية والسندات فى العالم. وقد استحوذت الصين بنهاية أبريل ٢٠١٠ على ما يقرب من ٨٥٠ إلى ٩٠٠ مليار دولار من السندات الأمريكية[١٩] ونحو ٦٣٠ مليار دولار من سندات بلدان منطقة اليورو[٢٠] مع العلم أن ما يقرب من ٧٥٪ من الاحتياطيات الكلية من النقد الأجنبى لدى الصين يتم توظيفها فى شكل سندات فى البلدان الغربية وهذا يعنى أن الدولة الصينية قد ركزت فى أيديها محفظة السندات الغربية بما يعادل ٣٠٠٠ مليار دولار بما يمثل ١٢ مرة أكبر من محفظة السندات الأوروبية (٢٥٥مليار دولار) التى تديرها المجموعة المالية بيمكو Pimco(*) بالمقابل فإن الصين وبصفتها الدائن الأول للعالم لديها نظم مالية عامة غاية فى الجودة والسلامة المالية: فالدين العام لديها لا يمثل سوى ٢٠٪ من الناتج المحلى الاسمى عام

(*) (Pacific ImvestmentManagement Company) ومركزها كاليفورنيا وهى تدير أصولا بنحو ١.٨٢ تريليون دولار فى العالم. (المترجم)

٢٠٠٩ ويغطيه بنحو ٤٠٠٪ من أصول النقد الأجنبى (أى ٨٠٪ من الناتج الإجمالى المحلى). ويبدو التباين واضحا للغاية بالمقارنة مع الدول المتقدمة، حيث بلغ الدين العام ما بين ٨٠ إلى ١٢٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى والتى - باستثناء اليابان - لديها رصيد محدود ومتواضع من النقد الأجنبى. إن هذا الوضع المالى المتين للصين فى عام ٢٠٠٨ - ٢٠٠٩، والذى كان مفاجأة لعدد كبير من الخبراء الغربيين، سمح للصين أن تحقق وبدون أية صعوبة انتعاشا ماليا واسعا مما ساعدها فى الاحتفاظ بنمو اقتصادى قوى لناتجها الإجمالى المحلى على الرغم من التباطؤ الوقتى الملحوظ فى صادراتها إلى البلدان المتقدمة[٢١].

ولقد حدث فى ربيع ٢٠١٠ إنذار مزعج فى بعض الدول الأوروبية الأكثر مديونية حيث إن أزمة الثقة لدى الدائنين كان يمكن أن تؤدى إلى إفلاس بعض هذه الدول خاصة اليونان والتى كان يتعين على صندوق النقد الدولى والبنك المركزى الأوروبى وضع خطة إنقاذ لها تتضمن قرضا بنحو ١٢٠ مليار أيرو موزعة على ثلاث سنوات. ونجد أن الصين باعتبارها الدائن الأول، لم تبق على الحياد فى مواجهة تلك الأزمة وكانت هى الدولة الأولى التى أصدرت إعلانا عاما فى مارس ٢٠١٠ فحواه أن اليونان لم تكن. إلا جزءا ظاهرا من جبل الثلج الذى سيعمل على تفشى وانتشار الأزمة المالية فى بلدان أوروبية أخرى. ومن الملاحظ أنه بمجرد ما تم وضع خطة لإنقاذ ومساعدة اليونان فإن الصين قامت وبصورة شكلية للغاية بشراء سندات عامة جديدة فى إسبانيا. إن هذا التصرف من جانب الصين يشبه إلى حد كبير ما نطلق عليه "رجل المطافئ الذى يتلذذ بإشعال الحرائق" ولا شك أن الحرائق التى تواجهها أوروبا لم يتم إخمادها منذ عام ٢٠١٠ كما يؤكد لنا الحال فى آيرلندا وغيرها. إن ما يمكن أن نستخلصة من هذا التصرف هو مدى القدرة التى تتمتع بها الصين فى استغلال مكانتها كدائن رئيسى من أجل إضعاف وزعزعة البلدان التى أصبحت مدينة لها بسبب عدم حذرها فى إدارة اقتصادياتها.

(هـ) الصين قوة تكنولوجية وعسكرية عظمى

إن الصين تتقدم بخطى متسارعة نحو التحكم فى التكنولوجيا الأكثر حداثة وتطورا. لقد مضى زمن الانغلاق فى الفكرة العرقية لدى القادة الغربيين الذى كانوا يتصورون دائما الصين ذلك البلد الذى يقوم بتصنيع اللعب الخشبية والأدوات المنزلية المصنوعة من البلاستيك والذى سيظل وإلى الأبد منحصرا فى إنتاج مثل هذه السلع. لا شك أن الصين ظلت حتى السنوات الثمانينيات تنتج وتصدر مثل تلك السلع. ولكنها اليوم قد وطئت قدماها كل مجالات الإنتاج الصناعى وقد ساعدها فى ذلك وبقوة استراتيجية الشركات المتعددة الجنسية التى كانت تسعى للتخلص من عمليات التصنيع فى بلدانهم الأصلية.[٢٢] ومع الوقت بدأت الشركات الصينية تعمل فى صورة عقود تحتية ثم أصبحت موردا للشركات الأجنبية وهكذا حتى أصبحت الشركات الصينية فجأة هى نفسها التى تقوم بتصنيع المنتجات النهائية للأسواق العالمية. إن الصين فى طريقها اليوم لتصدير الحاسبات الآلية[٢٣] والقاطرات ذات السرعة الفائقة. ومما لاشك فيه أن الصين ستقوم قريبا بتصدير السيارات والطائرات والمفاعلات النووية. كما أن هناك مجالا آخر وليدا فى تلك القفزة التكنولوجية يتمثل فى مجال الفضائيات والبرامج العسكرية: فالصين هى الدولة الوحيدة بعد الولايات المتحدة التى يمكنها الاستعانة بقاذفة أرض – جو لتدمير قمر صناعي.[٢٤] وجدير بالذكر أنه فى الوقت الذى تتراجع فيه الولايات المتحدة عن برنامجها الفضائى للمحطة القمرية لأسباب تمويلية، فإن الصين، وعلى العكس، تعلن عن عزمها أن تكون الدولة الأولى لإقامة مثل هذه المحطة.

إن للصين كذلك قدرة عسكرية مؤثرة تدعو إلى الذهول، فهى القوة الثالثة فى العالم فيما يتعلق بعدد رؤوس الصواريخ النووية بعد الولايات المتحدة وروسيا، وهى تحتل المرتبة الثانية فى عدد الغواصات النووية بعد روسيا، بالإضافة إلى لذلك فإنها أطلقت برنامجا طموحا لحاملات الطائرات الذى يمكن أن يغير بطريقة كبيرة قدراتها العملية للتدخل فى كل أنحاء العالم. كما أنها تطور برنامجا للصواريخ أرض/بحر مما يجعل حاملات الطائرات الأمريكية فى وضع أقل أمانا. وفى النهاية فإن الصين تنفرد بإقامة صرح فريد من نوعه فى العالم وهو عبارة عن نفق بطول ٥٥٠٠ كم يستخدم

كملجأ فى حالة نشوب حرب نووية[٢٥] والذى يمنح الصين القدرة على توجيه الضربة الثانية لسلاح المدفعية. ولا شك أن ذلك يمنح نوعا من عدم الاختراق الاستراتيجى للصين بدرجة أكبر من تلك التى تتمع بها الولايات المتحدة.

(و) الصين قوة دبلوماسية عظمى

تتجلى قوة الصين بصورة واضحة فى مجال العلاقات الخارجية من خلال شبكة واسعة تربطها بحلفائها وعملائها التجاريين وكذلك بالبلدان المضطرة لإقامة علاقات معها. ففى عام ٢٠١٠. نجد أن الصين أقامت وحدة جمركية مع رابطة البلدان الآسيوية (آسيا الجنوبية والشرقية) والتى يطلق عليها ASENA وتضم ما يقرب من ٥٥٠ مليون نسمة موزعة على عشر دول. وتتمتع الصين بعلاقات متميزة مع هذه الرابطة التى تغبطها عليها دول منافسة كاليابان، وكوريا الجنوبية وتايوان والهند. كما قامت الصين منذ عام ١٩٩٦ ببناء علاقات متميزة مع روسيا وذلك من خلال شبكة يطلق عليها البريك BRIC[٢٦] والتى تضم بالإضافة لروسيا كلا من الهند والبرازيل[٢٧]. وتقوم الصين بإجراء مشاورات دائمة وبصورة منتظمة مع هذه الشبكة وخاصة مع اقتراب ميعاد قمة العشرين. كما قامت الصين من ناحية أخرى بإنشاء منظمة التعاون شانجهاى (OCS) التى تضم أربع دول من آسيا الوسطى بالإضافة إلى الصين وروسيا.

كما أن للصين حضورا كبيرا فى أفريقيا يكاد يكون حكرا عليها لدرجة أننا يمكننا القول بأن الصين قد قامت بشراء القارة السوداء على المستوى السياسى بما يترجم عنه تلك المؤتمرات واللقاءات الدولية المنتظمة بين الصين والدول الأفريقية.[٢٨] أن الغالبية العظمى من البلدان المصدرة للمواد الأولية وبخاصة المنتجات البترولية لتدين بالعرفان للصين نتيجة الارتفاع المستمر فى أسعار تلك المواد معبرا عنه بالدولار بما يجعلها تحقق أرباحا غير مباشرة بفضل النمو الاقتصادى القوى للصين.[٢٩] أضف لذلك تزايد النمو الاقتصادى العالمى بشكل ملحوظ حيث اقترب من ٥٪ بين عامى ٢٠٠٣ و ٢٠٠٨ مما أدى لارتفاع كبير فى أسعار المواد الأولية. ولذلك نجد أن منظمة الدول المصدرة للبترول OPEC قد وجدت تدريجيا قوتها السابقة منذ عام ١٩٩٨ وكذلك

مع نهاية ٢٠٠١ حيث تم دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية[٣٠] بيد أن ذلك كله يمثل مصدرا للقلق بشكل خاص. فالصين أقامت شبكة من العلاقات مع الدول التى تدين لها بالعرفان والتى تعتبر فى الوقت نفسه من أكثر الدول ذات النظم الديكتاتورية فى العالم (كوريا الشمالية، بيرمانى- إيران - السودان - زيمبابوى - بيلاروسيا - تركستان). فالصين تساند هذه الدول الديكتاتورية فى منتديات الأمم المتحدة وتتآلف معها وتعلم جيدا أنه فى كل الظروف يمكن أن تعتمد عليها.

(ز) الصين قوة عظمى والعالم يعترف بذلك

إن الصين لم تصبح قوة عالمية عظمى لا يمكن تجاهلها إلا منذ عام ٢٠٠٦. وقد دفع ذلك الولايات المتحدة لإقامة أطر من التشاور والحوار معها. لقد اضطر الأميريكيون للقيام بمثل ما فعلوه من قبل مع الاتحاد السوفيتى ما بين عام ١٩٦١ (إبان أزمة الصواريخ الكوبية) وعام ١٩٨٩ (عند سقوط حائط برلين). ففى هذه السنوات تم إقامة أول مجموعة للعشرين بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة وقد تم ترجمة ذلك فى عدة قمم ولقاءات متتالية بين هاتين القوتين العظميين آنذاك. ومنذ ديسمبر ٢٠٠٦، وجدت الولايات المتحدة نفسها مضطرة لإقامة مجموعة العشرين ثانية ولكن هذه المرة مع الصين بهدف الحوار الاستراتيجى والاقتصادى[٣١] بين الولايات المتحدة والصين بما يتيح لقاءات نصف سنوية على أعلى مستوى. وهذا يعنى اعترافا ضمنيا من جانب الأمريكيين[٣٢] بأن الصين هى القوة العالمية الثانية وربما تصبح فى نفس قوة الولايات المتحدة الأمريكية فى الوقت القريب.

(٢) الصين دولة شمولية ورأسمالية

لا يمكن فصل الصين الحديثة عن الحزب الشيوعى الذى يحكمها منذ أكثر من ستين عاما. لقد ظهر هذا الحزب عام ١٩٢١ خلال فترة الامتياز الفرنسى لشانغهاى. وهى تلك الفترة التى شهدت نهاية الحرب العالمية الأولى. ظهر هذا الحزب الذى يمثل

جهازا ليس له مثيل من الرقابة الاجتماعية والشمولية والذى وضع حدوداً قوية على فضاء الحرية الفردية من أجل أن تكون الأنشطة الفردية أو الجماعية فى مجملها خاضعة للدولة ولخدمتها[٣٣]. وهذه الرقابة الاجتماعية الجديدة تمثلت ملامحها خلال فترة ما بين الحربين من خلال اتجاهين رئيسين: فى الغرب متمثلا فى إيطاليا وألمانيا وفى الشرق متمثلا فى الاتحاد السوفيتى نتيجة الثورة الروسية التى أضحت فيما بعد جماعية وبيروقراطية[٣٤].

(أ) الاستحواذ على السلطة وفترة الجماعية

فى بداية السنوات العشرينيات، اتحد الحزب الشيوعى الصينى مع الحزب الوطنى الشعبى الصينى (الذى يطلق عليه الكومينتانغ KMT) وهو حزب يوصف بأنه مزيج من الاشتراكية القومية الصينية تم إنشاؤها بواسطة صن يات صين Sun - Yat - Sen. وفى عام ١٩٢٧. أى بعد مرور عامين من وفاة صن يات صين ينقلب القائد الجديد لحزب الكومينتانغ "شيانج كاى تشيك" على الحزب الشيوعى الصينى. وهنا بدأت أول حرب أهلية فى الصين. وفى عام ١٩٣١. أقام الحزب الشيوعى جمهورية مؤقتة هى الجمهورية السوفيتية للصين. وقد تم سحق هذه الجمهورية بواسطة جيوش شيانج كاى تشيك وأصبح ماو زيدونج مضطرا للانسحاب حيث انحسرت سيطرته فقط على منطقة جبلية صغيرة من الصين (١٥٠ ألف كم٢) وقد حدث اختلاف بين الحزبين مرة أخرى عام ١٩٣٧ نتيجة الغزو اليابانى للصين.

وبدءا من عام ١٩٤٥ الذى شهد هزيمة اليابان، بدأ الصراع يعود مرة أخرى بين الحزبين الصينين. وينجح الحزب الشيوعى الصينى فى تحقيق النصر عام ١٩٤٩ بفضل مساندة الاتحاد السوفيتى وتم إقامة الجمهورية الشعبية الصينية بقيادة ماو Mao فى الوقت الذى لجأ فيه شيانج كاى تشيك وأفراد حزبه إلى تايوان.

ومن السهل علينا استنتاج أن خصائص وأسلوب الحكم فى الاتحاد السوفيتى انعكست على المجتمع الصينى. فقد تم إلغاء الملكية الخاصة لأدوات الإنتاج بحيث

أصبحت الحياة الاقتصادية بالكامل تحت سيطرة الدولة. وقد أثبت هذا التنظيم الجماعى والبيروقراطى للاقتصاد كفاءته خلال الحرب العالمية الثانية، فقد سمح لستالين مقاومة هتلر. ومع ذلك فإن هذا النوع من التنظيم يبدو غير كفء بالمرة فى فترة السلم كما أنه كان يعتبر كذلك مصدرا للاختلال وعدم التوازن(٣٥).

وقد تولى ماوتس تونج إدارة البلاد فى الصين خلال الفترة (١٩٤٩ - ١٩٧٦) تلك الفترة التى شهدت حالة من الفوضى الاقتصادية وانتشار المجاعة التى راح ضحيتها ملايين من الصينين. ولا نستطيع تحديد عدد ضحايا المجاعة وجنون القتل فى هذه الفترة والذى يمكن أن يتراوح ما بين ٣٠ إلى ٤٠ مليون قتيل بما يتعدى بكثير عدد الضحايا فى عهد ستالين. لقد شهدت الصين فوضى كبيرة يخيم عليها الخوف من الحزب الشيوعى الصينى والحكومة التى تحذر أفراد المجتمع من اقتراف أى خطوة أو تصرف يحرمه الحزب. لقد كانت الصين بعد موت ماوتس تونج عام ١٩٧٦ أشبه بمريض يعانى من النزيف الحاد سواء على المستوى الاقتصادى أو السياسى. وقد رأى الحزب الشيوعى الصينى الذى ترأس البلاد خلال هذه الفترة الكارثية أن هيمنته السياسية مهددة سواء بالاعتداء الخارجى أو باحتمال قيام انتفاضة شعبية ضده كرد فعل للمعاناة التى يعانى منها أفراد المجتمع.

دينج أكسياغ وإحياء الرأسمالية

حاول دينج بمجرد وصوله للحكم عام ١٩٧٨، إقناع الحزب الشيوعى الصينى بأن شرط الحفاظ على هيمنته على المجتمع يكمن فى ترك التنظيم الجماعى للاقتصاد الذى ظلت الصين تطبقة منذ ثلاثين عاما. وحتى وإن لم يفصح عن ذلك علنيا فإن دينج كان قد قرر العودة إلى الرأسمالية. وقام بوضع نهاية للمبدأ الشيوعى للملكية العامة لوسائل الإنتاج. وإذا به يقوم بخصخصة عدد كبير من الشركات العامة وإقامة دعائم اللامركزية فى اتخاذ القرارات فى المؤسسات التى تظل تحت إدارة الدولة. كما قام بالسماح بل وبتشجيع إقامة الشركات الخاصة، صغيرة وكبيرة الحجم فى كافة

مجالات النشاط الاقتصادى. وقد بدأ بإحياء فكرة الرأسمالية فى المناطق الريفية، فتم الإحلال التدريجى للبلديات الشعبية لتأخذ مكانها الملكيات العائلية وبدأ تدريجيا فى تطوير السوق. وقد تم كذلك إنشاء المناطق الاقتصادية الخاصة مثل مدينة شينزين بالقرب من هونج كونج وقد ساعد فى ذلك التواصل مع معرض كوانجو للمنتجات الصينية والذى نتج عنه تنمية الأنشطة فى شكل عقود تحتية للشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. كل ذلك يدفعنا إلى القول بأن الصين قد أصبحت بمثابة ورشة عمل للعالم.

إن إحلال الجماعية الاقتصادية بالرأسمالية ربما أعطى الانطباع لدى بعض المحللين الغربيين أن الصين بلا شك ستتجه نحو تبنى نظام ديمقراطى. وعلى ما يبدو فإن هذا الانطباع كان ساذجا لحد كبير فبالإضافة إلى كونه يتناسى ويتجاهل التاريخ فإن الواقع العملى جاء ليؤكد العكس تماما: فأحداث القمع الشديد التى شهدها ميدان تيانانمين (أو ما يطلق عليه بوابة السلام السماوية) فى ربيع ١٩٨٩ عندما قام الطلاب الصينيون بإقامة تمثال يحمل مضمونا للديمقراطية فى مواجهة الصورة الكبيرة لماوتس تونج تعبيرا عن رغبتهم فى تطبيق الديمقراطية هى أكبر دليل على ذلك بيد أنه كان يتعين أن يظل المجتمع الصينى فى إطار التنظيم السياسى والاجتماعى السابق. إن موت ماوتس تونج عام ١٩٧٦ لم يكن يعنى انتهاء الفكر السلطوى والشمولية فى الصين. فصورته الشخصية لا تزال قائمة فى ميدان تيانانمن فى بكين ونجد كذلك صورا أخرى له فى الملاعب الرياضية أثناء الألعاب الأولبية وأيضا فى الاحتفالات بالعيد الستين للثورة الصينية. إن كل هذا ما هو إلا إشارات لها مغزى ومفادها أن الحزب الشيوعى الصينى، اليوم كالأمس، يحتفظ ببصمته المطلقة إزاء ملايين الضحايا المنادين بنظام ديمقراطى فى الصين.

من الواضح إذن أن النزعة الداعية إلى إعادة النظر فى أسس الدولة الصينية ودستورها لم تلق أية قبول لدى الحزب الشيوعى والحكومة الصينية ولن يكون هناك مجال للشك – تحت أية ظرف من الظروف – فى إنجازات الرئيس السابق ماوتس تونج ولن يكون هناك مجال للتشكيك فى أفكاره التى يجب أن تستمر[٣٦]. إن هذا الرفض

لمثل هذه القطيعة بين فترة ما قبل وما بعد ماوتس تونج لم يكن محض الصدفة: ولا يجب الاعتراض على النظام السياسى مهما كانت الحجة والأسباب والظروف.

ولكى يستمر الشعب الصينى مطيعا فإنه من المستحسن أن تعود له ذاكرة الخوف التى عرفها خلال فترة ماوتس تونج وأن يستمر الخوف والخشية من احتمال عودة سياسية القمع الجماعى التى تمارسها الحكومة والحزب الشيوعى الصينى.

(جـ) الصين ستظل ذات نظام شمولى

من الواضح أن الصين قد تبنت نظاما شموليا قبل عام ١٩٧٩ وقد استمر هذا النظام حتى بعد هذا التاريخ. فدولة الصين تقوم على نظام الحزب الواحد الذى لا يقبل أية معارضة منظمة. ويسعى الحزب الشيوعى جاهدا إلى أن يبقى الشعب ويظل بدون إدارة فى مواجهة دولة قوية. إن كل المتخصصين الغربيين فى الشأن الصينى يتفقون على أنه تحت حكم ماوتس تونج كانت الصين بلا شك دولة شمولية. وقد اعتقد بعض المحللين السياسيين أنه بعد عام ١٩٧٩ ومع الانفتاح الاقتصادى أن النظام الصينى قد عرف بعض التحول حيث أصبحنا لا نتحدث عن الصين الشمولية ولكن نتحدث عن الصين الديكتاتورية. وعلى النقيض يرى البعض الآخر، والذى نتفق معه، باستمرارية سيطرة الحزب الشيوعى على الدولة من خلال الذراع العسكرية (الجيش الشعبى الصينى)، وإذا كان الحزب الشيوعى نفسه ما هو إلا استمرارية للنظام منذ ١٩٤٩ فليس من المستغرب إذن أن الدولة الصينية تستمر فى حمل لقب الدولة الشمولية إبان عهد ماوتس تونج وحتى الآن.

ويبدو مفيدا فى هذا الصدد التذكير ببعض الوقائع[٣٧]:

١- لم يتم إجراء أية انتخابات فى الصين منذ وصول الحزب الشيوعى للسلطة عام ١٩٤٩.

٢- منذ ذلك التاريخ، فإنه من المحظور إنشاء أية احزاب غير الحزب الشيوعى كما أنه من الممنوع إقامة أية جمعيات، والنقابة الوحيدة المسموح بها هى النقابة

الرسمية التى ليس لها فى الحقيقة أى دور داخل المؤسسات العمالية. كما تم منع ممارسة ديانة فالون غونغ التى يمارسها نحو ٧٠ مليون فرد طبقا لإحصاءات (١٩٩٨) وذلك عندما استشعر الحزب الشيوعى خطورتها على الهيمنة السياسية للحزب. وقد تم اعتقال وتعذيب المعتنقين لهذه الديانة باعتبارها غير قانونية. وعندما أدى زلزال سيشوان (٢٠٠٨) إلى وفاة ما يقرب من ٥٠ ألف فرد معظمهم من التلاميذ الذين كانوا يدرسون فى مدارس غير مطابقة للمقاييس المقررة ضد الزلازل، قام عدد من أولياء أمور هؤلاء الضحايا بإنشاء جمعيات للضغط على السلطات لإعطاء توضيحات حول طريقة بناء المنشآت التعليمية وعلى الرغم من هذه المأساة فإنه قد تم منع مثل هذه الجمعيات وبطريقة قاسية.

٣- ظلت الصحافة والإعلام قابعين تحت رقابة الحزب الشيوعى الصينى. وعندما لاحظ الحزب أن الأفراد يتمتعون بحرية فى استخدام الشبكة الدولية بفضل (محرك) البحث المعروف جوجل. فقد قررت السلطات الصينية إغلاق جوجل فى الصين، لتغلق بذلك هذه النافذة من الحرية للمواطن الصينى وليحل محله (محرك) بحث صينى يسمى بيدو Baidu وهو محرك بحث صينى والمصنف رقم واحد الذى يقوم بإدارة الإنترنت فى القارة الصينية(*).

٤- يسعى الحزب الشيوعى إلى إلجام وغلق كل أشكال الاتصال وليدة الإنترنت، فمجرد ظهور شبكة حوار بين مجموعة من مستخدمى الإنترنت تقوم السلطات المختصة بإلغائها قبل أن يتسع مدارها. وقد قام الحزب مؤخرا بتحريم استخدام الأسماء المستعارة على الإنترنت لكى يسهل من استمرارية تجسسه الحذر وجعله أكثر فعالية خاصة وإن الحزب قد أصدر مرسوما حديثا يشترط أنه من الآن فصاعدا يتعين أن يتم تزويد الكمبيوتر الشخصى بجهاز مراقبة ولن يسمح ببيع أجهزة الكمبيوتر الشخصى فى السوق الصينية إذا كانت مزودة بهذا الجهاز. ولنا أن نتصور نتيجة تطبيق هذا المرسوم فالمراقبة أصبحت عامة وتصل حتى إلى منازل مستخدمى الكمبيوتر. فمجرد

(*) تجدر الإشارة إلى أن شعار بيدو هو "أن بيدو يعرف الصينيين أفضل". (المترجم)

وصول الجهاز إلى المنزل فإن كل شىء يخضع إلى المراقبة البوليسية. ونتساءل ولم لا يتم كذلك تسجيل الحياة اليومية للأسر الصينية. وقد كتب المؤلف الإنجليزى الكبير جورج أورويل عام ١٩٤٩ قصة تقترب من الخيال السياسى تصور خلالها مثل تلك الحالة السابق ذكرها وعلى ما يبدو أن الكتاب الذى كان عنوانه ١٩٨٤ قد تحقق بالفعل بما يحمله من أفكار عام ٢٠١٠ فى الصين ولم يتم توقيف هذا المرسوم بل تم فقط تعليقه بسبب الطعون التى قدمتها الدول الغربية للوقف المبدئى لهذا المرسوم إلى منظمة التجارة العالمية لما يتضمنه من استبعاد لدخول أجهزة الكمبيوتر المصنعة فى البلدان الغربية إلى السوق الصينية.

٥- تسيطر السلطة التنفيذية والحزب الشيوعى على النظام القضائى بطريقة غير مباشرة. وفى الحقيقة فإن دولة القانون لا توجد فى الصين. ولا شك أن الشركات الغربية العاملة فى الصين تعانى من هذا الوضع كما أن الشعب الصينى يعانى منه كذلك فى حياته اليومية.

٦- توظيف أدوات القمع بشكل خطير، حيث إن عملية اختطاف المعارضين السياسيين يعتبر أمرا مألوفا فى الصين. ويتعين أن يمضى وقتا طويلا حتى يعلم أقارب هؤلاء المعارضين أن ذويهم قابعون فى السجون وأنهم قد نالوا قسطهم من التعذيب. ويوضح لنا فيليب كوهين فى كتابة "مصاص الدماء" أن كل الصينيين يعرفون "الضانكان" وهو عبارة عن أرشيف ضخم يضم فى مجموعة ١ .٣ مليار فرد. وكل ملف يبدأ تكوينه منذ أن يدخل الفرد إلى المدرسة ويصاحبه هذا الملف طوال حياته ولا يستطيع الاطلاع عليه. ونجد فى هذا الملف حتى النتائج الدراسية للمواطن والوظائف التى تدرجها وديانته وأداءه السياسى. ويكفى القول بأن عدد الأفراد الذين يعملون فى قطاع الإنترنت بالشرطة الصينية يتجاوز ٣٠٠٠٠ موظف. إن الصين مثلها فى ذلك مثل باقى البلدان الشمولية، تقوم السلطة فيها على تنظيم أيديولوجية تهدف إلى الإنقاص والتقليل من قيم ومفهوم الديمقراطية وحقوق الإنسان فى تفكير المواطن الصينى. بل وتسعى لإظهار هاتين القيمتين على أنهما ليست بقيم عالمية وليست بقيم فاصلة فى تاريخ الأمم. كما يتم إضفاء صبغة (الغربية) على تلك القيم أو بعبارة أخرى: إنها

تخص فقط العالم الغربى. وتسعى كذلك إلى تشويه هاتين القيمتين، فالديمقراطية لن يتم تطبيقها فى الحقيقة وحتى لو تم تطبيقها فلن تصبح ذات فعالية. أما المطالبة بحقوق الإنسان فهى تتشابه مع مفاهيم وأفكار فردية وهذه القيم فى كل أحوال لا توجد فى الفكر الكونفوشيوسى. ولقد سمعنا كثيرا من المسئولين فى الدولة الصينية وفى الحزب الشيوعى أن القيم الغربية ليست قيمنا، لكم أفكاركم ولنا أفكارنا وذلك كإجابة على ما يثيره المفكرون والمثقفون الغربيون.

بالإضافة إلى ذلك، فإن النظام السياسى الصينى يتصف بمواصفات خاصة به لا نجدها بالضرورة فى البلدان التى كانت تتسم بالشمولية والتى تدفعنا مرة أخرى لوصف الصين وتصنيفها على أنها دولة شمولية:

١- تم اختراق السكان من أصل تيبت وشينجيانغ من خلال الإرسال المبرمج للسكان من أصل الهان (وهى إحدى القوميات التى يتكون منها الشعب الصينى وتمثل نحو ٩٣٪ من السكان) من أجل أن يتخلى هؤلاء عن هويتهم الخاصة بهم سواء فى تيبيت أو شنجيانغ ويندمجون كاملا فى الدولة الصينية تماما مثلما فعل موسولينى فى منطقتى فالى دا أوستا وألتو أد يجى فى إيطاليا.

٢- سمحت الدولة الصينية لنفسها عام ١٩٧٩ بتعد سافر على أبسط الحقوق الأسرية وذلك بفرضها سياسة الطفل الواحد وبتوقيع عقوبة قاسية للغاية على من لا يلتزم بها. وقد قام الحزب الشيوعى حديثا بإرغام سكان إحدى القرى الذين لم يلتزموا بهذه السياسية بإجراء عمليات جراحية لوقف الخصوبة لدى المرأة وكذلك لدى الرجل كعقاب لعدم التزامهم بسياسة الطفل الواحد[٣٨]. أضف لذلك أن الطفل الثانى هو غير معترف به من جانب الدولة الصينية وليس له وجود قانونى ولا حقوق وخاصة حقه فى التعليم.

٣- منذ عام ١٩٤٩ أدخلت الصين متأثرة فى ذلك بما كان يتم فى الاتحاد السوفيتى، مبدأ تحريم تدفق الأفراد خلال الأراضى الصينية. ومبدأ تحريم التنقل ليس مطلقا بل يخضع لبعض الاستثناءات حيث يمكن للسلطات المحلية إعطاء تصريح أو وثيقة سفر داخلية مؤقتة يطلق عليها الأيكو Hukou ويوضح نظام الأيكو حقيقتين، فهو

من ناحية يعكس كيف أن الحزب الشيوعى يريد إحكام الرقابة والإبقاء على هؤلاء السكان الأكثر فقرا فى أماكنهم التى نشأوا فيها حتى يمكن تزويد الشركات فى المناطق الساحلية بعمالة مطيعة ورخيصة الثمن فى آن واحد، وفى الواقع فإن العدد الإجمالى للإيكو يتم تحديده وفق حصة مقررة سلفا كما أن المنتفعين منه والذين يطلق عليهم المينيونج - أى العمال السريحة أو المهاجرين - ليس لهم أى حق فى المكان الذى يعملون فيه، فليس من حقهم أن يصطحبوا زوجاتهم ولا أطفالهم كما أنه إذا حدث وجاءوا مع أطفالهم فإنه ليس من حقهم تسجيلهم فى مدارس المنطقة التى يعملون فيها كما أنهم لا يمكنهم البقاء بصورة نهائية فى هذا المكان أو أن يصبحوا ملاكا لعقار أو لمنزل سكنى. مجمل القول أن الدولة الصينية أنشأت قاعدة سكانية يفوق عددها ١٢٠ مليون نسمة رجالا ونساء يعيشون بدون أسرة بعيدا عن ذويهم وفى حالة من الطرد المستمر، وهؤلاء الأفراد لا حول ولا قوة لهم أمام الدولة الصينية وأصحاب الشركات الذين قاموا باستقدامهم.

٤- توجد نخبة حول الحزب الشيوعى الصينى يتراوح عددها نحو ٧٦ مليون عضوا أى ما يعادل ٥٪ فقط من سكان الصين ويمكننا ملاحظة ما يلى فيما يتعلق بهؤلاء الأفراد:

(أ) إن الحزب يتبع سياسة شديدة الانتقائية للكثير من أعضائه.

(ب) إن طريقة الانضمام للحزب تعتمد على ترشيح للأعضاء الجدد من قبل الأعضاء القدامى.

(جـ) إن معايير الاختيار تقوم بصفة أساسية على مدى التوافق مع سياسة الحزب وأن يكون المرشح ناجحا فى حياتة العملية.

(د) يجتذب الحزب إليه النخبة المهنية الأقرب لسياسته وذلك من أجل الإبقاء على النظام الاجتماعى السائد.

(هـ) وحتى داخل الحزب نفسه فإنه لا توجد أية طريقة عمل ديمقراطية ومثال على ذلك ما حدث فى ميدان تيانانمين حيث تم اتخاذ قرار سحق المتظاهرين عام ١٩٨٩ من خلال مؤتمر مصغر ينحصر فى عدد من كبار رجال الحزب فقط.

يتعين علينا إذن أن نفهم أن ما نقرأه فى النصوص الرسمية بأن الصين هى مجتمع متناغم توافقي لا يعدو إلا أن يكون حبرا على ورق فالنظام السياسى فى الصين لا يزال نظاما شموليا.

(٣) فعالية التزاوج بين الرأسمالية والشمولية

كما رأينا آنفا، فإن التنظيم الرأسمالى للإنتاج يعد متوافقا مع الدول الشمولية[٣٩]. ويجب ملاحظة أن البلدان الرأسمالية الشمولية لم تكن أبدا محل رفض شامل من قبل مواطنيها. لماذا؟ إن ذلك لا يرجع فقط بسبب النظام القهرى الذى يقوم على إرهاب المواطنين ولكن يرجع كذلك إلى أن النظم القائمة نجحت فى ضمان بعض الرفاهية لهؤلاء على الرغم من حرمانهم من الحرية. وإن كان هناك شك فى مدى واقعية وجهة النظر هذه كما يقترحها الكثير من المحللين السياسيين، فإن الرخاء الذى يشهده الشعب الصينى ربما يؤدى به إلى المطالبة الشاملة فى صالح الديمقراطية على حد زعمهم.

وهذا زعم آخر غير حقيقى كذلك يتمثل فى الادعاء بأن الديمقراطية ستكون الشكل "الفوقى" أو "العلوى" لمجتمع رأسمالى، بيد أن ذلك لا يتحقق فى الصين. ففى خلال الثلاثين عاما الماضية وخاصة العشرة الأواخر منها فإن الظاهرة العكسية للأسف هى التى تحققت. فالصين شهدت نموا اقتصاديا هائلا وأصبحت قوة لا يستهان بها فى مواجهة البلدان الرأسمالية الديمقراطية التى لا تزال تبدو مسالمة أكثر مما يجب فى علاقتها مع الصين بالإضافة إلى حالة التخبط والحيرة التى اعترتها خلال السنوات الأخيرة.

ويتعين القول، ولسوء الحظ، إن الصين هى بالفعل دولة رأسمالية تتبنى فى الوقت نفسه نظاما سياسيا شموليا يضمن لها تحقيق المكاسب الاقتصادية.

وكما سنرى لاحقا، فإن الأجور معبرا عنها باليوان تعد منخفضة للغاية ويعزى ذلك إلى حجم البطالة "الطبيعية" إن صح التعبير، وكذلك إلى نظام الأيكو للعمال

السريحة، نظام القمع، سياسة الطفل الواحد وغيرها من السياسات المرتبطة بالنظام الشمولى للمجتمع.

وبالنظر إلى تكلفة العمل معبرا عنها بالدولار (والتى تعتبر ملائمة لدراسة التجارة الخارجية) فإنها منخفضة بشكل كبير ويرتبط انخفاض تكلفة العمل معبرا عنها باليوان بتخفيض لقيمة العملة الصينية بشكل مغالى فيه من خلال رقابة صارمة وتعسفية على الصرف والتى لا يستطيع الالتزام بها وإدارتها بفعالية وبنجاح سوى دولة شمولية كالصين. وبنفس الطريقة، الرأسمالية الشمولية هى بالضرورة رأسمالية وطنية والتى فيها تعطى الشركات المختلفة الأولوية للتفضيل الوطنى فى إمداداتها وذلك تحت الضغط المتواصل للحزب الواحد الذى له حضور فى جميع مجالس إدارة تلك الشركات. ويكون ذلك بلا شك فى مقابل إجحاف ضد المصدرين الأجانب. أما فى الدول الرأسمالية الديمقراطية فالعكس يحدث غالبا، حيث نجد أن المؤسسات الكبرى تتبنى سلوكا تجاريا وكأنها فقدت جنسيتها بل ويمكنها فى بعض الحالات اتخاذ قرارات استراتيجية بدون أية عقوبة من الدولة الأم والتى يمكن بها أن تضر المصالح الاقتصادية لبلادهم. إن الدولة الصينية تطور من دبلوماسية اقتصادية نشطة للغاية فى الخارج؛ بمعنى أنها ترسل رسالة مغزاها أن دخول السوق الداخلية الصينية والتى يتسم بحجمها الهائل يتوقف عليها وحدها فهى تمتلك كل وسائل الضغط ذات الفعالية الفائقة من أجل تسهيل أو منع دخول الأجانب للسوق الصينية.

لا يمكننا إذن التأكيد بأية حال أن الرأسمالية الديمقراطية يمكنها أن تنتصر تلقائيا على الرأسمالية الشمولية. أما هؤلاء المحللون الذين يقترحون علينا أن نحتفظ بثقتنا فى النموذج الرأسمالى الديمقراطى وأن الغلبة ستكون فى النهاية لهذا النموذج فهم يسعون فى الحقيقة إلى أن نظل مغمضى الأعين وفى سبات عميق حيث لا توجد قاعدة مطلقة فى هذا الصدد.

إن القادة الصينيين يسعون دائما لتضليل البلدان المتقدمة، فهم يحافظون على ميراث الفكر الكونفوشيوسى ويرغبون فى الوقت نفسه فى تجنب الأخطاء التى وقع فيها الاتحاد السوفيتى. لذلك فهم لا يسعون إلى التفاخر والتباهى بنجاحهم

الاقتصادى من أجل أن تبدو الصين فى نظر القادة الغربيين ولأطول وقت ممكن أقل قوة وأقل خشية مما هى عليه فى الحقيقة. لذلك فهم يحبون دائما تكرار أن الصين ما هى إلا دولة صغيرة اقتصاديا (وهذا غير صحيح على الإطلاق) وأنها أقل تنمية وتحتاج إلى نمو اقتصادى خلال فترة طويلة من أجل الخروج من حالة التخلف الذى تعيش فيه!![٤٠]

وعلى الرغم من أن الرسالة التى يحاول الحزب الشيوعى بثها عن أن الصين دولة فقيرة غير متطورة هى رسالة غير حقيقية، فإن لها أثرًا هامًا غير مشكوك فيه. ولا شك أن الميزة التى يمكن أن تجنيها الصين نتيجة تلك الصورة المتواضعة هو أن تبقى الولايات المتحدة ولأطول فترة ممكنة فى حالة عدم تأهب لمواجهتها وكذلك الحال بالنسبة للحلفاء الأميريكين. أضف لذلك عدم إثارة الخوف السابق لأوانه لدى كل من روسيا، والبرازيل والهند وكذلك لدى البلدان الناشئة فيما يتعلق بالقدرة المحتملة التى تمتلكها الصين للسيطرة على العالم.

(٤) الصين فى طريقها لالتهام الاقتصاديات المتقدمة

يمكننا القول بأن الأزمة الاقتصادية الراهنة ليست أزمة العالم بأسره لكنها أزمة البلدان المتقدمة (بعبارة أخرى هى أزمة الرجل الغنى) ،فالنمو الاقتصادى للصين يعود بقوة فى بداية الربع الأول من ٢٠١١ ليصل إلى ١١.٩٪ بعدما حقق مستوى منخفضا عند ٢.٦٪ فى الربع الأول لعام ٢٠٠٩. ولا شك أن الصين لم تكن تفكر أبدا فى الأزمة ولكننا نجد أن الخبراء فى المسألة الصينية يبدون اليوم قلقهم تجاه الضغوط التضخمية أو تجاه الإفراط فى سوق الأوراق المالية وهما نوعان من المرض الاقتصادى يمكن أن يصيبا الدول ذات النمو الاقتصادى المرتفع كالصين. وعلى النقيض، فالبلدان التى يطلق عليها متقدمة كالولايات المتحدة، وأوروبا واليابان لديهم معاناة مزدوجة حيث تمخضت الأزمة المالية عن ركود اقتصادى يبدو أنه الأقوى مع انخفاض ملحوظ فى الناتج المحلى الإجمالى الأمريكى بحوالى ٧.٤٪ ما بين الربع الأخير من عام ٢٠٠٧

والربع الأول من عام ٢٠٠٩. أما فيما يتعلق باستعادة النمو الاقتصادى فإن الأمر يبدو محبطا. فمعدل النمو الاقتصادى ظل متواضعا بالنسبة للولايات المتحدة بحيث إنه لم يتجاوز ١.٤٪ ما بين الربع الأول من ٢٠٠٩ والربع الثانى من ٢٠١٠ وهذه الاستعادة للنمو تعتبر متواضعة بالمقارنة بالجهود التى بذلت من أجل تحفيز هذا الاقتصاد. وهذه الجهود التى لم يسبق لها مثيل قد بلغت أقصاها: حيث وضعت البنوك المركزية معدلاتهم الرئيسية للفائدة عند مستوى قريبا من الصفر فى المائة منذ نهاية عام ٢٠٠٨ فى حين بلغ العجز العام أقصاه عام ٢٠٠٩ و ٢٠١١ (نحو ١٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى للولايات المتحدة والمملكة البريطانية). ونحن نعلم أنه منذ اندلاع أزمة الدين العام فى أوروبا فى نهاية ٢٠٠٩ وصلنا إلى مرحلة لا يمكن معها إعاده النظر فى هذا الدين، حيث لن يقبل الدائنون الدوليون مثل هذا الأمر. خلاصة القول أنه حتى مع خروج البلدان المتقدمة من مرحلة الركود خلال ربيع ٢٠٠٩، فإن ذلك لم يكن يعنى على الإطلاق الخروج من أزمتهم المالية. وكما نعلم فإن الصين تتمتع بميزة مبالغ فيها فى المنافسة الدولية بفضل المستوى المنخفض للأجور ونظام سعر صرف عملتها. وهذه الميزة جعلتها تتمتع بفوائض تجارية هائلة بالمقارنة بالبلدان المتقدمة. لذلك فإنه فى الفترة التى كانت تعانى منها تلك البلدان من ركود واضح كما حدث فى عام ٢٠٠٨/ ٢٠٠٩، نجد أن الصين قد واصلت الاحتفاظ بتلك الفوائض. وهذا الاختلال الاقتصادى الدولى الرئيسى يشرح لنا فى آن واحد النمو غير العادى للاقتصاد الصينى مقابل الركود المستمر والمتكرر فى اقتصاديات البلدان المتقدمة. ويمكننا القول، إن تلك النجاحات المتكررة للاقتصاد الصينى تعبر فى حقيقة الأمر عن شراهة الصين فى التهام اقتصاديات البلدان المتقدمة. هذه البلدان التى ترى صناعاتها فى طريقها للانقراض، وترى كذلك مجتمعاتها فى حالة عدم استقرار سياسى واجتماعى كنتيجة حتمية لذلك. إن ظاهرة هجرة الصناعات وانقراضها فى تلك البلدان ليست وليدة اليوم بل بدأت فى السنوات السبعينيات، حيث نجح المسئولون عن منظمة التجارة العالمية فى فرض رؤيتهم الخاصة بضرورة التحرير الاقتصادى بدون تقديم أية ضمانات من قبل المنظمة مما تفجر عنه ظاهرة الانقراض الصناعى فى البلدان المتقدمة.

لقد استأثرت الصين بهذه الميزة الكبرى فى مجال التنافسية الخارجية بفضل التخفيضات الهائلة التى أجرتها على سعر صرفها ما بين ١٩٩٠ - ١٩٩٤ وبعد انضمامها فى أواخر عام ٢٠٠١ إلى منظمة التجارة العالمية معتمدة فى ذلك على الدعم المقدم من شركاتها وحلفائها وكذلك من الشركات المتعددة الجنسية ومنظمات التمويل الدولى ومساعدة الإدارة الأمريكية بقيادة كلينتون. وبدون أن تتوانى الصين فقد واصلت تحقيق فوائضها التجارية واستمرت فى تحقيق معدلات نمو اقتصادية مرتفعة. وفى المقابل، وهو ما يعد أمرا طبيعيا نجد أن البلدان المتقدمة بدأت فترة الانزلاق إلى الهاوية بصورة أكثر وضوحا على حد قول إلياس موريس. حيث إن جزءا كبيرا من العمالة الصناعية قد تركز وسوف يستمر فى التركيز فى الصين على المستوى العالمى فى مقابل تدمير البلدان الصناعية القديمة. ولعلنا نتساءل إن لم توجد هذه العمالة الصناعية فى الصين، ففى أية دولة يمكن أن نجدها إذن؟ ولعلنا نتساءل فى أية دولة يمكن أن نجد شركات تضم عددا من العمال بنفس العدد الذى تضمه فروع الشركة التايوانية (هون هاى) والتى تقوم بتوظيف ما يزيد عن ٣٠٠ ألف عامل يعملون فقط فى مدينة صينية واحدة هى مدينة Shenzhen[٤١]. ففى الصين تقوم شركة سونى بتصنيع مكوناتها الإلكترونية وتقوم شركة نوكيا بتصنيع الهواتف المحمولة، وكذلك تقوم شركة أبل بتصنيع الآيباد والأيفون. أما شركة ديل فتقوم بتصنيع أجهزة الكمبيوتر، كل ذلك يتم تصنيعه فى الصين لحساب الشركات العالمية. لقد ساهمت كل أنواع الوساطات فى إيجاد مثل هذا الشكل الجديد من تقسيم العمل حيث استحوذت الشركات الصينية على جزء كبير من الطلب العالمى من المنتجات المصنعة لدرجة وصولها إلى حالة الاستحواذ المطلق على سلسلة كاملة من السلع وكلعب الأطفال، والمنسوجات، والأحذية، والأدوات الكهربائية المنزلية، وقطع السيارات والمكونات الإلكترونية، ورقائق الأسطح الشمسية، والتجهيزات الإسمنتية والقطارات الفائقة السرعة، وأجهزة الكمبيوتر ... إلخ. وقد أدى كل ذلك إلى تخفيف حجم الأنشطة الصناعية ومن ثم حجم العمالة فى الشركات الصناعية الغربية.

ولا يقف الأمر عند هذا الحد، حيث نجد كذلك كبرى شركات التوزيع مثل كارفور تعتمد بشكل متزايد فى إمداداتها على الشركات الصينية لدرجة أن معظم السلع

الاستهلاكية المصنعة التى تباع فى البلدان التى نطلق عليها "صناعية" فى أوروبا قد تم تصنيعها فى الصين وتحمل علامة "صنع فى الصين".[٤٢] أضف لذلك أن هناك شركات من المفترض أنها "صناعية" مثل شركة أبل، موتورولا ونايك إلخ، تعتمد هى الأخرى بشكل متزايد على الصين وسنجدهم قريبا لا يسهمون بأية قيمة مضافة صناعية داخل بلدانهم المفترض أنها "صناعية" وحتى لو اتجهت تلك الشركات للاستثمار فى الصين لتسهم بذلك فى تدمير ما تبقى من البلدان القديمة الصناعية. كان يجب علينا إذن أن نفهم أن النجاح الذى لا جدال فيه والذى حققته الصين فى المجالات الصناعية كان يقابله تدهور لا جدال فيه كذلك فى البلدان المتقدمة يتمثل فى الانقراض الصناعى فى تلك البلدان التى يطلق عليها صناعية. وهذه العملية من الانقراض الصناعى تعتبر مصدرا لزعزعة كل المجتمعات التى تتعرض إليها حيث يلازمها كرد فعل طبيعى وسريع اختفاء لفرص العمل بوجه عام وانفجار البطالة ويؤدى ذلك إلى انخفاض الموارد المالية للدولة، وخاصة تلك الموجهة للنواحى الاجتماعية كالصحة العامة بمفهومها الواسع وما يعنيه ذلك من نتائج خطيرة حيث تتابع الأزمات الاجتماعية من تدهور للصحة، البطالة والتقاعد .. إلخ وكذلك تدهور فى الخدمات العامة (كالمواصلات العامة والإسكان الشعبى، والنظام التعليمى الأساسى والجامعى). إن تفشى البطالة يؤدى إلى حالة من اليأس وخاصة بين السكان الأصغر سنا. فهؤلاء الشباب لا يجدون فرص عمل وليس لديهم أى بصيص أمل فى الاندماج المهنى، وبالتالى يفتقدون للموارد المالية التى تمكنهم من الزواج وبناء حياة أسرية متماسكة. إن هؤلاء الشباب لا يجدون مأوى لهم سوى الاستمرار فى الإقامة مع ذويهم أو التنقل من مكان لآخر بدون سكن حقيقى. ومن هنا تأتى كل أنواع الإغواءات التى يمكن أن تدمر حياتهم من إدمان للخمور وتعاطٍ للمخدرات بل والتجارة فيها، الانزلاق فى براثن الرذيلة والدعارة، والعنف وغيرها من أشكال الجرائم.

كما تعنى زيادة البطالة الاتجاه نحو تخفيض للأجور الحقيقية، حيث تشتعل المنافسة بين هؤلاء الذين يبحثون عن عمل ولا يجدونه. وفى الوقت ذاته فإن هناك طبقة من المجتمع أحسن حالا وحظا يمكنها زيادة ثرواتها، وهنا يزداد عدد الفقراء ويزداد

الفقير فقرا. وينتج عن ذلك تفشى مشكلات سوء التغذية وما يرتبط بها من أمراض مختلفة. إن فرنسا عرفت الأزمات المدرسية التعليمية حيث يتزايد عدد الأميين بها كما تتزايد فى هذا المجتمع المشكلات العائلية وزيادة حالات الطلاق. وكل ذلك يعتبر أمرا طبعيا فى ظل حالة عدم الأمان التى تستشرى فى المجتمع والتى يشعر بها جزء آخذ فى التزايد من السكان. إن هذه الحالة من الاختلال تمثل هزة عنيفة للمجتمعات المتقدمة فى حين تنعم الصين برخاء اقتصادى واستقرار اجتماعى. ففى الوقت الذى يتراوح فيه معدل النمو الاقتصادى فى الصين ما بين ١٠ إلى ١١٪ سنويا لا يتعدى هذا المعدل ١٪ فى البلدان الغربية.[٤٣] ومع هذا الاختلاف فإن الصين والتى تعتبر نفسها قوة عظمى تسلك طريقها الآن نحو الهيمنة العالمية؛ فهل ستقبل الأمم القديمة تلك الهيمنة؟ ربما العودة إلى الماضى تكون مفيدة من أجل الإجابة عن هذا السؤال.

هوامش الفصل الأول

(١) من النتائج المباشرة للأزمة المالية فى فرنسا عام ٢٠٠٩، فقدان ما يقرب من ٢٥٦ ألف عامل فى القطاع السلعى لوظائفهم، منهم ما يقرب من ١٦٨ ألف عامل يعملون فى الصناعة (جريدة لوموند ٢٠١٠/٨/٧).

(٢) جهاز الخزانة الفرنسى يدير الدين العام، حيث إن حوالى ٦٨٪ من هذا الدين هو لأشخاص وهيئات غير مقيمة فى فرنسا طبقا للحالة فى ٢٠٠٩/١٢/٣١. "وكنا نتمنى أن نرى الصورة بشكل أوضح ولكن جهاز الخزانة الفرنسية رفض الإفصاح عن تفاصيل هؤلاء الدائنين من حيث جنسيتهم". "وقد اتصلنا شخصيا بالمدير العام لهذا الجهاز، والذى رفض بدوره إعطائنا تلك البيانات التفصيلية" (انظر: Philippe Herlin, France en faillite?, Eyrolles, 2010, P. 67).

(٣) تحت عنوان

Aide à la Grèce, La Chine VoitToujour grand, le Journal Satirique, le Canard enchaîné du 6/10/2010

حيث يقول أحد القادة الصينيين: "نحن لا نريد شراء اليونان، ولكننا نريد شراء أوروبا كلها".

(٤) Maurice Allias, La mondialisation, La destruction des emploiset de le Croissance,L'évidenceempirique. Paris. 1999.

وقد أعقب وفاة هذا العالم الاقتصادى العديد من المقالات خاصة فى الفاينانشيال تايمز، والتى نعت الاقتصادى الفرنسى بقولها: "إن المرء يستطيع القول بأن السيد موريس إلياس قد توقع كل شىء والذى هو فى طريقة للزوال الآن، كل شىء يزول الآن" انظر مجلة الفاينانشيال تايمز فى ٢٠١٠/١٠/١٣.

(٥) Richard Bernstein et Ross H. Munro, The Coming Conflict With China, Alfred A. Knopf. New York, 1997, Vintage éditiom, 1998.

(٦) طبقا لشعار الحزب الشيوعي الصيني "دولة واحدة، ونظامان".

(٧) إن أخذ هذا التجمع يجد مبرره في الشعور القوي لانتماء مكوناته المختلفة إلى الجماعة الصينية ذات الصبغة العالمية، وكذلك في الدور الاقتصادي المهم للغاية الذي يلعبه هذا التجمع في الصين نفسها أو حيثما توجد بالنسبة للصين.

(٨) إن باطن الأرض في الصين يحتوي على بعض المعادن النادرة حاليا التي تجذب إليها الأنظار، حيث إنه لا غنى عنها في الصناعات الإلكترونية الدقيقة، وصناعة الطائرات والمركبات الفضائية. وهذه الثروة المعدنية تمثل نقطة مساومة سياسية لبكين مع اليابان والولايات المتحدة كما حدث في أكتوبر ٢٠١٠: فالصين تستحوذ على نحو ٩٠٪ من الإنتاج العالمي من هذه المعادن بما يجعلها في موقف قوي بحيث تستطيع منظمة التجارة العالمية اتخاذ إجراءات فعالة ضد الصين في حال قيام تلك الأخيرة بعدم احترام العقود التي وقعتها لإمداد الدول الأخرى بهذه المعادن.

(٩) وهذا يترجم الآراء الهدامة من جانب الحكومة للحكومة الصينية في سعيها للتقليل من أثر الفائض التجاري للصين كما سنرى في الفصول اللاحقة.

(١٠) بيانات صندوق النقد الدولي.

(١١) يتعلق ذلك باستهلاك الفحم، والبترول، والغاز الطبيعي، والطاقة النووية والطاقة المتجددة؛ ونشير في هذا الصدد إلى أن الصين تقوم بإنتاج واستهلاك أكثر من ١٢٠٠ مليون طن سنويا من الفحم. ومغزى هذه الأرقام يوضح لنا لماذا تمتنع الصين عن التوقيع على اتفاقية كيوتو بشأن التغير المناخي.

(١٢) تستهلك الصين ما يقرب من ٤٦٪ من الاستهلاك العالمي للحديد مقابل ٦٪ فقط للولايات المتحدة. كما تستهلك ما يقرب من ٤١٪ من الاستهلاك العالمي من الألومنيوم مقابل ١١٪ للولايات المتحدة. أما بالنسبة لاستهلاك النحاس المصفى فإن الصين تستهلك نحو ٣٩٪ من الاستهلاك العالمي مقابل ٩٪ فقط للولايات المتحدة.

(١٣) يأتى هذا التعديل دون أدنى توضيح حقيقى أو تبرير منطقى. ويمكننا الشك فى أن البنك الدولى وصندوق النقد الدولى قد استسلما أمام جماعة الضغط الصينى التى كانت لا تستطيع تبرير سياسة سعر الصرف التى تنتهجها الصين، حيث إن الفجوة بين سعر الصرف الذى تفرضه والسعر مقوما بقوة التعادل الشرائية كان كبيرا للغاية.

(١٤) وهذا يتفق مع القيم المادية التى تم ذكرها آنفا؛ ولكن أى نوع من القرض يمكن السماح له طبقا لتقديرات Goldman Sacho الذى يعلن "وبكل جرأة" أن الناتج المحلى الإجمالى الصينى سيلحق بنظيره الأمريكى "بدءا من عام ٢٠٢٥".

(١٥) المصدر: جريدة الفاينانشيال تايمز فى ٢٧/٥/٢٠١٠ .

(١٦) إن عدم التأكيد يأتى من كون أن الأصول من العملات لدى الدول الخليجية محاطة بتعتيم كبير فيما يتعلق بقيمتها.

(١٧) هذا الإصدار الكبير للدولار نحو الخارج ينتج من عدم التوازن الهائل فى الميزان التجارى الأمريكي.

(١٨) قامت الصين بشن حملة ضد الدولار نتج عنها ارتفاع قيمة ذلك الأخير مقابل اليورو (من ١,٣٠ دولار إلى ١,٥٠ دولار) ما بين مارس ونوفمبر ٢٠٠٩؛ كما طالبت الصين علنيا بضرورة تعديل سعر الدولار: حيث ارتفعت قيمة الدولار مقابل اليورو الذى عاد ليصبح مساويا ١,٣٠ دولار نوفمبر ٢٠٠٩ إلى يونيو ٢٠١٠ وقد تضاعفت تلك التحركات فى الربيع نتيجة أزمة الدين العام فى أوروبا.

(١٩) المصدر: US Treasury

(٢٠) المصدر: الفاينانشيال تايمز

(٢١) خلال نفس الفترة مارست البلدان الغربية كذلك إجراءات تحفيز للميزانيات بصورة أقل تركيزا، وقد أدى ذلك إلى تفاقم الديون العامة بصورة أكبر حيث بدأت تبعات ذلك فى ربيع ٢٠١٠ مع أزمة الثقة لدى بعض تلك البلدان حيال التوقيع على بعض الاتفاقيات.

(٢٢) هذه الإستراتيجية والتى يطلق عليها فابليس Fabless تتمثل فى إقامة شركة بدون مصنع وبدون وحدة تصنيع وتتخصص هذه الشركة فقط فى وضع التصميمات ثم تقوم بإرسالها

ليتم تصنيعها فى الصين من خلال العقود التحتية وكان أحد مديرى شركة الكاتيل هو الذى أطلق هذا المصطلح.

(٢٣) قدمت الصين حديثا حاسبا آليا علميا تم الاعتراف به على أنه يمثل القوة الثانية للحاسبات فى العالم.

(٢٤) كما نتذكر فالاتحاد السوفيتي قد تخلى عن متابعة برنامجه (حرب النجوم) نظرا لارتفاع التكلفة.

(٢٥) تم الاحتفاظ داخل هذا النفق بقاذفات ذات رؤوس نووية موزعة على طول هذا النفق، كما توجد إمدادات (من الماء والغذاء والطاقة) كما يقوم جزء من قادة الجيش الصينى بتناوب المتابعة. ومثل هذا النفق الهائل الذى يبلغ عمقه ١٠٠٠ متر داخل الأرض يذكرنا بسور الصين العظيم.

(٢٦) البريك هو اختصار لأسماء الدول الأربع التى يتشكل منها وهى البرازيل، روسيا، الهند والصين.

(٢٧) الدول الأربع المعنية فى آسيا الوسطى هى كازاكستان، كيرجيستان، تاداجيستان وأوزبكيستان. وترتكز توجهات التعاون لهذه البلدان بالإضافة إلى روسيا والصين على إمدادات الطاقة، وخاصة تلك التى تنتقل إلى الصين قادمة من روسيا ومن آسيا الوسطى.

(٢٨) منذ عام ٢٠٠٠ يتم عقد تلك الاجتماعات للقمة الأفريقية/ الصينية كل ثلاث سنوات، حيث انعقدت القمة الثالثة فى نهاية ٢٠٠٦ التى جمعت الصين مع ٤٠ دولة أفريقية، أما القمة الرابعة فكانت فى منتصف أكتوبر عام ٢٠٠٩ والتى جمعت بين الصين و٤٩ دولة أفريقية وكان ذلك فى شرم الشيخ (جمهورية مصر العربية).

(٢٩) على أساس إجمالى الناتج المحلى مساويا ٢٠٪ من الناتج الإجمالى العالمى ومعدل نمو لهذا الناتج بنحو ١٠٪ سنويا، فإن نمو الناتج المحلى الصينى يمثل فى حد ذاته نموا للناتج الإجمالى العالمى بنحو ٢٪ سنويا.

(٣٠) بالرغم من الجهود التى بذلتها فنزويلا تحت قيادة السيد شافيز. فإن منظمة الدول المصدر للنفط واجهت صعوبات عدة فى السنوات التسعينيات فى أن تعيد قوتها التى تمتعت بها

فى السنوات السبعينيات. لذلك فإن صعود الصين باعتبارها قطبا هائلا للنمو سيمثل أمرا جيدا لتلك المنظمة وكذلك بالنسبة لصادراتها التى ستشهد انتعاشا مرة أخرى.

(٣١) US- china strategic and Economic Dialogue (SED)

(٣٢) تم إجراء خمسة لقاءات تحت إدارة الرئيس بوش بين السيد بولزون- سكرتير الخزانة الأمريكية – ونظيره الصينى؛ أما تحت إدارة الرئيس أوباما فقد تم عقد ثلاثة لقاءات نصف سنوية بين السيد جايتز والسيدة كلينتون من ناحية ونظرائهم الصينيين من ناحية أخرى. وكان جدول أعمال تلك اللقاءات متعدد الأبعاد فهى لم تركز فقط على المسائل التجارية والاقتصادية لكنها تناولت كذلك المسائل المالية، الدبلوماسية والعسكرية.

(٣٣) إن أصل كلمة "شمولى" يرجع للغة الإيطالية وهى كلمة Totalitaro والفاشيون يمكن تعريفهم على أنهم شموليون. Totalitaires فمنذ عام ١٩٢٤ نرى بينيتو موسولينى يلخص جيدا مفاهيمه المرعبة من خلال جملته التى يقول فيها: "كل شىء يتمثل فى الدولة ولا شىء يجب أن يكون خارجها ولا شىء كذلك يجب أن يعترض طريقها"

(٣٤) عندما استحوذ أدولف هتلر على السلطة، فى يناير ١٩٣٣ مع حزبه "الحزب الوطنى الاشتراكى للعمال الألمان" (NSDAP) اتخذ نموذجا يعتمد بشكل كبير على أفكار موسولينى، بل وقد ذهب أبعد منه فى تعميق القوة السلطوية فى طريقة حكمه لألمانيا. ففى ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية كما فى اليابان الملكية تسيطر أيديلوجية رسمية تؤكد بعزم على عدم العدالة الجوهرية الموجودة بين البشر والمواطنين، والتى تحرم بالتالى أية نوع من الديمقراطية (والتى هى ملازمة بطبيعة الحال لتنظيم رأسمالى للاقتصاد). أما بالنسبة للثورة الروسية عام ١٩١٧، فقد نادت بالمساواة بين البشر والمواطنين وأعلنت للعالم أن الطبقة العمالية على وجه الخصوص ستضع نهاية لعدم العدالة فى العالم الرأسمالى، وذلك بفرضها نظاما جماعيا واقتصاديا شيوعيا وهو ما أطلقت عليه (الديكتاتورية الشعبية).

(٣٥) يمكننا اعتبار أن الاتحاد السوفيتى قد تهاون بشكل كبير وضعفت قوته على المستوى الاقتصادى من خلال إبقاء على التنظيم الجماعى المتصلب. ولذلك أصبح غير قادر على مواجهة الولايات المتحدة فى عام ١٩٨٢ حينما شنت هذه الأخيرة حربا اقتصادية ضده، والتى أدت عام ١٩٨٩ إلى التحلل من اتفاق فارسوفى ثم تفكك الاتحاد السوفيتى نفسه بعد وقت قصير.

(٣٦) فى هذا الصدد من المفيد عقد مقارنة مع الاتحاد السوفيتى، ففى هذه الدولة منذ عام ١٩٥٦ أى بحوالى ثلاثة أعوام بعد موت ستالينى، قدم نيكتيا جورباتشوف أمام المؤتمر العشرين للحزب الشيوعى شهادة مفحمة حول الجرائم التى ارتكبها ستالين. وهى بمثابة تقرير أعاد النظر بالكامل فى طريقة حكم الاتحاد السوفيتى إبان عهد ستالين خلال الفترة ١٩٣٤ - ١٩٥٣. ولا شك أن مجرد إعلان جورباتشوف علنيا لمثل هذا التقييم السيئ لحكم ستالين قد لعب دورا مهما فى الأحداث التى شهدها الاتحاد السوفيتى بعد ذلك. لذلك فقد استسلم الحزب الشيوعى للاتحاد السوفيتى لحقيقة أن شرعيته التى سعى لإقناع الشعب الروسى بها قد أصبحت محل شك واعتراض. لقد انهار صرح هائل مما أسهم كثيرا فى إضعاف المكانة المرموقة للحزب الشيوعى السوفيتى لدى المواطنين الروس.

(٣٧) إن كل الأنظمة الشمولية تتقاسم بعض التدابير التى تعتبر جوهرية لبقائها والتى تقضى فى النهاية إلى نوع من التوافق فيما بينها ومن تلك التدابير نذكر على سبيل المثال: (١) تحريم الانتخابات الديمقراطية سواء كانت عامة أم مهنية، أو كانت على المستوى القومى أو المحلى، (٢) تحريم كل حزب سياسى ينافس الحزب الواحد الموجود بالسلطة وبوجة عام تحريم إقامة جمعيات أو رابطات سواء كانت مهنية، أو دينية أو لخدمة المجتمع المدنى وذلك على المستوى القومى والمحلى. (٣) تبعية النظام القضائى بالكامل للسلطة التنفيذية (أى للحزب الواحد الذى يدير البلاد) (٤) تدابير بوليسية وعسكرية قمعية والتى لا تتردد فى بعض الأحوال من إرهاب المواطنين. (٥) رقابة الدولة على نظم المعلومات، ويتعين أن يتم بث جميع المعلومات من خلال الأجهزة الرسمية للدولة والتى تتوافق مع أيديولوجية الحزب الواحد (على أن تكون رؤية الحزب هى دائما الرؤية الصائبة). (٦) رقابة الدولة على وسائل الاتصالات بين الأفراد. وفى النهاية فإن النظام الشمولى يعتبر أكثر من كونه نظاما ديكتاتوريا، فهو يسعى لمحو كل حياة ديمقراطية بالكامل وبصفة نهائية؛ ويسعى إلى تخليد وجعل هيمنته فى إطار مؤسسى من خلال إجراء عملية تحويل عميقة فى صالحه فى الهياكل المجتمعية وطريقة الحوكمة السياسية التى يدير بها البلاد. إذن فالأطروحة القائلة بأن النظام الصينى سيكون مجرد نظام ديكتاتوري تعتبر مقبولة بالنسبة لهؤلاء الأقل تفاؤلا للطريق الطويل نحو الديمقراطية.

(٣٨) هذا يجلعنا نفكر على مضض فى بعض الممارسات التى انتهجتها ألمانيا النازية.

(٣٩) قبل الحالة الصينية، نجد أن ألمانيا، وإيطاليا واليابان قد قدموا نماذج للجمع بين الشمولية والرأسمالية والتى منحتهم قوة كبيرة. وإذا كانت تلك النماذج فى هذه البلدان لم تدم طويلا فإن ذلك يرجع بصفة أساسية إلى اختيارهم الطريق العسكرى الذى قادهم إلى مواجهة تكتل أقوى منها.

(٤٠) وهى النظرية التى قدمها السيد "وين" بطريقة جدية للغاية خلال القمة العالمية للمناخ فى كوبنهاجن فى ديسمبر ٢٠٠٩.

(٤١) تقوم الشركة التايوانية "هون هاى" بتوظيف ما يقرب من ٦٠٠ ألف عامل فى العالم (عام ٢٠٠٦) وطبقا لأحد التحقيقات الصحفية فى مصنع لونجيا فإن عدد ساعات العمل اليومية قد تصل إلى ١٥ ساعة كما حدثت حالات انتحار عديدة. ويتقاضى العمال راتبا لا يتعدى ٣٩ أيرو فى الشهر.

(٤٢) ونجد نفس الخدعة التجارية فى وجود بطاقة السعر للمنتج، وقد كتب عليها "صنع فى فرنسا" مع إشارة بخط صغير فى أسفل البطاقة تحدد منشأ المنتج، وهو جمهورية الصين الشعبية حيث نرى مكتوبا (in PRC).

(٤٣) حققت الصين معدلا للنمو الاقتصادى ما بين عامى ١٩٧٩ إلى ١٩٩٩ بنحو ٨٪ مقابل ٣٪ فقط فى الدول الغربية. كما بلغ هذا المعدل نحو ١٠٪ مقابل ١٪ خلال الفترة من ١٩٩٩ إلى ٢٠٠٩ حيث تزايدات فجوة النمو بشكل كبير.

الفصل الثاني

العوامل التى أدت إلى الهيمنة العالمية لكل من إنجلترا والولايات المتحدة

إن تاريخ الممارسات التجارية بين الأمم يعود إلى ما يقرب من خمسة قرون. وتشرح لنا تلك الممارسات صعود هولندا تليها إنجلترا ثم الولايات المتحدة كقوى تجارية عظمى. وتعتبر الممارسات ذات الطبيعة التجارية للصين هى أحد ملامح الحالة الاقتصادية والجيوسياسية للعالم اليوم. وقد نجحت الصين فى تنفيذ تلك الاستراتيجية التجارية على مستوى كبير بما يسمح لها وما يزال بتحقيق فوائض تجارية هائلة تمثل قاعدة لصعودها بقوة هائلة بين بلدان العالم. ويبدو أن الأزمة الحالية التى يواجهها العالم اليوم تدعونا للتساؤل عما كانت عليه الأمم فى العصور الماضية وما العوامل التى أدت إلى التحولات الكبيرة المماثلة لتلك التى تحدث فى عالمنا المعاصر؟ وكما سنرى فإن مفتاح النجاح الاقتصادى والقوة الجيوسياسية لدولة ما يكمن فى الممارسة التجارية التى تمارسها تلك الدولة والتى تؤهلها لفرض سيطرتها على العالم. دعونا نرجع إلى الوراء بخمسة قرون، ويبدو مناسبا التاكيد على أنه إلى أى مدى تنبعث المواجهات الدولية من الصراعات التجارية بين الدول، وأن تؤكد على قوة العلاقة بين البحث عن الثروة لصالح الرأسماليين المسئولين عن الحياة الاقتصادية وبين البحث عن القوة لصالح الدولة التى تنتج هذه الثروة.

لماذا إذن نحدد فترة الخمسة قرون؟ إن الوقائع التاريخية تعتبر نسبية لحد كبير بيد أن عام ١٤٩٢ يعتبر تاريخا مهما والذى فيه تم اكتشاف الأمريكتين ويعتبر بوجه

خاص تاريخا مهما لأنه يشير إلى حقبة العالم المتناهى وبدايتها على حد قول بول فاليرى. إن تقدم الملاحة البحرية ساهم فى إحداث تغييرات حاسمة: فالبحر المتوسط أصبح متروكا لتجارة التوابل بفعل إحاطة أفريقيا بواسطة البرتغاليين. وبدأت التجارة العابرة للمحيط الأطلسى تأخذ أهمية متزايدة، ومن هنا كانت بداية سيطرة أوروبا على العالم وظهور الحضارة الأوروبية، والتى كان لها انعكاسها على الأمريكتين. وهذا ما جرت العادة على تسميته بالرأسمالية التجارية التى كانت قائمة من قبل لكنها أخذت طفرة ملحوظة مع تطور التجارة البعيدة فى القرين السادس عشر والسابع عشر مع ظهور عدد من الشركات التجارية المختلفة سواء شركات هندية أو شرقية أو غربية. حتى إنه ظهر نوع من الشركات ذات الطابع غير المألوف على غرار تلك الشركات المكونة من التجار المغامرين الذين يتعاملون فى خليج هيدسون على سبيل المثال. والشئ الذى يدعو للدهشة هو أنه فى اللحظة التى بدأت فيها أوروبا هيمنتها على العالم من خلال التجارة فإذا بها تنقسم على نفسها. ولا شك أن الخطاب الذى وجهه لوثر عام ١٥١٧ إلى نبلاء ألمانيا يمثل بداية للإصلاح البروتستانتى الذى كان له أهمية بالغة على السلوك الاقتصادى والسياسى لكل من هولندا، وإنجلترا، وألمانيا وفرنسا. ومن الملاحظ أن التجارة المتباعدة لم تكن تمثل إلا نسبة ضئيلة من الأنشطة الاقتصادية للدول السابق ذكرها، والتى تركزت بشكل أساسى فى النشاط الزراعى. ومع ذلك فإن تلك التجارة قد أحرزت قفزة هائلة مع تطور الصناعات فى تلك البلدان مما كان له دور كبير فى التنمية الاقتصادية للبلدان الأوروبية المطلة على المحيط الأطلسى. مما أعطى شهادة ميلاد لعدد من البلدان الأوروبية الحديثة. حيث سعت كل دولة لتنمية تجارتها البعيدة مما أدى إلى ظهور صدامات وصراعات من أجل الاستحواذ على نصيب الأسد من تلك الأنشطة التجارية. وسوف نركز فى المقام الأول على ما يمكن أن نطلق عليه (النموذج التجارى) كما ظهر وتم شرحه فى كتيب مهم صدر فى القرن السابع عشر بقلم وليام بيتى بعنوان الحساب السياسى. وهذا النموذج تم الاعتراض عليه بواسطة الاقتصاديين الكلاسيكيين بعد قرن ونصف قرن، وإن كنا لا نرى مبررا لهذا الاعتراض على نموذج وليام بيتى.

كما سنقوم فى المقام الثانى بتحليل النموذج العملى الذى لا يمكننا تجاهله للتجاريين الذين ينتمون للإمبراطورية البريطانية كما سندرس كذلك الطريقة التى تصعد بها قوة جديدة فى مواجهة قوة قائمة من أجل العمل على إزاحتها لتحل محلها. وسوف نرى الأخطار الكبرى التى كانت تهدد العالم خلال تلك الفترات والتى فيها حاولت كل دولة أن تسعى للهيمنة على العالم من خلال تناحرها مع قوة مهيمنة قائمة بالفعل.

لقد كان يتعين حدوث الأزمة المالية فى السنوات الثلاثينيات، وأن يحدث الانهيار العسكرى لفرنسا فى ربيع ١٩٤٠، والتى كانت الحليف الأساس لبريطانيا من أجل أن تفقد تلك الأخيرة هيمنتها على العالم.[١] فى حين بدأت تتحرك الولايات المتحدة نحو تلك الهيمنة. بيد أن هذا الدور بدأ ينتهى مع مؤتمر بريتون دودز، حيث إنه ولأول مرة تم اتخاذ إجراءات دولية من شأنها تقويض التوجهات التجارية المصاحبة للعالم الرأسمالى. إنها تعتبر خطوة أولى لكنها لم تكن كافية حيث إنها تمت تحت رعاية القوى المهيمنة على العالم.[٢]

(١) النموذج التجارى والانتقادات الموجهة له من قبل الكلاسيكيين

يمكن القول إنه حتى منتصف القرن الثامن عشر تركزت اجتهادات الاقتصاديين وتسجيلهم لما يرونه حول الأهمية التى توليها الدول للتجارة البعيدة وإلى العلاقات الضرورية بين الدول وقوتها العسكرية من ناحية وبين التجارة والصناعة من ناحية أخرى. كما تركزت تلك الملاحظات حول الأهمية المعطاة للفوائض التجارية. ومن هذا المنطلق العام ظهرت كتابات عديدة بالإضافة إلى تلك التى قام بها وليام بيتى فى إنجلترا وكذلك كوبير فى فرنسا، والتى تشكلت جميعها تحت اتجاه يسمى "بالتجاريين" (الميركانتيليين).[٣]

وتجدر الإشارة إلى أن تاريخ الرأسمالية يتزامن مع تاريخ الممارسات التجارية على الرغم من الأزمات والحروب التى شهدتها تلك الفترة. ومع ذلك فإن علم الاقتصاد

كان على ما يبدو متسرعا فى التقليل من أهمية هؤلاء الكتاب الميركانتيليين الذين كانوا يسعون لتقديم نظريتهم، بل وإنه اعتبر أن أفكارهم مشوشة وغامضة. فمن منا يتذكر وليام بيتى وكتابه الحساب السياسى،(٤) بخلاف ماكس وبيبر الذى تم ذكر اسمه كثيرا فى كتابة "الأخلاق البروتستانتينية وروح الرأسمالية" أو من يتذكر فى عصرنا الحديث فرانسوا فوركية(٥) الذى بفضله اكتشفنا وليام بيتى وحتى فريدريك ليست(٦) الذى تطرق إلى نفس المشكلة بعد قرن ونصف والذى لا يعرفه الكثيرون على الرغم من مؤلفاته المتميزة. والآن ماذا يمكن أن نقول حول نموذج الميركانتيلين؟

إن إنجلترا كانت تعيش أياما صعبة (الحروب الأهلية، جمهورية كروميل، إقامة الملكية والحروب ضد هولندا) وفى هذه الظروف قدم وليام بيتى نصائح جيدة إلى الملك من أجل أن تستطيع إنجلترا السيطرة على تجارة العالم. وهذه النصيحة عبارة عن تحليل موضوعى علمى بالإضافة إلى أنه مذهب يعكس بوجه عام ما ستؤول إليه السياسة الاقتصادية لإنجلترا خلال فترة طويلة. كذلك فإن نموذج الحساب السياسى كان يبدو مقبولا، وهو ما أكدته الأحداث التاريخية لاحقا.

وطبقا لوليام بيتى يتعين على إنجلترا التخصص فى الأنشطة التى تنتج قيمة مضافة أكبر(٧) كالتجارة والصناعة، وتترك الأنشطة الزراعية التى يمكن إحلال منتجاتها بواسطة الواردات (وذلك فيما يتعلق بإنتاج الحبوب وليس إنتاج الألبان). وأوضح بيتى أن التجارة الخارجية مهمة للغاية لما لها من أهمية أساسية للدولة كما تستحوذ الأنشطة البحرية التى تقوم بتسهيل تلك التجارة على نفس الأهمية. ويتعين القيام بتصدير المنتجات الصناعية واستيراد السلع الزراعية وغيرها من السلع التى لا تستطيع إنجلترا إنتاجها أو يمكنها إنتاجها ولكن بتكلفة مرتفعة أو أن عائدها ضعيف للغاية. ويركز بيتى على دور الدولة فى هذا النموذج لأنها تأخذ على عاتقها بناء السفن البحرية الحربية التى لا غنى عنها من أجل حماية السفن البحرية التجارية.

وفى هذا الصدد، يتعين كذلك على إنجلترا أن تسعى للسيطرة على التجارة فى العالم. ويتعين على طبقة التجاريين تحمل تكاليف أقل من تلك التى يتحملها منافسوهم – وذلك فى القطاعات ذات العائد المتنامى – وأن يكون لديهم معلومات كافية وفعالة عن

طبيعة الطلب فى مختلف دول العالم بما يسمح للأنشطة الصناعية فى إنجلترا بالتكيف وبأسرع وقت ممكن بالمقارنة بمنافسيها فيما يتعلق بتلبية مختلف أنواع الطلب الخارجي. ويعتبر هدف تحقيق فوائض تجارية مع بقية العالم هو العامل الأساسى فى النظرية الميركانتيلية. وهذه الفوائض تحققها الأنشطة الصناعية التى تسمح بدخول الذهب. ونرى جيدا أن الأمر يتعلق بمذهب ذى اتجاه عدوانى بحيث إذا تم تطبيقه فإن الحروب بين مختلف الدول لن تكون مستبعدة. حيث إن كل الدول لا تستطيع أن تستحوذ على فوائض من خلال معاملاتها الخارجية فى نفس الوقت، ولا تستطيع كذلك السعى إلى الهيمنة العالمية فى آن واحد. والسؤال المهم هو ما دور الذهب فى كل ذلك؟ فى الحقيقة فإن الذهب فى حد ذاته ليس هو جوهر وأساس الثراء: لأن أساس الثروة هو امتلاك عدد كبير من السكان على درجة كبيرة من التأهيل، وهو ما نطلق عليه بلغة العصر (الموارد البشرية). ويتعين تصدير السلع المصنعة وجلب الذهب إلى داخل الدولة. فالدورة النقدية تعتبر فى الواقع ضرورية لتنمية الأعمال. وهذا النمو يعتبر ضروريا من وجهة النظر الاجتماعية، وفى الواقع فإن تكاليف الجيش والدولة وكذلك عوائد الممتلكات الكبيرة لا تكفى وحدها لضمان دخل كاف لكل الأفراد، لذلك يتعين تطوير التجارة والصناعة وهو ما يفترض دورانًا نقديًا واسعًا ومتزايدًا وطلبًا خارجيًا على السلع المصدرة.

إن دخول الذهب إلى الدولة يعتبر ضروريا كذلك من أجل أن تضمن الموارد الضرورية لأداء دورها خاصة على المستوى العسكرى، والذى يعد لازما من أجل تنمية التجارة. وفى النهاية فإنه لابد من تصدير رؤوس الأموال للاستثمار الخارجي، والذى كان يأخذ فى هذا الوقت شكل فروع تجارية والذى بفضله يتم إعادة نظام الفوائض التجارية على نطاق واسع.(٨)

وبدءا من الفشل المثير للعجب للأرمادا الذى لا يقهر عام ١٥٨٨(*) لم تعد إسبانيا تمثل منافسا خطيرا لإنجلترا. وفى عامى ١٦٦٥ - ١٦٦٧ خسرت هولندا كذلك الحرب

(*) يطلق الإنجليز هذا المصطلح "الهزيمة المعجزة" على هزيمة الأسطول الإسبانى عام ١٥٨٨ وفقدانه نحو خمسين سفينة مقابل سبع سفن فقط من الأسطول الإنجليزى. (المترجم)

ضد إنجلترا لتصبح نيو أمستردام هى نيويورك. ولم يكن هناك أمام إنجلترا سوى منافس آخر قوى فى طريق الهيمنة على التجارة العالمية وهو فرنسا. وبدأت المشاحنات بين الدولتين عام ١٧٥٥ فى أميريكا ثم امتدت إلى الهند حيث إبرام معاهدة باريس عام ١٧٦٣، والتى بمقتضاها أحكمت إنجلترا هيمنتها على التجارة العالمية. وإن كان ذلك لا يزال محل شك خلال عدة عقود حتى عام ١٨١٥. وبداية من منتصف القرن الثامن عشر حدث تحول نظرى ألقى بظلاله على التحليلات الاقتصادية حيث شهدت أوروبا عصر النور والمعرفة خاصة فى فرنسا وإنجلترا وحيث تطورت مفاهيم فلسفية فردية والتى انتهت إلى فكرة أن المبادلات الاقتصادية لها منافع بين الأطراف المتبادلة أفرادا كانوا أم مجتمعات. وظهر ما يعرف بالاقتصاد الكلاسيكى تحت قيادة آدم سميث، وساى وريكاردو، والذى رفع من شأن حرية التبادل لتصبح مع مرور الوقت مذهبا هاما لا يزال راسخا حتى يومنا هذا وله منظمة تسهر على ضمانه وهى منظمة التجارة العالمية.

وما إن بدأت الهيمنة الإنجليزية تترسخ ظهرت فى الأفق نظرية جديدة (٩) مفادها أن المبادلات الدولية التجارية مفيدة للجميع! مع بعض التعديلات التى أدخلها آدم سميث خاصة عام ١٧٧٦ حيث أكد على ضرورة حماية الصناعات الناشئة!

وبعد مضى ما يقرب من أربعين عاما استطاعت خلالها الصناعة البريطانية أن تطور نفسها وتصبح قادرة على المنافسة. وها هو دافيد ريكاردو الذى كان أكثر تحديدا من آدم سميث يصل إلى استنتاجات مهمة من خلال النموذج الذى عرف باسمه. ويفترض هذا النموذج وجود دولتين (إنجلترا والبرتغال). مع وجود سلعتين وعاملين من عوامل الإنتاج ثابتين.[١٠] ويرى ريكاردو أنه إذا كانت تكاليف الإنتاج أكثر انخفاضا فى دولة مقارنة بالأخرى فى إنتاج سلعة ما فى حين أنها مرتفعة فى الدولة الأخرى فإن لهاتين الدولتين مصلحة فى التبادل فيما بينهما وسيكون هناك تخصص حسب سعر السلعة الذى يسمح بذلك. أما إذا كانت دولة تتمتع بميزة فى إنتاج كلتا السلعتين فإن التبادل يمكن أن يتم بناء على الأسعار النسبية بينهما. إذن يمكن أن يحدث تبادل تجارى فى هذه الحالة. وفى كل الأحوال يجب أن يتم التبادل. لأنه سيكون أفضل من سياسة

الاكتفاء الذاتى ويحقق مكاسب لكلا الطرفين. وقد خضعت تلك النظرية على مر عقدين من الزمان لكثير من التطوير والتمحيص لكن الأمر كان لا يخرج عن الفكرة الرئيسية وكما نقول فى علم الموسيقى اختلفت الإيقاعات ولكن النغمة واحدة.

مجمل القول، إن حرية التبادل وصلت - فى جانبها النظرى والمذهبى- إلى قمتها فى نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر من أجل أن تصبح الأيديولوجية الاقتصادية المحفزة لإنجلترا التى أكدت هيمنتها الاقتصادية على العالم. وتجدر الإشارة إلى أن كراونويل قد أقر عام ١٦٥١ قانونا يعرف باسم قانون البحار، والذى بمقتضاه يتعين نقل جزء كبير من التجارة مع إنجلترا على سفن إنجليزية بما يمثل أهمية كبيرة لتنمية التجارة البريطانية ولم يتم إلغاء هذا القانون إلا فى عام ١٨٤٩ أى بعد ثلاث سنوات من إلغاء قوانين القمح. ويمكن القول بأن حرية التجارة التى نادت بها إنجلترا لم تكن فى حقيقة الأمر سوى وسيلة تسمح لها بتحقيق هيمنتها التجارية والصناعية. وقد ساعدها ذلك فى تحقيق مبادلات تجارية غير عادلة فى جوهرها. وينطبق ذلك على المعاهدات التى اضطر أمراء الصين لإبرامها مع بريطانيا فى ذلك الوقت. إن النظرية الكلاسيكية قد تحقق لها النجاح الذى نعرفه جميعا ليس فقط بسبب جودة وانسياب أفكارها فى عهد النور فى أوروبا ولكن لأنها كذلك تمثل جزءا من الأفكار الجديدة آنذاك. ففى عام ١٧٤٨ أعلن مونتيسكيو فى كتابة (روح القوانين) أنه (فى كل مكان وحيث توجد التجارة هناك عادات وسلوكيات طيبة) وهو يريد فى الواقع تسجيل أن التجارة استحوذت على مكانة كبيرة بيد أن ذلك لا يضمن فى حد ذاته هذا السلوك الطيب على حد قوله. وهذه الحجة الأخيرة تجيب مع ذلك على الأهمية المتصاعدة للتجارة ليس فقط بين البلدان الأوروبية ولكن بينها وبين دول ما وراء البحار. فقد قويت التجارة المتباعدة وتطورت كذلك عمليات التصنيع بما يعنى ضرورة أن يتم التبادل التجارى على مستوى أكثر أهمية كما يفترض كذلك أن المبادلات التجارية نفسها تم تطويرها أكثر مما كانت عليه فى الماضى بين البلدان الأوروبية.

وإذا كان آدم سميث قد أثار مسألة حماية الصناعات الناشئة فى عام ١٧٧٦ حينما لم تكن إنجلترا قد بلغت بعد نضوجها الاقتصادى. فإن هناك انفصالا حدث بالمقارنة مع الكتاب اللاحقين: حيث تم التأكيد على أهمية التبادل التجارى ولكن لم يتم

تناول مسألة الهيمنة العالمية بعد إلا فيما يتعلق بالعلاقة بين الثراء وقوة الدولة. وطبقا للكلاسيكيين فإن المبادلات الدولية تتم فى حالة توازن، وإذا حدث ولم يتحقق ذلك فإن ذلك ليس دليلا على وجود مشكلة ما. بل على العكس. فبالنسبة للميركانتيلين فإن عدم التوازن فى المبادلات هو نوع مهم من الرهان فهو مصدر للثراء والقوة بالنسبة للدولة صاحبة الفوائض فى حين إنه مصدر لإفقار وتراجع الدول ذات العجز التجارى. وطبقا لأطروحة الميركانتيليين فإن المبادلات التجارية بطبيعتها غير متوازنة. فالبلدان ذات الهيمنة هى تلك التى تحقق فوائض تجارية تسمح بدخول الذهب إليها، ومن ثم فإن البلدان الأخرى تكون فى حالة عجز ملحوظ بدرجة أو بأخرى. والنتيجة الطبيعية لهذا الوضع هو نضوب بعض الأنشطة فى تلك البلدان. كما أن خروج الذهب يمكن أن يؤدى إلى تقييد للدورة النقدية بل يمثل خطورة شديدة على الأعمال والتجارة.(١١) وبالنسبة للكتاب الكلاسيكين واللاحقين بهم من الكينزيين فإنهم لا يولون أهمية كافية فى حالة ما إذا افتقرت دولة ما نتيجة طريقة تحقيق دخولها ومكانتها فى التجارة العالمية. وقد انتقد ليست F. List الكلاسيكيين من خلال تأكيدة على مفهوم قوة الدولة حيث يرى أن القوة تؤدى إلى ما هو أكثر من الثراء، والضعف يجعلنا تحت رحمة الأقوياء حيث يمكنهم أن يتحكموا فى كل ما نملك؛ ثرواتنا قوتنا الإنتاجية، وحضارتنا، وحريتنا وحتى سيادتنا الوطنية.

كيف استطاع إذن أدم سميث من خلال تلك العلاقة التبادلية بين القوة العسكرية، والقوة الإنتاجية والثراء، التأكيد على أن معاهدة ميتوين(١٢) وقانون الإبحار(١٣) لم يكونا من وجهة النظر التجارية - فى صالح إنجلترا(١٤)

إن التاريخ الاقتصادى للعالم منذ ما يزيد عن أربعة قرون يوضح لنا حجج النظرية الميركانتيلية: ويشهد أن هناك اتجاها مستمرا لبعض البلدان سواء كانت فى وضع للهيمنة العالمية أو تسعى إلى تحقيقه بتطوير سياسية تجارية تقوم على الفوائض التجارية المتجددة فى حين أن دولا أخرى تجد نفسها فى وضع استسلام وخضوع أو تواجه الخضوع وتحاول أن تقاوم وتعترض على تلك الممارسات التجارية التى تفرضها الدول الأخرى.

ولا شك أن الحروب العديدة الناتجة عن هذا الوضع تشير إلى الطبيعة العدوانية والخطيرة لمثل هذه الممارسات. وهى تؤدى بالضرورة إلى علاقات غير متوازنة حيث نجد بعض الدول تتمتع بفوائض تجارية متعاقبة فى حين يعانى البعض الآخر من عجز تجارى. إن مثل هذا الاختلال وعدم التوازن يؤدى إلى أشكال من الاستعمار الاقتصادى(١٥)، إلى أزمات اقتصادية وإلى حروب كان يمكن تجنبها واستبعادها. من خلال تجنب واستبعاد تلك الاختلالات.(١٦)

(٢) الاستراتيجية التى قامت عليها الهيمنة العالمية لإنجلترا

نجحت دول صغيرة خلال حقبة من القرن السابع عشر فى الهيمنة على التجارة العالمية مثل هولندا. ويعزى ذلك إلى سياسة تجارية ذكية والتى كان أحد جوانبها الأساسية هو إشراف الدولة على أسطول بحرى حربى مهم، مما ساعد على رواج التجارة. التى مارسها التجار الهولنديون. إن هولندا، وعلى الرغم من صغر حجمها استطاعت الاستمرار ولفترة طويلة فى مواجهة المنافسة الإنجليزية. بيد أن إنجلترا وبمجرد انتهائها من الحروب الأهلية التى عانت منها قامت بفرض نفسها فى مجال التجارة العالمية. ولا شك أن الأمر لم يكن سهلا حيث اصطدمت إنجلترا بالقوة الفرنسية لمدة قاربت نحو قرن ونصف حتى عام ١٨١٩ حيث كانت فرنسا وحتى نهاية القرن السابع عشر هى القوة الأساسية - قبل إنجلترا - فى أوروبا. ومع ذلك فهناك ثلاثة أخطاء وقعت فيها فرنسا والتى قادتها إلى هزيمة فادحة. وكانت معاهدة باريس هى العقاب الذى نالته عام ١٧٦٣. الخطأ الأول للسياسة الفرنسية آنذاك يرجع إلى لويس الرابع عشر الذى قام بإبطال مرسوم نانت عام ١٦٨٥ وهذا الإجراء لم يترتب عليه فقط فقدان فرنسا لجزء مهم من قوتها(١٧) ولكنه وضع أعمال كولبير محل شك(*). والخطأ الثانى يتمثل فى تورط السلطة الملكية الفرنسية فى صراعات داخل أوروبا، والتى بسببها تم إهدار جزء كبير من موارد الدولة من أجل مراهنات غير مجدية من

(*) هو جون باتيست كولبير الذى كان يشغل منصب وزير المالية فى عهد الملك لويس الرابع عشر.. (المترجم)

وجهة نظر الهيمنة التجارية العالمية والتى تفترض وجوداً عسكرياً فى الأقطار البعيدة.[١٨] أما الخطأ الثالث، فكان مصدرة هو عدم إدراك الملك لويس الخامس عشر لأهمية الأسطول البحرى الحربى الفرنسى والذى لم يعطه الاهتمام الكافى حتى ساءت حالته مما ترتب عليه فقدان فرنسا لأجزاء من أمريكا عندما لم يستطع السيد ويبليكى الاحتفاظ بالنفوذ الفرنسى على الهند. وفى عام ١٧٦٣ كانت هناك معركة مع إنجلترا غير محسوبة لدرجة كبيرة حيث كان واضحا التفوق الإنجليزى على نظيره الفرنسى.

ومع ذلك ظلت فرنسا خصما عنيدا بفضل إعادة تكوين أسطولها البحرى على يد الملك لويس السادس عشر فإذا بها تحاول رد اعتبارها فى الجانب الآخر من الأطلسى وذلك بدعمها للثورة الأمريكية. وقد سمح انتصار الأسطول الفرنسى بقيادة الأدميرال جراس على نظيره البريطانى فى خليج سيشبيل عام ١٧٨١ بتمهيد الطريق لينتصر كذلك جورج واشنطن. وشمبو ولانيايت فى يورتون على الجنرال الإنجليزى كورنواليس بما مهد الطريق للاستقلال الأمريكى. ويمكن القول إن أصل حرب الاستقلال هو اقتصاديا قبل أن يكون سياسيا. فالمستعمرة الإنجليزية كانت تريد تطوير الصناعات المحلية بدلا من دفع ثمن كبير للبضائع القادمة من الخارج (من الهند على سبيل المثال)، والتى تأتى عبر السفن التجارية البريطانية. ومن أجل حماية العائدات الإنجليزية تزايدت القرارات والإجراءات التى تسعى لتحريم ظهور مثل هذه الأنشطة. ومن هنا اختارت المستعمرة الإنجليزية أن تستقل بنفسها وتتخلص من الهيمنة البريطانية. ولا شك أن هذا الاستقلال يحد كثيرا من بيع المنتجات الإنجليزية ويقلل بالتالى من منافذ الصناعة الإنجليزية.

وبعد مضى عقدين من الزمان، نجد أن المنافذ الاستعمارية، وعلى الرغم من أهميتها لم تعد تكفى، وبالتالى تأثرت الصناعة الإنجليزية التى كانت فى أوج عظمتها. ومن هنا بات البحث عن منافذ أوروبية أمرا ضروريا. ولم يكن هذا بالأمر السهل، فالثورة الفرنسية وما تلاها من أحداث خلال الفترة النابليونية شكلت عائقا مهما فى طريق الهيمنة التجارية العالمية لبريطانيا. ومع توالى الهزيمة فى عام ١٨١٤ - ١٨١٥ تم زوال هذا العائق. فمع عام ١٨٠٠، كانت الصناعات الإنجليزية متطورة بالمقارنة

بنظيرتها فى القارة الأوروبية (التى كانت عبارة عن فضاء محدود شمال فرنسا والذى يعرف حاليا ببلجيكا، بالإضافة إلى هولندا والوستفاليا(*) حيث بدأت بعض البؤر الصناعية تظهر خارج هذا الفضاء وخاصة فى شرق فرنسا وجنوب ألمانيا. وقد سعت إنجلترا والتى تمتلك صناعة تنافسية إلى إقامة منطقة "تجارة حرة" مع باقى بلدان أوروبا مع العلم أن كلا من فرنسا وألمانيا لم يكونا يتمتعان بصناعة قوية ومن ثم لم يكن لديهما أية مصلحة فى فتح أسواقهم أمام المنتجات الإنجليزية خشية أن ترى صناعاتهم الوليدة فى طريقها إلى الاندثار. وقد استوعب نابليون ذلك فى إطار الصراعات الحربية فقام باتخاذ إجراءين مهمين فى هذا الصدد؛ الأول يتعلق بالحصار القارى(**) للحماية من المنتجات الإنجليزية والآخر يتعلق بإقامة سوق مشتركة ضد السوق الإنجليزية. وفى هذه السوق المشتركة قام نابليون بإلغاء الضرائب الجمركية الداخلية على نطاق واسع نسبيا لا يضم فقط فرنسا ولكن المناطق المجاورة وخاصة مع جزء كبير من الدولة الألمانية مجتمعة فى إطار اتحاد الراين. وقد أدت هذه الإجراءات إلى ارتفاع فى حجم الأنشطة الصناعية بشكل قوى وملحوظ بعيدا عن المنافسة الإنجليزية. وهنا يكمن جزء كبير من سر قوة الإمبراطور وهذا السر يتمثل فى سياسته الاقتصادية ومعرفته كيف يتعامل مع حلفائه. بيد أنه لسوء الحظ لم يجلب هذا التنظيم مصالح ومزايا أكبر لفرنسا مما أدى إلى انعزالها وانغلاقها على نفسها. وأصبحت بريطانيا هى القوة المهيمنة على العالم. ولم يغفل (ليسيت) هذا الدرس وكافح فى نفس اللحظة التى تم فيها بناء الاتحاد الجمركى للدولة الألمانية(*) من أجل فرض ضرائب جمركية مهمة فى مواجهة العالم الخارجى.

وقد قامت بروسيا بإعادة إنتاج السياسة النابولينية بنجاح على مستوى الدول الألمانية فقط. وتجدر الإشارة إلى أن الاعتراض على السيطرة الإنجليزية التجارية فى ذلك الوقت كان يصاحبه بالضرورة اعتراض على أفكار الاقتصاد الكلاسيكى، وبدا ذلك

(*) الوستفاليا هى مقاطعة ألمانية سابقة كانت مستقلة ذاتياً ضمن إطار الدولة الألمانية. (المترجم)

(**) ويتمثل فى الحظر الذى فرضه على البلدان الواقعة تحت سيطرته بعدم التجارة مع المملكة المتحدة كنوع من الحرب التجارية. (المترجم)

واضحا فى جزء من كتاب ليست(**) الصادر فى ١٨٤١ . ويركز هذا الكتاب على مظاهر الهيمنة؛ فالدول التى ليست فى وضع سيطرة وهيمنة وتريد تطوير صناعاتها فإنه يتعين عليها أن تحمى نفسها حتى اللحظة التى تستطيع عندها الوقوف على قدميها، وأن تكون فى موقف الند مع الدول الأخرى بحيث تستطيع أن تتعامل معها على قدم وساق.

(٣) العصر الذهبى للإمبراطورية البريطانية

اعتلت إنجلترا عرش التجارة العالمية بدءا من ١٨١٥ ولمدة قرن من الزمان، وقد ظهرت تلك الهيمنة بصفة خاصة على الأقل خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر وكان ذلك بفضل الفوائض التجارية التى تمثل العنصر المهم والرئيسى فى الاستراتيجية الاقتصادية التى وضعتها بريطانيا موضع التنفيذ. وقد لجأت بريطانيا من أجل تحقيق مثل هذه الفوائض وبطريقة براجماتية وواقعية إلى ممارسة التبادل الحر كما أنها كانت تلجأ كذلك إلى الممارسات الحمائية.

إن نظام التبادل الحر كانت تتمسك به إنجلترا طالما أنه لا يمثل أى خطر على المنتجات البريطانية بل على العكس يساعدها فى زيادة قدرتها التنافسية فى الخارج. ولكن إذا تعرضت المنتجات المحلية إلى خطر المنافسة الخارجية فإنها تطبق فى هذه الحالة قواعد الحمائية التجارية. وقد تم تطبيق مبدأى التبادل الحر والحمائية التجارية على بعض القطاعات مثل الغزل والنسيج. وكان مبدأ التبادل الحر هو الغالب على طبيعة المعاملات التجارية مع الولايات المتحدة والصين فى حين أن الحمائية كانت هى السياسة المفضلة تجاه المبادلات التجارية مع الهند ثم تبعتها فرض سياسة التبادل الحر. وفيما يلى تحليل مفصل لتباين السياسة التجارية البريطانية.

(*) يطلق عليه "الزولفيرين" "الاتحاد الجمركى الألمانى" وهو ائتلاف بين الدول الألمانية أقيم عام ١٨١٨ .

(**) هو فريدريش ليست – اقتصادى ألمانى وكان يعتبر من أنصار مذهب التدخل وهو مذهب وسطى بين الاشتراكية العلمية والمذهب الحر.

(أ) فيما يتعلق بالمنتجات الزراعية

طبقت إنجلترا فى نهاية الفترة النابولونية قوانين القمح من أجل حماية قطاعها الزراعى من المنافسة الأوروبية فى مجال الحبوب والقمح. وقام ريكاردو بتقديم أطروحة[١٩] عام ١٨١٥ حول الأرباح، والتى قدم فيها النصح إلى البلدان التى تسعى لتنمية وتطوير وارداتها من القمح. لكن آراء ريكاردو لم تلق آذاناً صاغية فى الحال. وكان يتعين الانتظار حتى عام ١٨٤٦ حيث حدثت مناقشة ساخنة فى البرلمان البريطانى أيدت فى النهاية آراء الاقتصاديين ومن بينهم ريكاردو. وقد تطورت الصناعة البريطانية خلال ثلاثين عاما بشكل كبير للغاية فى الوقت الذى تراجع فيه عدد العاملين فى القطاع الزراعى وبالتالى أصبح وزن هذا القطاع ضعيفا فى المجتمع الإنجليزى بدرجة أدت إلى إسراع الهجرة من الريف إلى الحضر. لم تمثل تلك الظاهرة مشكلة نتيجة سيادة مبدأ حرية المبادلات آنذاك.[٢٠] لكنه تجدر الإشارة إلى أن إدارة القطاع الزراعى كانت تغلب عليها الممارسات الحمائية ضد المنتجات الزراعية الأجنبية قبل ذلك حيث كان يمثل أكثر من نصف الأنشطة. ومع تبنى حرية التبادل حدث انهيار سريع حاد للأسعار الزراعية نتيجة المنافسة الأجنبية مما ترتب عليه آثار كارثية. ولم يكن من الإمكان أن يتم تعويض تدفقات الهجرة من الريف للحضر من خلال نمو العمالة الصناعية. ولهذا فإن كلا من فرنسا وألمانيا قد وضعا فى نهاية القرن التاسع عشر سياسات حمائية فى مواجهة الخطر الذى تمثله الواردات من القمح الأمريكى أو الروسى. ولا شك أن تجاهل مثل هذا الخطر قد هيأ لحد كبير إلى صعود اليابان عسكريا فى نهاية ١٩٢٠ كما سنرى لاحقا.

(ب) فيما يتعلق بالمنسوجات والعلاقة مع الهند

حيث إن الهند تنتج أقمشة حريرية وقطنية ذات جودة عالية وبسعر معقول، وإذا كان المسئولون الإنجليز قد سمحوا بحرية الاستيراد فى إنجلترا لهذه الأقمشة فإن ذلك يعنى توقف الصناعة الإنجليزية للأقمشة لعدم قدرتها على المنافسة. من هنا. فقد منعت

إنجلترا استيراد تلك المنتجات من الهند بل وحرمتها تحريما قاطعا مع فرض عقوبات قاسية على المخالفين.

فالمسئولون الإنجليز كانوا يفضلون بيع واستخدام أقمشة ذات جودة أقل وسعر مرتفع طالما أنها صنعت فى إنجلترا.[٢١] وطبقا لفريدريش ليست كان ذلك هو الجنون بعينه لو رجعنا إلى نظرية القيمة لآدم سميث وجون باتست ساى. ويقول مستطردا إنه إذا تتبعنا نظريته التى أطلق عليها نظرية القوى المنتجة والتى استجاب لها الوزراء الإنجليز ولكن بدون محاولة تعميقها،[٢٢] ويؤكد ليست أنه فى خلال مائة عام فإن الإنجليز قد اكتسبوا قوة هائلة، والتى جعلت إنجلترا أكثر إنتاجية وتنافسية من الهند.[٢٣] فالمصانع فى مانشستر وليفربول كانت تحتمى من المنافسة الأجنبية (وخاصة الهندية) وهى تستطيع الآن الإنتاج بتكلفة منخفضة بفضل استخدام التكنولوجيا الجديدة. ولذلك فإنه ما بين ١٨٧٠ - ١٨٨٠ تم تحرير تجارة الأقمشة مع الهند بسهولة وأدت الواردات من المنتجات الإنجليزية إلى ركود الصناعات الهندية من الأقمشة وتحولها نحو المنتجات التقليدية كالشاى، والقهوة والقطن وكذلك الأفيون.

(جـ) العلاقات البريطانية مع الجمهورية الأمريكية

طبقا للتصور البريطانى فإنه لا يتعين على أمريكا - التى كانت مستعمرة إنجليزية حينذاك - أن تقوم بإنتاج سلع مصنعة، بل على العكس لابد من استيراد تلك السلع من إنجلترا. بيد أن رغبة المنتجين المحليين الأمريكيين فى تطوير وتنمية الإنتاج الخاص بهم قد أدت إلى اندلاع حرب الاستقلال. وقد قامت الولايات الأمريكية الشمالية لاحقا بفرض سياسة حمائية للدولة الفيدرالية رغبة منها فى تطوير صناعاتها وحمايتها من المنافسة الإنجليزية. لكن الولايات الجنوبية لم توافق على هذه السياسة وآثرت عليها تطبيق سياسة التبادل الحر. ولا شك أن ذلك كان فى مصلحتها، فهذه الولايات كانت تفضل التبادل مع إنجلترا من أجل تصريف منتجاتها من القطن. إن تعارض المصالح بين الولايات الشمالية والجنوبية كان بالفعل هو السبب الحقيقى

لاندلاع حرب الانفصال. وقد أعلن الرئيس الأمريكى بعد وقت قصير فى خطابه موجها كلامه إلى الإنجليز: "أيها السادة الإنجليز. لقد قمتم منذ قرنين من الزمان بحماية صناعاتكم وقد أدى ذلك إلى نجاحكم الصناعى. واليوم تقولون لنا يجب تطبيق التبادل التجارى الحر ونحن نقول لكم سنفعل كما فعلتم خلال قرنين من الزمان وبعدها سنحرر تجارتنا!" وكانت هذه فى الحقيقة هى الاستراتيجية التى سمحت للصناعة الأمريكية أن تتخطى نظيرتها الإنجليزية مع اقتراب عام ١٩٠٠، والذى مهد فيما بعد مع حلول ١٩٤٠، بإحلال السيطرة الأمريكية محل سيطرة بريطانيا العظمى.

(د) حرية التجارة وحرب الأفيون

بعد توقيع معاهدة باريس لم يجد الإنجليز، وهم السادة الجدد فى الهند شيئا كبيرا يقدمونه إلى الصين التى لا تهتم كثيرا بالمنتجات الصناعية، لذا فقد نظموا تدفقا واسعا للأفيون إلى هذه الدولة. وشرعت الشركة الشرقية الهندية عام ١٧٥٧ فى زراعة الأفيون فى بنجال بهدف تصديره إلى الصين. ومع أن هذا النوع من التجارة كان محرما إلى أنه تم السماح به فى حدود معينة وتم إدماجه فى مجموعة العلاقات التجارية مع الصين بجانب الشاى والحرير والأقطان. وقد قررت هذه الشركة عام ١٨١٦ زيادة تجارتها من الأفيون مع الصين من خلال وسائل غير مشروعة. وقد تمكنت من زيادة صادراتها إلى الصين من ٤٠٠٠ عبوة (٦٥ جراما) فى هذا العام إلى نحو أكثر من ٤٠٠٠٠ عبوة عام ١٨٣٨، وأصبحت التجارة الخارجية للصين فى حالة عجز بعدما شهدت فوائض من قبل وبدأ ما نطلق عليه حرب الأفيون الأولى. فالخسائر المالية التى تكبدتها الصين[٢٤] ساعدت فى تقليل الدورة النقدية ومن ثم أدت إلى حالة الكساد وأزمة فى الميزانية ترتب عليها قلاقل اجتماعية كبيرة. وبغض النظر عن الآثار الكارثية لإدمان الأفيون على أفراد المجتمع فى جيادونج، فإن الحكومة الصينية قررت تحريم استيراد الأفيون وتم التحفظ على ٢٠٠٠٠ عبوة أفيون فى كانتون عام ١٨٣٩ وتم ترحيل المهربين الإنجليز. وقد اعتبرت إنجلترا هذا التصرف اعتداء من جانب الصين

على حرية التبادل وقامت بالرد السريع من خلال أعمال قرصنة فى مصب نهر اللؤلو. ومع وصول دعم عسكرى من إنجلترا تم معاودة الهجوم عام ١٨٤١ وعاد الأجانب مرة أخرى وبقوة إلى مدينة زهيجيانج وقاموا باحتلال أكسيامين. ونينجبو وبانجزى كما قام الأسطول الإنجليزى بالتوغل حتى نانجينغ[٢٥]. وفى هذه المدينة تم إبرام معاهدة بمقتضاها تقوم الصين بدفع تعويضات كبيرة تتمثل فى التخلى عن جزيرة هونج كونج وألا تضع قيودا على تجارتها الخارجية وهذا يعنى عودة وارداتها من الأفيون عن طريق موانئ أخرى بجانب كانتون وهى شينجهاى وأكسيامين ونينجبو[٢٦]. ونتيجة لذلك عادت واردات الأفيون بكمية أكبر وحدثت زيادة كبيرة فى استهلاك الأفيون وما صاحب ذلك من آثار مدمرة على المجتمع الصينى إضافة إلى الأضرار الشديدة التى لحقت بالنفقات العامة. وجاءت ثورة تايبينغ[*] كرد فعل فى جزء منها لهذا الوضع المتدنى فى المجتمع الصينى. ومع ذلك فإن المهربين استمروا فى العمل بطريقة أفضل، وبدا من الضرورى إجراء عمليات عسكرية جديدة. وهناك ظهرت حرب الأفيون الثانية وخاصة بعد عملية بكين عام ١٨٦٠ التى قام بها الجنود الإنجليز والفرنسيون وما صاحب ذلك من تبعات تتمثل فى توسيع التدخلات الخارجية ووضع مسألة حرية التبادل فى الميزان. فقد اختفت الشركة الشرقية الهندية عام ١٨٣٣ وجاءت بعدها شركات جديدة شهدت تطورات كبيرة وخاصة تلك التى تمثل اليوم أول مجموعة بنكية فى العالم (اتحاد بنك هونج كونج وشانغهاى HSBC).

(هـ) ضعف التجارة الخارجية لبريطانيا وأفول قوة المدينة

إن المدينة City شغلت مكانة هامة فى سياسة الإمبراطورية الإنجليزية، وهى فى سعيها لتحقيق استراتيجيتها الميريكانتيلية. ومع ذلك فإنه يمكن التأكيد على أنه فى العقدين أو الثلاثة عقود التى سبقت الحرب العالمية الأولى، فإن التجارة الخارجية لبريطانيا بما كانت تتصف به من فوائض هائلة قوية أصبحت متوازنة بالكاد ويعزى

(*) البعض يطلق عليها "تمرد".

ذلك إلى صعود قوتين عظمتين والتى معهما كانت بريطانيا تحقق عجزا تجاريا وهما ألمانيا والولايات المتحدة. وبفضل السياسات الحمائية التى تبنتها تلك الدولتان وزيادة أعداد سكانها، أدى ذلك إلى إضعاف نسبى وسريع للقوة البريطانية[٢٧]. ومع ذلك ظلت إنجلترا غنية، فاستثمارتها فى الخارج بلغت عام ١٩١٤ نحو ١٩.٥ مليار جنيه إسترلينى وهو ما يمثل فى ذلك الوقت ٤٣٪ من الاستثمارات الأجنبية فى العالم. ومع ذلك فقد توقفت تلك الاستثمارات عن التزايد على الرغم من أهميتها للعاصمة البريطانية. وأصبحت إنجلترا التى كانت مُصدرا صافيا للسلع ورأسمال فى منتصف القرن التاسع عشر تعيش بالكاد على عوائدها الريعية.

(٤) صعود الطامعين إلى العرش: ألمانيا والولايات المتحدة

مع نهاية القرن التاسع عشر، نجد أن ألمانيا والولايات المتحدة أصبحتا مؤهلتين لأخذ مكانة إنجلترا فى قيادة الأعمال والتجارة فى العالم. وكما نعلم فإن العداء بين إنجلترا وألمانيا قد أدى إلى نشوب الحرب العالمية الأولى. أما الولايات المتحدة فقد كانت فى طريقها لاستكمال سياستها الحمائية قبل هذا الصراع وكانت أزمة السنوات الثلاثينيات هى الفرصة السانحة لهم لكى يتمكنوا من السيطرة على الاقتصاد العالمى وتجاوز أوروبا التى كانت مع ذلك فى حاجة إلى مثل هذه السيطرة. إن الكساد العظيم سيصبح كارثة بالنسبة لأوروبا الوسطى وألمانيا وهذه الأخيرة اتبعت سياسة مثيرة للدهشة حيث انغمست فى التجهيز إلى الحرب تحت الحكم النازى وقامت بالاستدانة بشكل كبير من خلال طلب القروض من الدول التى ستعلن عليها الحرب لاحقا حيث لم يكن لدى ألمانيا النازية أية نية لسداد ديونها[٢٨].

(أ) ظهور ألمانيا كقوة عظمى

تمت إجراء عملية طويلة من الإصلاحات تحت قيادة بروسيا والتى تمخض عنها توحيد الولايات الألمانية (الرايخ) منتفعا بذلك من نتائج مؤتمر فينا. وتم إعلان الشكل

الجديد لألمانيا في فيرساي عام ١٨٧١ مع إقامة فضاء اقتصادى كبير في قلب أوروبا تسيطر عليه العاصمة الألمانية. وقد بدأ هذا الفضاء باتحاد جمركى عام ١٨٣٤ (يطلق عليه الزولفيرين: الاتحاد الجمركى الألمانى) وقد تم تفعيل هذا الاتحاد بشكل حذر حتى لا يثير انتباه الأسد البريطاني. وفى خلال الثلاثينيات تم المضى قدما وبحذر شديد فى هذا المشروع بحيث لا يبدو وكأنه تهديد اقتصادى أو سياسى وخاصة للبلدان المجاورة. لقد شغلت قضية التنمية الاقتصادية لبروسيا مكانة مهمة ما بين ١٨٣٠ و ١٨٦٠ بحيث شقت طريقها لتؤكد وجودها عسكريا وسياسيا بدءا من عام ١٨٦٥. فقد خاضت ثلاث حروب حالفها فيها النصر على الدانمارك، والنمسا وفرنسا. وحدثت نتيجة الوحدة الألمانية قفزة هائلة فى الصناعة الألمانية امتدت داخل الرايخ ومنها إلى أوروبا الوسطى. وبحلول عام ١٩٠٠ كانت الصناعة الألمانية ونظيرتها الأمريكية هى الأولى فى العالم. وأصبحت مسيطرة مع توسعها فى فضاء اقتصادى يضم نحو ١٢٠ مليون نسمة. وأصبح الاقتصاد الألمانى مسيطرا على العالم وتحقق له ذلك من خلال سيطرته التجارية التى كانت مشروطة بسيطرته البحرية. مجمل القول، إنه بمرور العقود فإن بروسيا عرفت طريق النجاح بجهودها الخاصة. هذا النجاح الذى سبق وأن عرفة نابليون فى القارة الأوروبية واتحاد الرون. بيد أن هناك اختلافا بين الحالتين وهو أن بروسيا لم تتخذ موقفا عدائيا مع إنجلترا التى كانت القوة المسيطرة على التجارة العالمية حيث بدا أن بروسيا لا تمثل تهديدا لها أو قوة تنافسية لتجارتها.

وبعد عام ١٨٧١، وبوصول بسمارك كمستشار للرايخ، كانت الأمور تسير على ما يرام حيث نجح فى الإبقاء على فرنسا فى حالة عزلة كاملة (جدير بالذكر أن فرنسا كانت هى الجمهورية الوحيدة فى أوروبا آنذاك) وكان ذلك بلا شك فى صالح إنجلترا التى افتقدت عهد نابليون الثالث الذى كانت تمارس فيه فرنسا مبدأ حرية التجارة معها حرية التبادل. ولم يتسم الإمبراطور جيوم بنفس الحذر ولا ببعد النظر الذى تميز به المستشار الألمانى حين قرر الانفصال عنه عام ١٨٩٠ عندما ساءت العلاقات بينه وبين عمته الملكة فيكتوريا. وبدأ ظهور ألمانيا بشكل أكبر كمنافس اقتصادى، سياسى وعسكرى واستعمارى لبريطانيا العظمى. بل ونجد أن التجارة الإنجليزية كانت فى

حالة عجز مع ألمانيا[٢٩]. وقد قررت ألمانيا إعطاء الأميرال تيربيتس Tiripitz مسئولية تجهيز أسطول حربى ليس له مثيل من قبل. حينئذ شعر القادة البريطانيون بالخطر الذى يهدد سيطرتها التجارية التى تسعى ألمانيا للاستحواذ عليها والتى يمكنها به إقامة إمبراطورية استعمارية، وهذا أدى بلا شك أن تتقرب الحكومة البريطانية من فرنسا ومن روسيا قبل أن تندلع الحرب العالمية الأولى.

(ب) ظهور الولايات المتحدة كقوة اقتصادية كبرى بعد الحرب العالمية الأولى

مع نهاية حرب الاستقلال عام ١٨٦٥، شهدت الولايات المتحدة بداية فترة نمو اقتصادى ملحوظ نظرا لامتلاكها موارد طبيعية غزيرة مع وجود تدفقات كبيرة لعناصر الإنتاج القادمة من أوروبا (هجرة سكانية، تدفقات رأس المال). وبذلك أصبحت الولايات المتحدة وبسرعة السوق الأول فى العالم[٣٠]، فهى المنتج الأول للسلع الصناعية والزراعية. وفى عام ١٩١٤. بلغ ضعف (متوسط الدخل المحلى) نظيرة فى أوروبا. كما شهدت نموا اقتصاديا قويا بالمقارنة بنظيرة فى أوروبا الغربية. ويعزى ذلك فى جزء كبير منه إلى السياسة الحمائية التى اتبعها مجموعة الضغط من رجال الصناعة فى الولايات الشمالية من خلال فرض تعريفة جمركية متزايدة الارتفاع وتم تحريم المنتجات الأجنبية فى السوق المحلية[٣١]. لقد لعبت التجارة الخارجية دورا حاسما فى تحقيق فوائض كبيرة ساعدت فى زيادة حركية الاقتصاد الأمريكى بما يتفق مع النموذج الميركانتيلى. ولم يكن بول كينيدى محقا عندما قال إن دور التجارة الخارجية فى نمو الولايات المتحدة كان ضعيفا (فقد بلغ نصيب هذه التجارة نحو ٨٪ من الناتج المحلى الإجمالى الأمريكى عام ١٩١٣ مقابل ٢٦٪ لإنجلترا) لكنه يؤكد على أنه كان لها تأثير قويا على اقتصاديات البلدان الأخرى[٣٢]. إن بول كينيدي لم يكن محقا لأنه ربما قام بإضافة الواردات إلى الصادرات كمجموع للتجارة الخارجية وهذا ليس له معنى وفى الحقيقة فإن المهم فى التحليل هو نمو الناتج المحلى الإجمالى وليس نمو الصادرات أو

الواردات ولكن رصيدهما. فبالنسبة للمعدل المذكور آنفا (٨٪) ربما يعكس الرصيد الإيجابى للتجارة الخارجية الذى يمثل من ٢٪ إلى ٢.٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى وهو ما يعد مرتفعا فى ذلك الوقت[٣٣].

وبدأت الولايات المتحدة والتى أصبحت المنتج الأول للسلع الصناعية، فى تنويع منتجاتها فى الأسواق العالمية ما بين المعدات الزراعية، المنتجات الحديدية والتجهيزات الكهربائية[٣٤] وقد ساعدها فى ذلك الانخفاض الكبير فى تكلفة النقل البحرى بيد أن ذلك لم يكن كافيا، فسياسة الحكومة الأمريكية كانت تهدف إلى اختراق أسواق جديدة للمنتجات الأمريكية، وبعد ضم تكساس وكاليفورنيا مقابل إهمال المكسيك تمخض ذلك عن ضرر كبير للمكسيك. كما أرغمت الحكومة الأمريكية اليابان على فتح أسواقها أمام التجارة الدولية من خلال تبنى اليابان لسياسة الباب المفتوح. كما أن انتصار أمريكا على أسبانيا مهد لها الطريق نحو السيطرة فى عام ١٨٩٨ على كوبا والفلبين. ولقد وجدت بريطانيا التى كانت تحمل لقب القوة العالمية الأولى نفسها مضطرة لإبرام اتفاق مجحف لها مع الولايات المتحدة بصفتها القوة التجارية الأولى فى العالم فيما يتعلق بفنزويلا وقناة بنما وحدود ألاسكا.

(٥) ظهور الهيمنة الأمريكية خلال فترة الأزمات

(أ) صعود الولايات المتحدة بقوة خلال فترة ما بين الحربين

لقد انتهت حقبة فاسكو دى جاما التى استمرت أربعة قرون هيمنت خلالها أوروبا على العالم حتى حلول كارثة ١٩١٤ على حد قول المؤرخ الأمريكى بول كينيدى. ومع أن ذلك لا يبدو حقيقيا حيث ظلت إنجلترا حتى هذه اللحظة القوة العالمية المهينة ولكن ما حدث هو فى الواقع بداية لأفول نجم القوة الأوروبية بوجه عام على مستوى البلدان فى القارة الأوروبية[٣٥]. ونطلق مصطلح "كارثة" حيث إن المسئولية تقع بشكل كبير على النزعات الاستعمارية لألمانيا فى عهد جيوم الثانى وكان ذلك بداية لانتحار جماعى لأوروبا فى الوقت نفسه الذى حققت فيه الولايات المتحدة منافع من جراء لذلك. فلم

تتدخل الولايات المتحدة فى الحرب إلا عام ١٩١٧ فى اللحظة التى وهنت فيها كل أطراف النزاع الأساسية. ويمكننا تفسير التزام الولايات المتحدة بالوقوف إلى جانب القوى الأوروبية الغربية بطريقتين، الأولى من وجهة نظر عسكرية حيث التدخل المتأخر للولايات المتحدة كان يعنى تكلفة أقل منها بالمقارنة بما تحملته كل من فرنسا وبريطانيا العظمى. ولكن هذا التدخل كان بمثابة إمداد مهم إضافى للهجوم النهائى الذى قام به فوش Foch. أما النقطة الثانية فهى اقتصادية، فقد كان دور الولايات المتحدة جوهريا حتى قبل أن تتدخل فى الحرب، حيث قامت بتقديم الإمدادات من السلع الغذائية والصناعية ومن الأسلحة خاصة إلى إنجلترا وفرنسا وإيطاليا. وحصلت الولايات المتحدة بذلك على ديون كبيرة ألزمت بها البلدان الأوروبية. وفى عام ١٩١٩، كان جون ماينارد كينز ضمن البعثة البريطانية فى المجلس الأعلى للحلفاء حيث قدم تشخيصا محذرا. فالحلفاء وخاصة فرنسا وإيطاليا قد طلبت من ألمانيا تعويضات هائلة غير قابلة للتنفيذ مما اعتبر مشكلة فيما بعد. ومع ذلك يرى كينز أنه يتعين مساعدة كل من فرنسا وإيطاليا وبلجيكا باعتبارهم الأكثر ضررا من الحرب ولكن تلك المساعدة يمكن أن تكون فى شكل تعويض بسيط يمكن الوفاء به ولكن بجانب ذلك طالب بإلغاء الديون الحربية للحلفاء. وبعد نقاشات ومشاحنات سياسية وكذلك موقف الرئيس ويلسون تم الاتفاق على هذه الرؤية[٣٦]. وأشار بول كينيدى إلى أن الهوة ستتسع بين أوروبا الغربية والولايات المتحدة وقد اتسعت هذه الهوة مرة أخرى خلال السنوات الثلاثينات.

إن الولايات المتحدة باعتبارها الدائن الأول لأوروبا تستحوذ على مكانة مالية مهمة حيث أصبحت نيويورك فى نهاية السنوات العشرينات المركز المالى العالمى. وتم إقرار منح قروض هائلة قصيرة الأجل لأوروبا وخاصة أوروبا الوسطى والشرقية نتيجة افتقادهم للموارد، وخاصة ضعف صادراتهم. لذلك كانت فوائد الديون يتم دفعها عن طريق قروض جديدة. وفى الوقت نفسه فإن الازدهار الاقتصادى المفاجئ لأمريكا أرغم الاحتياطى الفيدرالى إلى رفع سعر الفائدة عام ١٩٢٨ مما أدى إلى تقييد منح قروض جديدة. وقد ترتب على ذلك توقف العديد من الدول الأوروبية عن السداد، وقد ازدادت

الحالة سوءا مع صدمة ١٩٢٩ مما أثار ردود فعل متتالية تمثلت فى تقلص الأنشطة الاقتصادية بوجه عام وحدث تخفيض للعديد من العملات والعودة إلى الحمائية.

وفى ظل هذا العراك الذى شهده العالم قررت الولايات المتحدة تفعيل الحمائية التجارية. ففى عام ١٩٣٠ فرضت ضريبة سموث - هولى ذات الحمائية المبالغ فيها من أجل مساعدة المزارعين الأميريكيين. وباعتبار أن أمريكا هى الدولة الوحيدة التى تحقق فائضا تجاريا فإن ذلك جعل الاستحواذ على الدولار من جانب البلدان الأخرى أمرا صعبا وبالتالى حدثت ردود فعل عنيفة كان لها تأثير مدمر على الصادرات الأمريكية[٣٧]. وهكذا شهدت تلك الفترة انهيارا سريعا فى التجارة العالمية. وأضحت الأزمة حادة فى الولايات المتحدة وأكثر حدة فى أوروبا مقارنة بالبلدان الأخرى من العالم. وفى عام ١٩٣٢ وفى اللحظة التى أعلن فى فيينا إفلاس بنك أنستالت للائتمان تفاقمت الأزمة فى أوروبا فى الوقت نفسه الذى بدأ فيه صعود الدعوات للاشتراكية الوطنية. وفيما يتعلق بالجوانب النقدية فنجد أن كل دولة كانت تسعى لحماية نفسها أولا فنجد على سبيل المثال تكتل الإسترلينى القائم على التفضيل الإمبريالى لمؤتمر أوتاوا عام ١٩٣٢ وكذلك تكتل الذهب تحت قيادة فرنسا. وقد انعقد مؤتمر فى لندن وفى السنة التى استحوذ فيها هتلر على السلطة من أجل مناقشة المشكلات النقدية فى العالم. وبهذه المناسبة قامت الولايات المتحدة مرة أخرى بانتهاج استراتيجية اقتصادية غير متعاونة (تصل لحد الأنانية) أكثر من الطريقة المعهودة عليها. وحتى قبل انعقاد هذا المؤتمر قررت الحكومة الأمريكية وبطريقة أحادية وبدون استشارة شركائها تخفيضًا كبيرًا فى قيمة الدولار على الرغم من الوضع الإيجابى للاقتصاد الأمريكى. وقد ساهم هذا فى إغراق أوروبا أكثر مما كانت عليه فى ركود شديد خاصة بالنسبة لبريطانيا العظمى. وهذا يفسر بطريقة ما السعى الأمريكى للاستحواذ على الزعامة الاقتصادية للعالم فى مواجهة الأسد الإنجليزى الكهل. كيف لا يمكننا إذن عقد مقارنة مع ما حدث بين أمريكا وإنجلترا عام ١٩٣٣ وما يحدث الآن من موقف الصين فى مواجهة الولايات المتحدة؟ إن التوقف المفاجئ عن إعادة تقييم اليوان الصينى، والذى بدأ بصورة تدريجية وملتزمة فى يوليو ٢٠٠٥ حتى ٢٠٠٨، ورفض الصين المتعمد

العودة مرة أخرى لإعادة تقييم عملتها يعتبر فعلا مماثلا لما قامت به الولايات المتحدة من تخفيض لقيمة الدولار بطريقة أحادية الجانب عام ١٩٣٣.

(ب) ردود فعل ألمانيا النازية على السياسة الميركانتيلية لأمريكا واختيار الهروب إلى الأمام بالاستدانة الخارجية

إن الاستراتجية التجارية التى تسمح بتحقيق فوائض تجارية تقوم إما على تطبيق وسائل اقتصادية حمائية (كالرسوم الجمركية المرتفعة، التدخل فى تحديد سعر الصرف ليصل إلى أقل من قيمته الحقيقية) أو عن طريق تطبيق استراتيجية تسمح للدولة أن تضع محل التنفيذ وسائل عسكرية (فتح الأسواق بالقوة عن طريق الأسطول البحرى).[٣٨] وهذه الاستراتيجية الميركانتيلية تحقق نموا قويا للدولة التى تتبناها فى الوقت الذى تدمر فيه اقتصاديات البلدان ذات العجز والتى تخضع لها أو تلك التى لا يمكنها إلا أن تخضع للدولة ذات النمو القوى. إنها استراتيجية عنيفة فى مضمونها وتعبر عن استعمار اقتصادى يمكن أن يصل فى بعض الأحيان إلى استعمار سياسى وعسكرى.[٣٩]

وعندما وصل هتلر إلى الحكم كانت خزائن الدولة فارغة، ولم يكن لدى البنك المركزى الألمانى ذهبا ولا عملات أجنبية. وعندما نريد تحقيق سياسة إنمائية فإننا فى هذه الحالة نصطدم بعدم استحالة دفع قيمة الواردات اللازمة لذلك. ومن هنا جاءت السياسة الماكرة التى اتبعها السيد ساشات Schacht والتى سمحت بحل هذه المعضلة: ألا وهو الاقتراض من الخارج عن طريق طرح أذونات للخزانة للدولة الألمانية، بينما يقوم النظام النازى بتقديم نفسه على أنه نظام جديد يمكن أن يثير إعجاب الأسواق المالية. وستقوم ألمانيا بوضع أذونات خزانة فى إنجلترا، وفرنسا والولايات المتحدة. كما أن البنك المركزى الفرنسى قام بنفسة بلعب دور هام فى تمويل ألمانيا. وعند وصول تاريخ سداد تلك الأذونات والتى كان من المفترض أن تقوم ألمانيا بتسديدها فإنها تقوم بطرح سندات أخرى جديدة على مستوى أكبر. وتشكيل ما يشبه

الهرم التمويلى، حيث يقل تدريجيا عدد هؤلاء الذى يعتقدون أن ألمانيا يمكنها تسديد التزاماتها التى قطعتها على نفسها. ولا شك أن تلك السياسات المتعمدة للاستدانة الشاملة التى اختارتها ألمانيا قد أثرت بالسلب وتحولت ضد مصلحة البلدان التى اعتقدت أنها ربما تستفيد من هذه السياسة.

فهؤلاء المقرضون الأوائل لألمانيا يرون أن الحكومة الألمانية لن تقوم بتسديد ما عليها من ديون، وأن عدم قدرتها على السداد ليست مشكلتهم. فالأموال التى قدمت لألمانيا كانت بهدف تحفيز الاقتصاد الألمانى وكانت كذلك بهدف التجهيز إلى حرب ضد هؤلاء الذين قدموا قروضا لألمانيا ويعتقدون بعدم قدرتها على السداد.[٤٠] وقد استطاعت ألمانيا بفضل هذه السياسة أن تنجز مشروعات كبيرة من التسلح وإعادة التسلح مما يعتبر مقدمة لكارثة سوف تستمر فى تحطيم وتدمير أوروبا. إن سياسة الاقتراض المفرط التى تبنتها ألمانيا تحولت لتصبح ضد مصالح البلدان الأوروبية الأخرى حتى تلك التى اعتقدت أنه يمكنها الاستفادة من هذا الوضع، فالممارسات الميركانتيلية للفوائض التجارية المتكررة أصبحت مبالغا فيها وتجاوزت حدودها بما يجعلها محل عقاب ومساءلة يؤدى إلى دفعها إلى الخلف بشكل غير متوقع، فالقادة الأمريكيون والفرنسيون والإنجليز لم يكونوا يتصورون أنه باحتفاظهم بمركز الدائن لألمانيا كانوا فى الحقيقة يساعدون الألمان على إعادة تسليحها لترفض بعد ذلك دفع ديونها. وبنفس المنطق فإننا نرى الصين اليوم وباعتبارها فى مركز الدائن للعالم المتقدم حيث تبلغ دائنيتها ٤٠٠٠ مليار دولار لا تفكر ربما فى إمكانية أن يحدث توقف جماعى وفى آن واحد عن السداد من قبل الدول المقترضة منها.

(٦) الدروس المستخلصة من التاريخ حول مساوئ المذهب التجارى

على الرغم من أن هذا السرد التاريخى يعد مختصرا، فإنه مفيد فى فهم المذهب الميركانتيلى. ويمكننا استنتاج هذه الرغبة فى الإبقاء على هذا المذهب، والذى لازال موجودا فى جينات الرأسمالية العالمية، حيث يربط دائما البحث عن الثروة بالقوة. وهناك ثلاثة دروس مستفادة من هذا العرض التاريخى:

- أن فكرة تعددية القطبية ما هى إلا فكرة وهمية وغير حقيقية.

- أن الميركانتيلية تمثل فى نهاية المطاف الوسيلة الكفؤة المؤدية إلى الهيمنة.

- أنه خلال الأزمات الكبرى يحدث تحول وتأرجح للهيمنة العالمية من دولة إلى أخرى.

(أ) هناك دائما قوة واحدة مهيمنة وليس قوتين أو ثلاثًا

فالتاريخ ينزعج من وجود حالة من الفراغ وهذه حقيقة، وخاصة عندما يتعلق هذا الفراغ بقمة العالم أو بمن يشغلها. فإنجلترا شغلت هذه القمة فى القرن التاسع عشر حتى بداية القرن العشرين، بينما تعين على الولايات المتحدة أن تنتظر حتى عام ١٩٤٠ لتستعيد وتستحوذ على قيادة العالم حتى يومنا هذا. وها هى الصين على أهبة الاستعداد لتعتلى هذه القمة فى حالة تخلى الولايات المتحدة أو عدم قدرتها على قيادة العالم. إنها حقيقة حتمية تلك القائلة بأن التعددية القطبية والتى يتحدث عنها البعض لم تتحقق فى الواقع العملى فى تاريخنا المعاصر.

وحتى بالوصول إلى هذه القوة العظمى فإنه توجد دائما قوة أخرى تتحداها وتنافسها من أجل الاستحواذ عليها. فإنجلترا كانت تتحدى فرنسا فى البداية ثم ألمانيا تليها الولايات المتحدة. وكان يجب الانتظار حتى ١٩٤٠ لتستحوذ الولايات المتحدة على الهيمنة على العالم وتسلبها من إنجلترا. وإذا بالولايات المتحدة بدورها تواجه تطلعات الهيمنة التى سعت إليها ألمانيا (عن طريق الحرب)، كذلك اليابان ثم جاء دور الاتحاد السوفيتى الذى ظل العدو الأول للولايات المتحدة لقرابة خمسة وأربعين عاما (١٩٤٥ - ١٩٨٩). وكذلك ظل الصراع مع اليابان لمدة خمسة وعشرون عاما (١٩٦٥ - ١٩٩١) واليوم ترى الولايات المتحدة أن الصين تنازعها دورها فى الهيمنة العالمية، وقد بدا ذلك واضحا منذ عام ٢٠٠١ وهو العام الذى انضمت فيه الصين إلى منظمة التجارة العالمية.

(ب) الاستراتيجية الميركانتيلية والهيمنة العالمية

إن الاستراتيجية الميركانتيلية التى تنجح فى تحقيق فوائض تجارية مستمرة ومتجددة هى بمثابة استراتيجية لا غنى عنها وتتبناها الدول الرأسمالية الأكثر تطلعا إلى الهيمنة العالمية. وقد سمحت هذه الاستراتيجية لإنجلترا أن تهيمن على العالم لفترة ١٣٠ عاما، كما أنها سمحت للولايات المتحدة منذ اكثر من تسعين عاما أن تستحوذ على نفس الهيمنة. وهى كذلك الاستراتيجية التى اتبعتها فرنسا ثم ألمانيا اللذين شكلا بالفعل تهديدا جديا للملكة المتحدة ولم ينجحا فى سلب الهيمنة العالمية منها. وهى الاستراتيجيات التى انتهجتها اليابان خلال السنوات التى شكلت فيها تهديدا لا يستهان به للهيمنة الأمريكية. وفى النهاية فهى تلك الاستراتيجية التى تتبناها الصين منذ خمسة عشر عاما، والتى سمحت لها بالصعود لكى تصبح قوة عالمية ملفتة للانتباة وها هى الصين اليوم تقف موقف الند أمام الولايات المتحدة وأصبحت منافسا جديا لها بفضل هذه الاستراتيجية، وعلى النقيض نرى أن ألمانيا واليابان لم يكن لديها القدرة خلال السنوات الأربعينيات على انتهاج هذه الاستراتيجية الميركانتيلية. فقد حاولا الاستحواذ على الهيمنة العالمية من خلال فقط الاستراتيجية العسكرية بشكل مباشر، وقد أدى ذلك كما نعلم إلى هزيمة ذريعة بعد خمس سنوات من اندلاع الحرب العالمية الثانية. وقد حدث نفس الشيء بالنسبة للاتحاد السوفيتى حينما حاول منازعة الولايات المتحدة فى الهيمنة على العالم لكنه باء بالفشل، وهذا يعزى ليس فقط إلى أن القادة السوفيت تمسكوا بالإبقاء على النظام الجماعى فى إدارة الاقتصاد ولكن إلى إخفاقهم التام فى المجال الاقتصادى الذى أدى إلى تعرضهم لعجز تجارى متكرر مما كان عاملا خانقا على الجانب الاقتصادى والعسكرى كما كان نقطة ضعف على الجانب الجيوسياسى. وقد أوضح جورباتشوف بنفسه أن الاتحاد السوفيتى لم يستطع الحفاظ على منافسته العسكرية للولايات المتحدة بسبب عدم قدرته الاقتصادية والمالية لإدارة حرب النجوم التى فرضتها عليه الولايات المتحدة، والتى خسرها بجدارة.

(جـ) الأزمات وتأرجح القوى العالمية

إن الأزمات الكبرى التى شهدها العالم كالأزمة الاقتصادية والمالية عام ١٩٢٩ أو عام ٢٠٠٧ يمكنها أن تمثل تحولات مهمة فى العلاقات بين القوى العظمى. كذلك فإن انبثاق قوة عالمية أو أكثر بفضل استخدام الفوائض التجارية الكبيرة يمكن أن يضع قوة دولية مهيمنة فى موقف صعب متقهقر بسبب العجز التجارى الذى تفرضه عليها قوة أو عدة قوى صاعدة مما يمكن أن ينتهى بحدوث أزمة اقتصادية داخل القوة المهيمنة الآخذة فى الأفول. يمكننا أن نذكر على سبيل المثال الأزمة التى عرفتها بريطانيا العظمى خلال السنوات الثلاثينيات(٤١) أو الأزمة التى تمر بها حاليا الولايات المتحدة وحلفاؤها منذ عام ٢٠٠٧.

إن اندلاع أزمة كبرى ينجم عنه عادة مواجهة عامة وشاملة وصراع ما بين قوة عظمى أو مجموعة من القوى العظمى الصاعدة والقوة المهيمنة العالمية الآخذة فى الأفول. فالقوى تتصادم فيما بينها وكل منها يقوم بقياس قوته فى مواجهة الآخر وكل الضربات مسموح بها.

ففى السنوات الثلاثينيات، وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة كان لديها فوائض تجارية فإنها قامت بفرض حماية جمركية عام ١٩٣٠ كما قامت بتخفيض قيمة الدولار بشكل كبير عام ١٩٣٣، وحديثا، نرى الصين، على الرغم من فوائضها التجارية الهائلة تتوقف عن عملية تخفيض قيمة عملتها فى يوليو ٢٠٠٨ بصفة عمدية وصرفت نظرها نهائيا عن عملية إعادة تقييم اليوان الذى كان ولا يزال مقوما بأقل من قيمتة الحقيقية. وفى كل الأحوال، فإن الأدوار يتم إعادة توزيعها وبعدما طويت من الناحية العسكرية صفحة التحالف الإنجليزى الفرنسى على يد ألمانيا النازية فى يونيو ١٩٤٠، أصبحت الولايات المتحدة بدون أى اعتراض هى القوة العالمية الأولى. واليوم تبحث الصين بدورها عن كيفية استخدام أزمة ٢٠٠٧ فى محاولة للسيطرة على العالم. وتتخذ فى سبيل تحقيق ذلك جميع الأشكال والوسائل التى من شأنها إطالة وتعميق الأزمة القائمة فى الولايات المتحدة وفى أوروبا.

هوامش الفصل الثانى

(١) إن السيطرة العالمية لا تأتى تلقائيا نتيجة العوامل الاقتصادية، بل إنها تنبع كذلك من نظام التحالفات؛ ففى نهاية السنوات الثلاثينيات، نجد أن إنجلترا كانت تتمتع بتلك التحالفات، والتى كان من أهمها ذلك التحالف مع فرنسا.

(٢) فى نهاية الحرب، فرضت الولايات المتحدة نفسها كقوة مهيمنة فى مواجهة القوى الأخرى التى كانت مؤهلة للقيام بذلك الدور (ألمانيا، واليابان) وتغلبت على إنجلترا التى لم تعد تملك الوسائل اللازمة للاضطلاع بهذا الدور. ولم يظهر فى الأفق فيما بعد سوى تلك القوة العظمى غير المألوفة التى ظهرت بعد ثورة ١٩١٧ بعد روسيا وهو الاتحاد السوفيتى، والذى طور نموذجا للمجتمع، يعد فريدا وغريبا من نوعة وهو الاشتراكية الشمولية الذى يرفض كل شكل من أشكال الرأسمالية والذى أتيح له مع ذلك أن يكتسب قوة عسكرية هائلة ليلعب بذلك دورا أساسيا فى الحرب العالمية الثانية وأن ينافس ولوقت طويل الولايات المتحدة على مستوى الجغرافيا السياسية إلى أن تلاشى وانهار فى عام ١٩٨٩.

(٣) سنترك جانبا كتابات الميركانتيليين الإسبان؛ فى الواقع فإن الدور الاقتصادى والاجتماعى لإسبانيا تحت تأثير تدفق المعادن النفيسة من أمريكا يوضح بالتأكيد أن ممارسة النهب لم تكن فى صالح إسبانيا، وكذلك التفسيرات النظرية التى كانت مشجعة على ذلك.

(٤) تم طبع كتاب الحساب السياسى فى لندن عام ١٦١٧ بعد وفاة المؤلف.

(٥) انظر : Fransois Fourquet, Richesse et Puissance, La Découverte, Paris, 1989

(٦) انظر : Friedrich List, Systéme National d'économie Politique, 1eredition en Langue allemande en 1841, nouvelle editions frarcainse, aues Préface d'Emmanuel Todd, Gallimard, Paris, 1998.

(٧) وهنا يرى فرانسوا فوركية ابتكار مصطلح "القيمة المضافة".

(٨) نحن هنا بعيدون عن النظام الإسبانى، حيث أدى دخول الذهب والفضة إلى نضوب الإنتاج المحلى وإلى التضخم وكذلك وجود مبادلات تجارية فى حالة عجز متزايد. وفى منظومة Petty، فإن الفوائض التجارية هى التى تحفز باقى قطاعات الاقتصاد وتسمح بتحقيق نمو اقتصادي قوى. والحالة الإسبانية تلفت الانتباه إلى خطر قاتل للاستراتيجية الميركانتيلية، والتى سنعود لشرحها فيما بعد. حيث إن زيادة النقود (ونعنى بذلك كمية الذهب التى تم جلبها إلى الدولة) تؤدى إلى زيادة الواردات بصورة كبيرة، مما يؤدى فى نهاية المطاف إلى إفلاس الدولة أو ظهور علاقة تبعية للخارج، فامتلاك دولة ما لعملة تلعب دور العملة العالمية - نتيجة الهيمنة الاقتصادية - يؤدى تقريبا لنفس النتيجة. وبالاقتراب من عام ١٩٠٠، كانت التجارة الخارجية البريطانية تقترب بالكاد من التوازن بفضل مملكتها الاستعمارية؛ فى الوقت الذى كانت تلك التجارة فى حالة عجز بالنسبة لألمانيا والولايات المتحدة؛ ويرتبط ذلك ربما بالعلاقة بدور الجنيه الإسترلينى ومكانه لندن. ونفس الشىء حدث عام ١٩٥٠، حيث بدأت الولايات المتحدة تحقق عجزا فى مبادلاتها التجارية فى حين أن الدولار هو العملة العالمية.

(٩) انظر : Adam Smith, Recherehes sur le nature et les causes de la richesse des nations (Publié en 1776), David Ricardo, Des Principes de l'économie Politique et de l'impôts (Publié en 1817), Jean Baptist Say, Traité d'économie Politique (Publié en 1803).

(١٠) فى الحقيقة لا يوجد فى نموذجه بخلاف الأرض سوى عامل وحيد للإنتاج وهو العمل. بافتراض أن هذا العامل متحرك وقد ذهب حقيقة بعيدا فى هذا التحليل المتميز: وبنحو أكثر من قرن قبل كتاباته. حدث نزوح للهوغونوتيون وهم أعضاء كنيسة فرنسا الإصلاحية البروتستانتينية الذى سمح بأن تصبح بروسيا قوة مهمة كما حدث تدفقات للهجرة من أوروبا تجاه أميريكا.

(١١) وهذا ما حدث بالفعل فى الصين فى منتصف القرن التاسع عشر.

(١٢) طبقا لاتفاقية Methun يتم إلغاء الضرائب الجمركية بين إنجلترا والبرتغال، وقد عانت الصناعة البرتغالية بشدة عام ١٧٠٣، وخاصة تلك المتعلقة بصناعة الأثواب ولم تحقق أية ميزة حقيقية من جراء هذه الاتفاقية.

(١٣) يفرض قانون الإبحار "لكراول" أن تتم التجارة مع إنجلترا عبر استخدام السفن الإنجليزية: وهذا المقياس الحمائى لم يتم إلغاؤه إلا فى منتصف القرن التاسع عشر، حيث أصبحت إنجلترا القوة المهيمنة على العالم.

(١٤) انظر : F. List, op. cit., P. 156

(١٥) أدى العجز التجارى والمديونية العامة تجاه العالم الخارجى فى الماضى إلى وقوع عدد من الدول المستقلة تحت الحماية (المغرب وتونس) أو شبه الحماية (مثل الحال فى مصر وتركيا).

(١٦) وهذه الضرورة لا يعترف بها الغالب الأعم من الاقتصاديين. كذلك فإن خلال لقاء بين الاقتصاديين الكينزيين من مختلف الدول والذى تم تنظيمه عن طريق مركز دراسات الاقتصاد الكلى والتمويل الدولى فى مدينة نيس بفرنسا فى يونيو ٢٠٠٦، وفيما يتعلق بمداخلات حول الفوائض التجارية الصينية، أجاب السيد Jimmy Galbraith باختصار قائلا: "لماذا تريدون أن تكون المبادلات التجارية متوازنة" لا يوجد أى سبب يبرر ذلك....

(١٧) نتيجة لإلغاء مرسوم نانت الذى كان ينظم السماح بالممارسة الدينية، فإن نحو ١٠٠ ألف من البروتيستانتيين، وهو جزء مهم للغاية من السكان المثقفين فى المملكة، هاجروا من فرنسا ليستقروا فى سويسرا (وهو الأصل فى شهرة تلك الدولة فى صناعة الساعات) أو ليستقروا فى بروسيا، حيث كان لهم دور حاسم فى بناء الدولة الحديثة.

(١٨) الأقطار البعيدة: وخاصة أمريكا الشمالية والهند.

(١٩) انظر: David Ricardo, Essaisur l'influence.du bas Prix du blésur les Profites du Capital. Londres, 1815.

ويقترح ريكاردو تنمية الواردات من القمح من أجل تخفيض الأجور، وبالتالى زيادة الأرباح.

(٢٠) كانت نتائج إلغاء قوانين القمح شديدة القسوة على هذه المستعمرة (نقصد أيرلندا). حيث انخفض عدد السكان – الذين فى الغالب من الريف ويقدر عددهم بنحو ٤ ملايين نسمة – إلى النصف، حيث كان ما يقرب من مليون فرد يعانى من سوء التغذية ونحو مليون أخر قام بالهجرة إلى أمريكا ودول أخرى.

(٢١) انظر : .F. List, op. cit., p. 151 - 152

ويقوم المؤلف كذلك بعقد مقارنة بالنظر إلى مستعمرات أمريكا الشمالية، فإن إنجلترا أخذت كمبدأ أساسى لها ألا تترك هذه المستعمرات تقوم بأى نشاط صناعى على الإطلاق.

(٢٢) انظر: F.list, op. cit., p. 153

(٢٣) انظر: F.list, op. cit., p. 153

(٢٤) هذا الهروب للأموال الصينية يعزى بصفة أساسية إلى المشتريات من الأفيون التى لم تتوقف خلال القرن التاسع عشر (ومع نهاية هذا القرن فقد ظل الأفيون يمثل نحو ٣٠٪ من الواردات).

انظر : ,Jacques GERNET, Le monde Chinois, Arnand Colin, Paris, 2005, vol. 2
page 301.

بالإضافة لذلك يمكن ملاحظة أن هذا يحدث فى إطار عالمى، حيث (نظام المعدنين) (ذهب/ فضة) بدأ يترك مكانه تدريجيا ليحل محله نظام الذهب بما خفض كذلك من النقود التى تملكها الصين لاستخدامها فى المبادلات.

(٢٥) انظر : .J. Gernet, op. cit, p. 302 - 303

(٢٦) انظر: .J. Gernet, op. cit, p. 304

(٢٧) كانت المملكة المتحدة تقوم بتوفير ما يقرب من ٣٠٪ من الإنتاج الصناعى العالمى (عام ١٨٨٠) ثم انخفضت تلك النسبة إلى ١٣،٦٪ فقط (عام ١٩١٤).

انظر : ,Panl Kennedy, Naissance et déclin des grandes Puissances, payot, 1988
p. 372.

(٢٨) يمكننا ملاحظة أنه فى السنوات الثلاثينيات، كان محيط الأعمال متضمنا البنك المركزى الفرنسى فى المقام الأول، يقدم الكثير من أجل ضمان إعادة تسليح ألمانيا - بشكل غير مباشر - من خلال منحها القروض للبنك المركزى الألمانى. يمكن مراجعة كتاب: Annie Lacroix - Riz, Le Choix de la défaite, Armand Colim, Paris, 2006.

(٢٩) نجد أنه فى بداية أول صراع عالمى كانت المملكة المتحدة تمارس مبدأ "حرية التبادل" مع مستعمراتها وكانت دائما تحقق فوائض تجارية معها؛ لكنها على النقيض كانت تعانى من عجز صافٍ فى معاملاتها التجارية مع القارة الأوروبية التى تبنت ممارسات حمائية وخاصة بدءا من عام ١٨٧٩.

(٣٠) بلغ عدد سكان الولايات المتحدة فى عام ١٩١٤ نحو ٩٨ مليون نسمة مقابل ٦٥ مليون نسمة فى ألمانيا، ٤٥ مليون نسمة فى إنجلترا، ونحو ٣٩ مليون نسمة فى فرنسا. كما بلغ الدخل المحلى للولايات المتحدة نحو ٣٧ مليار دولار مقابل ١١ مليار دولار فى إنجلترا، ١٢ مليار دولار فى ألمانيا ونحو ٦ مليارات دولار فى فرنسا.

انظر فى ذلك Paul Keunedy. Op. cit., p. 394

(٣١) Paul Keunedy. Op. cit., p. 395

(٣٢) Paul Keunedy, idem.

(٣٣) الرصيد الخارجى الذى يعادل + ٢٪ من الناتج المحلى الإجمالى يعنى هنا أن الصادرات تمثل ٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى و ٣٪ من قيمة الواردات.

(٣٤) انظر : Paul Keunedy, idem.

(٣٥) إذا أخذنا فى الحسبان مجموع الدول التى تمثل "الحضارة الأوروبية" نجد أن هذا التراجع لم يبدأ إلا بعد ٦٠ إلى ٨٠ سنة لاحقا.

(٣٦) "كل الحلفاء كانوا مدينين لإنجلترا وكانت فرنسا هى الأقل مديونية" وهاتان الدولتان كانتا مثقلتين بالديون تجاه الولايات المتحدة (...). وطالب الأمريكيون هاتين الدولتين بضرورة تسديد هذه الديون؛ وقد رفضت فرنسا وإيطاليا والدول الحلفاء الأخرى تسديد ديونهم لأمريكا إذا لم يتم الهجوم على الألمان، كما أعلن الألمان عدم إمكانية بل عدم استحالة تسديد ديونها المطلوبة منها.

(٣٧) انظر : P. Kennedy, op. cit. p 454

(٣٨) نشير هنا إلى التقسيم الكبير للصين بواسطة القوى العظمى خلال الفترة (١٨٢٠ - ١٩٤٥).

(٣٩) كل الدول الميركانتيلية، التى تمتلك فوائض تجارية متتالية لا يعنى بالضرورة أن لديها إمكانية للهيمنة على العالم ! كما هو الحال فى دول صغيرة كسويسرا أو السويد.

(٤٠) كل ذلك تم عرضه بطريقة متميزة فى كتاب شيق للمؤرخ الكبير الألمانى Gotz Aly، بعنوان Comment Hitler a acheté l'Allemagne, Flammarion, 2008.

فهذه السياسة القائمة على الاستدانة الكبيرة من الخارج، والتى نقول عنها اليوم إنها غير "مؤكدة"، والتى تفسر بدون حق السياسة الكينزية قبل كينيز: هى على غير حق لأن كينز يقترح تحقيق العمالة الكاملة بفضل خلق النقود الداخلى، بمعنى بفضل استدانة الفاعلية الاقتصاديين المحليين؛ وهى على غير حق كذلك لأن كينز فى نهاية حياته قد رأى جيدا الخطر الذى يمكن أن تمثله الاختلالات التجارية والنقدية الكبيرة وكذلك. كما يشهد مشروعه بإقامة عملة دولية، من أجل إقامة توازن فى المبادلات الدولية.

(٤١) يجب التمييز هنا بين الأزمة المالية الأمريكية عام ١٩٢٩، وتلك الأزمة التى عرفتها الدول الأوروبية فى السنوات الثلاثينيات، والتى فجرتها الأزمة الأولى؛ فالأزمة الأوروبية هى فى الواقع أزمة مديونية.

الفصل الثالث

الاستراتيجية التجارية للفوائض الخارجية ومزاياها

منذ نهاية الحرب العالمية الثانية. نلحظ أن اليابان تلتها الصين التى قامت بمحاكاتها قد قامتا بتطبيق استراتيجية تسعى إلى البحث عن النمو الاقتصادى والثراء من خلال التصدير. وهذه الاستراتيجية الميركانتيلية القائمة على التجارة الخارجية ليست بشيء جديد فقد ظهرت فعاليتها بدون شك فى الماضى. لذلك يبدو من الملائم فهم تلك الاستراتجية وطريقة عملها. والفصل التالى يقدم لنا تحليلا لهذه الاستراتيجية مع الأخذ فى الاعتبار العوامل التاريخية التى سبق ذكرها فى الفصل السابق.

(١) مذهب التجاريين والحاجة إلى تحقيق فوائض تجارية خارجية:

قبل أن تأخذ التجارة المترامية الأطراف انطلاقتها الهائلة كانت مسألة التداول النقدى محدودة للغاية. ولا شك أن التداول النقدى يعتبر هاما للنمو الاقتصادى للدولة وكذلك لثرائها وقوتها وسيادتها. وفى المجال التجارى فإنه بالنسبة لاقتصاد شبه مغلق أو لديه اكتفاء ذاتى نجد أن قيمة التدفقات التى تتم تكون أقل من الإيرادات التى تحققت فى خلال الفترة التى سبقت تراكم الثروة فى شكل اكتناز نقدى. لذلك كان من الصعب تحقيق النمو من منظور أن الذهب كان هو وسيلة المبادلات الأساسية وكذلك معيار لثراء الدولة. وهذا الثراء يعبر عنه بمقدار ما تستحوذه الدولة من ذهب. وكان النمو مقيدا ومشروطا بالدور النقدى الذى يلعبه الذهب. ولا شك أن التدفق النقدى كان يعنى فى جزء منه تسرب الذهب وخروجه من الدولة. وللتغلب على هذه الصعوبة فقد

قبل الأمراء فى بعض الفترات تطبيق نظام المعدنين وقاموا بعدة معالجات نقدية تسعى إلى تقليل كمية الذهب فى العملات المعدنية مما تمخض عنه أحيانا التركيز على اكتناز العملات الجيدة، ومن هنا قامت العملات الجديدة بطرد العملات الجيدة من التداول (وهو ما أطلق عليه قانون جريشام، نسبة إلى السير توماس جريشام مستشار الملكة البريطانية) ولم يكن ذلك كافيا، حيث عرفت كثير من الاقتصاديات فى تلك الحقبة فترات طويلة من الكساد والركود الاقتصادى.

من هنا كان الانفتاح المتزايد للاقتصاديات الأوروبية الغربية من خلال تطوير التجارة البعيدة خاصة تلك العابرة للمحيط الأطلنطى، وبذلك يتحقق ضمان دخول الذهب على أيدى التجار، وبادئ ذى بدء كانت هناك فترة التجاريين الإسبان، حيث نلحظ أن دخول الذهب إلى إسبانيا يرجع إلى عمليات النهب التى تمت فى أمريكا. لكن هذه التدفقات من الذهب أدت إلى الزيادة المفرطة فى الواردات الإسبانية مما أدى إلى انهيار الصناعات المحلية الناشئة فى إسبانيا. وبالعكس فإن دخول الذهب لدول أخرى مثل إنجلترا وهولندا نتيجة الفوائض التجارية ساهم فى الانطلاقة الصناعية التى عرفتها تلك الدول مما ترتب عليه نمو اقتصادي متميز. وغنى عن الذكر أن جوهر النظرية الميركانتيلية يتمثل فى ضرورة تحقيق فوائض تجارية مع بقية العالم. وهذه الفوائض الناجمة عن تصدير السلع الصناعية تسمح بدخول الذهب. وكما سنرى فإن ذلك كان يحوى فكرة عدوانية بحيث أن تطبيق الميركانتيلية آنذاك بجعل اللجوء إلى الحروب غير مستبعد بين الدول المتاجرة. فكل الدول بطبيعة الحال لا يمكنها أن تحقق فوائض تجارية فى آن واحد كما أنها لا يمكنها السعى للهيمنة على الآخرين دون أن يقوم هؤلاء بنفس السلوك. وكما فعلت إنجلترا، فإنه من أجل الاستحواذ على الذهب يمكن استخدام القوة العسكرية بل وأن تصبح الدولة استعمارية. إن الدول التى نجحت وباستمرار فى أن تصدر أكثر مما تستورد استطاعت اكتناز الذهب وبالتالى كان من السهل تحقيق نمو فى أنشطتها الإنتاجية وبالعكس، فإن الدول التى تعانى من عجز تجارى فإن الذهب يخرج منها ويتدهور اقتصادها وتصبح بطريقة أو بأخرى خاضعة للدول ذات الفائض سواء أن تصبح مستعمرة لها أو تقبع تحت حمايتها.

(٢) النمو الاقتصادى، الإنفاق الداخلى والرصيد الخارجى

مع نهاية القرن التاسع عشر وحتى مؤتمر بريتون ودز عام ١٩٤٤ ظهرت نظم بنكية تملك القدرة على خلق النقود من لا شيء. ومع ذلك فإن هذه القدرة لها حدودها حيث إن العملة الورقية التى تصدرها البنوك كانت قابلة للتحويل فى صورة نقود ذهبية لدى البنك المركزى الذى له هو الآخر قدرته المحدودة ويلتزم بأن يكون مبلغ القروض المصرفية وقيمة النقود الورقية التى يطبعها متناسبا مع النقود الذهبية التى يحتفظ بها .لذلك فإن طبع النقود الورقية كان متناسبا مع رصيد الذهب لدى البنك المركزى. وهذا النظام على الرغم من كونه غير متكاملٍ كان يمثل تقدما كبيرا فى مواجهة آثار الاكتناز للذهب. وهناك تقدم جديد فى مجال خلق النقود حدث مع بريتون وودز يتمثل فى إلغاء قابلية التحويل بين النقود الوطنية والذهب وأصبح الدولار هو العملة الوحيدة فقط القابلة للتحويل ويقتصر ذلك على البنوك المركزية فقط.

وبدءاً من بريتون وودز ومع هذا التغيير الجوهرى فى مسألة خلق النقود فإن القاعدة المتشددة فى الحفاظ على ميزانية فى حالة توازن قد ولى زمنها وأصبح من الممكن أن تصبح الميزانية فى حالة عجز، بالإضافة إلى ذلك فإن القرض المصرفى المقدم للقطاع العائلى أصبح له نفس التسهيلات التى يمنحها البنك إلى قطاع الأعمال. إذن أصبحت المديونية هى النتيجة الطبيعية لسهولة الحصول على الائتمان. وتلك المديونية تحل فى الواقع محل الفوائض التجارية الخارجية وإن كانت بطبيعة الحال تمثل بديلا محفوفا بالمخاطر. ومن أجل توضيح ذلك بطريقة تحليلية دعنا نفترض اقتصادا مغلقا ثم نتصور بعد ذلك اقتصادا مفتوحا يتعامل مع العالم الخارجى ففى حالة اقتصاد مغلق، لا يملك نظاما ماليا ويكون فيه الطلب الخاص بفترة ما (ولتكن ثلاثة أشهر) مساويا لدخل الفترة السابقة وكذلك للناتج المحلى الإجمالى خلال تلك الفترة المفترضة. وبالتالى فإنه فى حالة غياب التغييرات التكنولوجية فإن النمو الاقتصادى يكون مساويا للصفر، وهذا أفضل ما يمكن أن نتصور حدوثه فى ظل هذا الاقتصاد دعنا نفترض الآن أن هذا الاقتصاد "المغلق دائما" لديه نظام بنكي يقوم بإصدار عملة ضعيفة. وهنا نجد أنفسنا أمام ظاهرة جديدة حيث تستطيع الآن

الشركات والفاعلون المحليون الاقتراض بمبلغ يفوق الادخار لباقى الفاعلين المحليين. وفى مثل هذه الحالة يمكننا اعتبار أن ذلك سيضاف إلى الإنفاق المحلى الإجمالى السابق بما يعنى إنفاقا إضافيا بسبب الاستدانة. من ثم فإن الإنفاق الداخلى للفترة المعطاة سيكون أعلى من الناتج المحلى الإجمالى للفترة السابقة وعلى النقيض، فإنه فى بعض الحالات يمكن أن يظل المبلغ الإجمالى الذى عنده يقوم بعض الفاعلين المحليين بالاستدانة أقل من المبلغ الإجمالى الذى يقوم عنده الفاعلون الآخرون بالادخار. وفى مثل هذه الحالة فإن الناتج المحلى الإجمالى للفترة السابقة لا يمكن استهلاكه بالكامل كالمعتاد لأن العلاقة الكسرية بين هذا الناتج، الإنفاق للفترة المعطاة ستكون أقل وستعطى ادخارا أعلى من المديونية وسيكون الإنفاق الداخلى للفترة المعطاة أقل من الناتج المحلى الإجمالى للفترة السابقة.

وبوجه عام فإن الفرق بين الإنفاق الداخلى لفترة معطاة (إ دن) والإيراد المتحقق فى الفترة السابقة (ن م أن-١) سيكون معادلا للفرق بين المديونية والادخار.[١]

إ دن - ن م أن-١ = مديونية - ادخار

حيث: أ د = إنفاق داخلى

ن م أ = ناتج محلى إجمالى

وفى كل فترة فإن الإنفاق يحدد الإنتاج ويحدد الدخل المعادلين له بمعنى أن DINTm = PIBm-1 وينتج عن ذلك أن الزيادة فى الناتج المحلى الإجمالى يمكن أن يعبر عنها على أنها مساوية لرصيد المديونية والادخار للفترة الجارية[٢] وفى اقتصاد مغلق فإن شرط نمو الناتج المحلى الإجمالى هو أن تكون مديونية بدون بعض الفاعلين الاقتصاديين أعلى من مدخرات الفاعلين الاقتصاديين الآخرين.

ويمكن إذن التعبير عن معدل نمو الناتج المحلى الإجمالى على أنه:[٣]

$$\text{معدل نمو الناتج المحلى} = \frac{\text{الإنفاق الجارى} - \text{الناتج المحلى الإجمالى للفترة السابقة}}{\text{الناتج المحلى الإجمالى للفترة السابقة}}$$

وهو إما أن يكون سالبا أو موجبا ونطلق عليه درجة تغير الإنفاق المحلى وفى حالة إذا كان هذا المعدل موجبا فنحن نتحدث هنا عن تنشيط للإنفاق المحلى وإذا كان سالبا فإن الأمر يتعلق إذن بوجود قيود على هذا الإنفاق. ويمكن الحكم فى ضوء ذلك على السياسة النقدية والمالية لدولة ما بأنها توسعية أو انكماشية. وتجدر الإشارة إلى أنه فى حالة الصعود فى سوق الأوراق المالية أو العقارات فإنه من الملاحظ أن سلوك الاقتراض (أو الاتجاه إلى الاقتراض) يتحسن ويقوى بينما يتراجع الاتجاه إلى الادخار ويضعف وهذا يؤثر بلا شك فى درجة انتعاش الإنفاق الداخلى لنفترض الآن حالة اقتصاد مفتوح، وهى الحالة السائدة فى وقتنا هذا. وفى هذه الحالة يتم إدخال مصطلح رصيد التجارة الخارجية (ر ت خ) إلى تغيرات الإنفاق الداخلى (بمعنى الفرق بين المديونية والادخار).[٤] وهنا سيتعلق الأمر بفاعلية الاقتصاديين الخارجيين. فإذا كان رصيد التجارة موجب فإن الدولة تكون فى موقف الدائن للعالم الخارجى والعكس صحيح فى حالة الرصيد السالب (أو العجز التجارى) حيث تصبح الدولة مدينة للعالم الخارجى. وبنفس الطريقة التى اتبعناها فى حالة الاقتصاد المغلق. فإن نمو الناتج المحلى الإجمالى معبرا عنه بصافى المديونية فى اقتصاد مفتوح ويعبر عنه من خلال المعادلة الآتية:[٥]

(الناتج المحلى الإجمالى لفترة جارية- الناتج المحلى الإجمالى لفترة سابقة) = (الإنفاق الداخلى لفترة جارية - الناتج الإجمالى لفترة سابقة) + رصيد التجارة الخارجية لفترة جارية

كما يمكن التعبير عن معدل النمو فى الفترة الجارية من خلال المعادلة التالية:

$$\frac{\text{(الإنفاق المحلى الجارى - الناتج المحلى الإجمالى لفترة سابقة)}}{\text{الناتج المحلى الإجمالى لفترة سابقة}}$$

وهى نفس المعادلة المطبقة فى حالة اقتصاد مغلق، ولذلك تضيف عليها الآن رصيد التجارة الخارجية كالآتى:

$$\frac{\text{رصيد التجارة الخارجية للفترة الحالية}}{\text{الناتج المحلى الإجمالى للفترة السابقة}}$$

(٣) معوقات النمو الاقتصادى

يمثل الادخار النقدى مشكلة أمام حسن سير الاقتصاد. بمعنى أن هناك جزءًا من الدخل تحقق بفضل الإنتاج خلال فترة جارية لا يتم إنفاقة فى الفترة المقبلة بما يعنى تسربا فى الدائرة الاقتصادية. وفى حالة غياب تدابير خاصة، فإن الإنفاق المستقبلى سيكون محددا للإنتاج الذى سيصبح أقل من مستواه الجارى. وإذا كان الادخار يجد مبرره من وجهة نظر الاقتصاد الجزئى إلا أنه يمكن أن يمثل مشكلة على مستوى الاقتصاد الكلى حيث يعتبر عامل انكماش بالنسبة للنمو الاقتصادى. أضف لذلك أنه إذا كانت دولة ما تعانى من عجز تجارى متكرر، فإن المشكلة التى يسببها الادخار النقدى ستتفاقم نظرا لأن هناك جزءا من الدخل لن تنتج عنه مشتريات من الشركات المحلية بما يعنى وجود تسرب مزدوج فى الدورة الاقتصادية.

إن العجز التجارى الخارجى والادخار النقدى يمثلان مصدرين لانكماش النمو الاقتصادى فى دولة ما. ومن أجل الهروب من الكساد الاقتصادى فإنه يتعين زيادة وتنشيط الطلب الداخلى. ويمكن أن تتحرك الحكومة آنذاك ليس فقط من خلال تحفيز الطلب الداخلى ولكن أيضا من خلال تشجيع التجارة الخارجية من أجل أن تكون فى حالة فائض (زيادة الصادرات عن الواردات) حيث يمكن للدولة أن تقوم على خلق الطلب حتى خارج حدودها.

وعندما تعانى دولة ما من عجز خارجى متكرر، فإن الدين الخارجى يتزايد بسرعة وبصورة خطيرة معرضا إياها لمشكلة تمويل خارجى. وفى مثل هذه الحالة فإن النتيجة يمكن أن تكون خطيرة بمعنى أنه فى الأجل القصير تتعرض الدولة لصدمة قاسية يمكن أن تخل من توازنها ويتراجع فيها النمو الاقتصادى كما حدث فى البرازيل خلال فترة السبعينيات والتسعينيات. وفى كل مرة يتحقق قدر من النمو الاقتصادى لهذه الدولة فإن العجز الخارجى يقوم بالتهامه مما ترتب عليه ضرر بالغ للعملة البرازيلية. وقد دفع ذلك السلطات البرازيلية إلى تخفيض متعمد لنفقاتها.[٦]

(٤) الدول الميركانتيلية والدول غير الميركانتيلية

تسمح المؤشرات الخاصة بنسبة تغيير الإنفاق الداخلى وكذلك الرصيد الخارجى سواء كانت إيجابية أم سلبية بتصنيف الدول إلى نوعين (ونظريا نفرق بين أربع دول)[٧] فهناك تلك الدول[٨] التى تكون فيها تلك النسب موجبة وذلك يسمح لها، إن أرادت، بتقييد للنفقات الداخلية دون أن يكون لذلك أثر سلبى على نمو ناتجها المحلى الإجمالى وكذلك نمو الطلب الداخلى. ومن الملاحظ أنه قبل فترة الأزمة المالية، كانت هذه هى الحالة السائدة بالنسبة لليابان ودول منطقة الأيرو (ومنها ألمانيا، وهولندا، وبلجيكا وفنلندا) وسويسرا بالإضافة إلى السويد أما بالنسبة للدول الآسيوية، وبخلاف اليابان نذكر تايوان، وسنغافورة وكوريا الجنوبية. كما نذكر بوجة الخصوص الصين التى تبنت بنجاح كبير سياسة تجارية يقوم عليها نموها الاقتصادى من خلال ما تحققه من فوائض تجارية مع العالم الخارجى.

وحيث إن كل الدول لا يمكنها تحقيق فائض فى موازينها التجارية فى آن واحد، فإن هناك دولا تعانى من عجز فى موازينها التجارية. ومع ذلك فإنه يمكن لهذه الدول أن تحقق قدرا من النمو الاقتصادى[٩] كما هو الحال بالنسبة لإنجلترا، والولايات المتحدة، وكذلك بعض الدول من داخل منطقة الأيرو مثل فرنسا، وإسبانيا، وإيطاليا، وذلك قبل وقوع الأزمة المالية الأخيرة. وهذه البلدان غير الميركانتيلية على الرغم من تمعتها بهذه الصفة منذ قرون مضت، يرتكز فيها النمو الاقتصادى على تحفيز الإنفاق الداخلى، مستسلمة بذلك للعجز الجارى فى ميزانها التجارى مع العالم الخارجى.

(٥) استراتيجية الاستدانة

إن بعض الدول تعانى من اختلالات حادة فى موازينها التجارية مما يحتم عليها ضرورة اجتياز عائقين؛ الأول يتعلق بالادخار النقدى الذى يمارسه بعض الفاعلين المحليين والآخر يتمثل فى العجز التجارى. والسؤال الذى يطرح نفسه هو كيف يمكن إذن لتلك الدول الحفاظ على نمو مقبول لناتجها المحلى؟ فى هذه الحالة يتعين على الفاعلين الاقتصاديين الإنفاق بأكثر مما يكسبون (أى بأكثر من دخولهم) بمعنى آخر

تشجيع الاستدانة. وإذا كانت سلوكيات الفاعلين الأفراد لا تكفى ولا تلبى ما ينتظر منهم فى هذا الصدد فإن الدولة نفسها هى التى تتحمل عبء الإنفاق بأكثر من إيراداتها. وهذا يعني وجود عجز مستمر في ميزانياتها. وبهذه الطريقة فإنه يمكن لدولة ما تتبنى الفكر الكينزى[١٠] أن تحتفظ ولفترة طويلة نسبيا بنمو اقتصادى مقبول على الرغم من وجود مثل هذين العائقين السابق الإشارة لهما. وهذا التحليل ينطبق على النمو الاقتصادى الأمريكى خلال الفترة ١٩٤٧ -٢٠٠٧ ولكن نضيف إلى ذلك الخصوصية الأمريكية من خلال الدور الهام الذى يلعبه الدولار.[١١]

وبوجه عام، فإن الدول التى تعانى من عجز فى موازينها التجارية بصورة متكررة لا يمكنها الحفاظ على نمو اقتصادى إلا باللجوء إلى مخاطرات خادعة وتراهن بالتالى على مستقبلها خلال فترة ليست بالقصيرة. ويتعين على الحكومة من وقت لآخر تحفيز بعض الفاعلين الاقتصاديين خارج القطاع العام على أن يستدينوا بصورة أكبر بحيث يستمر الطلب من جانب الشركات المحلية فى التزايد. ومع ذلك فإن المديونية الخاصة أو العامة تصبح أكثر ارتفاعا. وفى نهاية المطاف فإن هذا النموذج له حدوده بمعنى أن الأفراد الذين قبلوا بالاستدانة بشكل مستمر سيبدأون فى التخوف من مستوى المديونية التى وصلوا إليها، أما الدائنون فإنهم أيضا سيبدأون فى التخوف من عدم قدرة هؤلاء على تسديد ديونهم كما أن خدمة الدين العام ستكون مرتفعة بحيث سيصبح من الصعب تمويلها. وفى النهاية فإن الدين الخارجى يتفاقم بشكل سريع. ومن الواضح أن تلك الممارسة الكينزية[١٢] هى فى الأساس ممارسة فى ظروف استثنائية، ولكن على ما يبدو فإن كثيراً من الحكومات أصبحت تستخدمها بصورة تلقائية وبشكل كبير مما يقودنا إلى وضع أكثر خطورة يتمثل فى زيادة المديونية الداخلية وتنامى للمديونية الخاصة والعامة تجاه العالم الخارجى.

إن المتتبع لهذا الوضع يتساءل عن مدى استدامة النمو فى هذه الدول المثقلة بالديون إن قدرة هذه الدول على امتصاص العجز الخارجى المتكرر تكمن فى تمتعها بداية بثقة كبيرة على المستوى العالمى تسمح لها بالاستدانة. ومع ذلك فإن كثيراً من الدول تتهور بالإبقاء على مستوى من الإنفاق الداخلى يفوق الناتج المحلى للفترة السابقة فى الوقت الذى لا يوجد لديها القدرة على امتصاص العجز الخارجى المتواصل

فإذا بها تجد نفسها فى أزمة اقتصادية كما حدث للمكسيك عام ١٩٩٥ ولكوريا الجنوبية ودول جنوب شرق آسيا ما بين ١٩٩٧ و ٢٠٠١ وكذلك لروسيا عام ١٩٩٨ وتركيا عام ٢٠٠٨ إلخ. إن الخطأ فى تقدير لعبة المديونية يمكن أن يؤدى لتوقف الاقتصاد سواء بدخوله فى حالة ركود أو كساد مستمر. وهذا الوضع يجعلنا نفكر فى حالة ذلك الشخص المدمن الذى منعنا عنه فجأة الجرعات التى يتعاطاها. وهذا فى الواقع ما يمكن أن يهدد تلك الدول فى حالة إلغاء المديونية العالمية. (بمعنى منع تقديم القروض) فالدائنون الأجانب لا يستطيعون الاستمرار فى منح المزيد من القروض إلا إذا كان هذا الدين قابلا للسداد. بيد أن ذلك يمكن أن يكون فى بعض الحالات مستحيلا.

(٦) الاستراتيجية التجارية

يمكننا تعريف الدولة الميركانتيلية بأنها تلك الدولة التى تنجح فى وضع سياسة تؤدى إلى فوائض متكررة ومستمرة فى ميزانها التجارى، بمعنى أنها تتجنب من أن جزءا من دخلها يتم إنفاقه فى الخارج بل على العكس، فإن الطلب الخارجى يقوم وبكفاءة بتعويض النقص فى الطلب المحلى الذى يعزى إلى الادخار النقدى. ومع مرور الوقت فإن الدولة الميركانتيلية تحتفظ على المستوى الداخلى بتمويل لا غبار عليه يتمتع بحالة جيدة سواء كان خاصا أم عاما وتحتل مكانة مهمة باعتبارها دولة دائنة للعالم الخارجى مما يضمن نموا اقتصاديا قويا لديها. ومادام أنها قوة مالية لا يستهان بها فإنه يمكنها أن تتجنب اللجوء إلى الاستدانة الداخلية. وتعتبر الاستراتيجية الميركانتيلية جيدة للغاية على الرغم من طبيعتها العدوانية. ففى الواقع لو أن بعض الدول نجحت فى تحقيق نمو قوى بفضل فوائضها التجارية فإن الدول الشركاء لها يعانون بطبيعة الحال من عجز متواصل يهدد بحدوث تسرب فى الدورة الاقتصادية من خلال الاستدانة من أجل تحقيق نمو هش ضعيف وغير صحى.

من هنا ندرك جيدا لماذا كانت تطمح الدول التى تبنت تلك الاستراتيجية إلى الهيمنة العالمية كما يخبرنا التاريخ بذلك. ولا شك أن الدول التى تنفق أقل مما نتج يبدو أنها تدخل فى الدائرة السعيدة. ومع ذلك لو أن كل بلدان العالم تصرفت بنفس الطريقة

فإن العالم بلا شك سيكون فى حالة ركود دائم! ويعتبر هذا القول فى ظاهرة صحيحا ويمكن أن يتفرع منه وجود أهمية ومنفعة مفترضة للبلدان ذوات العجز التجارى الخارجى، والتى تتميز بكثرة إنفاقها على حد قول إيمانويل تود، فالولايات المتحدة تمثل بما لديها من عجز هائل الدولة الكينزية الأولى فى العالم. ومع ذلك فإن هناك شيئا ما غير صحى وغير سليم فى طريقة عمل الاقتصاد العالمى التى تعتمد على تلك الازدواجية بين الدول الميركانتيلية وغير الميركانتيلية. ففى الحقيقة يمكن للتجارة العالمية أن تتوازن لو تم قبول بعض التدابير المؤسساتية بواسطة جميع الدول وتم وضع تلك التدابير موضع التنفيذ. وعلى ما يبدو فإن ذلك هو ما سعى إليه كينز، ففى غياب التصرفات التجارية التى تترجم نفسها من خلال ممارسة الإغراق عن طريق سعر الصرف بما يشكل اعتداءات حقيقية على الدول الأخرى فإن هذه التدابير يمكن أن تكون كافية لو تم قبولها بواسطة جميع الدول لكى تصبح الأرصدة التجارية لكل الدول تتأرجح حول الصفر وفى هذه الحال سيكفى أن تلجأ كل دولة بطريقة معتدلة إلى الاقتراض الداخلى من أجل تحقيق نمو سليم لاقتصادها وبدون أن يكون ذلك محرجا لشركائها.

وبسبب أن العجز التجارى لم يكن بمحض إرادة البلدان التى تعانى منه فإن بعض هذه البلدان قامت باللجوء إلى المديونية الداخلية بطريقة مبالغ فيها من أجل تعويض عدم قدرتهم التى أفصحت عنها الأزمة المالية لعام ٢٠٠٧ فى الولايات المتحدة. وبغض النظر عن الدول الريعية التى تستفيد من الموارد الطبيعية التى تقوم بتصديرها، فإن الدول التى تحقق فوائض تجارية يفعلون ذلك بوجه عام وبصورة متكررة. بمعنى أنه نتيجة للاستراتيجية الميركانتيلية التى وضعتها موضع التنفيذ تحصل على مزايا اقتصادية مهمة فى المنافسة الدولية. ومن الملاحظ أنه فى الوقت الذى تسعى فيه هذه البلدان لممارسة كل الوسائل اللازمة لنجاح استراتيجيتهم الميركانتيلية، فإنهم وفى نفس الوقت يقومون بدفع البلدان التى تتاجر معهم للمضى عكس إرادتها من خلال اللجوء المفرط للمديونية من أجل تحفيز الطلب الداخلى فى بلدانهم مع كل المساوئ والأخطار التى يمكن أن تحملها هذه السياسة، ففرنسا وإيطاليا لم يختارا عمدا انتهاج سياسة غير ميركانتيلية وها هم مقيدون بفعل ذلك.

(٧) غلبة الاستراتيجية التجارية

يمكن القول إنه إذا نجحت دولة ما فى البقاء داخل منتدى الميركانتيليين مستخدمة فى ذلك الوسائل المشروعة وغير المشروعة فإنها لا تحتاج لتحفيز الطلب الداخلى من أجل تحقيق نمو ذى مغزى لناتجها المحلى الإجمالى. وذلك على عكس الدول غير الميركانتيلية التى تجد نفسها مضطرة لذلك من أجل استمالة النمو الاقتصادى بها. كما أنه يمكنها فعل ما هو أفضل من ذلك عن طريق إنفاقها بطريقة منتظمة وبشكل أقل مما قامت بإنتاجه سابقا. ويعد ذلك وسيلة أساسية لوضع السياسة الميركانتيلية موضع التنفيذ[١٣] وخاصة عندما يكون ذلك مقترنا بسياسة مخفضة لسعر الصرف. ونتيجة لذلك فإنه من النادر جدا أن تقوم دولة ما ببناء نموها تلقائيا فقط بالاعتماد على الفائض الخارجى والمديونية الداخلية. وعندما يحدث ذلك فإن هذا يعد مؤشرا على وجود حالة انتقالية بمعنى أن الدولة الميركانتيلية تصبح غير ميركانتيلية أو العكس. ومثل هذه التغييرات تعتبر قليلة الحدوث، فالدولة تظل فى نفس التصنيف لفترة زمنية طويلة تصل إلى عدة عقود من الزمان.

إن الأزمة الراهنة التى يعيشها العالم اليوم تجعلنا نؤكد على تفوق النموذج الميركانتيلى بالمقارنة بالنموذج القائم على استمالة النمو من خلال تحقيق فوائض تجارية كبيرة تكفى إلى حد كبير لضمان نمو اقتصادى سليم ومتعافى للناتج المحلى الإجمالى. إن هذه الصورة تعطى استراتيجيتين للدولة الميركانتيلية فى مقابل الدول الأخرى. الميزة الأولى تتمثل فى كون هذه الدولة ليست محل رقابة مقارنة بالدول غير الميركانتيلية فهى معرضة بشكل أقل لما نطلق عليه فقاعات الأسواق المالية حيث تلجأ البلدان غير الميركانتيلية إلى تحفيز المديونية وتثبيط الادخار بصورة تعمل على تشجيع الإنفاق الداخلى مما يدفع بسعر الفائدة الحقيقى إلى مستويات متدنية ولفترات طويلة مما يساهم فى تنامى الفقاعات الاقتصادية فى الأسواق المالية. لذلك نجد أن البلدان الميركانتيلية تتفادى هذا الخطر وتستطيع بفضل فوائضها التجارية أن تظهر صلابة ومقاومة أكبر فى مواجهة تلك الفقاعات. وقد رأينا فى عامى ٢٠٠٦ و ٢٠٠٧ كيف

واجهت الحكومة الصينية بكفاءة وبقوة وبطريقة وقائية الفقاعات العقارية وغيرها مما يتعلق بالبورصة بدون أن يؤدى ذلك إلى دفع الاقتصاد الصينى نحو الركود بل حدث أن تزايد هذا الاقتصاد قوة وصلابة.

أما الميزة الثانية للدولة الميركانتيلية فتتمثل فى أنه فى حالة وقوع أزمة عالمية، والتى يمكن أن تضر بالصادرات فإن هذه الدول تمتلك مخرجين من أجل تحقيق النمو الاقتصادى وهو ما لا يتوافر فى حالة الدول غير الميركانتيلية. فقبل الأزمة لا تلجأ البلدان الميركانتيلية لإعادة سياساتها المالية والنقدية بشكل مفاجئ، وذلك نظرا لأن الأنظمة المالية والمصرفية التى تمتلكها تظل فى حالة من الكفاءة النسبية كما أن ديونها العامة تظل فى حدود آمنة نسبيا كذلك. أما إذا وقعت الأزمة فيكون من السهل اللجوء إلى السياسة النقدية والمالية (كأداة إنقاذ تحت الطلب) من أجل الحفاظ على نمو اقتصادى مقبول على الرغم من تباطؤ الصادرات الذى يمكن التعرض إليه. أما الدول غير الميركانتيلية فهى على العكس تسىء استخدام سياساتها المالية والمصرفية والنقدية بصورة متكررة ليصلوا فى نهاية المطاف إلى حالة من عدم التوازن عندما تضخم ديونها العامة. وللأسف فإنه عندما تحل الأزمة فإنه لا يمكنها الوصول إلى الأسلحة التى يمكن بها مواجهة تلك الأزمة. إن تفوق الاستراتيجية الميركانتيلية وخطرها سيتم شرحه من خلال تصرفات كل من اليابان والصين كما سنرى فى الفصل التالى.

هوامش الفصل الثالث

(١) إن كلمة "مديونية" يمكن أن تثير بعض اللبس: وهى تعنى هنا زيادة الديون (أو انخفاضها) خلال فترة زمنية معطاة ! وينطبق ذلك أيضا على الادخار.

(٢) PIBm - PIBm-1 = DINTm - PIBm-1) المديونية – الادخار) خلال فترة زمنية معطاة

(٣) (النتاج المحلى الإجمالى – الناتج المحلى الإجمالى) مقسوما على (الناتج المحلى الإجمالى) يعادل (الإنفاق المحلى – الناتج المحلى) مقسوما على (الناتج المحلى).

(٤) يتعلق بمصطلح (الإنفاق المحلى – الناتج المحلى)

(٥) عندما يكون الرصيد الخارجى موجبا، فإن الدولة محل الدراسة تستحوذ على عملات وتعتبر دائنة للعالم الخارجى؛ وعندما يحدث العكس بمعنى أن الرصيد الخارجى فى حالة عجز، فإن الدولة محل الدراسة ترى جزءا من عملتها يخرج إلى الدولة الأجنبية. وهنا تحدث المديونية.

(٦) لقد نجحت البرازيل فى الخروج من هذه الحركية فقط عندما بدأت أسعار المواد الأولية تشهد ارتفاعا متواصلا بدءا من عام ١٩٩٨؛ حيث سمحت عوائد الصادرات بتحقيق فوائض لها. ومنذ عام ٢٠٠١، نجد أن real البرازيل لم يعد محل هجوم: حيث كان نمو الاقتصاد البرازيلى مرتفعا.

(٧) الدولة (++) ، (+ –) ، (– +) و (– –)

(٨) مصطلح (المنتفع) يستخدم ليعبر عن الدولة المصدرة الصافية التى تمتلك ميزة كبيرة لنموها الأقتصادى

(٩) إن دولة ما لديها نسبة للرصيد الخارجى بنحو ٥٪ تستطيع مع ذلك أن تحقق نموا اقتصاديا ربع سنوى بمقدار ١٪ (أى ٤٪ سنويا)، ولكن إذا كان الطلب الداخلى لديها يزيد عن الناتج المحلى الإجمالى بنحو ٦٪ فى الربع الثالث السابق.

(١٠) وذلك إشارة لكينز الذى أكد على أهمية النفقات العامة من أجل الوصول من حالة التوظيف غير الكامل إلى حالة التوظيف الكامل، ونقصد هنا بالدولة "الكينزية" تلك الدولة التى تعانى من عجز خارجى، وتحافظ على نموها الاقتصادى باللجوء المتكرر لاستحالة الطلب الداخلى لديها.

(١١) ذلك لأن الولايات المتحدة تمتلك الدولار (عملة العالم) التى تقود منذ اكثر من ستين عاما تلك السياسة.

(١٢) هذه "الإجابة" تعتبر حديثة العهد: فهى تفترض فى الواقع اللجوء الواسع إلى الاستدانة، مع افتراض أن النظام البنكى قادر وبسهولة على خلق النقود، وهذا كان مستبعدا عندما كانت العملات الدولية قابلة للتحويل إلى الذهب حتى توقيع معاهدة بريتون - وودز. ويجب الإشارة، إلى ما تم الاتفاق على تسميته (العجز التوأمى)، أن العجز الخارجى هو الذى يدفع إلى انتهاج سياسة تفضى إلى عجز الميزانية.

(١٣) مرة أخرى نعود ونذكر بأن الإنفاق الخارجى لدولة ميركانتيلية لا يبقى ساكنا: فنمو هذا الإنفاق يرتبط بالناتج المحلى الإجمالى وهذا النمو عادة ما يكون قويا.

الفصل الرابع

النموذج اليابانى كمصدر إلهام للصين

يعتبر تاريخ اليابان منذ منتصف القرن التاسع عشر مصدر إلهام للصين. فاليابان تم الاعتداء عليها تماما مثل الصين، من قبل البلدان الغربية والولايات المتحدة واستطاعت إعادة بناء نفسها وبسرعة، وأن تتخلص من الوصاية الأجنبية، وهذا هو الدرس الأول الذى استخلصه دينج أكسيانج. إن تجربة اليابان كمجتمع شمولى عسكرى فى السنوات الثلاثينيات وحتى هزيمتها عام ١٩٤٥ تمثل درسا ثانيا مفيدا وأكثر جاذبية من الدرس الأول. حيث إن فشل اليابان لم يكن بطريقة ما فشلا لبقية العالم. فالنجاح الذى حققته اليابان ما بين ١٩٤٥ وحتى ١٩٨٥ يعتبر بلا شك نموذجا يحتذى به، فلقد حققت فوائض تجارية سمح بها سعر صرف عملتها المقوم بأقل من قيمته الحقيقية. ولا شك أن الجموح الاقتصادى الذى شهده العالم فى السنوات الثلاثينيات والوقوع فى أزمات مستمرة كان مصدر إلهام القادة الصينيين وسيكون له دور مفيد وهام فى إدارة علاقاتهم مع الولايات المتحدة. باختصار فإن اليابان مع نجاحاتها التى تحققت وكذلك إخفاقاتها تعتبر مثالا يحتذى به أو لا يحتذى به بالنسبة للصين كما حدث منذ بداية السنوات الثمانينيات.

(١) الحقبة الجديدة (ميجى) والاستعمارية اليابانية (١٨٥٤ - ١٩٢٠)

وافق الحاكم العسكرى لليابان تحت الضغط الخارجى عام ١٨٥٤ على فتح السوق اليابانية أمام التجارة الأمريكية، وقام بالتوقيع على معاهدة للتجارة عام ١٨٥٨. وقد

استغلت القوى الأوروبية الصعوبات التى واجهت الولايات المتحدة نتيجة الحرب الأهلية (١٨٦١ - ١٨٦٥) فى توسيع مصالحها بالانفتاح على اليابان وفرض ضريبة جمركية عام ١٨٦٦ لا تتعدى ٥٪ مما فتح الأبواب على مصراعيها أمام المنتجات القطنية والصوفية البريطانية. وقد كان ذلك بمثابة تهديد للمجتمع اليابانى مما أعطى شباب الساموراى الفقير والمتطلع لحياة أفضل الفرصة ليثور من أجل إزالة المجتمع الإقطاعى القديم الذى وضع اليابان فى حالة من الركود والجمود منذ قرون من الزمان.

وبدءًا من عام ١٨٦٨، وفى بضع سنوات فإذا بثورة الميجى تحول مسار الدولة بالكامل، والتى كانت تسعى فى البداية إلى "طرد البربر" مع علمها بأنه لا يمكن تحقيق ذلك إلا باستخدام نفس أسلحتهم من أجل أن تكون اليابان على قدم وساق مع إنجلترا وغيرها. ولقد استوعب شباب الساموراى أنه لا بد من إصلاح الدولة من الألف إلى الياء وقاموا باسم إعادة الإمبراطور بإلغاء منصب الحاكم العسكرى، وثم إعادة الإقطاعيات للإمبراطور مقابل تعويضات متواضعة ثم بدأت عملية تخصيص للأراضى والتى شكلت عنصرا حاسما من أجل زيادة الإنتاجية فى القطاع الزراعى. وينادى شباب الساموراى بضرورة المساواة بين الأفراد أمام القانون، وفيما يتعلق بإلزامية التجنيد فإن ذلك كان له أثر حاسم فى التغييرات التى طرأت على المؤسسة العسكرية اليابانية وذلك بضمان دخول أفراد المجتمع الريفى. كذلك تم فرض إلزامية التعليم للجميع. كما قاموا عن طريق الدولة بإقامة المشروعات الكبيرة والبنية التحتية التى تحتاجها المشروعات (كالموانئ والطرق والسكك الحديدية). هذا وقد تم استعمال الين كعملة جديدة لليابان عام ١٨٧١، كما تم إعادة تنظيم المالية العامة للدولة وخاصة مع إحلال الضرائب النقدية محل الضرائب العينية على المحاصيل من خلال ضريبة عقارية نقدية. وفى النهاية فقد تم خصخصة بعض الصناعات العامة التى أقامها الحاكم العسكرى، ويعتبر ذلك انطلاقة لبناء نخبة صناعية قوية. وفى عام ١٨٨٥، حقق الإنتاج من خيوط القطن قفزة قوية ليتخطى بذلك باقى فروع الإنتاج الأخرى. وباقتراب نهاية القرن التاسع عشر نجد أن اليابان قد وطدت قدميها على طريق التصنيع.[١]

إن مثل تلك التحولات السريعة تعتبر بحق مثيرة للإعجاب، فالتعليم من مدرسة الغرب يتم بإيقاع متسارع فى اليابان فى كل المجالات العلمية، والتقنية والسياسة،

الإدارية والعسكرية. ومع نهاية القرن التاسع عشر كانت الموضة حينئذ هى أن يصبح للدولة مستعمرات لذلك سعت اليابان بدورها لكى تصبح دولة استعمارية. ويمكن القول بأن اليابان قد حققت فائضا تجاريا على الرغم من أنها كان دولة مستوردة من الدول الغربية، وأن رأس المال اليابانى قد تطور بسرعة كبيرة خاصة فى المناطق التى كانت تسيطر عليها. ويجب التذكرة بأن كل ذلك كان يرتبط فى الواقع باستحواذ اليابان على أسطول حربى وجيش متطور. فلقد فرضت اليابان جزئيا سيطرتها على كوريا والتى تعتبر سوقا مهمة لمنتجاتها (تجدر الإشارة إلى أن كوريا كانت إقطاعية فى الإمبراطورية الصينية مما أدى إلى نشوب حرب ضارية بين الصين واليابان عام ١٨٩٤، والتى انتهت بانتصار سهل لليابان). وقد اضطرت الصين للتنازل عن تايوان وجزر بكادورز لليابان طبقا لمعاهدة شيمو نوسيكى عام ١٨٩٥. ولقد أصبحت بعدها اليابان قوة عظمى وقامت بتوقيع معاهدة تجارية مع بريطانيا العظمى لتضع بذلك حدا للاتفاقات غير العادلة عام ١٨٩٤. أما فى عام ١٩٠٢ فقد شهد معاهدة تحالف سمحت لليابان فى غضون عامين بالاعتداء على روسيا، ولكن هذا التوجه للهيمنة اليابانية توقف عند منشوريا الواقعة بين روسيا والصين. وقد ضمت اليابان إليها كوريا عام ١٩١٥ وأكدت توجهاتها فى السياسة الخارجية من خلال معاهدة تجارية وتحالف مع الإنجليز عام ١٩١١. لقد وجدت اليابان نفسها فى الجانب الأقوى أثناء الحرب العالمية الأولى على الرغم من أن مساهمتها العسكرية كانت ضعيفة. كما أتيحت لها الفرصة لبسط نفوذها ومصالحها فى الصين. ويمكن القول إن عودة السلام كانت تعنى عودة الحلفاء الغربيين إلى آسيا، وبالتالى عودة التنافسية بين منتجاتهم. بيد أنه مع توقيع معاهدات السلام ظهرت مؤسسات دولية جديدة (مثل عصبة الأمم المتحدة على سبيل المثال) ثم بدأت تظهر معايير جديدة حيث لم يعد فتح الأسواق الخارجية يعتمد على الوسائل العسكرية.

(٢) صعود السياسة العسكرية وبوادر الحكم الشمولى (١٩٢٠ - ١٩٤٥)

كانت السياسة اليابانية فى بداية ١٩٢٠ وفى ظل الأوضاع السائدة حينئذ تميل إلى السلمية وعدم العدوانية. حيث قامت اليابان بإجراء تخفيض مهم لقوتها العسكرية

مما نتج عنه حالة من عدم الرضا داخل الجيش الياباني. وعلى الرغم من قلة الأسواق الخارجية فإن الحكومة اليابانية قامت بتسهيل دخول الواردات من السلع الغذائية من أجل تلبية حاجات الصناع الراغبين فى الحصول على أيد عاملة رخيصة مما أدى للإبقاء على الأسعار الزراعية عند أدنى مستوى لها. وقد نجم عن ذلك نزوح أعداد كبيرة من الريف إلى الحضر. ولم يكن من الإمكان استيعاب هذه الأعداد من خلال تنمية وتطوير الصناعة وحدها. وفى الوقت نفسه لم يقدم الجيش فرص عمل فى المستعمرات التابعة لليابان والمناطق تحت الحماية (مثل تايوان - وكوريا ومانشورى). وإذا كانت الهجرة الريفية فى الماضى تمثل وثبة وقفزة اجتماعية فإنها أصبحت تعكس علامة من علامات التقهقر والتدنى الاجتماعى حيث أعرب سكان الريف عن عدم رضائهم فى حين أنهم يمثلون ما يقرب من نصف سكان اليابان. وقد تمخضت تلك الأحوال سواء بالنسبة لسكان الريف[٢] أو بالنسبة للجيش اليابانى إلى صعود توترات عديدة بالنسبة لليابان وكذلك بالنسبة لباقى العالم. وظهرت سلسلة من الصراعات. والاغتيالات حيث تحولت القوة السياسية التى فى أغلبها من المدنيين إلى قوة عسكرية بصورة تدريجية.

إن ذلك كله كان بمثابة ثورة مضادة، وعودة مرة أخرى للحكم العسكرى مع وجود إمبراطور منزوع السلطة. ولقد كان الاختيار العسكرى هو عودة لليابان مرة أخرى للانغلاق على نفسها، وأن تستمر فى الحرب على جبهتين، مع الصين من ناحية ومع الولايات المتحدة من ناحية أخرى نظرا لوجود مصالح أمريكية وغربية فى الصين.

لقد اكتملت ثورة ميجى فى نصف قرن (١٨٦٨ - ١٩١٨) وهذا يعدو إنجازا وعملا لاقى نجاحا كاملا ومتميزا مع ما صاحب ذلك من التحول من مجتمع زراعى إلى مجتمع صناعى فى كل من إنجلترا وفرنسا. بيد أن عودة اليابان من خلال هذه الثورة المضادة التى قام بها العسكريون يوضح لنا أن التغييرات التى جاءت بها ثورة ميجى لم تكن كافية فى بعض النواحى والمجالات المؤسسية فقنوات المعلومات الحكومية لم تلحظ خطورة الوضع فى المجتمع الريفى وكذلك داخل الجيش اليابانى. فالقوات المسلحة اليابانية كانت حتى عام ١٩٢٠ فى خدمة الحكومة، وبالتالى فى خدمة عملية التنمية

الصناعية والأعمال والأنشطة المرتبطة بشكل كبير بالتصدير مما جعل رجال الصناعة اليابانية بل والمجتمع اليابانى بأسره فى خدمة قطاع التصدير. وقد أدى ذلك إلى قيام رأسمالية شمولية يقودها العسكريون. ولم يفهم هؤلاء أن الاستحواذ على أسواق التصدير كان يمكن أن يكون أكثر فعالية بالوسائل والسياسات النقدية أكثر منه بالوسائل العسكرية، وهذا هو بكل تأكيد الدرس الذى تعلمته الصين الحديثة من التاريخ اليابانى.

(٣) سر النمو الاقتصادى القوى بعد الحرب العالمية الثانية (١٩٤٥ - ١٩٦٥)

جاء صيف ١٩٤٥ قاسيا بالنسبة للشعب اليابانى الذى كان يحيا ما بين العوز، والتدمير والإهانة والإحساس بمرارة الاستسلام. إن اليابان خرجت من هذه الحرب وهى تعانى من نزيف دموى حاد. ولقد قامت سلطات الاحتلال التابعة للإدارة الأمريكية وبذكاء الديكتاتور بتسهيل إعادة الانطلاقة الاقتصادية لليابان. وفى البداية ظلت المعونة الغذائية الأمريكية لا غنى عنها ولكن بعد ذلك، ونظرا لسلطاتهم التى لا منازع لها والتى قبلها الشعب قامت سلطات الاحتلال بتنفيذ عدة إصلاحات مهمة فى الاقتصاد والمجتمع اليابانى، نذكر منها على سبيل المثال:إقامة مؤسسات وسياسة جديدة وإجراء إصلاحات مالية تهدف لمزيد من العدالة والمساواة وتنظيم قانون العمل وفقا للمعايير الغربية، وكذلك تفكيك التجمعات التى كانت تضم الشركات اليابانية ذات الروابط العائلية (الزايباتسو)(*) والقضاء على هيمنة القلة المحتكرة التى كانت لعبة فى أيدى العسكريين. وأخيرا الإصلاح الزراعى الذى قام بتحويل المستثمرين الفرديين إلى ملاك، وكذلك تبنى سياسة زراعية مشابهة لتلك التى كانت تمارسها أوروبا فى ذلك الوقت.[٣]

وقد لاحظ الكاتب إدوين رايشاوير[٤] (السفير الأمريكى فى اليابان ١٩٦١ - ١٩٦٦ وهو من مواليد اليابان) أن الصدمة النفسية والاجتماعية والمادية التى سببتها

(*) الزايباتسو: تطلق على التجمعات التى تضم الشركات اليابانية. وظهرت فى بدايه فترة ميجى ١٨٦٨. وتتميز تلك التجمعات بغلبة الروابط العائلية على مجالس إدارتها. ولقد وضعت الحرب العالمية الثانية حداً لتوسع تلك التجمعات. (المترجم)

الحرب والهزيمة قد ساهمت فى إزالة آخر بقايا الماضى وفى انطلاقة لتحرير القوى من أجل التجديد. فالأمل فى غد أفضل حل محل الخوف من المستعمر. كما أن رفض الأفكار العسكرية والشمولية أوجد رغبة وحماسًا جديدًا من أجل "الديمقراطية" للوقاية من مساوئ النظم الشمولية. ولقد تولدت عقيدة راسخة بضرورة العودة إلى حرية المبادلات التجارية وإلى السلام وأن اليابان لن يستطيع أن يعيد أمجاده التى عرفها فى الماضى إلا من خلال التجارة الدولية.(٥) وأصبح هذا الاقتناع هو بالفعل إحدى الركائز التى أقامت عليها اليابان استراتيجيتها التنموية. فهى كانت دولة خاضعة فى البداية للولايات المتحدة فإذا بها تصبح شريكا لها بعد انتهاء التحالفات القديمة ١٩٤٧ - ١٩٤٨. وتتمثل العوامل الرئيسية لنموذج التنمية اليابانية وسر نموها الاقتصادى خلال الفترة ١٩٤٥ - ١٩٨٥ فى المكونات الثلاثة التالية:

- مستويات الأجور والمرتبات المنخفضة والتى على الرغم من زيادتها مع زيادة النمو فإنها ظلت أقل من نظيرتها فى البلدان الغربية، وخاصة فيما يتعلق بالمرتبات غير المباشرة (خاصة الخصومات من أجل المعاش) مما شكل حافزا قويا لدى الأفراد على الادخار

- معدل سعر فائدة منخفض بشكل كبير مما شجع على زيادة الاستثمارات فى الشركات.

- وفى النهاية سعر صرف منخفض للغاية للعملة اليابانية (الين) من خلال مراقبة أسعار الصرف. بدءا من نظام الصرف الثابت حتى ١٩٧٣ ثم نظام الصرف الذى عرف (بالتعويم القذر) وذلك لتسهيل خروج رؤوس الأموال الذى نظمة البنك المركزى اليابانى. وبالإضافة إلى هذه المكونات الثلاثة، هناك اعتبارات أخرى تكميلية تتمثل فى وضع عقبات أمام دخول رؤوس الأموال الأجنبية وكذلك على دخول البضائع الأجنبية(٦) مع تقديم معونات مهمة للقطاع الزراعى من أجل ضمان التوظيف الكامل ومعالجة النزوح من الريف إلى الحضر، وكذلك اتباع إجراءات محفزة للإنتاج فى القطاعات التى لا تمس التجارة الخارجية.

وكان نتيجة تطبيق هذا النموذج أن التجارة الخارجية لليابان كانت إيجابية معبرا عنها بفوائض تجارية هائلة مما كان له أثر مباشر على النمو الاقتصادى الذى كان يتراوح ما بين ٨ إلى ١٠٪ سنويا. والأصل فى ذلك يرجع إلى الهدية التى قدمتها الولايات المتحدة للاقتصاد اليابانى عام ١٩٤٩، وتتمثل فى استقرار الين عند ٣٦٠ وحدة مقابل الدولار وكان ذلك فى إطار "خطة دودج"، والتى أقرها الجنرال مارك أرتور والذى كان يعد بمثابة ميزة مهمة فى زيادة تنافسية الاقتصاد اليابانى.(٧) وقد تم تعديل سعر الصرف بين العملتين عام ١٩٧١ أى بعد حوالى اثنين وعشرين عاما.

ونلحظ أن الادخار على مستوى واسع وكذلك توافر الشروط المهيئة للاقتراض قد سمحت للشركات العاملة فى اليابان، وكذلك فى الخارج من تحقيق برامج استثمارية طموحة للغاية. ففى الداخل كان معدل النمو الصناعى قويا؛ فالهياكل الإنتاجية القائمة كانت قادرة على استيعاب أعداد إضافية من القوى العاملة المتاحة بوفرة نتيجة النمو السكانى (١٪ سنويا)، كما أنه تم التحكم فى ظاهرة النزوح من الريف إلى الحضر من خلال اتباع سياسة زراعية حمائية. لقد سعت الدولة اليابانية إلى تحقيق التوظيف الكامل باستخدام شتى الوسائل مما ساهم فى تحقيق قدر من التوازن الاجتماعى. ولا شك أن أسس علم الإنسان وطبيعته بالنسبة للفرد اليابانى قد ساهمت فى قيام الدولة بتحقيق هذا التوازن وخاصة من خلال نقل وتوصيل القيم الأسرية التقليدية فى عالم الأعمال. والتى تعنى أن صاحب العمل قد لا يقوم بفصل بعض العمال الأقل مهارة وكفاءة بل يفضل الإبقاء عليهم.(٨) وقد كانت البرامج الاستثمارية للشركات فى الخارج طموحة للغاية ويعزى ذلك إلى التاكيد على أهمية الفوائض التجارية الخارجية كما أن تلك الاستثمارات الأجنبية المباشرة كان لها أهميتها للنظام الاقتصادى اليابانى فى مجملة. فهذه الاستثمارات تسمح من ناحية بالإبقاء على مستوى الأجور عند حد منخفض، كما تسمح من ناحية أخرى بنمو قوى لمتوسط الأجور مما يبدو معه الأمر متناقضا للبعض. وتسمح الاستثمارات المتحققة فى فروع الشركات اليابانية فى الدول الغربية بالتغلب على المعوقات المترتبة على المنافسة الحرة ودخول البضائع اليابانية إلى أسواق هذه الدول، وهى تتمثل عادة فى مصانع التجميع وخاصة فى صناعة السيارات التى تتطلب وجود أعداد مرتفعة نسبيا من العمالة بالمقارنة بأنشطة البحث والتطوير

التى تبقى فى الشركة الأم فى اليابان. وهذه الاستثمارات تعد بمثابة أدوات لاختراق ونفاذ السلع اليابانية إلى أسواق الدول المتقدمة وبنفس المنطق تأتى كذلك أهمية الاستثمارات اليابانية فى الدول ذات العمالة الرخيصة حيث يسمح ذلك بالاستفادة من هذه الأيدى العاملة الرخيصة. ويمكن القول إن نقل الأنشطة خارج اليابان وباستثناء بعض الحالات لم يؤد إلى الاستغناء عن العمالة فى اليابان. فعندما نقوم بتخفيض تكاليف الإنتاج فإن ذلك يسمح للشركات المعنية بالاستحواذ على جزء من السوق العالمية وبالتالى الحفاظ على العمالة المرتقبة فى اليابان مع تعديل تركيبة تلك العمالة بمعنى تقليل العمالة غير المؤهلة وزيادة العمالة المؤهلة بطريقة ملحوظة خاصة فيما يتعلق بأنشطة البحث والتطوير. وهذا يؤدى تدريجيا إلى إحداث تغييرات مهمة فى التركيبة القطاعية للصناعة اليابانية. بمعنى أن الصناعات الخفيفة والمنسوجات على سبيل المثال التى كانت تتخصص فيها اليابان منذ بداية القرن بدأت تخرج من اليابان وتتجه فى صورة فروع إلى دول جنوب شرق آسيا (تايوان - تايلاند - ماليزيا - الفلبين - إلخ) أو إلى كوريا والصين. وعلى العكس، نجد أن اليابان بفضل ذلك أصبحت متخصصة وتحتل الصدارة بين الدول المنتجة للصناعات الثقيلة، الصناعات الكيماوية، والسيارات والإلكترونيات. بناء السفن إلخ.

ولقد قامت اليابان، فى السنوات الستينيات. بتعميق علاقاتها الاقتصادية مع الصين لتصبح فى ذلك الوقت الشريك الأول للصين. ومع ذلك فإن غالبية المحللين يرى أن تلك الشركات لا تمثل إلا نسبة ضئيلة نسبيا من حجم التجارة اليابانية (تتراوح ما بين ٢ إلى ٣٪). ومع ذلك فإنهم يتجاهلون تجارة اليابان مع هونج كونج كما يغيب عنهم كذلك التدفقات التجارية للفروع اليابانية العاملة فى الصين وباقى الفروع فى كوريا تايوان وماليزيا إلخ. إن تحليل التدفقات التجارية لليابان لا يمكن أن يتم بمعزل عن تلك التدفقات بين الشركات والمؤسسات اليابانية على مستوى العالم. ويمثل الادخار الذى تحققة اليابان نحو ٤ - ٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى فى السنوات الستينيات بما سمح لها بتطوير رأس المال اليابانى وبسرعة داخل وخارج اليابان. وقد أسفرت القوى الإنتاجية التى تم توظيفها فى كل دول العالم باستخدام رأس المال اليابانى إلى خلق نوع من تقسيم العمل الدولى خاصة من جهة نظر تركيز المصادر والموارد البشرية

عالية التأهيل داخل اليابان، بينما تتمركز الأنشطة التى تحتاج لموارد بشرية أقل تأهيلا فى الدول ذوات الأجور المنخفضة. ولقد كان هذا التقسيم الجديد للعمل فى صالح الشركات الأمريكية والأوروبية كذلك. ومع ذلك فإن الشركات اليابانية الوليدة اعتمدت على نموها السريع من أجل تطوير التنظيم الجديد للعمل على نطاق أوسع. ولعل هذا يفسر لنا أهمية الأنشطة المرتبطة بالبحث والتطوير فى اليابان. فالبحث والتطوير أصبح أكثر أهمية عنه فى أوروبا والولايات المتحدة (كقيمة نسبية) حيث إن الشركات اليابانية عرفت كيف تتطور بسرعة أكبر من تلك التى تطورت بها الشركات الغربية.[٩]

إن التغييرات الحادثة فى هيكل العمالة على حسب المؤهلات (وبطبيعة الحال حسب الدخول) فى اليابان كانت لها أهمية قصوى، حيث إنها تسمح بنمو قوى لمتوسط الأجور بينما لا يزيد مستوى الأجور بوجة عام إلا ببطء حسب كل مستوى من مستويات التأهيل. وفى نهاية الأمر. فإن النمو الكبير الذى شهدته اليابان، والناتج من فوائضها التجارية نتيجة التخفيض المستمر للعملة اليابانية حتى بداية السنوات السبعينيات لم يكن لافتا للانتباه من قبل البلدان الغربية. إلا أن الصورة تغيرت بعد ذلك حيث أصبح ينظر للشركات اليابانية بأنها تمثل منافسا خطيرا للشركات الأمريكية والغربية.

(٤) اليابان كمصدر إزعاج للولايات المتحدة فى الفترة من (١٩٦٥ – ١٩٨٥)

على الرغم من أن اليابان تستورد ما يقرب من ٢٠٪ من احتياجاتها من السلع الغذائية، وتقريبا كل ما تحتاجه من السلع البترولية والمعدنية فإنها تتمتع بفوائض تجارية كبيرة وهى تخضع دائما لضغوط من أجل إعادة تقييم عملتها فى مقابل الدولار لكنها ترفض ذلك. وخلال هذه الفترة كانت اليابان تعتبر بحق قوة اقتصادية هائلة. فالناتج المحلى الإجمالى لليابان يحتل المرتبة الثالثة فى العالم مقوما على أساس سعر صرف للين منخفضا للغاية عن قيمته الحقيقية. كما أنه يحتل المرتبة الثانية محسوبا على أساس معدل تكافؤ القوة الشرائية.

وبعد انتهاء العمل بقاعدة التحويل بين الدولار والذهب للبنوك المركزية عام ١٩٧١ قامت الحكومة الأمريكية بموجب اتفاقية سيمثونيان بالحصول على زيادة فى قيمة الين مقابل الدولار تقدر بنحو ١٦,٩٪ بيد أن ذلك لم يكن كافيا لتوازن العلاقات التجارية بين البلدين. لذلك حدث ما نسميه صدمة نيكسون، والتى بمقتضاها تم الاتفاق على فرض ضرائب جمركية جديدة على الواردات من السلع اليابانية، وكذلك الاتفاق على تطبيق التحديد التلقائى للصادرات اليابانية بالنسبة لبعض السلع كالمنسوجات.

ومن الملاحظ أن عام ١٩٧٣ كان له أهمية مزدوجة، فمن ناحية نجد أن نظام سعر الصرف الثابت قد تم التخلى عنه فى صالح نظام سعر الصرف المعوم ومن ناحية أخرى كانت هناك الصدمة البترولية الأولى. وقد شهدت اليابان ركودا اقتصاديا وصدمة غير مألوفة وعجزاً فى ميزانها التجارى، والذى يعزى بصفة أساسية إلى ارتفاع أسعار البترول المستورد. ومع ذلك فقد سمحت خطة الانتعاش لعام ١٩٧٥ فى عودة النمو مرة أخرى حيث تعتبر اليابان هى الدولة الوحيدة العظمى التى عرفت مثل هذا النمو خلال هذا العام.

ومن أجل الحفاظ على ميزتها فى سعر الصرف كان يتعين على اليابان أن تتحايل على نظام الصرف المعوم، فإذا بها تبتكر نظاما أطلق عليه التعويم القذر Dirty Floating حيث كان يتدخل البنك المركزى اليابانى بشكل كبير فى أسواق الصرف بما يسمح بضمان تكافؤ نسبة ثابتة بين الين والدولار. وبذلك تعمل على إبقاء سعر الين منخفضا على الرغم من الوقائع المبررة لرفع سعر عملتها. لذلك قام البنك المركزى اليابانى بالاحتفاظ باحتياطات متراكمة من الدولار فى جانب الأصول وبفضل تلك الممارسة استطاعت اليابان أن تحد من ارتفاع قيمة عملتها عند مستوى ٢٥٪ فقط من قيمها الحقيقية ما بين ١٩٧٦ و ١٩٧٨ فى حين شهدت تجارتها الخارجية كذلك عودة مرة أخرى لتصبح فى حالة فائض.

أما الصدمة البترولية الثانية عام ١٩٧٩ فلقد كان من السهل استيعابها فى اليابان، فتجارتها الخارجية شهدت عجزا لفترة قصيرة بسبب ارتفاع فاتورة استيراد البترول، ومع ذلك فقد ظلت هذه التجارة تحقق فوائض مع الولايات المتحدة وأوروبا.

وفى الحقيقة فإن سعر الفائدة المنخفضة الذى تمارسة اليابان قد سمح لها بضخ رؤوس أموال للاستثمار بشكل كبير فى أوروبا والولايات المتحدة أكثر من استثماراتها فى آسيا.

إن السبعينيات تمثل بلا شك فترة التغييرات فى تركيبة الصناعة اليابانية، فالصناعات الخفيفة ذات الكثافة العمالية تم توطينها خارج اليابان، خاصة فى الدول الآسيوية ذات الأيدى العاملة الرخيصة. أما الاستثمارات التى تتعلق بالتكنولوجيا المتطورة والنووية المستخدمة لأغراض سلمية والمعلوماتية والبيوتكنولجية، إلخ فهى تخص الدول المتقدمة من خلال إقامة فروع يابانية فى تلك الدول بما يساعد اليابان على تفادى الإجراءات الحمائية الجمركية التى تثيرها الفوائض التجارية التى تحققها.

وقد أحست الدول الغربية بأنها مهددة بشكل متزايد من خطر اختراق السلع اليابانية لأسواقها بصورة كبيرة. لذلك قامت بالتفاوض مع اليابان من أجل أن تقوم هذه الأخيرة بإجراء التقييد الذاتى لصادرتها.[١٠] لكننا نعلم مقدما أن ذلك لم ولن يحدث ولن تلتزم به اليابان. لقد كان ذلك دليلا على نقص الرؤية لدى البلدان الغربية، والتى جعلتها تستبعد بعض الحقائق النظرية تجنبا لعدم إثارة غضب اليابانيين. والتى تتمثل أساسا فى الاختلالات التجارية التى تعانى منها، والتى يتعين أن مواجهتها، وكذلك فى ضرورة إعادة النظر فى تقييم سعر صرف العملة اليابانية.

وجدير بالذكر أن اليابان قد قامت تحت ضغط من الإدارة الأمريكية بإلغاء الرقابة على الصرف عام ١٩٨٠. ومن ثم أصبحت حركة رؤوس الأموال من تصدير واستيراد تتم بحرية. بيد أن ذلك ظل حبرا على ورق، حيث نجد أن اليابان قد تحايلت مرة أخرى لتلتف حول هذه السياسة التحررية واستمرت فى تنظيم عمليات دخول وخروج رؤوس الأموال حيث خضعت عملية تصدير رؤوس الأموال للعديد من الإجراءات المنظمة، بينما قامت بتقليل الحوافز المقدمة لاستيراد رؤوس الأموال. ولا شك أن مسألة تصدير الأموال اليابانية كانت تجرح كبرياء الأمريكيين والذين يعتقدون أن اليابان تسعى لشراء شركات وأصول أمريكية ذات قيمة ورمز وطنى. وقد اتسعت هذه الحالة من السخط الأمريكى لتنتقل من أوساط رجال الأعمال الأمريكين إلى الأوساط السياسية وصولا

إلى رجل الشارع الأمريكي. ومحصلة كل ذلك ظهور اعتقاد قوى بأن اليابان تمارس منافسة غير شريفة تتضمن فى جزء منها اعتداء صارخا على رموز القومية الأمريكية.

(٥) الصراع بين الولايات المتحدة واليابان (١٩٨٥ - ١٩٩٥)

بدأت الحالة الاقتصادية فى الولايات المتحدة تسوء مع بداية الثمانينيات. ويعزى ذلك إلى الارتفاع الكبير فى سعر الدولار. وفى الوقت نفسه نجد أن القادة الأمريكيين الذين نجحوا بدرجة كبيرة فى كسر شوكة الاتحاد السوفيتى من خلال حرب النجوم قد أصبح لديهم الوقت الآن للانشغال والتفرغ بشكل أكبر لمشكلاتهم الاقتصادية وخاصة مسألة المنافسة اليابانية. لقد كان هدف الاجتماعات التى تمت فى إطار مجموعة العشرين فى نيويورك عام ١٩٨٥ وفى باريس عام ١٩٨٧ هو إرغام اليابان على تبنى سياسات أكثر توسعية فى الداخل بحيث يعمل ذلك على تقليص فوائضها التجارية الخارجية.

وقد رضخت اليابان لذلك وقامت بالفعل بإحداث زيادة ملحوظة فى الإنفاق العام. ومع ذلك فإنها قامت من أجل أن تتجنب دخول رؤوس الأموال الأجنبية الذى يمكن أن يتسبب فى ارتفاع قيمة الين وذلك بالحفاظ على سعر للفائدة عند مستوى أقل مما كان عليه فى الماضى سعيا منها لاستمالة الطلب الداخلى. وقد حدثت زيادات فى الإنفاق العام صاحبها زيادة فى الاستيراد، ومن ثم ارتفعت قيمة الين بنحو ٤٠٪ ما بين سبتمبر ١٩٨٥ وسبتمبر ١٩٩٠. وعلى الرغم من ذلك ظلت التجارة الخارجية مع أمريكا فى صالح اليابان واستمر تصدير رؤوس الأموال اليابانية للخارج.

من ثم تم فرض إجراءات أخرى على اليابان منها تحرير القطاع المصرفى، والتى أدت إلى إعطاء البنوك صلاحيات أكثر للائتمان خاصة الائتمان العقارى فى حين أن أسعار الفائدة ظلت عند أدنى مستوياتها. ونتيجة لذلك حدثت قفزة هائلة فى بورصة العقارات لم يحدث لها مثيل من قبل فى حين لم تحدث أية إشارات تحذيرية عن وقوع تضخم وشيك حيث لم ترتفع أسعار السلع الاستهلاكية.

وقد بلغت الاستثمارات الخارجية لليابان نحو ١٠٠ مليار دولار ما بين ١٩٨٦ - ١٩٨٨. نصفها تم فى الولايات المتحدة (٥٠ مليار دولار). ومن بين الاستثمارات اليابانية التى أثارت سخط الأمريكيين وغضبهم هو شراء اليابان لمركز روكفيلر فى نيويورك، والذى يعتبر أحد الرموز المعبرة عن النزعة الوطنية الأمريكية.(*)

ويعد قرار الحكومة برفع سعر الفائدة هو الباعث على الانهيار الذى كان لا يمكن تفادية عام ١٩٨٩. حيث غرقت اليابان فى أزمة حادة فلقد كانت البنوك اليابانية وحتى عام ١٩٨٥ تعيش فى كنف الحمائية فى مواجهة العالم الخارجى ولم تكن بالتالى مهيأة لعملية التحرير المصرفى الذى طبقته الحكومة هذا العام. مما جعلها تتخذ مخاطر كبيرة الحجم، حيث إن عددا كبيرا من هذه البنوك كان فى حالة إفلاس - فرضيا - وتم تقيد الائتمان بشكل صارم فى حين وجد عملاء البنوك قيمة ممتلكاتهم تنهار مما كان له أثر سلبى على مستويات الاستهلاك.

إذن حدث انخفاض فى الاستثمارات، وكذلك فى الاستهلاك مما يعنى اختفاء النمو الاقتصادى. ولم يكن لتخفيض سعر الفائدة آثار ملحوظة على تحفيز النمو. لذلك وجدت الحكومة نفسها مضطرة لانتهاج سياسة مالية توسعية قائمة على زيادة الإنفاق العام بدرجة أكبر من زيادة الصادرات، والتى كانت تعتبر العامل الأساسى للنمو نتيجة ارتفاع سعر الين بنسبة كبيرة فى مقابل الدولار بدءا من عام ١٩٩٢. ولسوء الحظ فإن زيادة الإنفاق الحكومى لا يمكنها أن تستمر بلا حدود حيث بلغ الدين العام قيمة تعادل قيمة الناتج المحلى الإجمالى لمدة سنة، وبرغم تلك الأزمة وبرغم من ارتفاع قيمة الين ليصل لأعلى مستوى له خلال عامى ١٩٩١ و ١٩٩٢ بما يقرب من ٢٠٪ من قيمته التى كان متفقا عليها فى اجتماع اللوفر، فإن الصادرات اليابانية استمرت فى كونها تمثل تهديدا قويا للصناعات الأمريكية(١١) وهذا ما أخذه بيل كلينتون فى الحسبان.

وبمجرد انتخاب كلينتون رئيسا للولايات المتحدة قامت الإدارة الأمريكية من خلال قنوات عدة، وفى معارضة واضحة لالتزامات وقرارات قمة باريس لعام ١٩٨٧

(*) مركز روكفيلر يعد أحد المعالم الوطنية التاريخية الأمريكية، وهو الأكبر من نوعه فى العالم. (المترجم)

بإجراء تخفيض كبير فى قيمة الدولار مقابل الين عام ١٩٩٥ ليتعدى الين ٨٠٪ من قيمته، وفى الوقت نفسه نظمت إدارة كلينتون ارتفاعا سريعا فى قيمة الين كذلك خلال الفترة (١٩٩٢ - ١٩٩٥) وفى عام ١٩٩٤ قامت الصين بتخفيض عملتها بنحو ٤٠٪ بعد التخفيض الذى قامت به عام ١٩٩٠ مما يعنى زيادة فى تخفيض قيمة اليوان أكثر مما كان عليه من قبل. والجدير بالذكر أن هذا التخفيض الواسع النطاق لم يلق أية اعتراض من جانب الإدارة الامريكية.(١٢) وقد أدى ذلك لاستفحال الحالة فى اليابان وأصبح وضعها الاقتصادى أكثر سوءا، بالإضافة إلى ما أدى إليه ذلك من زعزعة فى قدرة الاقتصاديات الآسيوية الأخرى. لذلك بدأت تظهر الأزمة الآسيوية عام ١٩٩٧، والتى تزامنت مع وقوع الاقتصاد اليابانى ذاته فى صعوبات كبيرة وأدى ذلك إلى حدوث سلسلة من التخفضيات لعملات بعض الدول الآسيوية مثل كوريا - تايلاند، سنغافورة - وماليزيا وتايوان.(١٣)

ولم يتم إخراج اليابان من تلك الأزمة إلا من خلال ما قامت به الصين باتخاذها موقفا سياسيا فى يونيو ١٩٩٥ حيث قام الحزب الشيوعى الصينى بتعليق المفاوضات مع تايوان فى إطار تطبيع العلاقات التجارية وذلك للاحتجاج ضد الزيارة التى قام بها الرئيس التايوانى إلى الولايات المتحدة (على الرغم من كونها زيارة للجامعة التى قام بالدراسة فيها). وقد أظهر الصينيون عدم رضائهم عن تنظيم أول انتخابات عامة فى تايوان فى مارس عام ١٩٩٦ وقامت بتوجيه صواريخها فى اتجاه تايوان. عندئذ قام الأمريكيون الذين يسعون بطبيعة الحال لضمان الاستقرار فى تلك المنطقة بالتقرب إلى اليابان.

وقد قامت بعثة حكومية يابانية بزيارة واشنطن من أجل مطالبة الحكومة الأمريكية بالتوقف عن عمليات رفع سعر الين اليابانى، وتم بالفعل الموافقة على الطلب اليابانى. وعلى هذا قبلت الولايات المتحدة أن يرتفع سعر الدولار فى مواجهة الين وكذلك فعلت أوروبا بالنسبة لسعر اليورو. ومع ذلك فقد ظلت الصعوبات الاقتصادية تواجة اليابان حيث كان يتعين الانتظار حتى عام ٢٠٠٢ حتى تجد اليابان نموها الاقتصادى الذى عرفته قبل الأزمة. وتجدر الإشارة إلى أن الحكومة اليابانية قد تسببت وبدون قصد فى إحداث ركود اقتصادى، وذلك فى محاولتها لتقييد الاتفاق الحكومى من أجل تخفيف

المديونية. وعلى ما يبدو فإن النموذج الميركانتيلى الذى أثبت جدارته خلال الفترة من ١٩٤٥ إلى ١٩٨٥ لم يعد صالحا لليابان.

(٦) الفرق بين اليابان والصين من وجهة نظر العالم الغربى

فى الوقت الذى كانت فيه اليابان تتخبط فى أزمتها المالية الطاحنة، اعتبرت الولايات المتحدة أن سلسلة التوترات بين الصين وتايوان خلال عامى ١٩٩٥ و ١٩٩٦ ما هى إلا ظاهرة عابرة ولن يكون لها أثر خطير. وقد سعت الولايات المتحدة منذ عام ١٩٩٥ لإدخال الصين فى كنفها، حيث لا ننسى أن الصين كانت العدو الآسيوى اللدود لليابان. وقد أعطى الرئيس كلينتون الضوء الأخضر لدخول الصين فى منظمة التجارة العالمية بدون أية شروط خاصة بسعر صرف اليوان. ومن المعروف أن الصين تتمتع بعملة محلية منخفضة القيمة بشكل كبير بالنسبة للدولار واليورو. وهذا ما جعلها تحقق فوائض تجارية كبيرة خاصة مع أمريكا. وقد استحوذت الصين على أهمية بالغة من قبل الشركات الأمريكية خلال التسعينيات حيث أقامت تلك الشركات فروعا لها فى شكل عقود من الباطن بغية الاستفادة من المستوى المتدنى للأجور فى الصين.

وعلى ما يبدو فإن الأمريكيين يمارسون مع الصين نفس الممارسات التى سبق وأن اتبعها اليابانيون فى أمريكا. فالعقود التحتية لها مزايا مهمة للغاية لرجال الأعمال الأمريكيين، لذلك نجد أن الولايات المتحدة لم تتحرك عندما قامت الصين عام ١٩٩٤ بإجراء تخفيض كبير لعملتها، وهذا ما أدى كما سنرى لاحقا إلى الأزمة الآسيوية عام ١٩٩٧. وقد كان من أسباب الهدوء الأمريكى أن تلك العقود كانت ملائمة للغاية للشركات الأمريكية التى تستثمر فى الصين.

إن الصين منذ ١٩٨٤ تطبق نفس الوصفة التى اتبعتها اليابان من قبل، والتى بها حققت نجاحا اقتصاديا هائلا فى السنوات (١٩٤٥ - ١٩٨٥)، والتى تتمثل فى الأجور المنخفضة، معدل فائدة منخفض، سعر صرف منخفض، قيود على دخول رؤوس الأموال الأجنبية. ومع ذلك فإن تطبيق تلك الوصفة الاقتصادية سيكون له آثار مختلفة

على الولايات المتحدة الأمريكية ويعزى ذلك لسببين، الأول، وهو أن الصين تفوق عشرات المرات اليابان فيما يتعلق بعدد السكان (عدد سكان الصين يوازى عشرة أضعاف سكان اليابان)[١٤] والسبب الأخر هو أن جزأء مهما من رأس المال الأمريكى تهيمن عليه جماعة صغيرة ويتعامل كذلك مع جماعة صغيرة تهيمن على رأس المال الصينى. وهذا بطبيعة الحال لم يكن الوضع فى الحالة اليابانية.[١٥] ولا شك أن ذلك خلق نوعا من التواطؤ والمحاباة من جانب الولايات المتحدة تجاه الصين على الرغم من معارضة تلك الأخيرة وبوضوح للولايات المتحدة خلال أزمة ١٩٨٩ والتى تأكدت عام ١٩٩٤. وعلى عكس الصين، فإن اليابان كانت تمثل خطرا ليس فقط بسبب فوائضها التجارية وما يقابله من عجز تجارى أمريكى - فالصين لها نفس الوضعية ولم يعترض أحد عليها - ولكن بسبب أن الشركات اليابانية كانت منافسا خطيرا للشركات الأمريكية[١٦] بفضل إجراءات تخفيض قيمة الين.

إن الديناميكية الرأسمالية في اليابان وخارجها كان من الممكن لها أن تجعل الشركات اليابانية رائدة فى الصناعة العالمية وأن تمتص خلال فترة معينة منافسيها الأمريكيين. سيكون هذا الوضع، إن تحقق، غير مقبول. لذلك كان يتعين وبأى ثمن كسر شوكة اليابان. ومن أجل ذلك تمت مهاجمة الفوائض التجارية لليابان وما يقابلها من عجز فى الميزان التجارى الأمريكى بسبب سعر الصرف اليابانى. ومع ذلك فإنه فى وقت ما كانت الشركات اليابانية لا تمثل تهديدا مباشرا لشركائها الأمريكيين الذين كانوا يحققون معها أرباحا تفوق نظيرتها مع الصين، حيث سادت حالة من الصمت ولم تهتم الولايات المتحدة بمسألة العجز التجارى الذى تتكبده. وعلى حد قول "روبين" إنه كان سواءً للأمركيين مسألة العجز التجارى أو سعر صرف الين طالما أن هذا العجز سيتم تعويضة من خلال دخول رؤوس الأموال إلى السوق الأمريكية.[١٧] ولا شك أن تلك اللامبالاة من الجانب الأمريكى تفسر لنا موافقة الرئيس بيل كلينتون على دخول الصين فى منظمة التجارة العالمية بدون شروط تتعلق بسياسة الصرف للعملة الصينية. إن ذلك بلا شك يعتبر مثالا لقصر النظر السياسى والخضوع لإرادة القلة من المهيمنين على الصناعة والمال فى الولايات المتحدة الأمريكية.

هوامش الفصل الرابع

(١) انظر Reischauer, op. cit.

(٢) يتمثل الخطأ الذى وقعت فيه الحكومات ذوى المديونية العالية خلال السنوات العشرينيات أنه كان يتعين عليها وضع تعريفات حمائية على بعض المنتجات الغذائية، على عكس وجهة نظر رجال الصناعة المحتكرين ولكن هذا لم يتم. وكما نعلم فإن الصين تعطى أهمية بالغة اليوم لمسألة أسعار السلع الزراعية والتحكم فى الهجرة من الريف إلى الحضر ولا شك أن الصين بذلك لم تنس التجربة التى مرت بها اليابان فى هذا الصدد.

(٣) سيصبح المزارعون فى بحبوحة نسبية من العيش، فالهجرة من الريف للحضر أصبحت محل رقابة، لذا فإن أهل الريف لن يمثلوا مصدراً لعدم الرضا الذى كان موجوداً خلال السنوات العشرينيات.

(٤) انظر: E. Reisgauer, op. cit., p. 11 et 12

(٥) وذلك طبقاً لوجهة نظرنا

(٦) "إن اليابان فى سعيها لبذل جهود هائلة لإعادة بناء اقتصادها كانت تقوم بحماية صناعاتها من خلال فرض ضرائب جمركية مرتفعة مقارنة بتلك التى كانت تفرضها البلدان الصناعية الأخرى" انظر (Reisehauer, op. cit. T2 p. 129).

(٧) نشير إلى أن هوية مماثلة حصلت عليها فى ذلك الوقت اقتصاديات أوروبا الغربية (المملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا الغربية): فالولايات المتحدة كانت تسعى لاستمالة النمو الاقتصادى لحلفائها فى مواجهة التهديد السوفييتى.

(٨) طبقا لـ تود Todd، فإن الشكل المهيمن للأسرة كان فى اليابان يتمثل فى الأسر العريقة التى تنقل قيم السلطة واللامساواة.

(٩) سنلحظ كذلك أن النمو غير المسبوق الذى شهدته أنشطة البحث والتطوير فى اليابان لم تكن بضرورة الحال ناتجة من توجه مفترض لرؤساء الشركات اليابانية الذين أدركوا بصورة أفضل من نظرائهم فى البلدان الغربية أهمية وفائدة النظرة طويلة الأجل: لقد استطاع اليابانيون أن يحققوا مكسباً، قبل الآخرين، وأن يقتنصوا الفرص التى أوجدها تقسيم العمل بين البلدان الآسيوية.

(١٠) إن هذا الأمر لا يتعلق إلا بالولايات المتحدة: وفى عام ١٩٨٠، نجد أن الجماعة الاقتصادية الأوروبية قد طلبت من اليابان أن تقوم بتقييد صادراتها، وفى عام ١٩٨٢ قدمت شكوى لمنظمة الجات فى هذا الشأن. وعلى الرغم من حالة الكساد التى كان يعانى منها العالم فإن هذه القضية كانت تعتبر جدية وخاصة مع صعود معدلات البطالة إلى مستويات مرتفعة لم تشهدها الجماعة الأوروبية منذ نهاية الحرب العالمية الثانية.

(١١) نشير إلى أن رجال الصناعة الأميريكيين والذين لم يكن لديهم سوى عدد محدود من العقود التحتية مع اليابان. كان من المهم أن تظل العملة اليابانية عند مستوى مرتفع. وبنفس الطريقة، نجد أنه نظرا لأن هؤلاء لديهم عقود كثيرة مع الصين، فلقد كان مصلحتهم أن تكون العملة الصينية أقل بكثير من قيمتها الحقيقية.

(١٢) بعض المحللين يعتقد أن الولايات المتحدة قد تكون أرسلت إشارات مشجعة للصين فى هذا الصدد.

(١٣) ستؤدى تلك الأزمات فى سعر الصرف إلى تخفيضات بنحو ٢٠٪ مما يتيح مع ذلك مزايا كبيرة للصين.

(١٤) جدير بالذكر أن الناتج المحلى بلغ عام (٢٠٠٨) مقوماً بالدولار نحو ٧٪ من الناتج الإجمالى العالمى: كما يمثل هذا الناتج مقدماً بسعر القوة الشرائية المتعادلة نحو ٢٠٪ من الناتج الإجمالى العالمى. وهو ما يجعلها تختلف قليلاً عن نظيرة للولايات المتحدة: وبالعودة إلى العشر سنوات الماضية كانت الأرقام الخاصة بالناتج المحلى الصينى متواضعة بشكل أكثر على الرغم من كونها مع ذلك ذات أهمية. أما المقارنة مع اليابان (وتتمثل فى ١ مقابل ١٠ للصين) فيتعلق ذلك بالتأكيد بعدد السكان فى كلتا الدولتين.

(١٥) علاوة على ذلك، فإن من وجهة نظر الجغرافيا السياسية، كانت هناك استراتيجية اقتصادية، والتى تشبه فى بعض جوانبها تلك التى تم وضعها محل التنفيذ فى عهد العسكريين فى بداية السنوات الأربعينيات مع (الفضاء التنموى المشترك لآسيا الشرقية).

(١٦) تقوم اليابان بتصدير العديد من المنتجات النهائية للولايات المتحدة (السيارات الأجهزة المنزلية والإلكترونية، الصور..... إلخ) وتشكل بذلك منافساً لها مع أن ارتفاع مستوى الأجور بها مقارنا بالدول الآسيوية الأخرى: لا يسمح بتطوير العقود التحتية فيما يتعلق بالمنتجات الوسيطة. أما الوضع فى الصين، فإنه على النقيض من اليابان فالصين لا تبدو فى هذا المجال كمنافس للولايات المتحدة.

(١٧) هذا التساؤل الذى يتعلق (بتعويض) العجز الخارجى لدولة ما من خلال دخول رؤوس الأموال القادمة من البلدان الميريكانتيلية والتى معها تتم المبادلات، يسمح للعديد من المحللين أن يقللوا من أهمية التجارة الخارجية. فى الحقيقة ، هذا "التعويض" يمثل عاملاً جوهرياً فى قواعد الميركانتيلية: فالصادرات من رؤوس الأموال تسهل من التدخلات والتلاعبات فى أسعار الصرف.

الفصل الخامس

السياسة التجارية للصين

"في ذلك الوقت كان رأس المال في قمة عربدته"

(كارل ماركس في شأن أحداث مناجم بوتوسى(*))

إن النموذج الذى تبنته الصين مع بداية التحول الذى شهدته عام ١٩٨٩ هو نموذج قائم على تحقيق النمو الاقتصادى من خلال الفوائض التجارية الخارجية. ولا شك أن ذلك كان يتطلب حمائية نقدية أكثر صرامة وتركيزا من تلك التى مارستها اليابان. حيث إن من يطبق هذا النموذج هو دولة شاسعة المساحة وتعتمد على النموذج الشمولى فى تنظيم المجتمع. كما أن الصين تقترح العمل لحساب الدول المتقدمة من خلال العقود التحتية ومن ثم فإن شكل التنمية فى الصين سيكون على ما يبدو أكثر نفعا لهذه الدول مقارنة بنظيره الذى انتهجته اليابان، والذى مثل تهديدا اقتصاديا لهذه البلدان على الرغم من أنها كانت حليفا لأمريكا. وحيث إن التقارب بين الصين والولايات المتحدة تم تفعيله بداية لأسباب جيوسياسة نتيجة الحرب فى فيتنام، فإن هذا التقارب بدأ يكون له مغزى اقتصادى فى السبعينيات. أضف لذلك أنه كان يمثل ضررا وأذى لليابان. إن التنمية الاقتصادية للصين تجد جزءًا كبيرا من

(*) بوتوسى هى مدينة بوليفية تقع على جبل غنى بمعدن الفضة وكانت مطمعاً للمستعمرين الأوروبيين الذين مارسوا أشد العنف تجاه العاملين الذين تم استعبادهم من أجل استخراج الثروات الكامنة فى هذه المنطقة. (المترجم)

فعاليتها فى المبادلات الخارجية، وفى النظام الشمولى الذى يسمح لها بوضع نظام مزدوج للعقوبة والمكافأة للدول وللشركات فى كل أنحاء العالم.

(١) تأكيد الشمولية فى الصين والاتهامات الموجهة لها

إن الصين وحتى نهاية السبعينيات كانت دولة شمولية بيروقروطية، والتى تم اجتياحها (بالثورة الثقافية). حيث إن وصول دينج أكسيانج للحكم عام ١٩٧٨ قد أحدث تغييرا عميقا فى التوجه السياسى للصين. حيث حدث تحرر تدريجى ظل تحت الرقابة وفى حدود معينة للأنشطة الاقتصادية المرتبطة باحتكار الحزب الشيوعى للدولة، للمحليات وللنقابات والصحافة ... إلخ مع الاحتفاظ برقابة غير بيروقراطية ولكنها حقيقية للأنشطة الاقتصادية مما سمح للدولة بتحقيق نمو متواصل. ولقد كان عام ١٩٨٩ عاما مهما بالنسبة للعالم، ولروسيا وللصين. ففى الغرب نتذكر جيدا يوم التاسع من نوفمبر عام ١٩٨٩، وهو اليوم الذى سقط فيه حائط برلين. ولكننا ننسى سريعا أنه قبل الاحتفال بمرور مائتى عام على الثورة الفرنسية فى ١٧٨٩ جاءت زيارة جورباتشوف للصين[١] فى ١٦ مايو عام ١٩٨٩ من أجل تطبيع العلاقات بين الدولتين بعد ٢٥ عاما من التوترات بينهما، ولقد جاء القرار فى نهاية المطاف بالإبقاء والتأكيد على التنظيم الشمولى للمجتمع الصينى، والتى جاءت مذبحة ميدان تيانانمين نتيجة طبيعية له فى الرابع من يونيو من نفس العام. فهل ذهب الطلاب بعيدا فى طريقة مواجهتهم مع السلطات حينما قاموا بتشييد تمثال يرمز إلى الديمقراطية فى مواجهة صورة الزعيم الصينى ماوتس تونج؟ لقد حدثت مناقشات حادة داخل الحزب الشيوعى بسبب هذه الخطوة غير المحسوبة من قبل الطلاب وحدث تعارض داخل الحزب ما بين مؤيد للتطبيق التدريجى للديمقراطية وبين هؤلاء الذين لا يريدون بالمرة الحديث عن هذا الموضوع. وبعد فترة وجيزة من التردد تم استبعاد رئيس الوزراء زاوز يانج[٢] واستولى دينج أكسيانج على السلطة كاملة وقرر أن يساهم – على الطريقة الاستعمارية – فى تلقين درس للشعب الصينى لا ينساه حتى يظل فى مخيلتهم ولفترات طويلة. وبذلك حدثت مجزرة دموية للمطالبين بالديمقراطية فى ميدان تيانانمين.[٣] ومضت عدة أشهر

بعد هذه المجزرة وكانت الرسالة الموجهة من الحزب إلى الشعب واضحة وتتلخص في في هذا النداء "يا شعب الصين اتركوا أحلامكم بالحرية والديمقراطية لأنها ليست لها علاقة بتقاليد وطنكم، بل هي أفكار يقترحها عليكم أعداؤكم في الخارج بطريقة ماكرة لخداعكم. اتبعوا حزبكم المبجل المجيد(٤) لتجدوا معه الرخاء، والعمل والسكن" ومن هذا المنظور نرى أن أكسيانج قد قدم قبل وفاته الخطوط الأساسية التي يتعين أن يسير عليها القادة الصينيون لبناء الاستراتيجية التي تقوم عليها الصين حتى يومنا هذا وتتمثل في الرأسمالية الشمولية. وقد تم العمل منذ عام ١٩٧٨ على إلغاء البيروقراطية الشيوعية وإقامة نظام رأسمالي وتعديل في ملكية الدولة لوسائل الإنتاج. وتجدر الإشارة إلى أن دينج أكسيانج كان حريصا منذ عام ١٩٨٩ على عدم إقامة رأسمالية ليبرالية ديمقراطية فقد كانت فكرة مرفوضة تماما، حيث إن مشروعه هو إقامة رأسمالية شمولية حيث تلعب الحمائية النقدية كما سنرى دورا جوهريا كوسيلة لفرض هيمنة الصين على العالم.

(٢) تبني الصين للنموذج الياباني وتنمية الأنشطة القائمة على العقود التحتية

مع تزايد الأهمية التي أولتها الصين للتجارة الخارجية في السنوات الثمانينيات وما بعدها بدأ معرض كوانجو الدولي يأخذ أهمية بالغة باعتباره الواجهة الخارجية للصين. فأصبح المكان الذي يتم فيه الالتقاء بين رجال الأعمال الغربيين والشركات الصينية. وأخذت الشراكة في شكل عقود تحتية أهمية كبرى ونقطة انطلاقة أساسية للتنمية الاقتصادية للصين. وتجدر الإشارة إلى أن الصين عام ١٩٨٥ ليست هي اليابان عام ١٩٤٥. فالصين لا تمتلك نفس الموارد البشرية المؤهلة ولا رأس المال الاجتماعي الذي تمتلكه اليابان ومن ثم فإنه من الصعب عليها الانخراط بسهولة وبسرعة في عملية تصنيع للمنتجات النهائية الموجهة للتصدير للخارج. ومن وجهة النظر الإنتاجية فإن النموذج الصيني يختلف عن نظيره الياباني على الأقل في السنوات الثمانينيات والتسعينيات في كون أن العقود الصناعية التحتية كانت هي العامل

الأساسى والحاسم فى النموذج الصينى. ومن ثم فإن الاقتصاد الصينى لم يكن فى هذا الوقت يمثل تهديدا للاقتصاد الأمريكى، حيث إن الشركات صغيرة ومتوسطة الحجم تعمل فى معظمها لحساب الشركات الأمريكية والأوروبية واليابانية بل وتعتمد عليها.

وفى حقيقة الأمر فإن الصين كانت تستقبل رؤوس أموال كثيرة على شكل استثمارات أجنبية مباشرة من خلال شركات المحاصة Joint-Ventures مما ساعدها كثيرا فى عملية نقل التكنولوجيا والتكوين المهنى والفنى للعاملين لاكتساب مهارات عالية وذلك بفضل وجود المهندسين والفنيين الأجانب داخل الصين. كل ذلك كان له أثر مهم فى نقل (العالم الصينى) إلى خارج حدوده وخاصة تايوان.

ومع ذلك فهذه الاستثمارات لم تكن العامل الأكثر أهمية فى الديناميكية الإنتاجية التى قامت على أنشطة العقود التحتية التى تضطلع بها الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم. فهذه الاستثمارات كانت تتم على ضفاف نهر اللؤلؤة (وهذا لم يكن محض الصدفة) ومصبه حول ميناء قوانغتشو (أكبر الموانئ الصناعية والتجارية فى الصين) وباتصال مع هونج كونج التى كانت تحت الإدارة البريطانية، والتى تتميز بموقع خاص متميز يتعلق بسياستها عام ١٩٩٧. إن هونج كونج هى حلقة الوصل بين الصين والغرب وبدءا من هذه القاعدة التجارية يتم اتخاذ القرارات الاقتصادية المهمة الخاصة بالتصنيع. وبفضل هذه القاعدة التجارية دخلت الصين إلى مرحلة التصنيع الكامل سواء فى المناطق الخاصة أو فى المناطق الساحلية. وبفضل معدلات نمو الناتج المحلى الإجمالى الصينى الذى بلغ نحو ١٠٪ سنويا ومعدل للاستثمارات بنحو ٢٠٪ وربما أكثر من الاستثمارات العالمية فإن الصين أصبحت خلال عقدين من الزمان (ورشة العالم). وذلك يعنى أن منتجاتها تتمع بتنافسية نظرا لانخفاض مستوى الأجور، وكذلك انخفاض قيمة العملة الصينية. ونجد أن الشركات المتعددة الجنسية استطاعت بفضل المستويات المتدنية للأجور فى الصين وكذلك بفضل الدول الآسيوية الأخرى أن تحقق معدل ربحية مع بداية عام ٢٠٠٠ بنحو ١٥٪ [٥] وهو معدل ربحية لرأس المال لم يعرفه التاريخ من قبل. وتستحوذ الصين على ميزة مزدوجة، حيث إنها مع انخفاض قيمة

عملتها مقارنة بالدول الأخرى ذات العمالة الرخيصة، أصبحت بحق بطل العالم فى الأنشطة المتعلقة بالعقود التحتية، وبالتالى استطاعت تحقيق فوائض تجارية. وفى الوقت نفسه فإن الصين أصبحت الجهة المفضلة للاستثمارات الغربية. ولقد فهم رجال الأعمال الأمريكيون أن الشطر الأعظم من الأرباح التى يحصلون عليها تتحقق من خلال علاقاتهم التجارية مع الصين.(٦) وليس الأمريكيون فقط الذين استوعبوا هذه الحقيقة بل العديد من البلدان الغربية. فالصين تقدم ميزة لامنازع لها فيما يتعلق بتكلفة الأيدى العاملة مقومة بالدولار مما يحفز عددا كبيرا من الشركات العالمية (سواء الصغيرة أم الكبيرة الحجم) لنقل أنشطتها أو جزء منها وبسرعة متفاوتة إلى الصين من خلال العقود التحتية والاستثمارات الإنتاجية. ويمكن أن يؤدى ذلك فى نهاية المطاف إلى تحقيق حلم بعض الشركات فى أن تصبح شركة بدون أنشطة إنتاجية مما يمهد لها الطريق لأن تقوم فقط بأنشطة الابتكار والتصميم.(٧) وحتى عام ١٩٩٩/٢٠٠٠ كان هناك شك وريبة تجاه عملية نقل الأنشطة إلى الصين فى إطار هذه الحركة من الاستثمارات. حتى ظل قائما احتمال أن البلدان الغربية ترفض بشكل نهائى دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية بما يسمح لهم فيما بعد وفى إطار قانونى واضح فرض ضرائب جمركية على المنتجات التى تحمل عبارة (صنع فى الصين) للشركات المتعددة الجنسية. بيد أنه وعندما انضمت الصين إلى منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١ تبدد هذا الخوف والشك وشهدت الاستثمارات الغربية حركة طبيعية نحو التركز فى الصين وهذه المرة ليس فقط بسبب انخفاض تكلفة الأيدى العاملة، ولكن كذلك نظرا لوجود إعفاءات مالية كاملة على الأرباح التى تحققها الشركات الغربية العاملة فى الصين.

(٣) انخفاض تكلفة العمل فى الصين بدرجة لا مثيل لها فى العالم

تستأثر الصين بميزة مهمة تسمح لها بتحقيق فوائض تجارية ألا وهى انخفاض قيمة تكلفة ساعة العمل معبرا عنها بالدولار الأمريكى، والتى تعتبر طبقا لبعض الإحصاءات أقل بنحو يتروح ما بين ٤٠ إلى ١٠٠ مرة عن نظيرتها فى الولايات المتحدة وفى أوروبا. وطبقا لبعض الإحصاءات التى أصدرتها إحدى الشركات المتعددة

الجنسية العاملة فى الصين، فإن تكلفة ساعة العمل تقل بنحو ٨٠ مرة عن نظيرتها فى البلدان الغربية مما يعتبر رقما قياسيا عالميا لأقل تكلفة ساعة عمل فى العالم.[٨]

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن الصين تتميز بخصوصية بالمقارنة بالبلدان الناشئة الأخرى تتمثل فى مستوى الأجور مع الأخذ فى الاعتبار سعر صرف العملة الصينية وذلك يجعلها أكثر تنافسية من الهند، وروسيا، والمكسيك، والبرازيل، وإندونيسيا وتركيا. وهذا مما لا شك فيه يعتبر مصدرا للعديد من المشكلات فى بعض الدول التى لا تمتلك موارد طبيعية كالهند.[٩]

إن التحليل الأكثر شيوعا لشرح انخفاض تكلفة العمل فى الصين يقوم على الصفة الطبيعية لجانب عرض العمل. فالصين دولة فقيرة حيث تعيش معظم القرى فى حالة بؤس وبطالة مقنعة مما يدفع سكان تلك المناطق وخاصة صغار السن للهجرة إلى الحضر والمدن الصناعية. فى الوقت الذى تعانى فيه تلك المدن بدورها من البطالة المقنعة ولكن وجود معدل نمو اقتصادى مرتفع يساعد الباحثين عن العمل فى إيجاد وظيفة ولو حتى بأجر زهيد. باختصار، هناك ما أطلق عليه كارل ماركس (الجيش الصناعى الاحتياطى) الذى يساهم بالفعل فى التخفيض الحاد للأجور كما هو الحال فى معظم الدول الناشئة. وهذا العامل المفسر لانخفاض تكلفة العمل يعتبر قاسما مشتركا بين العديد من الدول. بيد أن الصين تمتلك أربعة أسباب أخرى خاصة بها فى تفسير لماذا تعد تكلفة العامل الصينى الأقل على المستوى العالمى. وتتمثل هذه الأسباب فى نظام اليوكو، والقمع الاجتماعى، وسياسة الطفل الواحد، بالإضافة إلى التحكم فى سعر صرف اليوان. وفيما يلى تحليل لهذه الأسباب:

(أ) نظام اليوكو(*)

كما ذكرنا، فإن مستوى الأجور يعتبر منخفضا للغاية فى الصين بسبب وجود عرض (محتمل) هائل لعنصر العمل. ونقطة البداية فى تفسير ذلك تأتى من المناطق

(*) اليوكو هو عبارة عن وثيقة سفر للتنقل داخل الصين خاصة من المناطق الريفية إلى المناطق الساحلية الصناعية.

الريفية، حيث نبتعد قليلا عن النظام الجماعى بما يسمح بتحقيق رفع كبير فى إنتاجية العمل، والتى تسمح بتحرير حركة العمال الفقراء الذين يهاجرون إلى المناطق الساحلية حيث يمكنهم الحصول على عمل، ولكن يجب مراقبة تلك التدفقات! فانخفاض أسعار السلع الغذائية وبالتالى الزراعية بسرعة كبيرة يزيد من تدفقات العمال إلى المدن بمعدلات كبيرة يمكن معها تهديد النظام الاقتصادى والاجتماعى فى مجمله من خلال تفشى البطالة فى المدن.[١٠] ونلحظ أن متوسط الأجور يعد منخفضا وأن نصف العمالة الصناعية تعتبر "غير قانونية" وربما يحتاج ذلك لبعض الإيضاح. ففى الصين لابد من الحصول على نوع من التأشيرة على وثيقة السفر الداخلى. وفى حالة غياب تلك الوثيقة فإن العامل يكون فى وضع غير قانونى. لذلك فإن نظام اليوكو يعطى تصريحا لعدد معين أو لحصة محددة من العاطلين فى المناطق الريفية ونطلق عليهم (المينجونج) للقدوم إلى المناطق الساحلية للحصول على وظيفة فى القطاع الصناعى. وهذا التقسيم لسوق العمل يسمح بالإبقاء على الأجور الصناعية عند أدنى مستوى لها. فهناك أولا سوق الوظائف غير الصناعية وهو مقصور فقط على المقيدين أصلا فى المناطق الساحلية وليس من حق (المينجونج) التقدم لشغلها. وفى هذه السوق يمكن أن تزداد الأجور تدريجيا، ويمثل العاملون فيها الطبقة المتوسطة وجزءا من القاعدة الاجتماعية للحزب الشيوعى. وهناك سوق أخرى هى سوق العمالة الصناعية وهنا يتم تمييز العمال حسب من يملك اليوكو ومن لا يملكه. بحيث أنه من لا يملك اليوكو ليس له وجود إدارى ولا يتمتع بأى حقوق، بمعنى آخر أنه ليس له وجود رسمى من أصله.[١١] وفى الغالب الأعم فإن العمال الذين لا يملكون اليوكو ليس لديهم سكن فهم يعملون وينامون فى نفس المكان أو فى ورشة العمل ويتراوح عدد ساعات العمل التى يؤدونها ما بين ١٢ إلى ١٥ ساعة/يوم. ولعلنا نتذكر مقولة كارل ماركس حول منجم بوتوسى عندما قال إن الرأسمالية بلغت ذروة عربدتها(*). فتقسيم العمل بهذه الصورة يسمح بوجود صراع دائم بين العاملين فى الصناعة من أجل الحصول على فرصة عمل. وهذا يعكس زيادة

(*) وهى مدينه تقع فى بوليفيا وتوجد بها جبال غنية بمعدن الفضة. حيث تم استغلال أكثر من ٦ ملايين عامل فقير من أجل التنقيب عن الفضة. (المترجم)

ضغط البطالة على مستوى الأجور بمعنى قبول طالب العمل أية مستوى من الأجور، وهذا يفسر لنا لماذا تكلفة العمل متدنية للغاية فى الصين.

(ب) القمع الاجتماعى

كما ذكرنا أنفا فإن الصين هى دولة شمولية تسعى إلى تفتيت أية قوة مجتمعية أمام قوة الدولة وحزبها. وهى تجتهد ألا يكون لرعاياها أية موقف تجاه السلطة. ولكن لماذا نتحدث هنا عن رعايا الدولة الصينية وليس مواطنى الدولة الصينية؛ ذلك لأن الأفراد الذين يعيشون ويعملون فى الصين ليست لهم أية حقوق رئيسية مشابهة لتلك التى توفرها الدول الديمقراطية لمواطنيها.

فمنذ عام ١٩٤٩. لم تحدث أية انتخابات فى الصين، سواء على المستوى المحلى أو المستوى القومى. ولم تحدث حتى انتخابات نقابية. فكلمة انتخابات لا توجد أصلا فى القاموس اللغوى الصينى! وقد بدأ قادة الحزب - تحت حجة الحفاظ على مجتمع متماسك ومتوازن - فى تبرير عدم وجود تلك الانتخابات وغياب حق التعبير وإقامة جمعيات. وسعوا إلى عدم ظهور أى شخصية مدنية حتى تلك التى ظهرت للدفاع عن مرضى الإيدز الذين لا يجدون رعاية من الدولة، أو تلك التى اعترضت على الألبان المخلوطة بالميلانين؛ أو هؤلاء الذين قدموا التماسا ضد عدم وجود نظام إنذار مبكر للزلازل فى المبانى المدرسية حيث تم إيقافهم وإيداعهم فى السجون. فى حقيقة الأمر، لا توجد شخصية عامة يمكن أن تظهر فى المجتمع الصينى مثلها مثل ما يحدث فى فرنسا مثل شخصية الآبى بيار(*). إن قادة المكتب السياسى الروسى "بوليتبرو" اعتقدوا أنهم سيكونون مهددين بظهور مثل هذه الشخصيات فى المجتمع الصينى وفى ظل هذه الظروف، فإنه لا مجال للنقاش مع الحزب الشيوعى الصينى حول أقل حق من

(*) الآبى بيار هو هنرى كروبى، ولد فى مدينة ليون بفرنسا وكان مؤسساً لرابطة أيمايوس لمساعدة الفقراء والمستبعدين واللاجئين، وكذلك مؤسس رابطة لإسكان الفقراء. (المترجم)

حقوق العمال فى الشركات كما أن حق الإضراب ممنوع منعا باتا، وكذلك حق إنشاء نقابات عمالية. ومن الملاحظ أن بعض فروع الشركات الأجنبية العاملة فى الصين قد سمحت بوجود مثل هذه النقابات لكنه تم التشهير بها لدى الحزب وتلقت تهديدات بالطرد والإغلاق من قبل السلطات الصينية.

وقد شهد شهر يونيو عام ٢٠١٠ ظاهرتين فريدتين من نوعهما ولكنهما مختلفتان! الأولى وهى ظهور حركة للانتحار الجماعى والمتكرر فى الشركة التايوانية (فيسكوم) التى يعمل بها نحو ثلاثمائة ألف عامل ويعزى ذلك لحالة اليأس التى أصابت هؤلاء العمال نتيجة الانخفاض الشديد فى مرتباتهم وطول ساعات العمل التى يلتزمون بها. أما الحدث الثانى ويتمثل فى حالة الإضراب الاستثنائية والمحدودة النطاق التى تمت فى بعض وحدات الإنتاج التابعة للشركات اليابانية (مثل تويوتا وهوندا). ومن المناسب القول بأن هذا الإضراب لم يؤثر إطلاقا على سير العمل فى شركة فيسكوم بالرغم من وجود حالة عدم الرضا داخلها. ولا شك أنه عندما يكون القمع الاجتماعى عنيفا فإن رد الفعل لا يتم التعبير عنه من خلال الاحتجاج ولكن يتم التعبير عنه من خلال تصرفات وسلوكيات فردية يملؤها اليأس والقنوط والتى يمكن أن تؤدى للانتحار.

(جـ) سياسة الطفل الواحد

أقام دينج أكسيانج سياسة الطفل الواحد عام ١٩٧٩. وهى سياسة تسعى إلى إلزام الزوجين بإنجاب طفل واحد. وعلى ما يبدو أنه قرأ فى صباه كتاب كارل ماركس الذى أوضح فيه أن مستوى الأجور يتحدد بتكلفة الإنجاب، فى الظروف العادية. ولقد فهم دينج أنه من خلال هذا المقياس الديموغرافى لتدخل شمولى فى شئون الحياة الأسرية للأفراد[١٢] يمكن أن يضرب عصفورين بحجر واحد، فمن ناحية فإن تلك السياسة ستعمل على الحد من النمو السكانى للصين وربما هذا هو الهدف الرسمى المعلن من سياسة الطفل الواحد. ومن ناحية أخرى، ومن ثم تقليل مستوى الأجور.[١٣] والكثير من الاقتصاديين الغربيين لا يأخذون هذا العامل فى الاعتبار على الرغم من أنه

يمنح ميزة حقيقة للصناعات الصينية بالمقارنة بنظيرتها فى الدول الغربية، وكذلك فى الدول الناشئة التى تختلف عن الصين فى أنها لا تقوم بتنظيم مجتمعاتها بطريقة شمولية كما هو الحال بالنسبة للصين.

(د) التدخل المستمر والمتعمد فى تحديد سعر صرف العملة الصينية

إن انخفاض قيمة اليوان يمنح الصين ميزة مطلقة فى علاقاتها الاقتصادية مع العالم الخارجي فمنذ نهاية ١٩٨٩ قامت الصين بتطبيق استراتيجية تقوم على الفوائض التجارية، معتمدة فى ذلك على سلسلة متتالية من التخفضيات فى قيمة عملتها لتصل عام ١٩٩٤ إلى نحو ٨.٢٨ يوان مقابل الدولار الواحد الذى ظل بدون تغيير حتى يوليو ٢٠٠٥. وبعد فترة وجيزة من التكييف الأحادى الجانب من قبل الصين ارتفع سعر اليوان إلى ما يعادل ٦.٨٣ يوان مقابل الدولار الواحد ما بين يوليو ٢٠٠٥ ويوليو ٢٠٠٨.[١٤] واذا أخذنا فى الحسبان دراسات البنك الدولى القائمة على طريقة تعادل القوة الشرائية نجد أن سعر اليوان الذى يمكن معه تحقيق التوازن فى المبادلات التجارية يتعين أن يصل ٣.٤٠ يوان مقابل الدولار الأمريكى. ولا شك أنه بفضل القيمة المنخفضة لليوان فإن تكلفة العمل فى الصين تقل بنحو ٨٠ مرة عن نظيرتها فى الولايات المتحدة بدلا من ٤٠ مرة، كما هو الحال بالنسبة للدول الناشئة أو النامية، والتى يمكنها بطبيعة الحال أن تكون منافسة للصين. ويمكن القول بأن التحكم فى سعر صرف اليوان يأتى فى مقدمة الأولويات الاقتصادية للإدارة الصينية.

(٤) الرقابة على الصرف وعدم وضوح سياسته فى الصين

إن الميزة الكبرى التى تتمتع بها الصين تعتمد على رقابة صارمة وكاملة لأسعار الصرف وذلك من خلال التدخل فى سوق الصرف الأجنبية تبعا لطرق معينة أثبتت فعاليتها فى اليابان خلال السنوات الثمانينيات. ولقد قامت الصين بالاستفادة بالكامل من التجربة اليابانية فى تلك الفترة. فالصين تسعى إلى أن تكون سياسة الصرف لديها

غير مكشوفة على قدر المستطاع، ومن أجل ذلك فهى تقوم بالتلاعب فى إحصائياتها التى تعالج سعر صرف العملة الصينية.

(أ) الرقابة على الصرف: الدرس اليابانى

اضطرت اليابان، تحت الضغط الأمريكى، إلى التخلى عن نظام الرقابة على الصرف نظرا لما سببه ذلك من منافسة لا يستهان بها للشركات اليابانية العاملة فى الولايات المتحدة. وعلى الرغم من ذلك فإنه حتى عام ١٩٨٩ سعت السلطات اليابانية للحفاظ على مستوى منخفض للين من خلال تدخلاتها فى سوق الصرف. واستمرت اليابان فى تحقيق فوائضها التجارية طالما ظل الين عند مستوى منخفضًا فى مقابل الدولار ولقد كانت تتم عمليات بيع فى طوكيو بشكل متزايد للدولار مقابل الين مقابل عمليات بيع أقل بكثير للين. ولا شك إن لم يكن هناك قيود على سوق الصرف فإن الوضع الطبيعى طبقا لقانون العرض والطلب هو أن يكون الين أكثر ارتفاعا من ذلك الذى تسعى الحكومة اليابانية للحفاظ عليه. وبفضل التدخلات المتكررة للبنك المركزى اليابانى فى سوق الصرف والتى سمحت بها السلطات الأمريكية متمثلا فى عملية شراء واسعة للدولار فقد أصبح سوق الدولار/ين متوازنا للدرجة التى تطمح إليها اليابان.

ولكن بدءا من عام ١٩٨٥ ضاقت السلطات الأمريكية ذرعا بالسياسة النقدية لليابان ونفد صبرها وأعربت عن رغبتها فى وضع نهاية للتقويم المبالغ فيه للين والذى تسبب فى إفساد الاقتصاد الأمريكى وهو ما تفعله الآن بالنسبة للعملة الصينية. فأعلنت رسميا أنها تسعى لرفع قيمة الين مقابل الدولار. ولقد تيقنت العديد من المؤسسات المالية الأمريكية أن منظومة صندوق النقد الدولى قد تغيرت فقامت ببيع كثيف للدولار مقابل الين بما يعد عملية سهلة خصوصا بعد إلغاء الرقابة على الصرف. ولا شك أن هذا الهجوم من الجانب الأمريكى قد نتجت عنه تعقيدات كثيرة فى دور البنك المركزى اليابانى، مما دفعه بل واضطره إلى أن يوسع من دائرة تدخلاته. ومع ذلك فإن مشترياته من الدولار كان لها مردود غير ملائم، حيث تمخضت عن تضخيم غير مناسب للكتلة النقدية لديه مما أدى لزيادة خطر التضخم.

وفى مواجهة هذا الخطر اعتقد البنك المركزى اليابانى أنه من الذكاء تثبيت سعر الفائدة عند أقل مستوى له بطريقة تصرف معها المؤسسات الأمريكية عن الاحتفاظ بأوضاعهم الدائنة بالين وبطريقة تشجع بها البنوك اليابانية على اقتراض الين من الخارج، وكذلك تحفيز الاقتراض داخل الاقتصاد اليابانى.

ولقد نجحت هذه الحيلة خلال فترة من الزمن وظل سعر الين تحت المراقبة بدون حدوث تضخيم للكتلة النقدية لدى البنك المركزى. ولكن ولسوء الحظ لاحظ البنك المركزى اليابانى، وفى محاولته لتجنب مصيدة الشراء الواسع للدولار أنه قد وقع فى فخ آخر. حيث إن تحديد سعر الفائدة بالين عند أقل مستوياته أدى بدون قصد إلى مسلسل مخيف من الفقاعات فى السوق العقارية وفى البورصة نتج عنه أزمة مصرفية ومالية خطيرة لم يستطع الاقتصاد اليابانى الخروج منها بالكامل.

وفى اللحظة التى بدأت فيها الصين إقامة استراتجيتها التجارية فى نهاية ١٩٨٩، نجد أنها قد استوعبت الدرس اليابانى والمغامرة المزعجة التى مرت بها اليابان. وتيقنت أنه لا مفر من الرقابة على الصرف بالنسبة لدولة تسعى للحفاظ على قيمة منخفضة لعملتها المحلية.

(ب) التناغم بين الرقابة على الصرف والتدخلات فى سعر الصرف

لقد كان منطقيا أن يحافظ الحزب الشيوعى الصينى على رقابة صارمة وبوليسية على الصرف بدءا من عام ١٩٤٩ وهذه الرقابة تسعى بصفة أساسية لمنع دخول رؤوس الأموال الأجنبية الذى يمكن أن تلعب دورا فى فقدان التوازن الاقتصادى. وهذه الرقابة لم تمنع كذلك السلطات الصينية من ممارسة التدخل فى سوق الصرف فى شانغهاى، والتى أصبحت منعزلة، بسبب ذلك، عن أسواق الصرف الدولية. ونرى أن نجاح هذه الممارسة فى إدارة الصرف ترتبط بحقيقة أنه يوجد فصل بين السوق المحلية وباقى الأسواق بحيث تصبح المضاربات الخارجية شبه مستحيلة. أضف لذلك أنه من أجل وضع قاعدة صارمة لسوق الصرف فإن كل تحويل نقدى مع الخارج (فى كلا

الاتجاهين) سواء بواسطة المقيمين أو غير المقيمين يعد ممنوعا ومحظورا عدا فى حالة الحصول على موافقة صريحة بذلك.(١٥) وتنطبق هذه القاعدة كذلك فى حالة تحويل اليوان والعملات الأجنبية الأخرى. ومن الواضح أن السلطة الصينية لا تمزح فى مجال إحكام الرقابة على سعر الصرف لليوان مقابل الدولار كأساس لاستراتيجيتها. فالمخالفون لهذه القاعدة يواجهون أحكاما قانونية قاسية بحيث تصرف نظر كل من تخول له نفسه بانتهاكها. إن النظام القمعى الصينى فى هذا الصدد لا يمكن بطبيعة الحال تصورة فى أى دولة ديمقراطية ولا حتى فى البلدان غير الديمقراطية. فالدول الشمولية فقط هى التى تستطيع الإبقاء على ميزة وجود عملة منخفضة عن قيمتها الحقيقة وبصورة دائمة.

ويسمح سوق شانغهاى للشركات الصينية أن تعالج فيما بينها بالإضافة إلى البنوك التجارية الصينية جميع العمليات الخاصة بالصرف والتى يجب أن تظل فى حدود الأطر المسموح بها. فهناك بعض الشركات التى يتعين عليها تحويل اليوان إلى عملات أخرى من خلال صادراتها أو الحصول عليه من خلال الشركات الاستثمارية الأجنبية العاملة فى الصين. وعلى العكس، هناك شركات أخرى تسعى لدفع وارداتها ولذلك يتعين عليها شراء العملات الأجنبية. وما دام أن المبادلات التجارية تتسم باختلالات شديدة(١٦) نجد أن العمليات التى يقوم بها هؤلاء تتسم كذلك بعدم التوازن. فالعملات الأجنبية التى تبيعها الشركات العاملة فى الصين تفوق فى مجملها تلك التى تشتريها. ولو أن سوق العملات كانت خالية من الرقابة فإنه سيكون منطقيا أن تحدث عمليات تكييف تؤدى حتما إلى ارتفاع قيمة اليوان مقابل العملات الأخرى. وهذا ما لا يحدث فى الواقع العملى فالبنك الشعبى الصينى يشترى باستمرار المبلغ الصافى من العملات الأجنبية المتبقية للبيع فى السوق ويعطى فى مقابلها وحدات من اليوان.(١٧)

(جـ) الصين تتبع حمائية نقدية بلا عقاب

وبالنظر إلى الكارثة التى تؤدى لها مثل تلك التدخلات النقدية يظهر تساؤل يبدو منطقيا ، وهو ما دور منظمة التجارة العالمية تجاه تلك الحمائية النقدية؟ وهل من

المعقول أن تعمل تلك المنظمة على عقاب الدول التى تسعى إلى مواجهة عجز موازينها التجارية من خلال تطبيق سياسات حمائية من خلال الضرائب الجمركية أو إعانات التصدير؟ ولماذا تقف هذه المنظمة عاجزة ومكتوفة الأيدى أمام الإغراق النقدى الذى تمارسة الصين وما ينتج عنه من فوائض تجارية هائلة؟ ويجب التذكير هنا أن الحمائية النقدية والحمائية الجمركية لهما فى الواقع نفس الأثر والنتائج. فعندما تفرض الصين على العالم سعرا لليوان يعادل ٦.٨٠ يوان مقابل دولار واحد بدلا من ٣.٤٠ يوان فكأنها بذلك تقوم بتخفيض قيمة وارداتها باستخدام الضرائب الجمركية بنسبة ١٠٠٪ أو كأنها قامت بعملية إغراق لصادراتها من خلال دعمها بنسبة ٥٠٪ من أسعار المنتجات محل التصدير.(١٨)

وتجدر الإشارة إلى أنه حتى عام ٢٠٠١ لم يكن هناك تباينات كثيرة بين الدول الأعضاء فى منظمة التجارة العالمية باستثناء بعض الدول التى كانت تضطر إلى اللجوء للرقابة على الصرف بطريقة دفاعية من الدرجة الأولى لمواجهة عجز حاد فى ميزانها التجارى. ثم تترك تلك الدول هذه الرقابة بمجرد تحسن أحوال ميزانها التجارى. ولا شك أن احترام قواعد اللعبة بهذا الشكل يجعل التجارة الدولية أكثر توازنا. بيد أن قبول الصين كعضو فى منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١ مع نظامها المتميز للصرف كان يبدو للدول الأعضاء وكأنها قبلت بدخول فيل ضخم إلى متجرهم المصنوع من الخزف. وها هو الفيل الصينى يدهس على كل شىء وهو فى غاية النشوة والفرح ويطأ بقدمه مبدأ التكافؤ فى المبادلات الدولية. وبفضل دخولها إلى المنظمة، نجحت الصين فى حرمان قيام أعضائها باتخاذ تدابير حمائية جمركية دفاعية ضدها كرد فعل على الحمائية النقدية التى تمارسها الصين.(١٩)

مع ذلك فإن حالة التساهل التى مارستها منظمة التجارة العالمية للصين لها حدودها التى ترغم الصين على أن تقوم بالتعتيم على طبيعة وأبعاد سياستها التجارية. وبفضل قوة اللوبى الصينى الموجود فى الولايات المتحدة فقد نجحت الصين عام ٢٠١٠ فى أن تتجنب رد فعل الحكومة الأميريكية على ممارستها الإغراق لسعر اليوان. ونجح هذا اللوبى فى التقليل من أهمية الفوائض التجارية التى تحققها الصين من أجل تجنب مناقشة المنظمات الدولية للصين حول سعر صرف عملتها.

(د) الإحصائيات الصينية ومحاولة التعتيم على سياسة سعر الصرف

مع نهاية عام ١٩٨٩ وبعد تنقية وتمحيص للعناصر غير الموثوق فيها للفريق القيادى فى الحزب الشيوعى نجد أن سياسة سعر الصرف التى تتميز بعملة مخفضة للغاية قد تم وضعها محل التطبيق. فالدولار كان يعادل ٣,٧٢ يوان ليصل إلى ٤,٧٢ يوان ثم إلى ٥,٢٢ يوان بتخفيض قدرة ٣٠٪.[٢٠] وبنهاية ١٩٩٣ أى بعد أربع سنوات تم تكرار نفس العملية لتصل قيمة الدولار من ٥,٨٢ إلى ٨,٦٨ يوان أى بتخفيض وصل كذلك إلى ٣٠٪ من قيمة اليوان.[٢١] ومع الأخذ فى الاعتبار أن معدل التضخم فى تلك الفترة فى الصين كان قويا لحد ما بالمقارنة بالدول الشركاء لها، فإنه لا يبدو صحيحا أن مجموع التخفيضين أدى إلى ارتفاع حقيقى فى قيمة العملة الصينية بنحو يتراوح من ٤٠ - ٥٠٪. ولم ننتظر طويلا لنرى النتيجة؟ ففى حين أنه فى الثمانينيات كانت التجارة الخارجية للصين فى حالة عجز (بفعل الواردات من السلع والمعدات المرتبطة بالاستثمارات الأجنبية المباشرة) فإذا بها تصبح عام ١٩٩٠ فى حالة فائض كبير واستمرت على هذا الوضع !! إن العملة الصينية قد ظلت مقومة بأقل من قيمتها الحقيقية منذ عشرين عاما. وقد تمخض عن ذلك فوائض تجارية هائلة للصين. وهذه حقيقة يبدو أن الكثيرين لا يعلمونها ولا يعترفون بها. ومما هو مثير للدهشة أن نفس الشئ حدث بالنسبة للناتج المحلى الإجمالى الذى كان مقدرا بأقل من قيمته الحقيقية نظرا لارتباطه بسعر الصرف وهذا أيضا لا يعرفه ولا يعترف به الكثيرون إن العديد من الدراسات والأبحاث الاقتصادية تعتبر أن الصين مسئولة عن ما يقرب من ٦٪ من إجمالى الناتج العالمى. ويبدو أن الاقتصاديين لديهم نزعة غريبة ألا ينتقدوا وينقحوا الإحصائيات التى يعتمدون عليها. ومع ذلك كيف لنا أن نتخيل ونتصور بجدية أن دولة كالصين تستهلك أكثر من نصف إنتاج الحديد العالمى وتعتبر المستهلك الأول للألومنيوم وثانى مستهلك للمنتجات البترولية وأول مستهلك للفحم (كذلك الدولة الأكبر تلويثا للبيئة العالمية والمسئول الأول عن التلوث البيئى العالمى) مع كثر من مليار طن سنويا من المخلفات. كيف نتصور الصين بعد كل ذلك وبهذا الوزن الاقتصادى الهائل أنها تسهم فقط بحوالى ٦٪ أو ٧٪ فى الناتج الإجمالى العالمى بما يفوق قليلا المملكة المتحدة

أو فرنسا ومعادلا تقريبا للناتج المحلى الألمانى. إن هناك بالتاكيد شيئا من الخطأ فى هذا التصور!

وفى دراسة تم إجراؤها منذ عدة سنوات تقوم على تكافؤ القوة الشرائية قدم صندوق النقد الدولى رقما للناتج المحلى الصينى يعادل ١٦٪ من الناتج العالمى، وربما يبدو ذلك أكثر واقعية. وطبقا لحسابات مجمعة للناتج المحلى الإجمالى للدول الرئيسة خلال السنوات الثلاث الأخيرة نجد أن الناتج المحلى الإجمالى للصين عام (٢٠٠٩) يقترب من ٢٠ ٪ من الناتج الإجمالى العالمى وهو ما يعادل نظيره الأمريكى. على حين أنه لو قمنا بعمل مثل تلك الحسابات على أساس سعر الصرف الذى تفرضه الصين بين اليوان والدولار فإن هذا الناتج لا يمثل سوى ٧٪ أى ما يقل عن حقيقته بنحو ثلاثة أضعاف. ولا شك أنه مقياس غير دقيق لكنه أول رقم تقريبى مع تطبيق للقيمة المخفضة للعملة الصينية. إن عدد وحدات اليوان الذى يتعين تغييرة بالدولار يتعين أن يكون مقسوما على اثنين أو اثنين ونصف وبالأكثر مضروبا فى ثلاثة بدلا من كونه الآن ٦,٨٥ يوان مقابل دولار واحد وهو ما يعد اختلافا كبيرا بدون شك. إن أساتذة الاقتصاد على غرار الدكتور ديافواروس فى رواية موليير الشهيرة (المريض بالوهم) يعترضون على مثل هذا النوع من الحساب ويرون أنه بدائى وغير مكتمل وإنه يجب الأخذ فى الحسبان أن بعض السلع يتم تبادلها والبعض الآخر لا يتم تبادله وأن هياكل الاستهلاك ليست واحدة ولا تتطابق فى مختلف دول العالم، كما يجب الأخذ فى الحسبان تدفقات رؤوس الأموال... إلخ. يمكننا بالفعل أن نتحاور من أجل فهم أنه حتى لو أن القيمة المنخفضة لسعر اليوان تمثل ٦٦٪ أو ٦٠٪ فقط فإن ذلك يعتبر فى حد ذاته كبيرا للغاية.

إن الفوائض التجارية للصين تعتبر كبيرة للغاية. ويعزى ذلك بالتاكيد إلى أن العملة الصينية نفسها مقدرة بأقل من قيمتها بقدر كبير، إن الأرقام إذن تتباين بدرجة كبيرة، فطبقا للإحصائيات الصينية يمثل الفائض التجارى للصين ما بين عامى ٢٠٠٧ -٢٠٠٨ نحو ٢٥ مليار دولار شهريا أى ما يعادل ٣٠٠ مليار دولار سنويا. وعلى العكس إذا استخدمنا إحصائيات التى تصدرها كل دولة على حدة تتاجر مع الصين

فإن حجم هذا الفائض يصل إلى ٦٠٠ مليار دولار سنويا أى ما يمثل الضعف. فالإحصائيات تعتبر رهانا حقيقيا فى الاستراتيجية الصينية ومن المهم ألا تظهر الفوائض التجارية التى تحققها الصين على حقيقتها بمعنى أنه يجب ألا تفهم على أنها السبب الرئيسى لاختلال الاقتصاد العالمى.

إن اعتبار سعر اليوان "طبيعيا" وأن الناتج الصينى لا يمثل سوى ٦ أو ٧٪ من الناتج الإجمالى العالمى أو أن الفوائض التجارية لا تتعدى فقط ٢٥٠ أو ٣٠٠ مليار دولار سنويا يعتبر نوعا من التعتيم والخلل تتم إحاطته بالعبارات ذات الصياغة البلاغية حول خطورة العودة إلى الحمائية وأضرار استخدام الدولار كعملة دولية. ونرى جيدا حجم المنفعة التى تعود على الصين من جراء مثل هذا التعتيم والتضليل وذلك من خلال مواصلتها لسياستها التجارية التى تعمل على تدمير الآخرين. ومن هذا المنظور، فإن هناك دلالة ومغزى فى تعيين الرجل الثانى السابق فى البنك المركزى الصينى السيد زهو Zhou مستشارا خاصا للسيد ستراوس خان المدير السابق لصندوق النقد الدولى. حيث نجد أن هذه الموسسة قد قامت بتعديل طريقة حساباتها التجارة الخارجية الصينية وقامت ببناء حساباتها على أساس قاعدة الإحصاءات والبيانات الرسمية التى تقدمها الصين والتى تسعى إلى تحقيق الفوائض التجارية الحقيقية للصين بنحو ٥٠٪. إن البلدان الأوروبية، والتى لا تزال مدركة للخسائر التى تتحملها نتيجة تجارتها الخارجية مع الصين، تتجاهل مرة أخرى الخسائر التى يمكن أن يحملها إياها نقل التكنولوجيا الغربية إلى الصين.

(٥) رأسمالية وطنية فى الصين ولكنها شمولية

إن السؤال الذى يطرح نفسه الآن هو كيف نجحت الصين فى التوفيق ما بين التنظيم الشمولى للمجتمع ولا مركزية القرارات الاقتصادية التى يفرضها اقتصاد السوق؟ فى واقع الأمر فإن الرأسمالية الوطنية هى القاعدة الحاكمة فى الصين بمعنى أنه من غير الممكن أن نجد شركة كبيرة كانت أم صغيرة تتبنى سلوكا ضد صالح الدولة الصينية أو الحزب الشيوعى الصينى. وهو أمر طبيعى إذا ما علمنا أن أغلب

[illegible] لا يمكن الاستغناء عنه، فهو شرط أساسى لنجاح الشركة ولإحكام رقابتها على القوى العاملة بها. وعلى الرغم من تعددية الأنشطة الاقتصادية والشركات الممارسة لها والمنافسة التى توجد بينهم فإن الدولة عن طريق الحزب يمكنها أن تفرض رقابة حقيقية على تلك الأنشطة.[22] فالدولة والحزب لا يضعان حدودا لثراء القائمين على الأعمال ولكن على هؤلاء أن يتيقنوا ويدركوا جيدا أنه لا بد من الطاعة العمياء لأية توجيهات تأتى من أعلى سواء كان هؤلاء يعملون داخل أو خارج الصين. وتنطبق هذه القاعدة حتى على الشركات الأجنبية فإذا حدث ووجه أحد مديرى الشركات الأجنبية نقدا للحكومة الصينية فإنه تتم معاملته فى الحال على أنه ليس "صديقا" للصين ويتعين فى هذه الحالة على المسئولين الصينيين - كواجب وطنى - أن يتعاملوا مع هذا الشخص أو شركته من منطلق هذا الموقف. فلا يتم التعامل معه من خلال عقد صفقات أو ما شابه. إن مبدأ الانقياد والانصياع للحزب الشيوعى من قبل الشركات يكون مقابل قيام تلك الشركات بالضغط على مستوى الأجور بدرجة كبيرة وخاصة من خلال الحفاظ على جزء كبير من العمال فى حالة غير قانونية بما يعكس بلا شك سياسة اجتماعية عديمة الرحمة. ونجد أن هذا التقسيم والتوزيع بين الأجور والأرباح يتم لصالح رأس المال حيث يتم تراكمه بسرعة ويسمح كذلك بالإبقاء على سعر صرف اليوان منافسا بما يضمن للدولة تحقيق فوائض تجارية ونمو اقتصادى كبير.[23]

وفى هذه الظروف فإنه لن يخطر على البال يوما أن تسمح الصين بظهور الديمقراطية فيها. وبعبارة أخرى لن يسمح الحزب الشيوعى بظهور الديمقراطية يوما ما فى الصين. لقد زعم الكثير من الباحثين والمحللين الغربيين أن الديمقراطية ضرورية للتنمية الرأسمالية. وها هى الصين تقدم لهم الدليل على عدم صدق مزاعمهم. إن نموذج المجتمع الصينى اليوم يختلف بصورة جذرية عن الدول الرأسمالية المتقدمة الغربية لدرجة أنه لا يمكن إلا أن يؤدى إلى تصاعد متواصل للعدائية مع الغرب ويمهد للمواجهة النووية التى يستعد لها القادة الصينيون.

من هذا المنظور يأتى التصريح الذى له مغزى كبير، والذى أدلى به الرجل الثانى للبنك المركزى الصينى فى جريدة لاتريبونال.[24] إن الصين دولة ذات اقتصاد مخطط،

ودول الاقتصاد المخطط تمثل الآن ما يقرب من ٤٠٪ من الناتج الإجمالى العالمى. ونلحظ فى هذا التصريح مصطلح "اقتصاد مخطط" وهو تعبير رمزى يصف شكل المجتمع كما يراه والذى تسعى الصين لتعميمه على العالم. أما مصطلح (الآن) فيشير إلى استمرارية تطور هذا الاقتصاد فى العالم. إن القادة الصينيين لديهم الوعى الكامل والحرص على الإبقاء وتطوير مكتسباتهم لسياسية. الاقتصادية والاجتماعية فى الصين. ويسعون فى نفس الوقت لبقاء الصين تحت نظام رأسمالى شمولى وكذلك نشر وتوسيع قاعدة تلك الرسمالية الشمولية فى العالم بأسره.(٢٥)

(٦) نقل التكنولوجيا والنفوذ التجارى للصين

إن الصين ومنذ زمن بعيد تمتلك سياسة ممنهجة ومنظمة تتعلق بنقل التكنولوجيا. ونجد أن العقود من الباطن خلال الفترة ١٩٨٠ - ١٩٩٠ قد ساعدت الصين على جذب التكنولوجيات الأساسية لجزء كبير من قطاعاتها الصناعية. وقد ساهم رأس المال الصينى بنحو ٥١٪ فى هذه العقود (فى شكل استثمارات أجنبية مباشرة) بما حقق مزايا للجانب الصينى تتمثل فى قدرتها على النفاذ إلى التكنولوجيا التى يمتلكها شركاؤها الغربيون، وإذا حدث عدم اتفاق مع هؤلاء الشركاء فإن الصين ستكون دائما رابحة فى حين يبقى هؤلاء الشركاء هم الخاسرون. وذلك نظرا لهيمنة الحزب الشيوعى على المؤسسات المشتركة طبقا لما ينص عليه القانون الصينى.

وتجدر الإشارة إلى أنه منذ بداية الألفية الثانية بدأت الأنشطة القائمة على العقود من الباطن تفقد أهميتها حيث أصبح النفوذ التجارى للصين بمثابة الرافعة الأساسية من أجل الحصول على تحويل للتكنولوجيا ذات مغزى فى الأسواق الكبيرة وخاصة فى قطاع التجهيزات والمعدات. ويتعين الأخذ فى الاعتبار أن الصين تستورد شهريا ما يقرب من ١٠٠ مليار دولار من هذه السلع والتى تمثل نحو ٥٠٪ من الواردات العالمية. وعلى سبيل المثال كان هناك، منذ ثلاث سنوات، منافسان رئيسيان على سوق إنشاء محطات نووية من أجل توليد الكهرباء فى الصين (وهو ما نطلق عليه سوق القرن) الأول

وهو شركة أريفا AREVA الفرنسية والثانى هو شركة ويستنج هاوس Westing hous الأمريكية. وقد فاز بالسوق الصينية الشركة الأمريكية لأنها على عكس الشركة الفرنسية قبلت بتحويل لتكنولوجيتها. وهناك مثال أخر ذو مغزى وهو مشروع توريد مائتى طائرة للرحلات المتوسطة وقد وقع اختيار الإدارة الصينية على شركة أيروباص الأوروبية بدلا من منافستها بشركة بوينج الأمريكية، ويعزى ذلك الاختيار إلى أن شركة الأيروباص قبلت تصنيع هذه الطائرات فى الصين بما يعنى نقلا واسع النطاق للتكنولوجيا على الرغم من رفض مديرى الأيروباص هذا التفسير.(٢٦)

منذ ذلك الحين وحتى يومنا هذا نجد أن الصين استطاعت بفضل هذه العملية من نقل التكنولوجيا أن تشق طريقها لتستحوذ على المكانة الأولى فى العالم فى معظم القطاعات الإنتاجية تقريبا، وذلك على المستوى الكمى والنوعى. كيف يمكن لنا إذن ألا نرى أن الصين تشكل خطرا فتاكا على الشركات المتعددة الجنسية على الرغم مما تحققه هذه الشركات من منافع ربحية فى الأجل القصير من جراء علاقاتها مع الصين. لذلك نرى أنه لا جناح على المواطن الأمريكى أو الأوروبى أن يوجه اللوم إلى شركة بوينج وغيرها من مجموعة الشركات الأمريكية التى قامت فى السنوات التسعينيات بضغط على الإدارة الأمريكية لكلينتون لكى تعطى الضوء الأخضر عام ١٩٩٩ لدخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية بدون أى شروط تتعلق بسعر صرف اليوان الصينى. ولا ينبغى لنا كذلك توجيه اللوم إلى مجموعة الشركات الأوروبية التى تمارس حاليا مجموعة ضغط على حكوماتها من أجل بقاء الحال على ما هو عليه للعملة الصينية حيث إن مزايا سعر صرف العملة الصينية التى تتمتع بها الصين تعنى بالنسبة إليهم مزيدا من الأرباح من جراء تعاملاتهم مع الصين.

إنها حالة من التناقض تتمثل فى أننا لا نستطيع توجيه اللوم للشركات الغربية الفردية التى تتحرك بناء على مبدأ "من يدفع أكثر"، سواء فيما يتعلق بالتوريد أو بالاستثمار. وحتى لو كانت هذه الشركات تقوم بتقليد الشركات المتعددة الجنسية فإن قواعد المنافسة تعنى أن الشركة الغربية التى ترفض لأسباب أخلاقية ومذهبية التعامل مع الصين ستكون هى الشركة الخاسرة لأنها تفقد بموقفها الأخلاقى والمذهبى الإمدادات من السلع القادمة من الصين ذات الأسعار الزهيدة أو تفقد فرصا للاستثمار المتميز ذات العائد المرتفع فى الصين.

نحن أمام عرض مسرحى مخز للغاية للأسف الشديد، فالقادة السياسيون الغربيون مستسلمون أمام مجموعات الضغط من الشركات القوية وأمام أعداد متزايدة من الشركات الأخرى الغربية التى رغما عن إرادتها تجد نفسها مدفوعة للتصرف ضد مصالح بلادها سعيا وراء تحقيق ربح أكبر.

وفى كل مرة تسعى فيها شركة غربية لتحقيق مصالحها الخاصة فهى تتجه إلى الصين أو حتى لدرجة توطين إنتاجها بالكامل فى الصين. وكل هذا يمثل ميزة إضافية للصين فى الوقت الذى تشهد فيه العديد من الدول الغربية المتقدمة نضوبًا لصناعاتها التى لا تكف عن الهروب إلى الصين أن كفاءة وفعالية الاستراتيجية الاقتصادية للصين لا تنفصل عن علاقاتها السياسية التى قامت بتطويرها مع بقية العالم منذ عام ١٩٧٢.

(٧) التقارب بين الصين والولايات المتحدة ضد مصلحة الاقتصاد اليابانى (١٩٧٢ - ١٩٩٥)

القليل من رؤساء أمريكا من حظى بنفس الأهمية التى نالها الرئيس ريتشارد نيكسون. ولا يعزى ذلك فقط إلى أنه وضع نهاية لجزء مهم من اتفاقيات بريتون وودز حول النظام النقدى العالمى، ولكن أيضا لأنه ارتبطت باسمه بداية العلاقة بين الصين الشيوعية والولايات المتحدة. ففى عام ١٩٧٢ بدأ تحالف بين الدولتين كان يبدو من الناحية الاقتصادية وقتيا إلا أنه بدأت أهميته الاقتصادية تأخذ تطورا حاسما بعد ذلك. وفى ذلك الوقت توجست الصين كثيرا من القوة العسكرية للاتحاد السوفيتى وكذلك من حليفته فيتنام العدو التقليدى للصين، فى الوقت الذى كانت تتطلع فيه الصين لفرض سيادتها على الأراضى الشاسعة فى سيبريا وأقصى الشرق الروسى.[٢٧] ومن هذا المنظور وحيث اعتبرت فيتنام العدو التقليدى للصين[٢٨] والذى يخوض حربا كذلك ضد أمريكا ، كان التقارب بين أمريكا والصين أمرا واقعيا من ناحية التحليل السياسى. وهذا بدوره قد ساعد على دفع العلاقات الاقتصادية للصين مع الحليف الأساسى للأمريكيين فى المنطقة ، ونقصد بذلك اليابان. ومنذ ذلك الوقت كانت أنشطة الشركات

اليابانية العاملة فى الصين تتم فى شكل عقود تحتية، والتى تضاعف عددها بشكل كبير.

ولقد سعى عدد متزايد من الشركات الأمركية خلال الثمانينيات لذلك للتعامل كذلك مع الصين فى شكل عقود تحتية حيث سمح ذلك بعملية نقل للتكنولوجيا أفادت كثيرا الصين.[٢٩] ومع الوقت أصبحت الصين شريكا اقتصاديا له أهميته من الدرجة الأولى للأمريكيين فى الوقت الذى بدأت فيه منافسة المنتجات اليابانية تهدد نظيرتها الأمريكية. ومن هنا بدأ رجال الأعمال يمارسون لعبة (الصين ضد اليابان). لقد أرادت الحكومة الأمريكية أن تضع حدا ونهاية للعجز التجارى الأمريكى مع اليابان، حيث نجد أن اتفاقيتى بلازا (١٩٨٥) واللوفر (١٩٨٧) أرغمتا اليابان على القيام بإجراء تعديل فى سياستها الاقتصادية مما كان بلاشك أحد الأسباب المهمة لاندلاع الأزمة الاقتصادية والمالية فى الفترة من ١٩٩٠ إلى ٢٠٠٢.

ومن الملاحظ أن رجال الأعمال الأمريكيين كانوا حريصين منذ عام ١٩٩٢ على تطوير علاقات طيبة مع الصين نظرا لما يحققونه من أرباح من جراء ذلك.وقد ساهمت هذه الأرباح بشكل حاسم ومباشر فى تمويل الحملة الانتخابية للرئيس كلينتون حيث أن مواقفه كانت أكثر تحمسا وعطفا تجاه الصين وأكثر عداوة وتحفظا تجاه اليابان، مقارنة بمنافسه جورج بوش. ولقد انتهجت الإدارة الأمريكية خلال فترة رئاسة كلينتون حملة ضد اليابان أدت إلى الصعود الحتمى والمؤلم للعملة اليابانية بين ١٩٩٢ و١٩٩٥. فى الوقت نفسه الذى كانت تمارس خلاله الصين تخفيضا متعمدا وواسع النطاق لعملتها مقارنة بالدولار ومع نهاية ١٩٩٣ وبداية ١٩٩٤. وفى اللحظة التى كانت فيها اليابان تحاول الخروج من أزمتها .نجد أن الممارسة الصينية والموقف الأمريكى المضاد لليابان أسهما بشكل كبير فى إلحاق ضرر كبير للتجارة الخارجية لليابان، والتى كانت تعتبر المحرك الأساسى للنمو الاقتصاد بها.

ومما لاشك فيه أن التقاء المصالح بين رجال الصناعة الأمريكيين ونظرائهم فى الصين كان يترجم بشكل أكثر وضوحا على المستوى السياسى خلال الفترة الرئاسية الثانية للرئيس كلينتون. فلقد سعى الرئيس الأمريكى إلى أن تصبح الصين عضوا فى

منظمة التجارة العالمية. وأعطى لهذا الانضمام الضوء الأخضر عام ١٩٩٩ بدون أن يتحرك أحد أمام الممارسة الصينية للحمائية النقدية. وكما نعلم فإنه مع نهاية النظام النقدى العالمى عام ١٩٧٣ فإن صندوق النقد الدولى لا يعطى أهمية إلى "عدالة" سعر الصرف. لقد انضمت الصين إذن عام ٢٠٠١ إلى منظمة التجارة العالمية، ومنذ ذلك التاريخ بدأت التجارة العالمية تعرف اختلالات خطيرة.

كيف يمكننا تفسير هذه الانطلاقة الهائلة والقوية للصادرات الصينية؟ إن مختلف دول العالم كان يمكن بوسعها الرد على الصين إذا لم تكن تلك الأخيرة عضوا فى منظمة التجارة العالمية. وذلك من خلال وسائل عديدة منها فرض الضرائب الجمركية على المنتجات الصينية التى تدخل أراضيها. ولكن الصين أصبحت عضوا فى منظمة التجارة العالمية، وبالتالى فإن هذه الممارسات ضد الصين غير مصرح بها وليس لهم الحق فى ممارستها. وبنفس المنطق، فإن الشركات متعددة الجنسية كان يمكن لها أن تفكر كثيرا قبل التعامل مع الصين فى حالة لم تصبح بعد عضوا فى المنظمة العالمية للتجارة. أما كون أن الصين قد أصبحت عضوا فى المنظمة فإن هذه الشركات لا ترى أية مخاطرة للتعامل معها. كما أنه ليست هناك أية عقبات أمام الشركات الصينية نفسها أن تنتج أكثر مما كانت تنتج من قبل ولحسابهم الخاص منتجات نهائية يمكن تصديرها للعالم بأسره. فالصين لم تعد بحاجة إلى أن تغلق نفسها فى الأنشطة القائمة على العقود من الباطن كما كانت تفعل من قبل، فالصين تجد نفسها فى طريقها لتطبيق النموذج اليابانى برمته.[٣٠] إن أحد الدعائم الجوهرية للتنمية اليابانية خلال الفترة ١٩٤٥ - ١٩٨٥ هو تشغيل رأس المال اليابانى بفضل معدل التراكم المرتفع من جراء فوائضها التجارية على مستوى جغرافى متسع يتخطى اليابان نفسها بالإضافة إلى الاستفادة من تقسيم العمل الجديد الذى أوجدته هذه التنمية. لذلك فإن الدخول المتوسطة فى اليابان شهدت زيادة مهمة بدون أن يصبح هناك زيادة ضرورية فى معدل الأجور على مستوى مختلف مستويات الأجور. أما بالنسبة للتنمية الصينية فإن الأقاليم الريفية الفقيرة تقوم بالمقارنة مع الأقاليم الساحلية بنفس الدور الذى تلعبه الدول ذات الأيدى العاملة الرخيصة مقارنة باليابان.[٣١]

(٨) العلاقة المتداخلة بين السياسة والاقتصاد طبقا للحالة التايوانية

إن التقارب بين أمريكا والصين لم يخل من وجود انعكاسات على علاقة كل منهما باليابان. ولقد رأينا أن المسألة التايوانية تحتل مكانة مهمة سواء على المستوى الاقتصادى والتجارى أو على المستوى السياسى والعسكرى. ويوجد لدى القادة الصينيين قناعة تامة بالعلاقة القوية بين السياسة والاقتصاد، وخاصة بين التجارة الخارجية والسياسة الخارجية لدولة ما. ففى عام ١٩٩٥ - ١٩٩٦ قام الصينيون بشن حملة تهديد بهدف استمالة تايوان للصين من الناحية السياسية. حيث قامت الصين بتوجيه صواريخ أمام الجزيرة وإجراء مناوشات جوية وبحرية فى مضيق فورموس.

وتجدر الإشارة إلى أن القادة الأمريكيين أدركوا جيدا أنهم فى حاجة للتحالف من جديد مع اليابان[٣٢] على الرغم من سعيهم لرفع قيمة الين عقابا لليابان على مزاحمتها ومنافستها للشركات الأمريكية. وقد تمت أول مقابلة بين السيد هاشيموتو رئيس الوزراء اليابانى والرئيس الأمريكى بيل كلينتون فى يانتا مونيكا (كاليفورنيا) فى فبراير ١٩٩٦. وقد أسفر هذا اللقاء عن تغيير كبير فى السياسة الأمريكية تجاه اليابان ترتب عليها توقف ارتفاع الين. ونعلم جيدا أن هذا هو الثمن مقابل انطلاقة التعاون العسكرى بين البلدين.

وقد قامت الولايات المتحدة بعدها بإرسال حاملة طائرات إلى مضيق فورموس. ولا شك أن ذلك لم يلق ترحيبا من الحكومة الصينية وخاصة مسألة التعاون العسكرى بين اليابان والولايات المتحدة. وحيث أن اليابان فى ذلك الوقت كانت فى موقف دفاعى ولا تمتلك إلا جيشا محدود الإمكانيات فقد سعت لاتخاذ استراتيجية نشطة للدفاع المشترك من خلال عملية تطوير لإمكانياتها الجوية والبحرية من خلال معاهدة للتعاون العسكرى مع أمريكا فى أبريل ١٩٩٦ تبعها اتفاقات أخرى أكثر تفصيلا.

وفى مواجهة ذلك لم تدخر الحكومة الصينية وسعا فى الضغط على اليابان من أجل صرف النظر عن مشروعها الدفاعى مع الولايات المتحدة.[٣٣] ولم يتأخر الرد الصينى الذى جاء سياسيا واقتصاديا. فمن الناحية السياسية، وفى اللحظة التى كان

يستعد فيها رئيس الوزراء اليابانى للتوقيع على الإعلان المشترك مع الرئيس الأمريكى فى أبريل ١٩٩٦ أعلن الرئيس الصينى جيانج زيمين ونظيره الروسى بوريس يلتسين عن اتفاق استراتيجى بين البلدين. ولاشك أن هذا الاتفاق له مغزى كبير بالنسبة لليابان إذا علمنا مدى الأهمية الاستراتيجية للوجود البحرى الروسى فى بحر اليابان.(٣٤) أما من الناحية الاقتصادية، فلقد كانت العقوبات وردود الفعل الصينية عنيفة وسريعة، فنجد أن شركة بوينج خسرت عقدا قيمته مليار دولار ونصف فى صالح شركة إيروباص. وقدم السيد لى بينج الرجل الثانى فى الحزب الشيوعى امتنانه وشكره للمسئولين الأوروبيين على هذا الموقف حين قال: (إن الأوروبيين لا يفرضون شروطا سياسية للتعاون مع الصين كما يفعل الأمريكيون حينما يلجؤن بتعسف واضح إلى التهديد باستخدام العقوبات)(٣٥). والمثير للدهشة هو أن الصينيين أنفسهم الذين يوجهون اللوم للأميريكين يمارسون هم أيضا نفس الشىء وعلى نطاق أوسع.

ولقد كان يتعين كذلك معاقبة اليابان التى تعتبر من وجهة نظر الصين متواطئة مع الأمريكيين بل ويجب أن يكون هذا العقاب أليما ورادعا. لذلك فإنه بدءا من شهر يونيو ١٩٩٦، أى بعد مرور شهر واحد على إعلان التعاون الأمريكى - اليابانى أعلن المتحدث الرسمى باسم الحكومة الصينية أن هناك تغييرا حدث فى الاختيار النهائى لاتحاد الشركات المرشحة لتوريد معدات وتجهيزات للمشروع العملاق الخاص بسد القفلات الثلاث الواقعة على نهر اليانغتس، حيث كان مفترضا أن يفوز اتحاد الشركات اليابانية بهذا العرض (المكون من ميتسوبيشى - وتوشيبا وهاتشى) وتم استبداله بالاتحاد الكندى الألمانى. ولقد كان يتعين بطبيعة الحال شرح أسباب هذا الرفض بطريقة تربوية جاء فى حيثياته: (إن التعاون اللصيق لليابان مع السياسات الأمريكية المتعنتة، والتى لا تطاق يعد أمرا من الصعب نسيانه). إن الصين تسعى إلى أنه تكون اليابان ضعيفة عسكريا من أجل أن يتحقق لها بسط هيمنتها على القارة الآسيوية.

ومن هذا المنظور نرى أن اليابان وجدت نفسها فى وضع لا تحسد عليه فمن ناحية فهى تشعر بالقلق من الصعود المتواصل للقوة الاقتصادية السياسية والعسكرية للصين، والذى من شأنه أن يعرض مصالحها الاقتصادية فى القارة الآسيوية للخطر

فى كل لحظة. بالإضافة إلى أن الصين تقوم بشكل مستمر على تذكية روح الضغينة لدى الشعب الصينى تجاه اليابان. ولا شك أن هذه القلاقل والتوترات مع الصين تدفع الحكومة اليابانية إلى أن تستغل بالكامل مسألة التحالف العسكرى مع الولايات المتحدة. ومن ناحية أخرى فإن الشركات اليابانية التى تعمل بعقود من الباطن فى جزء كبير من إنتاجها مع الصين تخشى بطبيعة الحال أن يؤثر هذا الوضع المتوتر على أرباحها وتسعى لذلك إلى أن تتبنى الحكومة اليابانية سياسة تهدئة مع الصين، وهى لذلك لا تتوانى فى دعم الحركات المنادية بتخفيض التسلح العسكرى لليابان.(٣٦)

وكما سنرى لاحقا، فإن الضغوط السياسية التى تمارسها الحكومة الصينية يبدو من السهولة بمكان تطبيقها، حيث إن الصين تستطيع الاعتماد على حلفائها (تحت الطلب) بمعنى الاعتماد على الشركات اليابانية أو الشركات الغربية فهى لا تواجه إطلاقا مشكلة فى الاختيار كلما تجددت الظروف المحيطة بها فهى تعلم جيدا على من تستطيع الاعتماد من أجل تحقيق الضغط السياسى والاقتصادى.

(٩) نظام الثواب والعقاب للشركات التى تخدم السياسة الصينية

تعتبر الصين بمثابة "الدورادو" أو منجم الذهب للشركات الغربية والمستثمرين العالميين. فمن وجهة نظر الاقتصاد الكلى تستحوذ الصين على تلك المكانة نظرا لمستويات الأجور المتدنية للغاية، والذى يتلازم مع سعر صرف مقوما كثيرا بأقل من قيمته الحقيقية. ولا شك أن الشركات التى تتعامل مع الصين سواء فى شكل عقود تحتية أو فى شكل تقديم إمدادات للصين لها مصلحة مباشرة فى استمرار هذا الوضع على ما هو عليه ولفترة أبدية ما دام أنها تحقق بناء عليه أرباحا طائلة.

ونجد أن قيام الصين بتمويل العجز العام فى ميزانيات الدول المتقدمة يمثل وسيلة تتبعها من أجل الحفاظ على مستوى سعر صرف لعملتها عند المستوى الذى تريده. وكما سنرى فإن ذلك يعتبر بمثابة مصيدة للدول المعنية بهذا العجز لأنهم فى حقيقة الأمر فى حالة اعتماد متزايد على الصين.

وعلى مستوى آخر فالعقود التى تبرمها الصين مع هذه الشركات تقوم على فكرة الثواب والعقاب على حسب المواقف التى تتخذها الشركات فى البلدان المتقدمة تجاه السياسة الصينية. ويتعلق ذلك بالشركات التى لها فروع فى الصين على شكل عقود تحتية وتقوم بشراء مستلزماتها من الصين وكذلك تقوم ببيع منتجاتها داخل الصين. كما يتعلق ذلك أيضًا بالدول التى لها استثمارات فى الصين. والقاعدة العامة هى أنه إذا كانت لديك الرغبة فى التعامل التجارى مع الصين فلابد من الإطراء على الصين والامتناع تماما عن توجيه النقد لسياساتها، ومن المستحسن عدم الخوض فى بعض الموضوعات الحساسة كحقوق الإنسان وقضية تيبيت (Tibet) أو العلاقات مع تايوان والصراعات العرقية. وفى هذا الصدد يقول ريتشارد بيرنستين (بالنسبة للصين فإن مقاومة الضغط فى مجال حقوق الإنسان يعتبر جزءا من بقاء السياسة الصينية على قيد الحياة بشكل مباشر أو غير مباشر. وقد قامت الصين بتوظيف جهات عديدة بدون كل أو ملل من أجل شن حرب متعددة الأشكال ضد الولايات المتحدة. إنها حرب تتضمن ضغوطا دبلوماسية عنيفة على البلدان الأخرى مع دعوة إلى التكاتف على النطاق الآسيوى وإحياء لثقافتها لتصبح جماعة ضغط حيوية داخل الولايات المتحدة بالمقارنة بجماعات الضغط الأخرى. وذلك بناء على نظام من الثواب والعقاب الذى يهدف إلى جذب الشركات الأمريكية نحو الجانب الصينى).[٣٧]

إن الضغط على الشركات الأمريكية أو الأوروبية منذ عشرين عاما بدأ يؤثر وتتأكد فعاليته لحد كبير. ونرى أنه فى عامى ١٩٩٢ و ١٩٩٣ كان يسعى الرئيس الأمريكى بيل كلينتون فى بداية حكمه لإقامة علاقة مشروطة بين مسألة حقوق الإنسان وتنمية الأعمال والاستثمار مع الصين. ويتعلق ذلك بصفة خاصة بتطبيق شرط أو مبدأ الدولة الأولى بالرعاية على الصين. وقد تم ترجمة ذلك على الجانب الصينى بأنها خدعة تأتى من إنسان غير محترف فى ممارسة الخدع.

وفى واقع الأمر، فإن الشركات الأمريكية هى التى يمكن أن تكون الخاسرة من جراء هذا الشرط وهم يدركون جيدا أن الصينيين لا يخادعون. وفى هذا الصدد يقول ريتشارد بيرستين (إن الصين قامت بتعليق مليارات الدولارات فى المعاملات التجارية

والاستثمارية فى مواجهة الشركات الأمريكية وقامت بتهديدها، وفى بعض الحالات قامت بتنفيذ تهديداتها بمعاقبة الولايات المتحدة نتيجة التدخل فيما لا يعنيها، نقصد مسألة حقوق الإنسان. إن عددا كبيرا من المعاملات لم يتم إقرارها أو ظلت محل التفاوض مع الولايات المتحدة. وكأن الصين تريد توصيل رسالة واضحة مغزاها أن هذه المعاملات يمكن أن تزول ويتم إلغاؤها إذا حاولت إدارة كلينتون أن تهدد بإيقاف شرط الدولة الأولى(٣٨) بالرعاية. ولا شك أن رجال الأعمال الأمريكيين لم يشعروا بالارتياح تجاه مثل هذا التهديد الاقتصادى الذى يمكن أن تقوم به الصين نتيجة إصرار أمريكا الحديث عن مسألة حقوق الإنسان. وفى غضون بضعة أشهر قامت الصين بضم ما يقرب من خمسمائة شركة أمريكية(٣٩) ضمن اللوبى الصينى الجديد ممن يتهافتون للاستحواذ على نصيب من السوق الصينية، وذلك للضغط على الإدارة الأمريكية للعدول عن مسألة حقوق الإنسان فى الصين).(٤٠)

وتجدر الإشارة إلى أن مسألة حقوق الإنسان لا تتوقف عندها كثيرا الشركات متعددة الجنسية فى تعاملاتها مع الصين مثل شركة بوينج، أى بى إم، أت ت تايم وارنر، وميكروسوفت وغيرها. ونلحظ أنه بعد عدة تأجيلات ومماطلات من جانب الإدارة الأمريكية وبعد قيام نحو سبعمائة من رجال الأعمال الصينيين بزيارة الشركات الأمريكية فى أبريل ١٩٩٤ تراجعت إدارة كلينتون فى ٢٦ مايو ١٩٩٤ عن مواصلة جهودها فى مجال حقوق الإنسان فى الصين.(٤١)

لقد استطاعت الصين منذ عام ١٩٩٤ وبفضل وزنها الاقتصادى وخاصة بفضل الأرباح التى تحققها كبرى الشركات الغربية التى تتعامل مع الصين أن تكسر شوكة السياسة الأمريكية وتقوم بترويضها. ومنذ ذلك الحين تزايدت القوة الصينية بشكل كبير لدرجة أنها بفضل الضغط الذى تمارسه يمكنها أن تجعل أية دولة أو شركة أيا كان وزنها أن تتراجع عن قراراتها. ولعلنا لاحظنا أن زيارة الدالاى لاما الزعيم الروحى للتيبت Tibet إلى فرنسا قد ترتب عليها انخفاض فى الأرباح التى تحققها سلسلة محلات كارفور فى الصين، كما انخفضت بشكل كبير التدفقات السياحية الصينية إلى باريس. وبالتاكيد لم يكن هناك تعليمات مباشرة من الإدارة الصينية فى

هذا الشأن، ولكن ذلك كان رد فعل تلقائى للمستهلكين الصينيين. وهذا له دلالة واضحة على ما يجب فعله للصين وما لا يجب فعله ضد الصين.

وإذا كانت الصين تعلم جيدا كيف تستعمل العقوبات والتهديدات ضد دولة ما أو شركة ما لا تتفق مع ما تريده فإنها تعلم جيدا كذلك كيف تكافئ الشركات أو الدول التى تعمل فى صفها وتخوض اللعبة معها وليس ضدها. وتتمثل هذه المكافآت فى شكل قروض للدول أو توفير فرص أرباح هائلة للشركات التى ترغب فى التعامل معها. إن الصين تمارس ذلك فى كل أنحاء العالم فهو نوع من الإدمان الاقتصادى للسياسة التى تنتهجها فى غياب حالة الفطام أو تأخرها فى باقى دول العالم والتى لا يمكن إلا أن تؤدى إلى مزيد من التبعية للصين.

هوامش الفصل الخامس

(١) على الرغم من الاتجاه الرسمى (المضاد للهيمنة) والذى تتبناه الصين، فإن هدف السيد دينج أكسياوبنج فى الأجل الطويل هو تحقيق الهيمنة العالمية للصين. ومن هذا المنظور، فإن العدو الأساس فى الأجل الطويل هو الولايات المتحدة؛ الاتحاد السوفياتي والسيد جورباتشوف الذى أقام الديمقراطية، وكذلك اليابان، يشكلون جزءا من أعداء الصين. ومع ذلك، فإن فى الأجل المتوسط والقصير يتعين إقامة تحالفات أو على الأقل تقارب: مع روسيا والولايات المتحدة من أجل أن تختنق اليابان اقتصاديا ثم يأتى دور الآخرين. هذه هى الاستراتيجية الصينية للهيمنة على العالم.

(٢) فى سجنه أو فى محل إقامته تحت الحراسة والمراقبة نجد أن السيد زاهو زيانج لا يمكنه أن يتواصل مع االعالم الخارجى.

(٣) "بالنسبة للشيوعيين الصينيين، فإن هذه المذبحة تمثل طريقة وأسلوب الحكومة فى التعامل مع الأحداث. إن من حق المسئولين عن مذابح بكين أن يتعجبوا من ردود الفعل الغربية: لماذا إذن اليوم هذا الشعور المفاجىء للتعبير عن الرفض؟ فالشىء الوحيد والجديد فى هذه المجازر هو أنها تمت بمسمع ومرأى من الصحافة والتلفزيون والأعلام الأجنبى" انظر فى ذلك Simon Leys, novembre 1989, cite par Adrien Gombeaud, L'homme de la Place Tiananmen, Seuli, paris, 2009, p. 51. .

(٤) فى اللحظة التى وقعت فيها أحداث تيانا نمين، كانت الشعارات المرفوعة على حوائط فندق بياجينج "قاتلوا بعزم الليبرالية البرجوازية وعضدوا من العمل الأيديولوجى" و "نتمنى مائة ألف عام فى حياة الحزب الشيوعى العظيم الذى دائما على حق"

(٥) معدلات للربح التى تسعى الشركات الغربية إلى تحقيقها، وهى الشركات المنتجة للخدمات (التجارة، البنك، التمويل، ....) والتى لا يمكن أن تتحقق بالنسبة القطاع البنكى/التمويلى بدون تحمل مخاطر مهمة.

(٦) من الملاحظ أن أوساط رجال الأعمال استخدموا نفس ورقة اللعب التى استخدمها كلينتون خلال الانتخابات الرئاسية عام ١٩٩٢ حيث اعتبروا أن كلينتون كان أكثر كفاءة من بوش الأب فى مواجهة السياسة الاقتصادية اليابانية التى تسببت فى إضعاف الصناعات الأمريكية، وفى ذات الوقت ما قام به لتسهيل العلاقات الاقتصادية مع الصين؛ وبين عام ١٩٩٢ و ٢٠٠٠ فإن السيد كلينتون قد أوفى بطريقة جيدة للغاية بهذه المهمة المزدوجة (إضعاف اليابان وتقوية الصناعة الامريكية بالانفتاح على الصين).

(٧) إن الأمر يتعلق هنا بمفهوم قديم لمعنى النشاط "الإنتاجى" الذى يتم تحديده من خلال الإنتاج المادى ولا شك أن النظرة لشركة (بلا تصنيع) Fabless كانت حلمًا يرواد السيد Tchuruk Jadis رئيس مجلس إدارة ألكاتل الفرنسية.

(٨) ركزت هذه الشركة على حقيقة أن العمال الصينيين. فى مصانعهم، تلقوا عام ٢٠٠٤ أجورا تقل بنحو عشرين مرة عن تلك التى يتقاضاها نظراؤهم فى أمريكا، ولكن حيث إن تكلفة المظلة الاجتماعية فى الولايات المتحدة وكما هو الحال فى أوروبا تتراوح ما بين ٨٠ إلى ١٠٠٪ من صافى المرتب المتحصل عليه فى حين أن ذلك لا يوجد على الإطلاق بالنسبة للعمالة الصينية، فإن التكلفة الأسبوعية للأجر كانت ٤٠ مرة أقل من نظيرتها فى الدول الغربية، وفى النهاية، فإن طول فترة العمل، معبرا عنها بالأسبوع تعتبر مرتفعة مرتين فى الصين عن نظيرتها فى الولايات المتحدة حيث يمكن أن تصل المقارنة إلى ١ مقابل ٨٠ .

(٩) منذ بزوغ الصين "كمصنع للعالم" نجد بعض الدول مثل المكسيك قد شهدت ظاهرة هجرة الصناعة بصورة سريعة؛ وتم تقدير تكلفة العمل/ساعة معبرا عنها بالدولار فى المكسيك (عام ٢٠٠٥) بأقل تسع مرات من نظيراتها فى الولايات المتحدة، وكانت هذه التكلفة فى الصين أقل من نظيرتها فى المكسيك بنحو تسع مرات؛ ومن الواضح أهمية الفجوة بين الصين والمكسيك إذا علمنا أن الصناعة فى المكسيك كانت تعتمد بدرجة كبيرة كذلك على قطاع العقود التحتية.

(١٠) فى هذا الصدد يمكننا أن نتذكر بالمناسبة ما حدث لليابان بدءا من نهاية السنوات العشرينيات: نعنى بذلك الثورة المضادة التى قادها العسكريون مع دعم من جانب القاعدة العريضة من الفلاحين.

(١١) لو أن لديهم طفلا واحدا، فيتعين عليهم أن ينفقوا من أجل أن يرسلوه إلى المدرسة! ومن الملاحظ أن الشرطة لا تلاحقهم على الرغم من أنهم فى حالة غير شرعية: فأصحاب الأعمال يستفيدون منهم! "ويمكن تقدير نحو ١٥٠ مليون صينى والذين يطلق عليهم" السكان العائمون "Populatian lottante"، بمعنى أنهم هؤلاء الذين يهاجرون من منطقة لأخرى دون أن يكون لديهم وثيقة السفر "اليوكو"، وهى تلك الوثيقة التى تعطى الحق لحاملها بالإقامة الداخلية وحق السكن والتعليم لأولاده. ونرى هؤلاء المهاجرين فى المحطات، وفى الأكواخ حيث يعيشون فى ظروف سيئة للغاية تماما كما هو الحال بالنسبة للمقيمين غير الشرعيين فى البلدان الغربية وفى أمريكا" انظر فى ذلك Jean - Marc et Yidir Plautade, La Face Cachee de la Chine, Bourin editenr, Paris, 2006, p. 75.

(١٢) من بين ملامح السلطوية أن الدولة تتدخل فى كافة مجالات الحياة الاجتماعية؛ حتى إنها توجد داخل الأسرة نفسها ويعد ذلك ذا مغزى، كما توضح لنا العقوبات التى يتم توقيعها على الرجال والنساء: نقصد بذلك عمليات التعقيم. وتبدو هنا المقارنة واضحة مع بعض التدابير التى اتخذها النظام النازى فى ألمانيا.

(١٣) عندما تضم الأسرة ثلاثة أطفال – على سبيل المثال – مع وجود الأم التى يتعين عليها الانشغال بأطفالها ومن ثم لا تكرس وقتا كبيرا للذهاب إلى العمل، نجد أن مرتب الزوج يجب أن يكون مرتفعا نسبيا، ولكن مع وجود طفل واحد، فإن المرأة يكون باستطاعتها العمل... ونجد بذلك مصدرين للدخل من أجل معيشة ثلاثة أفراد أو مصدر واحد للدخل من أجل معيشة خمسة أفراد: وهذا التبسيط فى التحليل يعطى مؤشرا على الأثر المنخفض لتكلفة العمل فى الصين نتيجة انتهاج سياسة الطفل الواحد.

(١٤) هذا الارتفاع فى قيمة اليوان بنسبة ٢٠٪ بالمقارنة بالدولار قد تم على ما يبدو من أجل أن يتراجع الكونجرس الأمريكى عن الموافقة على مشروع لرفض الإغراق النقدى الذى تمارسة الصين والذى كان من شأنه أن يدفع الحكومة الأمريكية إلى اتخاذ تدابير ضد الصين ويتزامن ذلك مع المشروع الذى يتبناه الكونجرس الأمريكى فى ٢٩ سبتمبر عام ٢٠١٠ والذى يرفض الحمائية النقدية التى تمارسها بعض الدول؛ ولكن انخفضت قيمة اليوان مرة أخرى لتصل إلى ٦،٦٨ للدولار الواحد.

(١٥) تخص تلك الإجراءات السماح بالتحويلات المتعلقة بالصادرات والواردات، وكذلك تحركات رؤوس الأموال المرتبطة بالاستثمارات.

(١٦) وهذا العجز فى الميزان التجارى يشرح فى جزء كبير منه العجز النقدى الذى ينتج كذلك بسبب الاستثمارات المباشرة المتجددة، فالشركات الغربية تجعل ميزان رؤوس الأموال فى الأجل الطويل لصالح الصين.

(١٧) وذلك بفعل أن التجارة الخارجية تسهم فى تضخيم الكتلة النقدية المتداولة ولذلك نعلم جيدا لماذا لا تسعى الصين إلى تطوير نظامها الائتمانى.

(١٨) على جانب الاستيراد، نجد أنه إذا كان ثمن السلعة يعادل ١٠٠ دولار فى الولايات المتحدة فإنها تعادل ٣٤٠ يوان إذا كان سعر الصرف يعادل ٣,٤٠ يوان للدولار الواحد، بينما تعادل ٦٨٠ يوان إذا تغير سعر الصرف ليصبح ٦,٨٠ يوان للدولار الواحد. من ثم فإن السلع الأمريكية تعد أكثر غلاءً تصل إلى الضعف إذا ما تم حسابها باليوان وهذا ما لا يتفق مع سعرها الحقيقى. وجدير بالذكر أن تقييم اليوان بأقل من قيمته الحقيقية يعادل ١٠٠٪ من الضرائب الجمركية التى تفرضها الصين على الصادرات الأمريكية أما على جانب التصدير، فإن ثمن السلعة الذى يعادل ٦٨٠ يوان فى الصين يساوى ٢٠٠ دولار فى حالة ما إذا كان سعر الصرف ٣,٤٠ يوان للدولار ولكنه فى الحقيقة يساوى فقط ١٠٠ دولار فى حالة سعر الصرف الذى تفرضه الصين ٦,٨٠ يوان للدولار) من ثم فإن أسعار السلع الصينية أقل غلاء بنحو الضعف مقدرة بالدولار وهذا مالا يتفق مع سعرها الحقيقى. من ثم فإن تقييم اليوان بأقل من قيمته الحقيقية يعد مساويا بنحو ٥٠٪ للإعانات المقدمة للصادرات التى تقدمها الصين ضمنيا لمنتجاتها الموجهة للتصدير.

(١٩) يجب التذكرة بأن الحمائية فى حد ذاتها ليست سياسة جيدة أو سيئة، فهى قد تبدو مفيدة وضرورية فى حالة دولة ما تعانى من عجز مزمن، وعلى النقيض، فإن الحمائية "النقدية" لدولة تتمتع بفوائض فى ميزانها التجارى تعتبر عدائية فى مقابل الدول التى تعانى من عجز فى موازينها التجارية.

(٢٠) لا شك أن تخفيض العملة يمكن أن يعتبر عاملا فى استفحال الأزمة اليابانية، حيث كان هذا التخفيض ملازما لتلك الأزمة.

(٢١) تم هذا التخفيض فى إطار ما يطلق عليه (endaka) أى السياسات المتكررة لتقييم العملة اليابانية، حيث ارتفعت قيمة العملة اليابانية فى مقابل الدولار: وقد ساهمت تلك السياسة مرة أخرى فى تفاقم المشكلات الاقتصادية لليابان.

(٢٢) إن المنافسة وتعددية الشركات داخل قطاع ما لا تستبعد من وجهة النظر الخارجية أن تكون الدولة فى وضع احتكار للأنشطة الاقتصادية نتذكر المنافسة بين بوينج والإيرباص فيما يتعلق بإمداد الصين بنحو مائة طائرة، فالمفاوض الصينى كان يتمثل فى الحكومة الصينية، ولم يكن يتمثل فى الشركات الصينية العاملة فى هذا المجال.

(٢٣) إن القادة الصينيين لا يقبلون بطبيعة الحال هذا التوصيف "بالرأسمال فهم يبنون فى الواقع" اشتراكية، بفضل اقتصاد السوق وذلك على حد تعبيرهم من الأخذ فى الاعتبار الخصوصيات القومية للصين... فالنظام المتبع فى الصين هو نوع من الاشتراكية "الوطنية" ويمكننا هنا ملاحظة أن العالم قد عرف سابقا الأمم التى تعمل على تطوير رأسمالية سلطوية تحت قيادة حزب يتصف بأنه اشتراكى ووطنى فى آن واحد.

(٢٤) فى الواقع، فإن النموذج الميركانتيلى ذا الفوائض التجارية القوية يسمح بإحداث نمو اقتصادى كبير ويعنى ذلك نموا كبيرا فى الإنفاق الداخلى. وإذا كان اليوان قابلا للتحويل وإذا كانت التجارة الخارجية للصين فى حالة توازن نتيجة لذلك، فإنه ستبدو هناك ضرورة مطلقة من أجل الحفاظ على النمو أن تتم استمالة الطلب الداخلى وبالتالى زيادة المرتبات والأجور، وستصبح الأرباح تبعا لذلك أقل ارتفاعا، وهذا بلاشك مالا تطمع إليه القلة الحاكمة فى الصين.

(٢٥) انظر فى هذا الصدد La Tribune, 15 avril 2008

(٢٦) نجد كذلك العلاقة القوية الموجودة فى المذهب التجارى بين البحث عن الثروة والبحث عن القوة والهيمنة. ومع ذلك، فإن "النموذج" الميركانتيلى الذى ينطبق على المجتمع الإنجليزى فى عهد Petty كما ينطبق كذلك على الصين الحديثة يعتريه اختلاف مهم: ففى الحالة الأولى، كان هذا النموذج فى خدمة النبلاء من الملكة كما أن الحرية الدينية وحرية الفكر كانت تبدو شرطًا ضروريًا لنجاح هذا النموذج، أما فى الحالة الثانية، فإن هذا النموذج يخدم القلة الحاكمة من الطبقة السياسية ورجال الأعمال ويحتاج إلى تنظيم شمولى من أجل ضمان بقائه.

(٢٧) يمكن ملاحظة أنه بعد وقت قصير من إبرام هذا الاتفاق، أعلنت الصين عن نيتها للتوجة نحو إنتاج الطائرات كبيرة الحجم بما يمثل بذلك منافسة مباشرة للطائرة A380 التى تنتجها صناعات الإيرباص الأوروبية.

(٢٨) فى سبتمبر ١٩٦٤، نجد أن قراء صحيفة البرافوا الروسية قد حدثت لهم صدمة عند قراءة مقالة توضح أن "كاو" لم يكن فقط يطالب بالأراضى الآسيوية التى فقدتها الإمبراطورية الصينية لصالح روسيا فى القرن التاسع عشر، لكنه هاجم الاتحاد السوفياتى لاستيلائه على جزر الكوريل وجزء من بولندا وبروسيا الشرقية وجزء من رومانيا. ومن وجهة نظر ماو، أنه لابد من تقليص حجم الاتحاد السوفييتى، حيث يطالب بأن تسترجع الصين نحو مليون ونصف كيلومتر مربع من أراضى الاتحاد السوفييتى.

انظر فى ذلك Paul Kennedy, op. cit., p, 626

(٢٩) فى عام ١٩٦٤، حدثت حرب حقيقية على الحدود، والتى كان طرفاها الاتحاد السوفييتى والصين، على عكس ما كان يقال فى ذلك الوقت، بأن الأمر يتعلق فقط ببعض المناوشات البسيطة.

(٣٠) وهذا يشرح حقيقة أن التجارة الخارجية للصين سجلت عجزا فى السنوات الثمانينيات: فالعقود التحتية كانت تقتضى زيادة الواردات من السلع والمعدات.

(٣١) نشير هنا إلى "نموذج اقتصادى" حيث تتبنى الصين نفس النموذج اليابانى. ولكن هناك اختلاف جوهرى فى السياسة بين الصين واليابان عام ٢٠٠٠: فالأولى تعتبر سلطوية فى حين أن الأخرى تعتبر ديموقراطية.

(٣٢) حتى فى المناطق الساحلية الصينية، يوجد تقسيم واضح وتمييز بين القوى العاملة، بين العمال "السريحة" والعمال العاديين.

(٣٣) فى منتصف السنوات التسعينيات، شهدت الولايات المتحدة فترة رخاء فى حين شهد الاتحاد السوفياتى فترة انهيار، وقد بلغ النمو الاقتصادى لأمريكا درجة تستطيع معه السيطرة على العالم بدون منافس، وبالتالى تمكنت من معاملة اليابان معاملة متشددة وعنيفة.

(٣٤) بالنسبة لبكين، فإن التحالف الدفاعي بين اليابان وأمريكا ما هو إلا تحالف "هجومي". وقد صرح أحد الشخصيات الرسمية فى المركز الصينى للدراسات الاستراتيجية عام ١٩٩٦ بقوله "نحن لا نخشى دفاع أمريكا عن اليابان ولكننا نخشى أن يتحول ذلك الدفاع إلى تهديد يشمل منطقة الباسفيك الآسيوى بأكملها ويسمح إلى تحفيز وتشجيع اليابان على أن تعلب دورا عسكريا. وهذا يعتبر أمرا غير مرغوب فيه" (انظر فى ذلك The Coming Conflicti, Page 170).

(٣٥) يمكن أن يبدو هذا التحالف بين روسيا والصين السلطوية إعادة لتحالف قديم بين الألمان والروس فى عام ١٩٣٩، والذى تم بين هتلر وستالين ! ففى الأجل القصير، يسمح هذا التحالف لروسيا بتصدير الطائرات الحربية عالية الكفاءة إلى الصين وكذلك تصدير التكنولوجيا الخاصة بها ! ولكن بعد ذلك، فإن ذلك سيبدو ذا عواقب وخيمة على روسيا نفسها مع الأخذ فى الاعتبار النهم الصينى لتوسع الأراضى الصينية. ومع ذلك وبنفس الطريقة التى حدثت بين فرنسا وبريطانيا العظمى حيث تحملان المسئولية من خلال، مماطلتهم فى توقيع اتفاق عام ١٩٣٩، وتجدر الإشارة إلى أن الولايات المتحدة فى عام ١٩٩٦ كان عليها مسئولية مشابهة فى التدابير التى اتبعتها وسياستها (الاحتوانية) فى العهد السوفياتى.

(٣٦) انظر فى ذلك The Coming Conflicti op. cit., page 109

(٣٧) تستمد الأوساط المسالة تأثيرها من خلال الشعور بالذنب الذى يرتبط بتسليح دولهم وتحويلها إلى دول عسكرية وتستخدم الدعاية الصينية هذا الأسلوب بدرجة كبيرة.

(٣٨) انظر فى هذا الصدد Richard Bernstein, Ross H. Munro, The Coming Conflict w.th China, op. cit., page 101.

(٣٩) نقصد بالمصطلح (MFN) الدولة الأولى بالرعاية Most favored - nation treatment

(٤٠) يتعلق ذلك بالشركات التى تظهر فى قائمة أكبر خمسمائة شركة الأكثر دخلا.

(٤١) انظر The Coming Conflict with China, op. cit., pages 100 et 101

الفصل السادس

الفائض التجارى للصين يُفقد العالم توازنه

كما سنرى لاحقا، فإن الفوائض التجارية الصينية تعتبر مصدرا مهما للمشكلات التى واجهها الاقتصاد الأمريكى وما تبع ذلك من أزمة مالية عالمية. وكما نقول فإن هناك علاقة بين الجلاد وضحيته وذلك عندما قام الرئيس نيسكون عام ١٩٧٨ بتوقيع اتفاق مع الشيطان (نعنى بذلك الصين) دون أن يقيس مدى تبعات هذا الاتفاق. ولا شك أن التواطؤ السياسى سواء كان متعمدا أم غير متعمد يمكن أن يؤدى إلى توافق اقتصادى والذى قامت اليابان بدفع ثمنه غاليا. وفى ظل ما تتمتع به الصين من أجور وسعر صرف منخفض للغاية فإنها قد أضحت خلال التسعينيات أرض الدورادو الحقيقية لرؤوس الأموال الأمريكية. فقد تضاعفت الأنشطة القائمة على العقود التحتية لهذه الشركات العالمية الكبرى لتسمح بتحقيق أرباح هائلة لها. ويمكن القول بأنه خلال الألفية الثانية وصل معدل الربح لهذه الشركات إلى مايقرب من ١٥٪ وينطبق ذلك على القطاع الخدمى كذلك. وقد أدى ذلك إلى ظهور حركة تنقلات وهجرة قوية للصناعات الغربية إلى الصين لهثا وراء تحقيق هذه الأرباح، مما ساعد على تفاقم العجز المستمر فى الموازين التجارية للبلدان الغربية. إن فقدان التنافسية للعمالة الصناعية فى الولايات المتحدة فى الوقت نفسه الذى يسعى فيه رأس المال للحصول على عوائد عالية أدى إلى أن تتبنى البنوك والسلطات الأمريكية سلوكيات مالية ونقدية غير محسوبة والتى سمحت بعد فقاعة الإنترنت بأن تعطى مهلة أربع سنوات للاقتصاد الأمريكى ليقف على قدميه (٢٠٠٣/٢٠٠٧).

إن الأزمـة المالية العـالمية والتى تعـود جذورها فى نظرنا إلى عـام ٢٠٠١ (وهو التاريخ الذى دخلت فيه الصين إلى منظمة التجارة العالمية) وبدأت تظهر علاماتها عام ٢٠٠٧ فى شكل: أزمة عقارية - أزمة سندات - أزمة بنكية - أزمة بورصة - وكساد دائم ومستمر. ويمكن القول إن المساهمة الكبيرة التى قدمتها الصين لتمويل العجز العام الأمريكى، والتى سمحت بالإبقاء على معدلات الفائدة عند أدنى مستوى لها لا تعتبر بحق فرصة إيجابية لأمريكا، بل إنها فى حقيقة الأمر بمثابة مصيدة أو نوع من المخدر أكثر من كونها علاجا فعالا. ولو استمرت الممارسات الاقتصادية التى اتبعتها خلال السنوات الأخيرة فإن المستقبل يمكن أن يكون معتما لمعظم دول العالم.

١- نهاية اتفاقيات بريتون وودز وصعود المنافسة اليابانية

إذا كانت الأزمة المالية الراهنة هى نتاج للسياسة التجارية الصينية، فإنه من الملائم فهم كيف أن الصين استطاعت نهج تلك السياسة. وهنا يتعين علينا إعادة الأمور إلى نصابها الصحيح وفى سياقها السليم. نقصد هنا الديناميكية العالمية منذ عدة عقود وكذلك دور الولايات المتحدة كقوة مهيمنة على هذه الديناميكية.

إن اتفاقيات بريتون وودز وضعت قاعدتين هامتين تم إلغاؤهما تحت حكم الرئيس نيكسون (١٩٦٩ - ١٩٧٤) وهما: قابلية تحويل الذهب إلى دولار بواسطة البنوك المركزية (عام ١٩٧١)، والثانية هى التخلى عن نظام الصرف الثابت والرقابة على الصرف بواسطة صندوق النقد الدولى (عام ١٩٧٣). ولقد كان لذلك تبعات خطيرة. فإلغاء قابلية التحويل بين الذهب والدولار سمحت للولايات المتحدة ألا تنشغل كثيرا وألا تعطى أهمية لمسألة العجز فى ميزانها التجارى. ولكن هذا لا يعنى إطلاقا أنهم يتنازلون عن تنافسية شركاتهم الصناعية كما أنه مع بداية العمل بنظام أسعار الصرف المعومة سعت اليابان إلى إجراء تغيير فى نمط سياساتها الحمائية والتجارية. فانتهجت سياسة التعويم القذر والتى سمحت لها بتخفيض عملتها بفضل التدخلات المتكررة للبنك اليابانى المركزى. وحيث إن صندوق النقد الدولى لم يعد يقوم بدوره

كشرطى لمراقبة أسعار الصرف فإن المنافسة اليابانية بين ١٩٧٥ و ١٩٨٥ أضحت تمثل خطرا حقيقيا على الشركات الغربية. لقد مضى الوقت الذى كانت تعتبر فيه اليابان دولة مهمة لأنها فقط حليفا لا غنى عنه للولايات المتحدة فى آسيا. ولكن جاء الوقت لتتحدث اليابان بتفاخر واعتزاز عن مستواها التكنولوجى أو ما أطلق عليه المعجزة اليابانية التى سمحت منذ ذلك الوقت للمنتجات اليابانية أن تصبح منافسة قوية فى العالم بأسره. وهذه المنافسة لم تعد تقتصر على المنسوجات والمنتجات الأخرى ذات القيمة المضافة الضعيفة، بل أصبحت تخص بناء الأساطيل البحرية، والسيارات، والإلكترونيات، ومعدات التصوير، والأدوات الكهربائية المنزلية... إلخ. فاليابان أصبحت تدير سياسة تجارية فعالة. فهى تقوم بتصدير العديد من السلع ورؤوس الأموال التى تسمح لها بفرض تقسيما واسعا للعمل خاصة فى القارة الآسيوية... وحتى مع انخفاض مستويات الدخول بالنسبة لوظيفة ما مقارنة بنظيرتها فى الدول الغربية فإن هناك زيادات كبيرة قد حدثت فى مستوى الدخل اليابانى.

٢- صعود الصين وأثره على الصناعات الأمريكية

لقد أقامت الولايات المتحدة علاقاتها مع الصين عام ١٩٧٢، فى الوقت الذى كانت أمريكا فى حرب مع فيتنام وفى عداوة شرسة مع الاتحاد السوفيتى. وكان لهذه العلاقات تبعات اقتصادية صاحبها انفتاح متزايد للصين على العالم. ومما لاشك فيه أن الرئيس الأمريكى ريتشارد نيكسون كان يأمل فى أن تسهم أمريكا فى التحول التدريجى للصين إلى رأسمالية "عادية" بيد أن ذلك لم يكن سوى بداية لأوهام أمريكية. فالصينيون سواء قبل وفاة ماو أو بعده كانوا يدركون جيدا الأهمية القصوى لاحتفاظهم بالنظام الشمولى فى تنظيم المجتمع الصينى.

وقد قامت الصين بعد عودة السيد دينج بتقليد اليابان بشكل كبير خاصة بدءا من عام ١٩٨٩. ومنذ ذلك العام وحتى عام ١٩٩٤ قامت بإجراء تخفيضات مهمة لعملتها النقدية لتظل أقل بكثير من قيمتها الحقيقية. وعلى الرغم من أن الميزان التجارى للصين

قد شهد عجزا فى السنوات الثمانينيات يعزى إلى الزيادة الكبيرة فى واردات الصين من المعدات والتجهيزات فى إطار الأنشطة القائمة على العقود التحتية فإنه منذ عام ١٩٩٢ أصبح هذا الميزان يشهد فوائض مهمة.

وعلى الرغم من هذا التشابه فإن الصين تختلف تماما عن اليابان من وجهة نظر الشركات الغربية. فالشركات اليابانية تعد منافسة خطيرة لهم فى حين أن الشركات الصينية لم تكن تمثل خطرا حقيقيا من خلال أنشطة العقود التحتية بل بالعكس كانت مصدرا لتحقيق أرباح كبيرة للشركات الغربية وخاصة كلما انخفضت قيمة العملة الصينية.

وبدءا من السنوات الثمانينيات وأثناء التسعينيات تنامت بشكل كبير الأنشطة القائمة على العقود التحتية مما سمح بتحقيق أرباح غير عادية لكل من الصين والشركات الغربية. فإذا ببعض المزارعين بالقرب من مدينة قوانغتشو القائمين على زراعة الأرز يصبحون مليارديرات فى غضون عشرة أو خمسة عشر عاما. كما وصلت الأرباح التى حققتها الشركات الغربية إلى معدل يناهز ١٥٪ من إجمالى أنشطتها بفضل العقود التحتية. وهذا العائد غير المعقول للربحية أصبح مع بداية الألفية الثانية أمرا مألوفا وعاديا بالنسبة للشركات الكبرى التى تستثمر فى الصين. وعندما نتحدث عن هذا المعدل "العادى" للأرباح نجد أنه لم يكن بمحض الصدفة أن تصبح الصين عضوا فى منظمة التجارة العالمية عام ٢٠٠١ مع كل التبعات التى تلت هذا الانضمام.(١)

ومع معدل للأرباح يصل إلى ١٥٪ فإن الأنشطة تسارعت فى الصين تاركة وراءها عملية هروب للصناعات ظهرت بداية فى الولايات المتحدة لتمتد إلى أوروبا حتى وصلت إلى اليابان. وفى السنوات التسعينيات كانت عملية هروب الصناعات تجاه الصين غير ملحوظة بدرجة كافية. والقليل من الاقتصاديين ثاقبى النظرة هم الذين دقوا ناقوس الخطر، منهم على سبيل المثال موريس إلياس وإيمانويل تود، حيث كانا على وعى بالأخطار التى تتضمنها عملية نقل خطوط إنتاجية بالكامل من الدولة الأم إلى الدول الآسيوية. وقد انطبق ذلك أيضا على العاملين فى هذه الشركات قى حين يزداد فى

الوقت نفسه الضغط على العاملين فى مجال البحث والتطوير أو ممن يعملون بالإدارة. علاوة على ذلك فإن معظم الاقتصاديين كانوا يرون أنه ليس هناك ضرر من أن تخسر تلك الشركات عمالتها بوجه عام.

وطبقا لتحليلاتهم فإن ذلك يعنى بكل بساطة حركة كبيرة نحو ما أطلقوا عليه عزوف الشركات المتطورة عن الأنشطة المرتبطة مباشرة بإنتاج السلع الاستهلاكية.[٢] وهو مفهوم جديد لتقسيم العمل الدولى يعتبر مفيدا للجميع. ففى الدول المتقدمة تتخصص الشركات فى أنشطة البحث والتطوير بينما تقوم الشركات فى الدول النامية بالإنتاج والتصنيع. ويرجع الفضل للاقتصادى إيمانويل تود فى ملاحظة ظاهرة هروب الصناعة مبكرا فى عام ٢٠٠٠.[٣] موضحا آثارها النسبية وأضرارها التى يمكن أن تزعزع وتربك المجتمع برمته. وقد جاء قبله كذلك الكاتبان الأمريكيان بيرنستين ومورو اللذين أوضحا خطورة هذه الظاهرة من خلال مؤلفهم الصادر عام ١٩٩٧ بعنوان: "الصراع القادم مع الصين".[٤] ونحن لا نرى لماذا تتوقف هذه الحركة نحو الهروب الصناعى فى البلدان المتقدمة وعلى رأسها أمريكا طالما ظل اليوان مقوما بأقل من قيمته الحقيقية وما دام لم تقم البلدان الغربية باتخاذ التدابير اللازمة لحماية اقتصادياتها وصناعاتها.إن المكونات الإنتاجية للأنشطة التحتية ستصبح أكثر اتساعا بما يعنى أنه بعد قيام الصين بإنتاج السلع الاستهلاكية فإنه سيأتى دورها فى إنتاج المعدات والتجهيزات (بما فى ذلك صناعة الطائرات والمحطات النووية) ثم بعد ذلك يأتى دورها فى مجال البحث والتطوير والتصميم. كل ذلك يعنى أن هروب الصناعة سوف يستمر ليشمل كل المجالات والتخصصات. وفى هذا الصدد يقول بيرنستين ومورو فى كتابهما.[٥] أيا كان مستوى الدعم الذى تقدمه الصين لصادراتها فإنها بذلك تعمل على تدمير العلاقات التجارية مع الولايات المتحدة. وحتى لو كانت الصين تقوم بدعم بعض الصناعات التى تعمل بخسارة فإنها تمكنت بطرق متطورة أن تقدم كذلك الدعم لصادراتها من المنتجات ذات القيمة المضافة العالية حيث تقوم بتسعيرها بأقل كثيرا من نظيرتها فى السوق الأمريكية وبطريقة غير عادلة مما يقلل بطبيعة الحال من تنافسية الصناعات الأمريكية. وذلك يعتبر إحدى ركائز الاستراتيجية التجارية التى أخذتها الصين من اليابان فى المجال الصناعى. لقد أحدثت تلك الاستراتيجية طفرة

سريعة فى طبيعة الصادرات الصينية لتتحول من تلك القائمة على المنتجات ذات التكلفة الرخيصة لتقفز إلى تلك المنتجات ذات التقنية العالية والقيم المضافة الكبيرة. وهذا بلا شك يتناقض مع القول بأن العجز الأمريكى التجارى مع الصين يتعلق فقط بالمنتجات الصينية التقليدية ذات تكلفة العمل الرخيصة. لقد بدأ يثبت خطأ هذا القول بدءا من عام ١٩٩٠.

٣- المحاباة مع الصين والقسوة مع اليابان : مبدأ الكيل بمعيارين

إن شكل الترابط بين الشركات الغربية وخاصة الأمريكية والصين يمثل الأساس لتوافق كبير بين القلة المحتكرة من رجال الصناعة الأمريكيين ونظرائهم الصينيين من ناحية، والرأسماليين الجدد المنضمين إلى الحزب الشيوعى الصينى والقلة من قادة الحزب المتحكمين فى الاقتصاد الصينى من ناحية أخرى. وفى حين تمتلك المجموعة الأولى رؤوس الأموال فى الاقتصاديات المتقدمة بما سمح لها بالتحكم فى عمليات الإنتاج والنفاذ للطلب النهائى للأسواق العالمية فإن المجموعة الثانية تمتلك الأيدى العاملة التى تعمل تحت ظروف لا إنسانية وبأقل التكاليف. وفى هذه الظروف تظهر اتجاهات للمعارضة السياسية فى الولايات المتحدة وخاصة داخل الحزب الديمقراطى. ففى البداية كان هذا الحزب مؤيدا للتعامل مع الصين، وقد لقى ذلك تأييدا واسعا من قبل الطبقة السياسية الأمريكية بدءا من نيسكون وخلفه الجمهوريون ثم تتبع خطاهم الديمقراطيون. ومع ذلك فنجد اليوم أن عددا ليس بالقليل من هؤلاء الذين أظهروا تأييدهم للصين يتوجسون خوفا ويرتعدون من نتائج هذه المحاباة الأمريكية للصين.

إن رجال الصناعة الأمريكيين خلال السنوات الثمانيينات والتسعينيات الذين شعروا بالسعادة والارتياح لما تقدمه لهم الصين من فرص للربح الهائل، كانوا يسعون وبأى طريقة لوضع نهاية للمنافسة اليابانية لهم. وفى منتصف الثمانينيات قام مؤتمر بلازا وكذلك مؤتمر اللوفر بإلزام اليابان بإعادة النظر فى سياستها من أجل تقليل فوائضها التجارية وزيادة قيمة عملتها. لذلك اضطرت اليابان إلى تحرير دخول رؤوس

الأموال بما يمكنها من رفع سعر عملتها، وفى ذات الوقت قبلت زيادة نفقاتها العامة لاستمالة الادخار نحو الإنفاق الداخلى وتقليل التدفقات الرأسمالية للخارج التى كانت تسهم فى الإبقاء على سعر منخفض للعملة اليابانية. وبالإضافة إلى ذلك، وهو الأهم، التزم البنك المركزى اليابانى، وخلال فترة معينة بعدم التدخل فى سوق الصرف.

لقد خضعت اليابان لهذه الشروط على مضض ورغما عن إرادتها وقامت بتحديد سعر فائدة عند مستويات منخفضة أملا فى تعويض عملية رفع قيمة الين. بيد أن ذلك لم يحقق الآثار المرتقبة فيما يتعلق بسعر الين، حيث واصل ارتفاعه ولكنه ظل مع ذلك عند مستوى أقل من قيمته الحقيقية. وقد ترتب على ذلك قفزة كبيرة فى الاقتراض مما دفع الأفراد إلى الإقبال الجنونى على شراء العقارات والتعاملات فى البورصة. لقد كانت هذه اللحظة مهمة للتعبير عن الكبرياء الوطنى لليابانيين مع ارتفاع قيمة العقارات وقد تم هذا دون أن يتسبب ذلك فى حدوث تضخم مهم. وكان ذلك يعتبر تحديا حقيقيا يواجهه صاحب الانتصارات فى الحرب العالمية الثانية.ولكن للأسف الشديد لم تدم تلك اللحظة المتفائلة من شراء العقارات لفترة طويلة حينما قررت الحكومة اليابانية رفع معدلات سعر الفائدة مما ترتب عليه حدوث الفقاعة العقارية التى شهدتها اليابان عام ١٩٩٠.ولكن اليابان، وبعد مضى عامين من الصعوبات الاقتصادية التى واجهتها استطاعت أن تعيد بناء اقتصادها وهنا قامت إدارة كلينتون وبشكل متعمد بالتسبب فى ارتفاع كبير للغاية فى قيمة الين مقابل الدولار ما بين ١٩٩٢ - ١٩٩٥.[٦]

ففى عام ١٩٩٢، وهو عام الانتخابات الأمريكية، قام الرئيس جورج بوش (الأب) باتخاذ قرار بيع ١٥٠ طائرة حربية إف ١٦ إلى تايوان سعيا منه لضمان الاستقرار فى آسيا، وكذلك اعتقادا منه أن هذه الصفقة يمكن لها أن تعمل على تحفيز الأنشطة الاقتصادية لولاية تكساس. بيد أن هذا القرار لم يلق ترحيبا فى العاصمة الصينية بكين. وقام عدد من رجال الصناعة الأمريكيين المقربين من الصين - وبتحريض من الحكومة الصينية - بمقاطعة انتخابات بوش مرة ثانية. ولا شك أن هؤلاء لا ينظرون إلا إلى مصلحتهم. فبالنسبة لهم لابد من القضاء على المنافسة اليابانية والاحتفاظ فى نفس الوقت بعلاقات طيبة مع الصين. لذلك فقد سعوا لانتخاب مرشح آخر يمكن أن

يحقق لهم هذين الأمرين معا. وقاموا بتحفيز السيد بيرو لدخول سباق الانتخابات كمرشح ثالث (بجانب كلينتون وبوش) مما أدى بطبيعة الحال إلى تفتيت الأصوات الأمريكية فى غير صالح بوش (حيث حصل الملياردير روس بيرو على ١٨,٩٪ من الأصوات أى ١٩ مليون صوت مقابل ٣٩ مليون صوت لبوش و٤٤ مليون صوت لكلينتون). وانتهت الانتخابات بنجاح كلينتون الذى سعى خلال فترتى رئاسته إلى العمل بما يتفق مع ما انتظره منه رجال الأعمال الأمريكيون، فقد تم استبعاد الخطر اليابانى وتم دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية بدون أية شروط تتعلق بسعر اليوان. لقد أعطى كلينتون الضوء الأخضر الأمريكى لدخول الصين للمنظمة فى نهاية ١٩٩٩ وانضمت بعدها بالفعل الصين عام ٢٠٠١ رسميا. بذلك يكون كلينتون قد أوفى بوعده وبكفاءة ما خوله به رجال الأعمال الأمريكيون. بيد أن الأصوات بدأت تعلو فى الكونجرس الأمريكى وفى النقابات المختلفة منذ تولى بوش الابن مقاليد الحكم بالتنديد بالآثار السلبية لانخفاض سعر اليوان على الاقتصاد الأمريكى. وبدأت تظهر الآثار السلبية لهجرة الصناعة الأمريكية مع قيام العديد من الشركات الأمريكية بغلق أبوابها وتزايدت أعداد العاطلين عن العمل واتجهت الأجور نحو الانخفاض.

٤- هجرة قطاع الخدمات سعيا وراء العائد المرتفع لرأس المال فى الصين

لقد سمح تطوير الأنشطة القائمة على العقود التحتية الصناعية أن تنتقل هذه الظاهرة كذلك إلى القطاع الخدمى. حيث أدى ارتفاع معدل ربحية رأس المال التى تصل إلى ١٥٪ إلى خروج رؤوس أموال ذلك القطاع للاستثمار فى الصين. فلم يعد هذا العائد أمرا استثنائيا، بل أصبح مألوفا أن تقوم الشركات الغربية بتقييم قراراتها بناء عليه منذ عام ٢٠٠٠.

لا شك أن العقود من الباطن مع الصين قد أدت إلى هروب الصناعة من البلدان الصناعية المتقدمة بما يعنى ذلك من آثار سلبية. ولكن السؤال الذى يطرح نفسه أين يتم استثمار رؤوس أموال الشركات الغربية؟ إن ذلك يتم فى الصين التى تمثل بالنسبة

لهذه الشركات أفضل الحلول. ولكن الأمر ليس بالسهل، فالصينيون لن يسمحوا بدخول رؤوس الأموال الغربية إلا عن طريق العقود التحتية حيث حصة رأس المال الأجنبي تكون دائما أقل من نظيرتها للصين كما أن العائد ليس دائما مرتفعا. والصينيون يشترطون بالمقابل الوصول إلى امتلاك التكنولوجيا. علاوة على ذلك فإن القانون الصيني وطريقة تطبيقه تترك دائما مجالا للتحكيم في حالة الفصل في النزاعات لصالح الصين.

باختصار، فإن الحل الصيني لا يمكن إلا أن يتعلق بحجم محدود نسبيا من رؤوس الأموال.أما تلك التي ترغب في أن يتم استثمارها فإنه يتعين أن تبحث للشطر الأكبر منها في أن تتركز في البلدان المتقدمة، ولكن خارج الأنشطة الصناعية بوجه عام[٧] والتي هي بطبيعة الحال بوجه عام أقل تنافسية بالنسبة للصين.

ولحسن الحظ، فإنه توجد فرص لرؤوس الأموال هذه للتوظيف في البناء والتجارة والخدمات، وخاصة في الولايات المتحدة حيث نجد أن التجارة والعقارات والخدمات المالية والتكنولوجية الجديدة تعوض إلى حد كبير الهروب الصناعي خارج أمريكا. ويتم توظيف تلك الأموال كذلك عند معدل ربحية ١٥٪ مثله مثل الشركات الصناعية الكبرى. وحيث أن العجز الخارجي يمثل معوقا قويا أمام النمو الاقتصادي، فإن السياسة الاقتصادية التي تتبعها الولايات المتحدة تسعى لتحفيز الطلب الداخلي من أجل تحقيق معدل نمو للناتج المحلي الإجمالي بمعدل ٣٪ سنويا. ومن السهل استمالة الطلب الداخلي أكثر من استمالته بفعل (أثر الثراء)، أي ذلك الأثر الناتج عن تزايد الممتلكات الخاصة. وفي الواقع فإن الأرباح الناتجة تحدد بدورها صعود البورصة والذي يحفز المستهلكين على الإنفاق بصورة أكثر في السلع الاستهلاكية الجارية كالسيارات، والأجهزة والمنزلية، الحاسبات الآلية والعقارات.

إن الاقتراض أصبح مطلوبا بشكل كبير، وذلك في شكل قروض عقارية، قروض من أجل الاستحواذ على سلع استهلاكية أو تجهيزات منزلية كل ذلك يحدد معدل نمو قويًا للقطاع البنكي وقطاع التأمين، وكذلك بالنسبة لنمو حجم المعاملات المالية، لكنه يحدث وبصورة أقل بالنسبة لحجم العمالة، حيث إن القيمة المضافة بالنسبة للعاملين

في هذه القطاعات ستتزايد بنفس المنوال الذي تشهده الأرباح والتي يمكنها أن تلتزم كذلك بنفس معيار معدل الربحية (١٥٪). ولاشك أن تحرير هذا القطاع قد ساعد في تقويته. وفي هذا الصدد فإن إلغاء القانون البنكي لجلاس وستيجل (الذي تم إقراره عام ١٩٣٩) تحت إدارة كلينتون عام ١٩٩٩ والذي ينظم الفصل بين أنشطة البنوك التجارية وبنوك الأعمال قد لعب دورا مهما لا يمكن تجاهله.(٨)

أما قطاع شركات البيع بالتجزئة مثل شركة والمارت فقد حققت نموا كبيرا سواء بالنسبة لعدد العاملين فيها أو بالنسبة للأرباح التي تحققها (٢ مليون عامل عام ٢٠٠٧).

وتجدر الإشارة إلى أنه في نهاية ١٩٩٠ لم تعرض الصين فقط فرصا استثنائية لتحقيق الأرباح من خلال العقود التحتية المبرمة مع رجال الصناعة الأمريكيين ولكنها كذلك - وهو ما يعد أمرا جديدا - بدأت في إنتاج منتجات نهائية بأسعار لا تنافس. الأمر الذي جعل كبار الموزعين المستوردين بصورة متزايدة من الصين أن يقوموا بإجراء تخفيضات تدريجية لأسعار البيع داخل الولايات المتحدة بالنسبة للسلع الاستهلاكية الصناعية مما ساعدهم كذلك على تحقيق أرباح تصل إلى ١٥٪ بل وتتعداها.

ومن الملاحظ أن الإقراض قليل التكلفة مع ما يصحبه من أثر الثراء قد أدى إلى ارتفاع في قيمة البورصة، الأمر الذي أدى بدوره لازدهار السوق العقارية. وقد ساهمت حالة التفاؤل السائدة في المجتمع الأمريكي إلى ارتفاع قيمة الأصول العقارية الذي شجع ملاكها على الإقبال على مزيد من الإنفاق الإضافي مما كان له أثر إيجابي على النمو الاقتصادي.

وحتى نهاية هذا القرن (وقبل بداية الألفية الثانية) كان كل شيء يبدو على ما يرام ويسير للأفضل بالنسبة للاقتصاد الأمريكي. وبالإضافة إلى ما ذكرناه آنفا فقد ساعدت التقنيات الجديدة وما يطلق عليه الاقتصاد الجديد إلى تأكيد حقيقة الصعود الإيجابي للاقتصاد الأمريكي، حيث شهدت أسهم شركات التقنيات الجديدة والمعلوماتية والاتصال NTIC صعودا هائلا.

وهذا الصعود الهائل لقطاع التقنيات المعلوماتية يعزى إلى تغلغل أنشطة ذلك القطاع في كافة الأنشطة الاقتصادية الأخرى. كما أن أنشطة الإنتاج المرتبطة به تتم

عادة تحت شكل عقود تحتية بصورة مستمرة فى الدول الآسيوية ودون أن يؤثر ذلك على مستوى العمالة فى الولايات المتحدة، وأوروبا أو فى اليابان نظرا للنمو الهائل الذى يشهده ذلك القطاع وباقى القطاعات المرتبطة به. ولا شك أن زيادة اللجوء إلى الأنشطة القائمة على العقود التحتية لهذا القطاع مع الدول الآسيوية وبخاصة الصين قد ساهم كذلك فى زيادات هائلة فى الأرباح التى يحققها. وقد ألهب ذلك ظهور فقاعة الإنترنت(٩) حيث سادت فترة من الرخاء المبالغ فيه، بل والهوس فى إمكانيات هذا القطاع وعائداته حتى نهاية فترة حكم كلينتون. ساعد على ذلك أن عدداً لا بأس به من الاقتصاديين قد قاموا بطمأنة السوق الأمريكية والأوروبية بشكل كبير على قدرة هذا الاقتصاد الجديد القائم على NTIC وخلق السلع غير المادية.

لقد وصل العالم المتقدم إلى مرحلة ما نطلق عليه "ما بعد التصنيع" القائمة على المعلوماتية والمعرفة. نحن ندرك جيدا أهمية القطاع المعلوماتى وكل مجموعة السلع المادية التى يتعين إنتاجها والمرتبطة بهذا القطاع. لكننا نتحدث قليلا عن هيمنه قلة على هذا القطاع فى الولايات المتحدة، وأوروبا، واليابان وبعض الدول المنافسة ولا نعترف فقط إلا بالنمو الاقتصادى الذى تسهم به تلك التقنيات والعمالة عالية التأهيل التى تتطلبها.

إن انهيار البورصة عام ٢٠٠١ لم يغير فى حقيقة الأمر من طريقة وأسلوب التنمية التى تم اتباعها من قبل(١٠) لكن هذا الانهيار يمثل ضربة قوية فى صرح الاقتصاد العالمى وهذا يعنى أشياء كثيرة لمن يتمتعون بقوة الملاحظة فى التحليل. فمن الملاحظ أن عدد شركات هذا الاقتصاد الجديد والذى تصل فيه قيمة الأسهم السوقية للشركات إلى مستوى لا مثيل له ليست بعيدة عن أن تحقق الأرباح المحتملة التى تنتظرها، والتى بررت لها السماح بقبول بعض السلبيات فى الأجل القصير. فالعودة إلى الحقيقة بالنسبة إليهم سيعنى الإفلاس للبعض كما سيعنى تخفيضا هائلا فى موارد البعض الآخر.

فالسعى لتقييم ربحية رأس المال عن معدل ١٥٪ قد أجبر عددا من حملة الأسهم أن يدخلوا فى مخاطرة وخاصة بالنسبة لأمريكا وأوروبا. تتمثل فى تحرير سوق المال والدخول فى مخاطرة تجعلنا ندخل فى مرحلة هروب حقيقى لرؤوس الأموال.

إن المضاربة فى سوق الإنترنت كانت تعتبر طريقا مسدودا. ومن أجل الخروج من هذا الطريق فإن من تسببوا فى هذه الكارثة ويقفون عاجزين عن مواجهتها، قد اهتدوا

إلى فكرة طرح منتجات تمويلية جديدة ولم يكن هناك أفضل من القطاع العقارى لكى يطرحوا فيه المنتجات الجديدة. وبهذه الطريقة فإن الاقتصاد الأمريكى سيجد بسرعة نموا قويا نسبيا قائما على استمالة الطلب الداخلى ودون أن يرهق كاهله العجز التجارى الهائل والمستمر الذى يتحمله من قبل.

وهذا النمو الاقتصادى يقوم على مديونية مزدوجة أولاهما المديونية الداخلية اللازمة لاستمالة الطلب الداخلى والثانية هى مديونية خارجية تتمثل فى العجز التجارى. ولا شك أن الانهيار الذى حدث (٢٠٠١ - ٢٠٠٢) قد وضع مدير الاحتياطى الفيدرالى الأمريكى فى حالة ارتباك. فالسيد آلان جرين سبان كان يعتقد منذ وقت طويل أن تحقيق التكافؤ بين سعر اليوان والدولار أو العجز التجارى الأمريكى لا يمثلان مشكلة، حيث إنه يمكن على حد قوله - تمويل العجز الخارجى بما لا يمنع من تحقيق النمو فى ذات الوقت. إن انهيار البورصة مع الأثر السلبى لحركية أثر الثراء قد تسبب فى مشكلة، حيث كان يتعين وبسرعة كسر هذه الحركية السالبة من أجل السماح بظهور أصول تمويلية أخرى خاصة بالسوق العقارية.

ولقد تبنى الاحتياطى الفيدرالى سياسة سعر فائدة عند معدل منخفض للغاية حيث كان لابد من إعادة التوازن فى وول ستريت من خلال استمالة الطلب على شراء العقارات بطريقة يمكن معها إعادة الإنفاق الداخلى إلى الديناميكية التى كان عليها كشرط ضرورى لتحقيق النمو الاقتصادى بما يسمح بتعويض العجز التجارى الذى وصل لمستويات هائلة. ولكنه مع ذلك ظل مقبولا بالنظر إلى الصين. من هنا يمكن القول إن الكارثة التى وقعت عام ٢٠٠٧ كان يتم الإعداد لها منذ عام ٢٠٠١ .

٥- الصين تسعى إلى تدمير الصناعة فى البلدان الغربية

توجد كوكبة من الدول ترتبط بالصين عن طريق التجارة، والتى تتميز كذلك بوجود قيم منخفضة لعملاتها بالمقارنة بالعملات الغربية لكنها لم تصل إلى نفس المستوى الذى يتمتع به اليوان. كما أن اقتصادياتها قد حققت معدلات نمو مرتفعة لكنها مع ذلك أقل

مما تحققه الصين. ولا شك أن وجود مثل هذه النظم لسعر الصرف مع الاختلافات التجارية التى تتمخض عنها لا يمكن إلا أن يؤدى إلى استمرار عملية هروب الصناعات من الدول الغربية، والجديد فى الأمر أن هذه الظاهرة باتت تتعلق بالأنشطة الصناعية ذوات النواتج غير المادية مثل أنشطة البحث والتطوير والابتكار.

ولا شك أنه مهما كانت البرامج العامة لمساعدة الشركات المخترعة طموحة وتحاول تجنيد وتكريس إمكانيات كبيرة من أجل تحفيز قطاعات الاختراع فإنها لن تستطيع تعويض العائق الذى يمثله العجز التجارى المتكرر أمام النمو الاقتصادى. ففى عام ٢٠١٠ - ٢٠١١ ظهرت فجوات للنمو الاقتصادى بنحو ٩ - ١١٪ للصين، ٣ - ٨٪ للبلدان النامية مقابل فقط صفر إلى ٢٪ للبلدان المتقدمة فى مجموعة السبع. وبالنسبة لهذه الأخيرة التى شهدت نموا سكانيا يتراوح ما بين صفر إلى ١٪ فإن النمو الاقتصادى بها لم يكن كافيا من أجل مكافحة مشكلة البطالة مع الأخذ فى الحسبان المكاسب غير المتوقعة للإنتاجية. إن فجوة النمو بين الصين ودول مجموعة السبع تتراوح ما بين ٨ - ٩٪ مما يعكس السرعة غير العادية والاستثنائية لصعود الصين بالمقارنة بالعالم المتقدم. حيث إن بعض البلدان المتقدمة شهدت نموا سالبا ولا يمكنها اتباع نفس الوسائل التى وضعتها محل التنفيذ مرة أخرى والخاصة بإبدال المديونية الخاصة بالمديونية العامة. ولنا أن نتخيل أن المملكة المتحدة تستطيع أن تسجل عام ٢٠١٠ - ٢٠١١ عجزا كبيرا فى ميزانيتها يقترب من ١٥٪ من الناتج القومى المحلى كما كان الحال عام ٢٠٠٦ .

وفى عدد من البلدان (كالولايات المتحدة، والمملكة المتحدة، وإسبانيا، وفرنسا، وإيطاليا... إلخ)، ومع العلم بأن المديونية الخاصة ستنخفض فإن المديونية العامة ستنخفض بالضرورة، لذلك فإنه من السهل أن نتوقع أن الإنفاق الداخلى لن يكون قادرا على تعويض العجز الخارجى. لذلك يمكن أن يحدث كساد دائم فى تلك البلدان وسيكون الوضع فيها هشا وضعيفا ولن تستمر سوى الدول التى تسعى لتأجيل اتخاذ التدابير التى من شأنها إعادة التوازن فى معاملاتها الخارجية. وفى الوقت الحالى لا يمكننا إنكار أن تلك الدول تعانى وتخضع لعدوان حقيقى يزعزع توازنها

الاقتصادى والاجتماعى ويقوم بتحويل طاقاتها الإنتاجية تجاه القارة الآسيوية، وكذلك تحويل بعض الأنشطة الخدمية كما يدلنا على ذلك تحويل إدارة HSBC إلى هونج كونج.(١١)

ولقد كانت تصريحات رجل الأعمال الفرنسى فيليب كروزى واضحة فى هذا الصدد حيث أشار إلى أن الصين تستثمر بدون حساب وتضع كل طاقاتها الزائدة فى العالم بأسره، وذلك بفضل عملتها (اليوان) والذى تسعى متعمدة أن يكون دائما أقل من قيمته الحقيقية. ويضيف أنه إذا استمرت الصين فى هذا الطريق فإننا سنصل إلى كارثة! ولا يمكننا البقاء فى هذا الوضع الذى تسعى فيه الصين إلى تدمير الصناعة لدينا(١٢) إن مواصلة النمو بمعدل ١٪ سنويا أو حتى أقل من ذلك فى الظروف الحالية من عدم التوازن التجارى فى العالم سيؤدى إلى التدمير التدريجى للأنشطة الصناعية المتبقية فى العالم المتقدم ويمكن أن يمتد ذلك إلى بعض الأنشطة الزراعية. ويمكن القول إن أوروبا ستتراجع تدريجيا عن إحدى أهم السياسات التى تشغل مكانا هاما فى الصرح الأوروبى منذ إنشائه عام ١٩٥٧ وهى السياسة الزراعية المشتركة. وذلك تحت ضغط منظمة التجارة العالمية من ناحية والبيروقراطيين فى بروكسل وهؤلاء المولعون بحرية التبادل التجارى فى العالم بالإضافة إلى الدول الأعضاء فى الاتحاد الأوروبى التى لا تمثل لديهم الزراعة أهمية كبرى أو متطورة من ناحية أخرى.

ومن الآن فصاعدا فإن غياب الحمائية الجمركية للاتحاد الأوروبى فى مواجهة العالم الخارجى ستضع جزءا كبيرا من المزارعين الأوروبيين فى موقف صعب للغاية سواء كانوا من منتجى الألبان أو من منتجى الخضراوات والفاكهة. ولا شك أن المتاعب التى بدأ يواجهها هؤلاء منذ نهاية ٢٠٠٩ خير دليل على ذلك. وإذا كان غياب هذه الحماية الحقيقية سيستمر مع الوقت مع العلم بأن المساعدات التى يتم توزيعها تحت اسم البيئة ومكافحة الهجرة من الريف إلى الحضر لن تكون أبدا على مستوى المشكلات التى يعانى منها القطاع الزراعى فى أوروبا، وسنصل إلى انفجار فى حركة الهجرة من الريف للحضر، حيث نجد أن دولا مثل فرنسا وإيطاليا ليست بحاجة إطلاقا إلى مثل هذه الهجرة مع الأخذ فى الحسبان أحوال سوق العمل فيها (وخاصة فى المدن الكبرى).

إن قيام البلدان المتقدمة بإزالة الضرائب الجمركية على المنتجات الزراعية يحدث تحت تأثير حملة مستمرة من قبل الدول النامية فى منظمة التجارة العالمية بحجة السلوك الأنانى الذى يسيطر على الدول المتقدمة. كما أن الصين التى تقف دائما بجانب مجموعة الدول الصديقة للدول الفقيرة لا تخشى شيئا، فهى تحتمى وراء سعر صرف عملتها ولم تظهر فى خط المواجهة فى الصراع القائم حول فتح الأسواق الغربية أمام المنتجات الزراعية لدول العالم الثالث. فهى تترك هذا العمل لأحد حلفائها كالبرازيل. وهنا نجد ما يسمى بمعضلة بريسير، فبالنسبة له فإن أوروبا لا مفر لها من أن تعانى من العجز التجارى المتزايد فى القطاع الزراعى والهجرة من الريف للحضر ونضوب المناطق الريفية من السكان!

ماذا سيبقى إذن للدول المتقدمة إذا كان لديهم عجز فى مبادلاتهم الصناعية وفى تجارتهم الزراعية، وفى الطاقة وقريبا فى الأنشطة المتعلقة بتقديم الخدمات للشركات؟ إن الأنشطة الوحيدة المتبقية هى تلك الخاصة بإنتاج التكنولوجيا العالية والسياحة التى يمكن أن تقوم هذه الدول بتصديرها.

٦- السيناريو الكارثى والفرصة الأخيرة

فى الأجل الطويل وفى ظل هذا السيناريو سيحدث انخفاض عام فى عدد سكان الدول المتقدمة[١٣] ولن يبقى أمام هذه الدول سوى قدرتها على خلق فرص عمل متواضعة (كحارس لمتحف أو مرشد سياحى أو عامل فى مطعم) فى الوقت نفسه الذى ستستمر فى تفريغ نفسها من الأنشطة التى كانت مصدرا لثرائها وحركيتها فى الماضى. ليس هذا فحسب، ولكن للأسف الشديد سيعنى ذلك أيضا أن عددا من الشباب من هذه الدول سيرحل إلى القارة الآسيوية بحثا عن فرصة عمل وعن مستوى أجر يضاهى نظيره الآسيوى وليس الأوروبى. ويعنى ذلك زيادة فى البطالة بين هؤلاء وكل ما يصحب ذلك من أمراض اجتماعية يمكن ملاحظتها اليوم فى المجتمعات الغربية.[١٤]

وبهذه الطريقة ستفقد الدول المتقدمة توازنها بشكل كبير ليس فقط فيما يتعلق بنسيجها الاقتصادى الذى سيتم تفكيكه، ولكن كذلك فيما يتعلق بنسيجها الاجتماعى الذى سيتأثر بشكل أكبر مما هو عليه الآن. فالترابط والتماسك الاجتماعى سيضعف. وهذه الحركية فى مجملها والتى تبدو أكثر صعوبة وقسوة مع الأزمة قد ظهرت حتى قبل وقوع الأزمة المالية العالمية الأخيرة كما يوضح لنا إلياس موريس، ولكنها تسارعت وتفاقمت مع دخول الصين عام ٢٠٠١ كعضو فى منظمة التجارة العالمية.

وفى مواجهة هذه الكارثة التى هى فى جوهرها اقتصادية تظهر لنا الصين على أنها المنقذ الوحيد للعالم ليس فقط فى المناطق خارج قلب أوروبا مثل اليونان[١٥] ولكن أيضا فى قلب أوروبا فى منطقة (شاتورو بفرنسا) على سبيل المثال، حيث يوجد بها إقليم عانى كثيراً من فقدانه للأنشطة الصناعية والذى شهد ميلاد مشروع صناعى فرنسى - صينى.[١٦]

والفكرة الأساسية لهذا المشروع هو استغلال التجهيزات القديمة الموجودة فى القاعدة الحربية القديمة لحلف الناتو، والتى تحتوى خاصة على ممر للطائرات يبلغ نحو ٣٥٠٠ متر من أجل النقل الجوى لقطع الغيار التى يتم إنتاجها فى الصين والتى سيتم تجميعها محليا (أى فى فرنسا) ثم إعادة تصديرها لمناطق أخرى فى أوروبا وفى باقى أنحاء العالم. ومن المنتظر كذلك تطوير منطقة تبلغ مساحتها ٥٠٠ هكتار ليتم تخصيصها لاستقبال الشركات الصينية (يتراوح عددها ما بين ١٠ إلى ٥٠ شركة بحسب التقارير). وهذه الشركات سيتم اختيارها بواسطة نقابة رجال الأعمال الصينيين[١٧] وتخص فى الغالب الشركات صغيرة والمتوسطة الحجم المتخصصة فى التقنيات العالية والمعدات الجديدة وتلك المتخصصة فى مجال الطاقة. وسيستوعب هذا المشروع فى البداية ما يقرب من نحو ٤٠٠٠ عامل و ٨٠٠ إدارى صينى[١٨] ولقد سعت بعض الوثائق الرسمية إلى طمأنة الرأى العام الفرنسى والرد على الانتقادات الموجهة لهذا المشروع، حيث أكدت أنه سيعمل وفقا للقانون الفرنسى كما أن الفرنسيين هم الذين سيتولون إدارته فى حين سينحصر دور الصين فى مجال الخبرات الفنية فقط. والحق يقال إن هذه المنطقة ستكون مفتوحة كذلك أمام الشركات الفرنسية وسيكون

هناك مراكز أبحاث فرنسية – صينية وكذلك جامعة مشتركة ملحقة بجامعة أورليون – تور وكذلك بجامعة صينية. وهذه الوثائق والنصوص الرسمية تبدو مقنعة للبعض بدرجة كبيرة وإيجابية، حيث تضفى على المشروع ميزة المساهمة فى الإنعاش الاقتصادى لمنطقة ظلت تعانى من صعوبات. كما أنه يعتبر ضروريًا للصين لفرنجة منتجاتها لكى تصبح حاملة لعلامة (صنع فى أوروبا)[١٩] وفى حقيقة الأمر فإن الأنشطة المنتظرة لهذا المشروع هى أنشطة الاستيراد والتجميع، وهى أنشطة تتولاها من قبل الشركات الغربية ولن يكون فى نهاية المطاف سوى القيام بإحلال جزئى للعمالة الأوروبية بواسطة العمالة الصينية. ويمكن أن نضيف لذلك خطورة أن تمثل تلك الشركات الصينية فيما بعد خطورة على الشركات الغربية من خلال استبدال وتجديد للعمالة فى صالح الصين.[٢٠] ويكون ذلك بمثابة مخطط حيث يعنى أن تصبح فرنسا وغيرها من الدول الأوروبية بوابة سهلة لدخول المهاجرين الصينيين. لذلك نحن نرى فقط ما هو مفيد لإقليم شاتورو لكننا لا نرى الخطر الذى يمكن أن يمثله هذا المشروع على الأقاليم الأخرى وعلى المستوى الأوروبى بوجه عام حيث سنجده يخلق مناطق للأنشطة الصناعية الصينية فى اليونان، والبرتغال، وأيرلندا أو فى فرنسا وهذا ليس حلا جيدا للأزمة الأوروبية الحالية.

٧- البداية الحقيقية للأزمة المالية الحالية

لقد شهد عام ٢٠٠١ تحولا كبيرا فى العلاقات الدولية فهناك بلا شك مأساة الحادى عشر من سبتمبر لكن الحدث الذى كان له مغزى مهم كان هو دخول الصين فى منظمة التجارة العالمية[٢١] والذى كان له تبعات مهمة على مستقبل المبادلات الاقتصادية. لقد نجحت الصين فى دخول منظمة التجارة العالمية مع احتفاظها بميزة سعر صرف عملتها المبالغ فى انخفاضه لدرجة كبيرة وهى من ثم لا تخشى الحمائية الجمركية من قبل شركائها الأعضاء فى المنظمة طبقا للقوانين المعمول بها فى حين أنها تستفيد بالكامل من الحمائية النقدية التى تمارسها بتدخلاتها فى تحديد قيمة منخفضة بشكل متعمد لعملتها وهو ما لا يدخل فى قوانين منظمة التجارة العالمية. إن سعر صرف اليوان/دولار يتم تحديده بطريقة أحادية من جانب الصين بما يعادل ٨,٢٨

يوان مقابل الدولار الواحد (حتى عام ٢٠٠٥) ثم ٦,٨٥ يوان للدولار الواحد (منذ عام ٢٠٠٨) مع زيادة منتظمة وتحت رقابة لصيقة من السلطات الصينية للفترة ما بين هذين التاريخين. ولقد سجل الارتفاع العام لسعر الصرف الفعلى الاسمى لليوان فى منتصف عام ٢٠٠٩ نحو ٢٠٪. لكننا مع ذلك بعيدين عن سعر الصرف لليوان الذى يمكن معه تحقيق التوازن فى المبادلات الخارجية على الرغم مما يذكره بعض الاقتصاديين[٢٢] حيث لا تزال التجارة الخارجية للصين على العكس تحقق فوائض هائلة.

والجدير بالذكر أن صندوق النقد الدولى اعتبر أن سعر الصرف الذى يمكن معه تحقيق التوازن فى المبادلات الخارجية للصين يجب أن يكون ٣,٦ يوان مقابل الدولار الواحد مما يعكس سعر صرف أعلى من قيمة العملة الصينية بنحو ٥٠٪ فى حين أن تقديراتها الخاصة تدور حول ٢-٣ يوان للدولار الواحد.

وغنى عن الذكر أن الصين تحت مظلة منظمة التجارة العالمية تلقى الحماية الكافية من أيه إجراءات أو عقوبات تحت غطاء "المعاملة بالمثل" وتستطيع تنمية تجارتها الخارجية وبسرعة خارقة. ففى خلال سبع سنوات فقط من نهاية ٢٠٠١ حتى نهاية ٢٠٠٨ وصل نصيب الصادرات الصينية من إجمالى الصادرات العالمية من ٥ إلى ١٢٪ على الرغم من أن هذه الإحصائيات تقوم على سعر صرف غير حقيقى لليوان. ولا شك أنه بالأخذ فى الاعتبار الحجم الهائل للصين مقارنة بدول أخرى من نفس الحجم فإن هذه النسبة يمكن أن تصل بسهولة إلى ٢٥٪ أو أكثر من إجمالى الصادرات العالمية.

إن الفائض الخارجى للصين فى مواجهة باقى دول العالم أصبح يتزايد بصورة كبيرة والضحية الأكثر تأثرا ومعاناة من هذا الوضع هى بلا شك الولايات المتحدة . فمنذ نهاية ٢٠٠١ حتى عام ٢٠٠٧ تزايد حجم العجز التجارى الأمريكى من ٢,٥٪ إلى ٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى. هذا فى الوقت الذى يستمر فيه تزايد قيمة الدولار فى مقابل العملات القابلة للتحويل (مثل اليورو - اليوان - الين - الإسترلينى والفرنك السويسرى).

إن التدهور الحاد فى المبادلات التجارية للولايات المتحدة مع الصين يجعلها بعيدة عن إمكانية العودة إلى ما كانت عليه من قبل. وهذا له دلالاته بالنسبة للدول الأكثر

تقدما. ولا شك أن الولايات المتحدة استطاعت أن تتفادى ولو بصورة وقتية الصعوبات التى تواجه العديد من البلدان المتقدمة وغيرها التى كان يتعين عليها تمويل ديونها الخارجية المتنامية بشكل كبير ويعزى ذلك إلى الدور الخاص الذى يقوم به الدولار كعملة احتياطية. ومع ذلك فإن الولايات المتحدة لم تستطع تفادى الضغوط الانكماشية الناتجة عن عجزها الخارجى المستمر (حتى عام ٢٠٠٨). وإذا كانت الصين تفرض عليها عجزا خارجيا معادلا ٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى الربع سنوى لفترة حالية فإنها لن تستطيع الهروب من الركود إلا إذا كان الطلب الجارى الداخلى يتخطى أكثر من ٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى الربع سنوى للفترة الماضية[٢٣] وبطريقة أو بأخرى فإن كل شئ يسير كما أن السيد جرين سبان لم يكن قد استوعب أن العجز الخارجى الأمريكى يمثل عائقا هائلا أمام النمو الاقتصادى للولايات المتحدة. لقد اعتقد جرين سبان أنه من الإمكان دائما التوفيق بين السياسة الأمريكية ونظيرتها الصينية (خاصة فيما يتعلق سعر صرف اليوان) وذلك بالإبقاء على سعر للفائدة قصير وطويل الأجل عن مستويات منخفضة معبرا عنه بقيم حقيقية من أجل عدم تحفيز الادخار وفى المقابل تحفيز الاستهلاك من خلال زيادة مديونية الأسر الأمريكية (القطاع العائلى). لذلك فإن إعطاء دفعة ما للطلب الداخلى (الفرق ما بين هذا الطلب الحالى والناتج المحلى الإجمالى الربع سنوى لفترة سابقة) يمكن أن يصل من ٣٪ إلى ٧٪ ما بين مارس ٢٠٠٣ إلى سبتمبر ٢٠٠٧ بما يسمح بنمو اقتصادى بمعدل ٠٠.٧٥٪ كل ربع سنة إلى حوالى ٣٪ سنويا خلال الأربع سنوات. وفى حقيقة الأمر، لم تكن الزيادة فى مديونية القطاع العائلى لتستمر إلى ما لا نهاية فإذا بمعجزة النمو الاقتصادى الأمريكى القائمة على الإنفاق العائلى تتحول بسرعة إلى إخفاق تام وفشل ذريع، حيث إن صافى مديونية القطاع العائلى كان يتذبذب ما بين الصعود والهبوط وله حدوده التى لا يمكن تخطيها لتعويض العجز الخارجى. وبوجه عام فإن المدينين القادرين على الدفع عددهم محدود وقدرتهم على الاستدانة وصلت إلى أقصاها بالإضافة إلى أن تنمية الإقراض العقارى – وهو المحرك الأساسى لمديونية القطاع العائلى –[٢٤] سيتولد عنها ارتفاع مهم فى أسعار السكن حيث كان ذلك فى البداية حجة مقبولة للبيع ومن ثم الإبقاء على حركية هذا القطاع. ولكن يمكن أن يحدث بالضرورة أن السعر يصل إلى مستوى معين

يمثل عائقا لا يستطيع المقترضون الجدد اجتيازه ومن ثم نجد الاتجاه نحو بيع الوحدات السكنية قد تراجع فى منتصف ٢٠٠٦ حتى قبل أن تتجه الأسعار للانخفاض فى منتصف (٢٠٠٧).

وعلى الرغم من هذا العائق المزدوج فقد قامت البنوك بطرح منتجات مالية جديدة من أجل البحث عن مقترضين جدد. ولا شك أنهم مضطرون للبحث عن بدائل تمويلية جديدة لأن رأس المال يجب أن يحقق أرباحا بالنسبة المتعارف عليها وهى ١٥٪ وهذا العائد يفترض نموا قويا فى قيمة المبيعات وكذلك الدخول فى مخاطرة.[٢٥] إذن ستسعى البنوك لإقناع عملائها من القطاع العائلى التى لا تستطيع السداد بالتعاقد معها فى إطار عقود جديدة وتتعلق بالاقتراض بضمان الرهان العقارى، حيث بلغت أسعار العقارات أعلى مستوياتها. ثم تقوم بعد ذلك بتسديد الديون التى لديها أى إصدار سندات بها من أجل بيعها مما يسمح لها الالتزام فقط صوريا بالنسبة الاحترازية التى يتعين عليها الالتزام بها. وهذا يسمح لها بالتخلص من الديون الرديئة لصالح المستثمرين ولكن نجد أن جزءا مهما كذلك من هذه الديون التى تم شراؤها بواسطة مستثمرين أجانب سيتم تصديرها إلى بقية العالم بما يعتبر قناة فعالة للأسف لنشر الأزمة فيما بعد والتى عرفت باسم سوبريم (Subprim).

وهذه الممارسات التى كانت محفوفة بالمخاطر لم تواجه أية اعتراضات من جانب السلطات المخولة بالرقابة على أداء البنوك، حيث إنه مع بداية الألفية الثانية اجتازت هذا القطاع سياسة تحررية واسعة وكان يجب أن يحدث العكس أى زيادة الرقابة المصرفية. ولا نريد هنا توجيه اللوم إلى السلطات المصرفية أو الدعوة لإلغاء كل أشكال التحررية الاقتصادية ولكن المهم أن نلفت النظر إلى ذلك بالتلازم بين الأحداث الحالية وتلك التى سبقتها. لقد كان ضروريا أن يحتفظ البنك الفيدرالى بسعر فائدة حقيقى منخفض وأن تقوم الحكومة بالاستدانة من الخارج من أجل تمويل عجزها وأن تطرح البنوك منتجات مالية جديدة لزيادة الائتمان وأن تصبح السلطات الرقابية متواطئة مع ذلك أو أن تقوم بإغماض أعينها. ومحصلة كل هذه التصرفات التى يمكن وصفها بأنها

"مذهلة" قد ساهمت فى أن تنجح الولايات المتحدة فى الحفاظ على نمو معقول حول ٢.٢٥٪ سنويا على الرغم من العجز الخارجى الهائل والمتزايد.

وعلى الرغم من هذا التناغم بين هذه التصرفات أو بالأحرى بسبب هذا التناغم فإن الكارثة لم يتم تجنبها أو لم تكن ليتم تجنبها، حيث إن الجماعة الدولية وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية قبلت أن تعطى شيكا على بياض للصين يسمح لها بإغراق العالم كله بمنتجاتها. وأول بوادر هذه الكارثة ظهر عام ٢٠٠٦ حيث بداية الأزمة العقارية مع تراجع بيع العقارات (انتكاسة البيع العقارى) وقليل هم من كانوا يدركون خطورة هذا الوضع وأقل منهم كذلك هؤلاء المسئولون عنه ويبدو ملائما أن نتساءل لماذا كل هذا التخبط وما سببه؟

إن تراجع البورصات الذى ظهر متتاليا فى منتصف ٢٠٠٦، والذى أعقبه صعود فى بداية ٢٠٠٧ قد أثار مخاوف الأسواق ولكن لم يسفر ذلك عن قلاقل كبيرة لدى المحللين الماليين. ومن ضمن هؤلاء باتريك أرتوس الذى كتب فى مقال له فى مارس ٢٠٠٧ عنوانه (الأسواق الساذجة)[٢٦] والتى فيها ينتقد هؤلاء الذين يشكون فى أن أزمة الأئتمان العقارى سوبريم (القروض بمعدلات متغيرة) فى الولايات المتحدة لن تؤدى إلى أزمة بنكية ومالية. بيد أنه يضيف "إن كل هذه التأكيدات غير حقيقية. أما السذاجة وفقدان هدوء الأعصاب فى الأسواق المالية كلها أمور جديرة بالملاحظة". وهذه النبوءة من جانب الأقل تفاؤلا تم تكذيبها وبشكل قاطع فبعد ثلاثة أشهر وفى يونيو ٢٠٠٧ تفجرت الأزمة البنكية التى تبعتها أزمة البورصات والأسواق المالية منذ أكتوبر ٢٠٠٧، أما فى ربيع ٢٠٠٨ فحدثت موجة ثانية من الأزمات البنكية وأزمة البورصة. فها هو بنك بيرستيرنز وهو أحد أكبر البنوك الاستثمارية وشركات المضاربة الأمريكية يعلن إفلاسه بسبب أزمة الرهن العقارى. وفى خريف ٢٠٠٨ موجه ثالثة تضرب بنك ليمان براذر الذى أعلن إفلاسه فى سبتمبر ٢٠٠٨ بسبب الخسارة التى حدثت فى سوق الرهن العقارى وكان ذلك يوم الاثنين ١٤ سبتمبر الذى اطلق عليه (الاثنين الأسود). وفى نهاية مارس ٢٠٠٩ جاءت أزمة الدين العام الأمريكية والتى لم يكن من الممكن تجنبها إلا بقيام البنك الفيدرالى بشراء أذون خزانة متوسطة وطويلة الأجل بمبلغ ٣٠٠ مليار دولار. ومع هذا التصرف فإن الحكومة الأمريكية تلجأ بنفسها إلى

وضع النقود بدلا من حاملى السندات متوسطة وطويلة الأجل مما يسمح أن تتجنب ولفترة ما منافسة الدائنين الأجانب وبخاصة الصين.

ولاشك أن ديناميكية الاستدانة وبالتالى القدرة على تحريك الإنفاق الداخلى تأثرت بشدة بهذه الأزمة ذات الأبعاد المختلفة. وشهد النمو الاقتصادى الأمريكى تباطؤا خلال عام ٢٠٠٧ ثم دخل فى حالة ركود فى ديسمبر ٢٠٠٧ وازداد الحال سوءا فى عام ٢٠٠٨ حيث شهد الربع الأخير من هذا العام تراجعا بنحو ٦.١٪ للناتج المحلى الإجمالى (انخفاض بقدر ٥.٦٪ حسب البيانات السنوية) فى حين بلغ العجز التجارى الأمريكى ٣٪ من الناتج المحلى الإجمالى (ويعود جزء كبير منه مع الصين) والعائق الصعب تخطيه هو الطلب الداخلى الذى لا يستطيع أن يتعدى الناتج المحلى فى الربع الثالث إلا بنحو ٤.١٪ .

ولقد عرفت أوروبا نفس التراجع بشكل مشابه، حيث اضطرت بلدان عدة للاستدانة بشكل كبير من أجل إنقاذ نظامها المصرفى من الانهيار، وهو ما أدى فى ربيع ٢٠١٠ إلى دق ناقوس الخطر للتمويل العام فى بعض الدول. ولكن لم يكن ذلك ظاهرا بالنسبة لمعظم المحللين. إن الدول المتقدمة لن تستطيع الخروج من الفخ الذى وقعت فيه إلا فى اللحظة التى ستجد فيها تجارتها الخارجية توازنها[٢٧] وهذا يفترض رفع قيمة العملة الصينية وهو ما ترفضه الصين جملة وتفصيلا.

وتجدر الإشارة فى هذا الصدد إلى أن زيادة قيمة اليوان مقابل الدولار بين عامى ٢٠٠٥ و ٢٠٠٨ لم يكن سوى إجراء محدود الأثر وغير كاف من أجل أن يتحقق التوازن فى المبادلات التجارية للصين مع العالم الخارجى. ومنذ عام ٢٠٠٨، وكما أشار كل من السيد أرتيس وفيراد، فإن هذا الإجراء ما هو إلا محاولة من جانب الصين لإحداث استقرار فى قيمة اليوان مقابل الدولار (بعبارة أخرى من أجل مساعدة شركات التصدير الصينية). بيد أنه من أجل إضعاف قيمة اليوان فى مقابل الدولار، يتعين على بكين زيادة مشترياتها من الدولار بما يعنى أنه سيكون حتميا على الصين أن تستمر فى تمويل العجز الخارجى الأمريكى أيا كان مستوى سعر الفائدة على الدولار وأيا كان حجم هذا العجز.[٢٨] أضف إلى ذلك تلك العبارة التى ذكرها أرتيس

وفيراد والتى تثير حقا الدهشة وهو أن "الخزانة الأمريكية يمكنها أن تزيد بدرجة كبيرة وبدون خوف من عجزها العام".

ويمكننا أن نطرح سؤالا بسيطا فى هذا الصدد إلى السيد أرتيس: ماذا سيكون مصير الدولار إذا بلغ العجز العام الأمريكى ٤٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى مع افتراض أن الحكومة الأمريكية لديها النية والعزم لإجراء تخفيضات ضريبية مهمة أو لإلغائها بالمرة؟

٨- الصين ومسئوليتها عن الأزمة المالية الحالية

كما ذكرنا آنفا الميريكانتيلية الصينيه التى تعتمد على سعر منخفض لليوان بطريقة منظمة وقوية ينجم عنها عجز عام كبير فى الموازين التجارية للولايات المتحدة ولدول مجموعة السبع فى مجملها بالإضافة إلى هروب الصناعة منها. ومع ذلك فما زال هناك من يمثلون رابطة الاقتصاديين "الإعلاميين" كما يطلق عليهم جون لوك جريان الذين لا يترددون بالقول بأن هذا التحليل يعكس نظرية متطرفة ومبالغ فيها وهم يرون أن الصين لديها مشكلات بحجم مساحتها[٢٩] ويتعين كذلك أن نعطيها الوقت وسوف ترون فإنه مع زيادة دخول الأسر الصينية فإن الواردات الصينية ستتزايد. وكل هذه حجج تدخل فى اختصاص ما نسميه باقتصاد الكتب المدرسية والذى يعكس الكتاب المقدس للنيوليبرالية الاقتصادية. وفى الحقيقة حتى لو استطاع الصينيون أن يجدوا حليفا لهم من الشركات الصناعية المتقدمة، فإنهم هم المسئولون عن الأزمة وذلك بالاستمرار فى السياسة المتبعة من أجل إعادة إنتاج النظام الشمولى فى المجتمع.

إن السياسة المتعمدة والمستمرة التى يمارسها القادة الصينيون هى أصل الأزمة العالمية والتى قد قاموا بالإعداد لها خلال الفتره من ٢٠٠١ إلى ٢٠٠٧ ويسعون الآن لزيادتها سوءا. وهذه السياسة مستمرة بشكل متناغم لحد كبير بحيث تصبو إلى تحقيق هدف فى الأجل الطويل تم تحديده بطريقة جيدة ألا وهو إحلال الهيمنة الأمريكية بالهيمنة الصينية وإرساء قواعد الرأسمالية الشمولية فى كل أنحاء العالم.

ومن أجل فهم ذلك، دعونا نعود إلى الوراء. حيث إن الزمن يعد عنصرا مهما من أجل تحقيق ذلك. إن المعارضة التى حدثت فى بكين فى ربيع ١٩٨٩ لم تكن بلا شك فجائية أو عارضه فهى تزامنت مع زيارة الرئيس الروسى جورباتشوف للصين من أجل تطبيع العلاقات بين البلدين. وقد حاول جورباتشوف بذل الجهد من أجل تحفيز وتشجيع الصين لانتهاج طريق الديمقراطية بما يتوافق مع سياسته المعروفة بالغلاسنوست(*) والتى لا يمكن تجاهلها.

لكن لا يخفى علينا وجود صراع دام طويلا داخل الحزب الشيوعى الصينى بين هؤلاء الذين أيدوا السيد زاهو زيونج الذى يريد تطوير البلاد نحو النظام الاجتماعى الديمقراطى، وهؤلاء الذين اصطفوا خلف السيد زينج إكسيابنج وأيدوه فى ضرورة استمرار السياسة المتبعة من أجل إعادة إنتاج النظام الشمولى فى المجتمع الصينى.

إن تطور الحركة الطلابية والاضطرابات التى صاحبت ذلك تم استغلالها بواسطة الفريق الثانى من أجل تحويل المواجهة القوية مع الفريق الأول لصالحهم. وكان يتعين أن يتعظ هؤلاء المترددون داخل الحزب ويعلموا إلى أى مدى يمكن أن يؤدى التسامح والليونة والتراجع عن السياسة المتبعة إلى مثل تلك الاضطرابات. إن القمع الشديد الذى تم فى تيانانمين يعد استجابة لاختيار الصين للرأسمالية الشمولية ضد الرأسمالية الديمقراطية. وهو اختيار لمجتمع دون حرية ينتظم حول دولة قوية هى نفسها توجد فى يد حزب واحد. وهو اختيار لتنظيم اقتصادى يترك بعض الحرية لرجال الأعمال من الحزب الشيوعى من أجل تحقيق أرباح هائلة وتراكم متزايد للثروة. هو اختيار للوحدة اللصيقة بين الدولة ورجال الأعمال متفقون فيما بينهما على أن المذهب الميركانتيلى هو الذى يضمن نموا قويا قائما على الصادرات[٣٠] وهذا الاختيار تم تطبيقه على الجانب النقدى منذ عام ١٩٩٠. حيث تمت عملية تخفيض اليوان على مرحلتين فى فبراير وديسمبر نتج عنها ارتفاع فى قيمة الدولار مقابل اليوان بنحو ٤٠٪ ثم بدأت سلسلة من الفوائض التجارية تحققها الصين. وفى يناير ١٩٩٤ حدث تخفيض

(*) الغلاسنوست هى سياسة الدعاية القصوى والانفتاح والشفافية على مستوى أنشطة جميع المؤسسات الحكومية فى الاتحاد السوفياتى.

آخر لليوان لكى يعضد مرة أخرى من تنافسية الاقتصاد الصينى. وفى بداية نفس العام تم عقد اجتماع على مستوى قمة الحزب الشيوعى الصينى انتهى إلى إعلان أن الولايات المتحدة أصبحت هى المنافس الأساسى للصين مما كان مبرراً لإعلان ذلك بطريقة احتفالية. فهى تحتل الآن الدور الذى كان يلعبه الاتحاد السوفيتى ما بين عام ١٩٦٢ - إلى عام ١٩٨٩[٣١] وهذا الإعلان ما هو إلا تأكيد على ضمان الاستمرار فى التوجه الذى تم إقراره عام ١٩٨٩ مع تطبيع العلاقات مع الاتحاد السوفيتى (زيارة جورباتشوف لبكين فى ١٥ مايو والذى تتم فى نفس اللحظة التى انطلق فيها الربيع البيكانى) واختيار سعر الصرف المنخفض. وكما نعلم فإنه منذ منتصف عام ١٩٨٩ حتى بداية ١٩٩٤ تعرض كل من الاتحاد السوفيتى واليابان إلى حالة من الانهيار تاركين الصين فى مواجهة الولايات المتحدة باعتبارهما أكبر قوتين فى العالم منذ ذلك التاريخ. ومع ذلك فإن الأمريكيين لم يخفوا سعادتهم من جراء انهيار الاتحاد السوفيتى لكنهم لم يدركوا على الإطلاق الخطورة التى يمثلها صعود الصين كقوة عالمية، وأن تلك الدولة تعتبر الولايات المتحدة فى حقيقة الأمر هى العدو الأساسى لها.

وعلى النقيض، فإن القادة الصينيين يدركون جيدا العداوة المطلقة بين نموذجهم للرأسمالية الشمولية ونموذج الرأسمالية الديمقراطية فى الأمم الغربية واليابان. إن المشروع الصينى للاستحواذ على الهيمنة العالمية من الأمريكيين يعتبر ملازما لوصفهم إياهم بالعدو الرئيسى منذ عام ١٩٩٤. وهذا المشروع يقوم على خدمته استراتيجية متدرجة ومتأنية. والمثير للدهشة أن الولايات المتحدة تتجاهل هذا المشروع أو تحاول تجاهله مفضلة على ذلك اعتبار علاقاتها مع الصين هى علاقة شراكة استراتيجية وليست علاقة عدائية استراتيجية! لقد كان لابد من الانتظار حتى اندلاع الأزمة وانفجار البطالة، وحدوث انتخابات أمريكية جديدة أتت بالرئيس أوباما للسلطة عام ٢٠٠٩ لكى نشهد عودة للوعى الأمريكى، الذى ما زال مع ذلك محدودا للغاية، للحقيقة الدولية الأساسية وهى أن الصين والولايات المتحدة دخلتا فى مرحلة مستمرة ومتعددة الأبعاد من المواجهة التى لا تزال خفية من ظاهرها على حد قول بيرنستين فى كتابه الصادر عام ١٩٩٧ حول (الصدام قادم مع الصين).

إن الصين تعتمد على حمائية نقدية هجومية وتفرض على دول مجموعة السبع عجزا خارجيا مستمرا وآخذا فى التزايد بصورة مزعجة. ونجد أن تخفيض قيمة العملة الصينية بالمقارنة بالعملات الرئيسية الأخرى (الدولار - اليورو - الجنيه الإسترلينى) هى جريمة ترتكب بفضل التدخلات الواسعة والمتكررة والمتعمدة للحكومة الصينية فى سوق الصرف. وفى نفس الوقت نجد أن البنك الشعبى الصينى (BPC) يقوم بعلميات شراء واسعة للسندات العامة خاصة الأمريكية. وفى هذه الحالة فإن الأمر يتعلق بشراء أذون الخزانة أو السندات المستخدمة لتقوية التمويل العقارى. وهذه الحصص من رؤوس الأموال تظهر كأداة لحماية الاقتصاد الأمريكى الذى يتعين عليه - تحت ضغط السيد جرين سبان - أن يعوض العجز التجارى الهائل الذى يعانى منه وذلك من خلال تشجيع القطاع العائلى على الاستهلاك ومن ثم الاستدانة من ناحية، وكذلك على الادخار من أجل إقراض الدولة من ناحية أخرى.

من الضرورى إذن الاحتفاظ بمعدل فائدة حقيقى عند مستوى منخفض حيث يتم استمالة المديونية الخاصة، وذلك يؤدى تلقائيا إلى توافر السيولة من أجل تمويل العجز العام. وتسمح حصص رؤوس الأموال الصينية بتقديم حل لمشكلة العجز العام الأمريكى كما تسمح فى الوقت نفسه للاحتياطى الفيدرالى بالحفاظ على معدلات للفائدة قصيرة الأجل عند مستويات منخفضة بما يسمح بالاحتفاظ كذلك بمعدلات طويلة الأجل عن مستوى منخفض.

لقد كان منحنى معدلات سعر الفائدة مرتكزا عند مستوى منخفض للغاية، سواء كانت بقيم حقيقية أو اسمية مما كان حافزا قويا للمديونية الخاصة والعامة وتراجعا للادخار مع زيادة التفاؤل فى أسواق الأسهم .

والذى ساعد لحد ما بجانب "أثر الثراء" على زيادة المديونية بما أدى لاستمالة الطلب الداخلى ليعوض لحد كبير الفائض الذى يمثله العجز الخارجى وليضمن للدولة نموا إيجابيا. ولكن تجدر الإشارة إلى أن هذا النمو كان غير متوازن وشكليا ويتسم بالهشاشة والضعف. ولقد لجأت الولايات المتحدة ومن ورائها البنك الفيدرالى - فى محاولة منها للتأقلم وبصعوبة مع محنة التجارة الخارجية - إلى إجراء تخفيضات على

سعر الفائدة بشكل متواصل ما بين عامى ٢٠٠١ و ٢٠٠٤ . ومع ذلك فإن حدوث انخفاض فى المعاملات الحقيقية لم يكن علامة جيدة على صحة الاقتصاد الأمريكى، بل إنه بالعكس تم ترجمته فى شكل غياب للمشروعات ذات العوائد المرتفعة. وهذه الصفة الشكلية للنمو الأمريكى بدت واضحة منذ يونيو ٢٠٠٧ حيث ظهر جانبان رئيسيان للاختلال، وهما رصيد المعاملات الخارجية الذى يعانى من عجز مزمن (٦٪ من الناتج المحلى الإجمالى) والثانى هو درجة المديونية المبالغ فيها للقطاع العائلى فى الشركات والبنوك.

وبعد وقوع الأزمة فإنه من السهل الإطالة والإسهاب فى الحديث عن عدم حذر البنوك أو سوء إدارة المؤسسات المسئولة عن رقابتها. ومع ذلك فإنه يجب ملاحظة أنه لو مارست تلك الأخيرة عملها كما ينبغى فإن درجة المديونية كانت ستكون بالتأكيد أقل ارتفاعا مما كانت عليه. ولكن لهذا السبب وحتى مع استمالة الإنفاق الداخلى أقل مما كان من المفروض أن يكون عليه فإنها ستكون من أجل تعويض عائق العجز الخارجى وسيكون معدل النمو حينئذ سالبا حتى قبل عام ٢٠٠٨. باختصار، فمنذ أن قبلت وسلمت الولايات المتحدة بواقع العجز الخارجى الكبير فإنه لم يكن أمامها خيارات أخرى سوى الهروب إلى الأمام. إن المسئول عن تلك الأزمة هى الدول التى نظمت لوقوعها وهى على دراية بما كان سيحدث، وذلك من خلال استخدام العجز التجارى الهائل فى معظم دول العالم ومن خلال استخدام سعر صرف يتم التلاعب فيه بشكل متعمد ونقصد هنا الصين. ونجد أن بعض السيناتورات الأمريكيين كانوا على وعى بهذا المخطط وتمنوا أن يأخذ الكونجرس موقفا صارما تجاه سياسة الإغراق النقدى التى تنتهجها الصين. ولقد كان ممكنا لصاحب القرار الأمريكى أن يتخذ عقوبات ضد الصين، ولكن ذلك لم يحدث. ومن أجل الأخذ بزمام المبادرة والرد على كل الاتهامات، قامت الصين وكأنها تقول بلسان حالها سألتزم برفع قيمة اليوان. وقد حدث ذلك بالفعل ما بين يوليو ٢٠٠٥ ويوليو ٢٠٠٨ بالمقارنة بالدولار. بيد أنه كان إجراءً لا يسمن ولا يغنى من جوع، حيث إن العجز التجارى للولايات المتحدة وكذلك لعددٍ من الدول الأخرى لم ينخفض بل تزايد. إن ما قامت به الصين لم يكن سوى خداع أو أسلوب انتهجته

ظاهريا من أجل أن تقنع العالم أنها دولة متعاونة معه. وعلى الرغم من تلك التصريحات المليئة بإشارات حسن النية فإنه لا يسعنا إلا التأكيد على أن رفع سلة من العملات الأجنبية التى تعكس التجارة الخارجية للصين لم يحدث إلا بنسبة ٦٪ فقط خلال تلك السنوات الثلاث. فالوقائع تشير كلها إلى أن الصين تقوم بتطوير استراتيجية متزايدة العدوانية بدءا من عام ٢٠٠٧.

٩- هل يتعين علينا الاستمرار فى لعبة الصين؟

من بين المقارنات التى تثير الانتباه أن عددا لا بأس به من المحللين يقدمون الصين على أنها "المنقذ" للاقتصاد الأمريكى بل ولمجموعة الدول المتقدمة! كما نلحظ أنه بعد وقت قصير من انتخاب الرئيس أوباما، قدم السيد جينزير تصريحا ينتقد فيه مستوى العملة الصينية. ولكن سرعان ما تم انتقاده من جانب الرئيس نفسه بل وفى فرنسا من جانب السيد أرتوس باتريك الذى أشار إلى أنه يتعين على أمريكا أن تقدم الشكر للصين، مضيفا أن الاعتراض من قبل إدارة أوباما على تخفيض سعر صرف العملة الصينية ما هو إلا أمر سخيف ومضحك. حيث إن العملة الصينية المخفضة تقلل من تكلفة الواردات الأمريكية (مع العلم أن الإحلال بين المنتجات أمرا غير وارد، حيث إن عددا كبيرا من السلع المستوردة من الصين لا يمكن تصنيعها فى الولايات المتحدة) وأنها تسمح بتمويل الدين العام الأمريكى بشكل كبير مع الاحتفاظ بمعدل فائدة منخفضة[٣٢].

نحن ندرك جيدا أن توظيف رؤوس الأموال الصينية يعتبر أحد الشروط الأساسية التى لا غنى عنها، والتى تسمح بتخفيض قيمة اليوان والذى يعتبر فى ذاته مصدرا للفوائض التجارية التى تسمح بهذا التوظيف. لذلك فإن ما تقوم به الصين ليس على الإطلاق "هدية" تقدمها للولايات المتحدة وللدول الأوروبية. أو بالأحرى فهى هدية مسمومة فهذه الأموال قد سمحت بتحقيق سياسة المديونية المبالغ فيها، بحيث أصبحت تلك الأموال كالمخدرات ليس من السهل الإقلاع أو الاستغناء عنها. أضف لذلك أنه

يحافظ على فكرة وهمية مؤداها أن عجز التجارة الخارجية ليس له أهمية وأنه يمكن تعويض هذا العجز من خلال استمالة الطلب والائتمان الداخلى. لقد كان هذا هو الخطأ الذى وقع فيه السيد جرين سبان وإدارة بوش! وإذا كانت الاستدانة المعتدلة من الداخل والقروض التى تخلقها ضرورية لنمو أى اقتصاد فى حالة توازن على مستوى المبادلات الخارجية فإن الاستدانة الخارجية المبالغ فيها لا تستطيع أن تؤدى إلا لأوضاع خطيرة للاقتصاد. ولا شك أن قيام الصين بتمويل عجز الميزانية الأمريكية لهو أكثر مرارة من العجز التجارى المتواصل والمزمن الذى يعانى منه الاقتصاد الأمريكى.

ماذا نفعل إذن؟ وماالذى يتعين علينا فعله الآن؟ الحل هو أن نرفض الوقوع فى هذه المصيدة. ففى مواجهة الحمائية النقدية التى تمارسها الصين عن طريق التدخل فى تحديد سعر صرفها بما يعنى اعتداء من نوع خاص على الاقتصاديات الغربية، فإن من مصلحة الشعب الأمريكى والشعوب الأخرى فى العالم أن تحمى نفسها من تلك الحمائية حتى ولو كان ذلك لا يتفق مع مصلحة الشركات الصناعية الكبرى التى تتعامل مع الصين.

لقد كان يتعين على بلدان مجموعة السبع على سبيل المثال أن يهددوا بالخروج من منظمة التجارة العالمية فى حال ما رفضت الصين تعديل سعر صرفها.وهذا ماكان يجب فعله وكلما أسرعنا فى فعل ذلك كان أفضل. إن الأزمة الراهنة تقتضى أن تقف كل دول العالم وقفة موحدة ضد السياسات التجارية العدوانية للصين. وأول ما يجب فعله هو المقاطعة مع أيديولوجية التبادل الحر، ونعنى بذلك هذا الاعتقاد بأن التبادل الحر هو فى مصلحة الجميع مهما كانت الظروف حتى لو قامت دولة كبرى مثل الصين بخداع العالم بشكل كبير وباستخدام سعر صرف عملتها بطريقة غير عادلة. فالاقتصاديون والإعلاميون يقومون بالحديث عن كل شىء عدا الحديث عن سعر صرف العملة الصينية لأن ذلك يسبب إزعاجا للصينيين.

وفى هذا الصدد فإن ما ذكره كريستيان دى، بوازيو فيما يتعلق باجتماع مجموعة الدول السبع فى لندن[٣٣] يكشف لنا أشياء كثيرة حيث يذكر أن بريتون وودز الجديدة تستخدم فى البداية مبدأ الاستشارة على نطاق واسع ولكن المضمون يختلف نظرا لأنه

يتعين عليها معالجة البنوك والتمويل بدلا من العملة وسعر الصرف. إن تنظيم بريتون وودز جديدة حول مسألة أسعار الصرف سيكون هو الوسيلة الأكثر ضمانا لفشلها فالأزمة المالية الحالية يمكن أن نحصرها حول ثلاثة موضوعات يكمل كل منها الآخر: التنظيم المصرفي، وصندوق النقد الدولى والوسائل التى يتبعها فى العلاقات ما بين التمويل والاقتصاد الحقيقى. إن استبعاد سعر الصرف دون حتى تقديم مبررات لهذا الاستبعاد لهو أمر يستحق التعجب. ومجمل القول، فإن ما اتفق عليه الاقتصاديون هو أن الحصول على موافقة الصين فيما يتعلق بسعر اليوان هو مضيعة للوقت لكل من يحاول معارضة أو الاعتراض على السياسة الصينية. ولا يتعين البحث عن أسباب الأزمة – أى سعر صرف العملة الصينية – ولكن من الأفضل الاهتمام فقط بتحليل آثارها وهذا مغزاه (استمروا كما كان الوضع عليه من قبل).[٢٤] ونحن نعتقد أن القيام بهذه اللعبة سيكون نوعا من الانتحار ليس فقط بالنسبة للاقتصاد الأمريكى ولكن أيضا بالنسبة لاقتصاديات معظم بلدان العالم.

هوامش الفصل السادس

(١) انظر Jeam Peyrelevade, Le capitalisme total, Seuil, 2005– ويوضح المؤلف أن معيار نسبه ١٥٪ ظهر خلال عام ٢٠٠٠؛ ولكنه لا يقدم لنا أية توضيحات أخرى سوى هذا الظهور المثير للدهشة لنوعية من المستثمرين يتصفون بالشراهة إلى تحقيق أقصى أرباح ممكنة ونرى أنه كان حتميا وجود دولة مثل الصين بما تمتلك من أيد عاملة رخيصة وسعر للعملة غير حقيقى حتى يتسنى لهؤلاء المستثمرين تحقيق عوائد على أموالهم تصل إلى ١٥٪.

(٢) إن "مفهوم" النشاط الثالث Tertiarisation يشوبه كثير من الخلط وعدم الدقة وهو فى النهاية لا يدل على شئ كما هو الحال فى المصطلح الذى استخدمه موليير ...."Vertue dormitive"

(٣) انظر فى ذلك Emmanuel Todd, Apres l'empire, essai sur la decomposition du systeme américaim, Gallimard, 2002.

ويذكر الكاتب بعض الإحصائيات الحكومية الصادرة من "مكتب التحليل الاقتصادى" التى تحدد مساهمة القطاع الصناعى فى الناتج المحلى الإجمالى بنحو ١٥.٩٪ فى حين تصل مساهمه القطاعات الخدمية (تمويل، تامين، عقارى) إلى نحو ١٩.٦٪ .

(٤) انظر Bernstein Richard and Munro Ross H. the Coming Conflict With China, Vintage Edition, New York, 1998.

(٥) انظر Bernstein Richard and Munro Ross H, op. cit., p. 138.

(٦) فى ذات الوقت، فى نهاية ١٩٩٣ وبداية ١٩٩٤، قامت الصين بإجراء تخفيض كبير لعملتها، والذى كان من الأهمية لدرجة أنه أدى لانهيار الاقتصاد اليابانى مرة أخرى عام ١٩٩٧.

(٧) نجد أن إجمالى الأنشطة الصناعية والزراعية، عام ٢٠٠٦ كان يمثل أقل من ١٥٪ من الناتج المحلى الإجمالى للولايات المتحدة فى حين أن هذه النسبة بلغت أكثر من ٢٠٪ بالنسبة للقطاعات الخدمية.

انظر Source: Bureau of Economic Analysis.

(٨) إن الأمر يتعلق بقرار مـهم والذى سيكون له أثر على تتابعات الأزمة؛ والذى كان يسانده السيد جرين سبان من الحزب الجمهورى، ومدير الفيدرالى الأميريكى، وقد تم التصويت لهذا القرار بعد أن قام السيد روبرت روبان بالترويج له فى نهاية فترة الرئيس كلينتون. وسنلاحظ أن ذلك يوضح لنا الروابط الوطيدة بين كبار المسئولين فى الدولة (الإدارة الأمريكية) وبين رجال الأعمال، حيث نجد أن السيد روبرت روبان أصبح الرجل الثانى فى سيتى بنك بعد مضى يوم واحد من التصويت على هذا القرار !

(٩) وقد نتجت تلك "الفقاعة" كذلك من التوقعات لتحقيق أرباح والتى كان مصدرها الفاعلين الاقتصاديين: وهذه التوقعات كانت أحيانا متفائلة للغاية لدرجة غير محسوبة نتيجة حالة الرخاء الاقتصادى التى كانت تخيم على الوضع العام؛ لذلك نجد أن نسب المكاسب (PER: Price earning rations) كانت تصل يف بعض الأحيان إلى ٢٠، ٤٠، ٥٠، ٨٠ أو حتى أعلى من ذلك !

(١٠) بالنسبة للاقتصاد الحقيقى، سيكون هناك مجرد توقف وقتى للنمو بدون أن يكون هناك ركود اقتصادى. أما بالنسبة للبورصة فإنها تتجه مرة أخرى إلى الصعود بما يسمح لها بتعويض جزء كبير مما خسرته.

(١١) إن عملية إرنون "Ernon" توضح جيدا مسألة العودة إلى حقيقة الوضع الاقتصادى لبعض الشركات العملاقة فى الولايات المتحدة الأمريكية.

(١٢) انظر .Philippe Grouset, Les Echos, 28 Septembre 2009

(١٣) تم إنشاء بنك هونج كونج بشانغهاى (HSBC) عام ١٨٦٥ وكان بنكا بريطانيا حيث يوجد مقره الرئيسى فى هونج كونج، وتم تحويل ذلك المقر عام ١٩٩٣ إلى لندن بعد استحواذ الميدلاند بنك وقبل أن تحصل هونج كونج على سيادتها كاملا. ومن الواضح أن نقل المقر مرة أخرى إلى هونج كونج يعنى أن أكبر بنك فى العالم أصبح صينيا.

(١٤) انظر المقابلة مع السيد فيليب كروزى، رئيس مجلس إدارة فالوريك وذلك تحت العنوان التالى:-

La chine détruit l'imdustrie des autres pays, Les Echos, 28 septembre – 2009.

(١٥) إن ما تحمله "نظرية القاعدة التصديرية" فى الاقتصاد الإقليمى تعد ذات فائدة من أجل فهم هذا التحليل. فالأنشطة لإقليم معين تنقسم إلى نوعين: الأول وهى الأنشطة المتولدة عن سكان هذا الإقليم (وهى تمثل فى أساسها أنشطة خدمية) حيث حجمها يتناسب مع حجم السكان أما النوع الآخر فهى الأنشطة الأساسية التى يمكن أن تعطى مجالا للصادرات (الأنشطه الزراعية، الصناعية وكذلك جزء من "الخدمات المقدمة للشركات"). وحيث إن حجم السكان يتناسب مع حجم العملة الكلية، فإن الانخفاض الشديد فى حجم الأنشطة الأساسية لا يمكن إلا أن يؤدى فى الأجل الطويل إلى انخفاض فى حجم السكان وكذلك فى الأنشطه "الخدمية".

(١٦) هذه الأمراض الاجتماعية تعتبر معروفة وتزداد انتشارا: تعاطى المخدرات، الانتحار، العنف وعدم الأمان الذى ينتشر فى أماكن أكثر اتساعا مع ظهور مجموعات سياسية تتبنى الكفاح المسلح والهجمات الإرهابية. وتجدر هنا الإشارة أن الإجراءات الساعية لتقليل البطالة (والتى تصل إلى ١٠٪ فى الدول الرئيسية) لا اهتماما كافيا لظاهرة البطالة، والتى تضرب على الأقل نحو ٢٠٪ من السكان فى الدول المتقدمة وربما هذه النسبة تكون أعلى من ذلك. إن انتشار البطالة بين الشباب وخاصة هؤلاء الذين يقطنون بعض الضواحى حيث تصل نسبة البطالة عادة نحو ٥٠٪ لا تسهم إلا فى دفع هؤلاء الشباب للدخول إلى عالم الجريمة أو أن نجعلهم يفقدون الأمل ويهربون من الحقيقة الأليمة إلى عالم المخدرات سواء بالمتاجرة فيها أو باستهلاكها أو الاثنين معا.

(١٧) نلحظ فى هذا الصدد التحكم فى ميناء بيرى Pirée لتنميته فى خدمه المنتجات الصينية وزيادة قدرتها على اختراق السوق الأوروبية.

(١٨) هذا المشروع أفضى إلى اتفاق تم توقيعه عام ٢٠٠٩ من أجل إنشاء "منطقة تعاون اقتصادى" وهو يضم معه منطقة الوسط (التى تحت إدارة الحزب الاشتراكى)، وكذلك المجلس العام لمنطقة أندر (تحت قيادة اتحاد الحركة الشعبية) وكذلك الغرفة التجارية والمجلس المحلى لمنطقه شاترو.

(١٩) نقصد بذلك بواسطة الدولة الصينية! ويمكننا أن نتساءل هل الشركات الفرنسية سيكون لها الحق فى متابعة المشروعات المحتمل إقامتها كما لو كانت تلك المشروعات قائمة فى منطقة للأنشطة الصناعية "العادية"....

(٢٠) حيث تمت إقامة "شركة فرنسية - صينية لاستغلال منطقة التنمية الاقتصادية لشاتورو" والتى تختلف عن "مناطق العقود التحتية القائمة فى الصين (حيث تمثل رؤوس الأموال المحلية نحو ٥١٪)، حيث نجد أن النصيب الأكبر من رأس المال يستأثر به الجانب الأجنبى (وهم الصينيون فى هذه الحالة) بما يعادل ٦٠٪. وتشير المصادر إلى أن نحو ٨٠٪ من العاملين هم من جنسية فرنسية، مع الأخذ فى الاعتبار أن هناك ما يقرب من ٨٠٠ وظيفة عليا يستحوذ عليها الصينيون وهذا يعنى أن الأغلبية العظمى من العمال (نحو ٣٢٠٠ عامل) هم فرنسيون وهنا يخلجنا بعض الشك. انظر فى ذلك المقالة الصادره فى:-

La nouvelle république du 6/11/2010 -

(٢١) هذه هى الأطروحة الأكثر تفاؤلا والتى يقدمها عمدة مدينة شاتورو: "حقا إن الصين وصلت فى الوقت الذى تحتاج فيه أن تعطى صورة جيدة عن نفسها حيث تهدف من خلال هذا المشروع إلى تحقيق إنتاج أوروبى بالتعاون مع الصين حيث سنجد منتجات مكتوبًا عليها صنع فى أوروبا أو صنع فى فرنسا بدلا من صنع فى الصين".

(٢٢) يمكننا هنا عقد مقارنة مع قطاع التوزيع؛ حيث نجد أن محافظى المدن الذين يستقبلون (محلات التوزيع الكبيرة) ويسعدون بذلك لا يفطنون إلى الخسارة التى تسببها تلك المحلات الكبيرة والتى تتمثل فى توقف نشاط المحلات صغيرة الحجم التى تعمل فى هذا المجال.

(٢٣) لقد حصلت الصين أكثر من مرة على الضوء الأخضر وذلك من جانب الرئيس الأمريكى كلينتون فى نهاية عام ١٩٩٩ ثم من جانب منظمة التجارة العالمية نفسها فى مايو عام ٢٠٠٠، وتحقق بالفعل انضمامها لهذه المنظمة فى نهاية عام ٢٠٠١.

(٢٤) طبقا للسيد ميشيل أجليتا، فإن "التخفيض المفترض لليوان" هو "رأى متفق عليه سلفا" انظر فى ذلك:-

La Chine, sous la direction de Patrick Artus, les Chaiers du cercle des - economists, PUF, Paris 2008, p. 36 et suvirantes.

(٢٥) كما ذكرنا آنفا من خلال المعادلة التالية:- (الناتج المحلى لفترة معطاة - الناتج المحلى لفترة سابقة) مقسوما على الناتج المحلى لفترة سابقة يعادل (الإنفاق المحلى مطروحا منه الناتج المحلى لفترة سابقة) مقسوما على الناتج المحلى لفترة سابقة مضافا إليه رصيد التجارة الخارجية مقسوما على الناتج المحلى لفترة سابقة.

(٢٦) خلال فترة معطاة نجد أن جزءا من الديون يتم تسديدها؛ وصافى المديونية يعبر عن الزيادة فى حجم الديون بين بداية ونهاية الفترة المعطاة.

(٢٧) القرض الاستهلاكى يسمح بشراء السلع الاستهلاكية المعمرة خاصة السيارات، وبالرغم من أهميته فإن يظل على نفس درجة الأهمية التى يتمتع بها القرض العقارى.

(٢٨) تتحقق نسبه الـ ١٥٪ من الأرباح فى جزء كبير منها من العقود التحتية المبرمة فى الصين بواسطة مجموعات الشركات الصناعية الكبرى والتى يبررها سعر الصرف الذى تمارسه الصين والذى يسمح بهذه النسبة غير العادية من الأرباح.

(٢٩) انظر فى ذلك .Bulletin Flash marches, No 110, 22 mars 2007

(٣٠) يتعلق الأمر هنا بسندات الخزانة الأمريكية، لآجال سنتين إلى عشر سنوات؛ ونذكر بأن أذون الخزانة الأخرى هى عبارة عن سندات قصيرة الأجل (أقل من سنتين) أما السندات المضمونة بواسطة الحكومة الأمريكية فهى طويلة الأجل (أكثر من عشر سنوات).

(٣١) يجب ملاحظة أن هناك دولتين مهمتين هما اليابان وألمانيا واللتان تمتعان بتجارة خارجية فى حالة فائض. ومع ذلك، فإن التحليل الذى نقدمه يأخذ فى الاعتبار مجموع الدول المتقدمة فى علاقتها مع الصين. لذلك فإن التجارة الخارجية لألمانيا تحقق فائضا بفضل ما تحققه من فوائض تجارية مع دول جنوب أوروبا (وخاصة مع فرنسا) فى حين أن ألمانيا تحقق ميزانا تجاريا فى حالة عجز فى تجارتها مع الصين: فالفائض الألمانى يمثل مؤشرا لمشكلة داخل أوروبا ولا يمثل تناقضا فى الأمثلة التى تم تقديمها فى هذا الفصل.

(٣٢) إن الهدف كان شيئًا أخر، فهو يتعلق كما سنرى لاحقا، بمحاولة لتهدئة بعض أعضاء الكونجرس الأمريكى الغاضبين من السياسة التى تتبعها الصين ويحملونها مسئولية الأزمات الاقتصادية التى يمر بها العالم الغربى وأمريكا.

(٣٣) انظر فى ذلك

Artus, Patrick et Virad, narie - Paule, Wst - il trop tard pour sauver – l'Amérique ?, La Découverte, paris, 2009, p. 67.

(٣٤) انظر فى ذلك

– Jeam - luc Gréau, La trahison des economists, Gallimard, 2008.

الفصل السابع

إعلان الصين الحرب الاقتصادية ضد الدول المتقدمة

١- الصين والدروس الاستراتيجية المستفادة من انهيار الاتحاد السوفيتى وفشل اليابان

يمثل عام ١٩٨٩ تحولا هاما للصين وخاصة مع الانهيار المتزامن للقوتين العظمتين وهما الاتحاد السوفيتى واليابان اللتان كانتا تسعيان منذ عدة عقود وبطريقة منفصلة إحداهما عن الأخرى إلى نزع الهيمنة العالمية وسحب بساطها من تحت قدم الولايات المتحدة الأمريكية. بيد أنه فى عام ١٩٨٩ اعترف كلاهما وعلى مضض بالفشل الذريع للاستراتيجية التى تم اتباعها واعترفا بآثار عدم التوازن على المستوى السياسى والاقتصادى الذى بدأ يعانى منه كل منهما. وفى نفس العام رفض الحزب الشيوعى الصينى رفضا قاطعا - فى أحداث تيانانمين - كل دعوة إلى الديمقراطية وكل محاولة "لدمقرطة" الصين. وفى عام ١٩٩٤ - أى بعد حوالى خمس سنوات، وبعد تكميم كل أفواه المعارضة الداخلية سعت الصين لتحقيق استراتيجية طويلة الأجل الهدف منها انتزاع الهيمنة العالمية من الولايات المتحدة.

ومما لا شك فيه أن الحزب الشيوعى الصينى قد استفاد ووعى جيدا الدروس المستخلصة من فشل الاتحاد السوفيتى واليابان فى تحقيق نفس الاستراتيجية فى مواجهة أمريكا، وتتلخص هذه الدروس فيما يلى:

- يجب أن تمتلك الدولة التى تريد فرض هيمنتها على العالم جيشا قويا وأن يكون لها وجود عسكرى يحسب حسابه. وهذا لم يكن الحال بالنسبة لليابان التى كانت تفتقد لهذه القوة العسكرية.
- لا يجب اللجوء إلى المواجهة العسكرية المباشرة لنزع الهيمنة العالمية من الولايات المتحدة، وهذا ما سعى إليه الاتحاد السوفيتى وفشل فيه.
- من أجل إسقاط الهيمنة الأمريكية، فإن الرأسمالية الشمولية هى التنظيم السياسى والاقتصادى الأكثر فعالية. وهذه الرأسمالية الشمولية تتخطى مجرد الشيوعية الشمولية التى تبناها الاتحاد السوفيتى كما أنها تتفوق على الرأسمالية الديمقراطية التى راجت فى اليابان.
- إن الاستراتيجية الأكثر فعالية من أجل سحب الهيمنة العالمية من أمريكا تتمثل فى قيام الدولة المنافسة باتخاذ خطوات لشن حرب اقتصادية تدريجية طويلة الأجل ضد أمريكا وحلفائها. وهذا ما لم يستطع الاتحاد السوفيتى القيام به فى حين استطاعت اليابان القيام به.
- الاستراتيجية الأكثر فعالية فى الحرب الاقتصادية تتمثل فى الاستحواذ على جزء متزايد من السوق العالمية للسلع المختلفة بفضل الميزة المطلقة، وفى نفس الاتجاه يعمل ذلك على تقوية الدولة التى تسعى لفرض هيمنتها ويؤدى إلى إضعاف القوة المهيمنة الحالية (الولايات المتحدة) وحلفائها. وتتمثل الوسيلة الأكثر حتمية من أجل تحقيق ذلك فى ضمان تكلفة ساعة عمل بالدولار أقل بكثير عن مثيلتها فى الولايات المتحدة وهذا بالضبط ما فعلته اليابان واستوعبته الصين بعد ذلك ولكن هذه الأخيرة فهمت أن اليابان لم يكن بوسعها الذهاب إلى أبعد من ذلك فى استراتيجيتها الاقتصادية.
- الحرب الاقتصادية التى تقودها الدولة المنافسة على الهيمنة يجب أن تهدف كذلك إلى سرعة المهاجمة بدون تردد أو تأخير للميزة الأساسية التى تمتلكها الولايات المتحدة وحلفائها وتتمثل فى الدولار واليورو باعتبارهما العملتين الرئيستين للاحتياطى النقدى العالمى. ونتذكر أن الاتحاد السوفيتى قد اعتراه

الوهن والضعف من جراء منافسته للولايات المتحدة من خلال ما أطلق عليه (حرب النجوم) التى قادها ريجان معتمدا فى تمويلها على الدول البترولية، وذلك بفضل المكانة الخاصة للدولار كعملة مستودع للاحتياطى النقدى. وفى هذا الصدد، نجد أن اليابان لم تنتهج أية إجراءات ضد هذه المكانة المتميزة للدولار.

- إن أية دولة تريد مزاحمة الولايات المتحدة وسلب الهيمنة منها يجب أن تضمن الولاء القوى والمتين الذى لا يتزعزع داخل الولايات المتحدة نفسها وكذلك من جانب حلفائها. فالاتحاد السوفيتى كان يسعى بحماقة واضحة إلى تحقيق ذلك لكنه بحث عن حلفاء من الأحزاب الشيوعية الوطنية التى ارتبطت به، كما نجد أنه فى السنوات الثمانينيات والتسعينيات كان المجتمع الأمريكى محتقنا من المنافسة اليابانية وقيمة الين المنخفضة ولم تمتلك بذلك اليابان دعما كافيا داخل الولايات المتحدة. فى حين أن الصين قد نجحت فى اجتذاب النخبة من رجال الأعمال الأمريكيين بحيث لم يعترضوا على أن يكون اليوان أكثر ضعفا مما كانت عليه العملة اليابانية.
- من البراعة والمهارة لدولة منافسة للولايات المتحدة أن تظل ولأطول وقت ممكن متوارية وصامتة وكاتمة لنواياها. وهذا ما جعل اليابان تنجح لحد ما لكنه لم يكن نفس الحال بالنسبة للاتحاد السوفيتى الذى كانت نواياه واضحة وضوح الشمس فى معاداته للولايات المتحدة.

٢- الاستراتيجية الصينية لشن حرب اقتصادية تسعى لزعزعة البلدان الغربية

بناء على دروس الماضى البعيد والقريب ومع العودة للارتباط من جديد مع التقاليد الصينية التى تسعى إلى الانتصار فى الحروب بدون الدخول فى معركة، نجد أن الصين كانت على ما يبدو واضحة فى أنها اختارت منذ عام ١٩٩٤ استراتيجية الحرب

الاقتصادية. وهى حرب خاطفة وفى الوقت نفسه متدرجة. فهى حرب خاطفة ومباغتة لأن الستة عشر عاما التى تفصل مابين ١٩٩٤ و ٢٠١٠ لا تمثل سوى نقطة فى تاريخ العلاقات السياسية والجيوسياسية. أما كونها حربا متدرجة، فذلك لأنها بدأت منذ عام ١٩٩٤ فى تكتم شديد واستطاعت أن تبقى على الشعوب الغربية فى حالة نعاس وسلبية فى الوقت الذى تحرز فيه الصين نقاطا إيجابية فى صعودها بقوة فى صراعها مع منافستها الولايات المتحدة. وفيما يلى سنفصل الخطوات المتتالية لهذه الحرب الاقتصادية:

أ - فى المجال التجارى والاقتصادى:

ويتعلق الأمر هنا بالسعى إلى إحداث حالة من الاختناق الاقتصادى البطىء للولايات المتحدة وحلفائها، معبرا عنه بتوقف فى معدلات النمو الاقتصادى بها. وكما نعلم أن اليوان ظل بصورة عمدية عند مستويات منخفضة للغاية بما يسمح للصين بتحقيق فوائض تجارية كبيرة وبصفة مستمرة وهذا يعنى وجود عجز تجارى فى المقابل لدى بلدان مجموعة السبع التى تتعامل مع الصين. وهذا العجز التجارى يخنق الأنشطة والعمالة فى هذه البلدان. وللأسف فإن الحكومات الغربية ترد على ذلك بانتهاجها لسياسات نقدية ومالية قد تعتبرها قمة فى الكفاءة لكنها فى نهاية المطاف تزيد الطين بلة وتؤدى إلى تردى الحالة المصرفية والمالية والاقتصادية بها.

ب - فى المجال النقدى والمالى

عندما تبدأ عملية الاختناق الاقتصادى البطىء للولايات المتحدة وحلفائها تبدأ عملية الهجوم النقدى والمالى وذلك من خلال ما يلى:

- حرمان الولايات المتحدة من أحد مزاياها الأساسية وهو عملتها (الدولار) كمخزن للقيمة وكأهم عملة فى الاحتياطى النقدى الأجنبى الرسمى. وكذلك

الحال بالنسبة لأوروبا من خلال حرمانها من هذه المضغة الذى لم تنضج بعد ألا وهى عملة اليورو باعتبارها العملة الثانية فى الاحتياطى النقدى العالمى. وعلينا أن نتصور ماذا سيكون عليه حال الولايات المتحدة إذا ما قامت الدول البترولية بتحصيل فواتيرها بالذهب أو أصروا على عدم قبول الدولار فالولايات المتحدة ستجد نفسها مضطرة للسحب من احتياطياتها من الذهب ولن تتردد ولو لحظة فى طلب المعونة من الصين فى شكل قروض وكميات ضرورية من الذهب من أجل أن تدفع فاتورة وارداتها البترولية. وفى هذه الحالة لا نستطيع تصور مدى قسوة الحلقة التى أجبرت الولايات المتحدة نفسها أن تنغلق بداخلها.

- تجريد الدول الغربية من استخدام أية وسيلة للخروج من أزمة العجز فى ميزانياتها وذلك بتفعيل مشكلة الدين العام مع إثارة حالة من الانفعالية تجاه الفشل فى مواجهة أزمة الديون العامة الغربية. وتسعى الصين لحرمان تلك الدول من استخدام سلاح الميزانية من خلال تدابير التحفيز وغيرها. وكذلك دفعهم لتطبيق سياسات تقديرية للميزانية فى اللحظات السيئة. كما تتحرك الصين كذلك بصبر وبعزم على إثارة أزمة ممنهجة فى البلدان الغربية، والتى تضمن لها نجاحا جيوسياسيا فى التو واللحظة أو افتعال عملية تضمن ركوداً وكساداً مستمراً فى هذه الدول بما يضمن لها كذلك نجاحا جيوسياسيا حتى ولو كانت ستحظى بهذا النجاح فى حال وصولها إلى الهيمنة العالمية.

جـ - فى المجالات الأخرى

وتسعى الصين، بجانب ما ذكرناه إلى توظيف نجاحها على المستويات الاقتصادية والتجارية، والنقدية والمالية لوضع بصماتها فى كل الجوانب والمجالات الأخرى التى تمثل جزءا من المواجهة التى تقوم بالإعداد لها وذلك كما يلى:

- **على المستوى التكنولوجى:** حيث نلحظ أن ديناميكية شركاتها والقوة المالية للدولة تسهم فى مساعدة الصين على تطوير سياسة طموحة فيما يتعلق بالتعليم الجامعى وخاصة فى مجال البحث والتطوير.

- **على المستوى العسكرى:** تتمتع الصين بحصيلة مالية ناتجة من الفوائض التجارية التى تمكنها من زيادة نفقاتها العسكرية وهذا ما لا تستطيع القيام به الولايات المتحدة فى ظل الركود الاقتصادى الذى يقيد مواردها المالية وكذلك فى ظل توجيه جزء كبير من هذه الموارد فى شكل نفقات اجتماعية لمواجهة البطالة. أضف لذلك أن فقدانها لمكانة الدولار قد تمنعها من إجراء تحويلات خارجية مهمة. باختصار، فإن الضغوط المالية المتناهية يمكن أن تجعل الولايات المتحدة مضطرة لخفض ميزانية وزارة الدفاع (البنتاجون)

- **على المستوى الجغرافى:** كما تسمح القدرة المالية للصين على الاستحواذ على مناجم معدنية وأراض زراعية وأن تسيطر على دول بأكملها، وخاصة التى تديرها حكومات ضعيفة أو فاسدة. والصين فى ذلك تنتهج نفس الطريقة التى اتبعها الأوروبيون فى نهاية القرن التاسع عشر حيث ساعدتها فوائضها التجارية المتتالية مع المغرب، ومصر أو تركيا إلى أن تصبح دائنة لهذه الدول ونظرا لعدم قدرة تلك الدول على تسديد ديونها أصرت الدول الأوروبية على امتلاك جزء من الأصول العينية للدول المدينة مقابل التنازل عن جزء من ديونها. وذلك أدى كما نعلم إلى فرض الوصايات والحمايات على بعض الدول المدينة كما كان الحال بالنسبة للمغرب.(الوصاية الفرنسية) ومصر (تحت الحماية البريطانية) وكذلك تركيا (الوصاية الألمانية). ومع ذلك فإن هناك اختلافا ما بين الماضى والحاضر. فالصين هى التى تملك وحدها الإرادة فى فرض وصاياتها على الدول نتيجة سلبها لجزء من سيادتها الحقيقية. وبالتالى تعمل الصين على توسيع المساحة التى تتحكم فيها وتضمن لنفسها بالتالى نفاذها للأسواق العالمية لبعض المواد الأولية وكل ذلك مقابل تقليص تلك المساحة التى تبقى متاحة أمام الولايات المتحدة وحلفائها.

- **على المستوى الدبلوماسى:** نرى أن الصين فى طريقها لتحويل بعض الدول الشريكة لها. إلى ما نطلق عليه (عملاء سياسيين) وذلك بفضل ما تمنحه إياهم من فرص للنمو الاقتصادى والتجارى. وكذلك قدرتها على تقديم القروض لها لما

تتمتع به الصين من احتياطيات هائلة من النقد الأجنبى وبفضل إمكانياتها العسكرية كذلك التى تثير الانتباه يوما بعد يوم. وهؤلاء العملاء من الدول يساندون ويستمرون فى مساندة وجهة النظر الصينية فى كل المنتديات الدولية (الأمم المتحدة، منظمة التجارة العالمية، وصندوق النقد الدولى، البنك الدولى، مجموعة السبع.... إلخ).

- **على المستوى الثقافى:** تستطيع الصين بفضل قدرتها المالية أن تسمح لنفسها بأن تقوم بتدعيم تعليم اللغة الصينية لنسبة متزايدة من سكان العالم وبطريقة يمكن معها أن تصبح اللغة الصينية منافسة للغة الإنجليزية فى عدة مجالات خاصة اقتحام القلعة الهوليودية والمسلسلات التليفزيونية الأمريكية من أجل إطلاق قنوات للتلفزة مؤيدة للصين بكافة لغات العالم.
- **على المستوى الأيديولوجى:** نرى أن الصين كسائر الدول الشمولية تسعى لاستقطاب المفكرين الأجانب ووسائل الإعلام ورجال السياسة ممن سيقومون بالتبشير للسياسة الصينية فى أوطانهم داعين المواطنين بالتسامح مع الصين والتعاون معها. كما تعمل الصين على تطوير برامج دعائية حول إنجازاتها فى مختلف المجالات من أجل إقناع الدول الأخرى بترك الديمقراطية والتحول إلى الرأسمالية الشمولية التى تعتبر الوسيلة التى بها حققت الصين تقدمها. ويمكن القول بأن الاستراتيجيات القائمة على شعار "فى خدمة الصين"، ليست ساذجة فهى تدرك جيدا أن المواجهة القادمة ستكون ولا محالة مع الصين وستتم على كافة المجالات. وهى تعنى كذلك أنه من أجل إنجاح الصين لابد أن يتوافر لها الوسائل لإحراز نقاط تقدم فى كل مجال من مجالات المواجهة.

د - العمل على تحييد حلفاء الولايات المتحدة الأمريكية

يعتبر تحييد حلفاء الولايات المتحدة بمثابة الخطوة النهائية المؤدية للنجاح الكامل للصين فى فرض هيمنتها على العالم. وكما نعلم فإن بعض الدول الغربية والتى تعتبر

حاليا حليفة للولايات المتحدة تكاد تكون منهكة اقتصاديا وماليا وتعانى من اختلالات اجتماعية وسياسية تجعلها تفقد توازنها. وإذا استمر الحال على ما هو عليه فإنه ليس من المستبعد أن تخرج هذه الدول من فلك الولايات المتحدة. ويمكن للبعض منها أن تبقى بعد ذلك فى موقف حيادى بينما يمكن للبعض الآخر أن ينحاز للجانب الصينى مما سيزيد الصين قوة وتسلطا فى المستقبل. وتسعى الصين رويدا إلى عزل الولايات المتحدة على الصعيد العالمى بحيث أن التفوق العسكرى (المفترض أنه قائم حاليا) يصل إلى مرحلة لا يمثل فيها إلا ميزة هامشية لأمريكا.

كيف يمكن للقوة العظمى الأمريكية التى سيعتريها الوهن فى كافة المجالات (عدا المجال العسكرى) والتى ستكون منعزلة بدرجة كبيرة على المستوى العالمى أن تفكر - مجرد التفكير - فى خوض معركة مع القوة العظمى الصينية التى أصبحت مسيطرة على الجوانب التجارية، والاقتصادية، والنقدية، والمالية، والدبلوماسية، والتكنولوجية، والثقافية والأيديولوجية؟

ويمكن القول بأنه إذا وصلت الصين إلى تلك المرحلة النهائية فإنها ستنجح بلا شك فى اقتناص الهيمنة العالمية من الولايات المتحدة دون الدخول فى حروب معها. وهذا على أية حال هو هدف الاستراتيجية الصينية.

٣- حالة اللاوعى التى يعانى منها العالم فى مواجهة الصين

كما رأينا آنفا، فالصين تقوم بتنفيذ الاستراتيجية التى قامت بتحديدها وتبنيها عام ١٩٨٩ - ١٩٩٤. وقد حققت تلك الاستراتيجية أول نجاح لها فى عام ٢٠٠١ ويتمثل فى انضمامها إلى منظمة التجارة العالمية. أما النجاح الثانى لها فكان عام ٢٠٠٧ والذى يتمثل فى انفجار الأزمة المالية التى ضربت ولا تزال تضرب الولايات المتحدة الأمريكية وحلفاءها الغربيين. وفى هذه اللحظة فقط ظهرت أربع حقائق حتمية لا يمكن الاعتراض عليها والتى يجب علينا أن نلفت إليها انتباه شعوب الدول الغربية وقاداتها وهى:

- باديء ذى بدء، إن الأزمة المالية تزايدت حدتها وقسوتها بما عضد من تزايد الفجوة بين الصين والدول الغربية لصالح الصين.
- إنه منذ اندلاع الأزمة فى الدول الغربية نرى أن الصين تستعرض قوتها المالية الضخمة وتصر فى الوقت نفسه على استخدامها من أجل إضعاف الدول الغربية.
- إن الكثير من الخبراء الغربيين يعتقدون أن الصين تتخذ موقفا تعاونيا تجاه الأزمة، بيد أن ذلك غير صحيح حيث تستعد الصين نفسها على ما يبدو لتوجيه ضربات إضافية للدول الغربية من أجل تعميق الأزمة المالية الحالية.
- وأخيرا، فإن الصين تستغل تقدمها فى المجالات التجارية والاقتصادية والمالية من أجل تسجيل نقاط إضافية نحو الهيمنة على المستوى الجيوسياسى، وكذلك على المستوى العسكرى.

٤- انحصار الأزمة المالية بشكل حاد وعميق فى الدول الغربية

لقد كان المحللون مقتنعين منذ اندلاع الأزمة المالية فى منتصف ٢٠٠٧ أنها أزمة عالمية وأن الصين بطبيعة الحال ستنال نصيبها من تلك الأزمة كما هو الحال بالنسبة بالبلدان الغربية. ونسرع بالقول إنهم أخطأوا ولم يحالفهم الصواب، حيث بدا سريعا أن مجموعة السبع (الولايات المتحدة، أوروبا واليابان) هى الوحيدة التى أصابها ركود واضح ووجدت نفسها أمام أزمة منظمة يبدو من الصعب جدا الخروج منها. وإجمالا فإن الكساد المعلن فى مجموعة السبع قد استمر ثمانية عشر شهرا (من نهاية ٢٠٠٧ وحتى منتصف ٢٠٠٩) ثم بدأ ما أطلق عليه الخبراء الرسميون العودة إلى النشاط والذى بدأ من عام ٢٠١٠. ولكن كيف يمكننا الحديث عن مواصلة النشاط وحدوث ازدهار اقتصادى فى ظل معدل نمو للناتج المحلى الإجمالى فى الربع الثانى من عام ٢٠١٠ لا يتعدى ١٪ فى منطقة مجموعة السبع وهو تقريبا نفس المعدل الذى شهده الربع الأخير من عام ٢٠٠٧. وهذه النتيجة المتواضعة تحققت حتى مع تطبيق إجراءات

استثنائية كفئة من أجل التحفيز النقدى والمالى التى جعلت الديون العامة الآن قابلة للسيطرة عليها. فالوضع إذن أكثر خطورة وليس أدل على ذلك مما ذكره كارمين وفينش رينهارت(*) من خلال بحث يتوقع استمرار الكساد الاقتصادى لمجموعة السبع على الأقل لمدة سبع سنوات أخرى إضافية (أى حتى عام ٢٠١٧).

وخلال الفترة ٢٠٠٧ - ٢٠١٠ نجد أن الاقتصاد الصينى يقدم لنا مفارقة غريبة تثير الدهشة، حيث إنه لم يتأثر مثقال ذرة من الأزمة المالية واستطاع أن يتغلب عليها بكل سهولة من خلال اللجوء فقط وبصورة محدودة للغاية إلى التوسع الإنفاقى باستخدام الميزانية من خلال زيادة النفقات العامة. وبالاختلاف مع البلدان الغربية، فإن الصين كان لديها الوسائل لتطبيق مثل تلك السياسة وهذه الوسائل لم تلجأ إليها كثيرا منذ عام ١٩٩٥، كما أن ماليتها العامة فى وضع جيد للغاية (الدين العام يمثل حوالى ٢٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى). بالإضافة إلى أن تحفيز الطلب عن طريق الميزانية تم اتباعه فى ظل فوائض تجارية ظلت كبيرة للغاية بالرغم من الانخفاض الضئيل فى الصادرات الصينية بما يسمح بتحقيق معدل نمو اقتصادى يتخطى ١٠٪ .

وإجمالا، فإنه بفضل قوة وصلابة الاقتصاد الصينى الناتجة من الفوائض التجارية المتتابعة فإن الفجوة فى النمو الاقتصادى بين الصين والبلدان الغربية قد اتسعت بشكل ملحوظ. وعلى الرغم من الصدمة الكبرى التى كان يمكن أن يسببها وقوع الاقتصاديات الغربية فى حالة كساد، فإن الاقتصاد الصينى - والذى لم يتعرض إلى حالة من الكساد منذ ثلاثين عاما - قد أظهر مرة أخرى صلابته وقوته فى مواجهة الاقتصاديات الغربية المختنقة من جراء الكساد على الرغم من قيامهم باستخدام كل الوسائل التى يمتلكونها من أجل تجنب مثل هذه الحالة ! مثل إجراء تخفيض متتال لمعدلات الفائدة واللجوء إلى عجز الميزانية. ولقد نجحت الصين فى الإبقاء على نموها الاقتصادى عند معدل ١٠٪ - ١١٪ سنويا، فى حين أن البلدان الغربية كانت تواجه صعوبة فى تجنب الكساد المتواصل الذى وقعت فيه منذ عام ٢٠٠٧, والفارق بين النمو فى الصين ونظيره فى البلدان الغربية يصل لحوالى ١٠٪ لصالح الصين.

(*) من الاقتصاديين ذائعى الصيت فى الولايات المتحدة.

٥- التعاون الصينى الأمريكى ما هو إلا فكرة خيالية

استطاعت الصين بفضل التدخل المستمر فى سوق عملتها منذ خمسة عشر عاما أن تحقق تراكما هائلا من النقد الأجنبى يبلغ نحو ٤٠٠٠ مليار دولار. وتبدو ضخامة هذا الرقم إذا ما قارناه بقيمة الصناديق الخاصة والثروات التى تدار فى العالم الأنجلوساكسونى، الولايات المتحدة، وأستراليا ونيوزيلاندا والتى تبلغ ٢٧٠٠ مليار دولار. وهذه القوة المالية تجعل الصين ليس بحاجة للبحث عن تعاون حقيقى مع شركائها الاقتصاديين. ومنذ اندلاع الأزمة المالية بدأت الصين تستخدم احتياطياتها كقوة حقيقية للضغط المالى. حيث نلحظ أن تحركات أسعار اليورو مقابل الدولار وكذلك مقابل الين تتجه أكثر فأكثر فى الطريق الذى رسمته لها الصين من خلال ما تمارسه من ضغط مالى على البلدان المعنية. فسعر الذهب لم يتراجع عن اتجاهه القوى نحو الصعود منذ قيام الصين بإرسال رسالة إلى الصناديق الخاصة مغزاها أن الطريقة الأفضل هى فقدان الدولار لسمعته كعملة للاحتياطى الدولى وضرورة تخفيض قيمته مقابل الذهب. وبنفس طريقة التفكير وعلى نفس المنوال يمكننا ملاحظة أن أزمة الدين العام فى أوروبا كانت قد شهدت هدوءا مؤقتا فى يونيه ٢٠١٠ وحدث ذلك فقط عندما قامت الصين بشراء سندات الحكومة الإسبانية وهى تشعر بعزة النفس وبالمفاخرة جراء ذلك وأعربت أن أوروبا ستظل منطقة لها مكانتها ومزاياها لدى الصينيين ورؤوس الأموال الصينية.

ومع ذلك، فإنه ما بين عامى ٢٠٠١ و ٢٠٠٧ نجحت الصين فى جعل القادة والخبراء الأوروبيين يعتقدون أنها أبرمت اتفاقا سريا على مستوى رفيع مع الولايات المتحدة على تفعيل نوع من التعاون بينهما يطلق عليه عادة (الصينامريكا) ويراه البعض أنه اتفاقية بريتون وودز جديدة. حيث كان من المفترض أن الولايات المتحدة قد تتفق مع الصين على زيادة إنفاقها بأكثر من الادخار الخاص وزيادة المديونية من أجل استمالة الطلب وما يترتب على ذلك من زيادة للصادرات الصينية للولايات المتحدة ومن ثم تعضيد النمو والعمالة فى الصين. وفى المقابل، تقوم الصين وبفضل فوائضها التجارية بالحصول على جزء كبير من الدولارات التى أودعتها الولايات المتحدة نتيجة عجزها التجارى وتحتفظ الصين سلبيا بهذه الدولارات على أن تقبل فى نفس الوقت توظيفها فى سندات طويلة ومتوسطة الأجل للخزانة الأمريكية.

ومنذ اندلاع الأزمة عام ٢٠٠٧ ، تبنت الصين موقفا ذا مغزى كبيرا تفاجأ على إثره عدد من قادة الدول الغربية لأنه لا يدل إطلاقا على نية التعاون معها فى مواجهة الأزمة، بل على العكس ضد فكرة التعاون تماما. وظهر ذلك واضحا ما بين عامى ٢٠٠٨ و ٢٠١٠ حيث اتضح الموقف الهجومى للصين لذوى النظرة الثاقبة حينما قامت بمضاربات ضد المؤسسات المالية وأوقفت عمليات إعادة تقويم اليوان تدريجيا. كما رفضت الحديث عن اليوان فى القمم المتعاقبة لمجموعة العشرين وسعت للتشهير العلنى بالسياسة الأمريكية وفيما يلى شرح لهذه النقاط:

ما بين مارس ٢٠٠٨ (أزمة بيرستيرنز) وسبتمبر ٢٠٠٨ (أزمة ليمان براذر) حيث اتخذت الحكومة الصينية موقف البائع لسندات المؤسستين "فانى ماى" و"فريد دى ماك" بحجة أنها لم تحصل من الحكومة الأمريكية على ضمانات رسمية على هذه السندات. وهذه الأزمة المفتعلة جعلت الحكومة الأمريكية تضطر للقيام بعملية إنقاذ عاجلة تتمثل فى تأميم هاتين المؤسستين وذلك فى اللحظة السيئة بالنسبة لها. لأنه كان يتعين عليها كذلك أن تعطى الأولوية لوقف استفحال الأزمة العقارية والبنكية التى تهددها. وفى حين أن السلطات الأمريكية كانت دائما تعتمد على حقيقة أن الصين ستساعدها على تخطى الأزمة العقارية، ولكن ما حدث هو العكس حيث وجهت الصين ضربة قوية للولايات المتحدة من خلال تركيزها على أزمة السندات فى هذا الاقتصاد.

- فى يوليو ٢٠٠٨ وبطريقة متزامنة ومتلازمة لما سبق، قامت الصين وبطريقة أحادية وفى مفاجأة للجميع بالتنصل من الاستمرار فى عملية تقويم سعر اليوان مقابل الدولار الذى كانت قد بدأتها منذ ثلاث سنوات مما اعتبر ضربة موجعة أخرى للاقتصاد الأمريكى.
- مع اقتراب قمة العشرين الأولى فى نوفمبر ٢٠٠٨ بناء على طلب الرئيس الفرنسى ساركوزى، علقت الصين مشاركتها على شرط ألا يكون هناك نقاش حول اليوان وألا يتضمن جدول أعمال القمة ما يخص ذلك. ولا شك أن ذلك من أجل ضمان أن يستمر الحال على ما هو عليه بالنسبة لسعر صرف العملة الصينية. ولقد كان يمكن أن تمثل هذه القمة فرصة ذهبية لا ينبغى تضييعها

من أجل تقديم استنكار جماعى من قبل الدول الغربية للصين ولمسئوليتها الضخمة عن تهيئة الظروف التى أدت إلى انفجار الأزمة. لقد كان يمكن للبلدان الغربية الإصرار على موقفها ضد الصين لو أنها مارست ضغطا جماعيا من أجل رفع قيمة اليوان الصينى بطريقة ملحوظة. وذلك كان يمكن أن يمثل تحييدا للعامل الرئيسى المتسبب فى الأزمة ويسمح بالتالى بتحسن فى اقتصاديات الدول الغربية فى الأجل القصير والمتوسط. لكن للأسف كل ذلك لم يحدث! وحتى قبل افتتاح القمة، تم تجهيز اللعبة التى كسبتها الصين. فالقادة الغربيون كانوا لا يريدون إلا أن يرون فى أنفسهم صورة المتعاونين من أجل نجاح الاقتصاد العالمى، حيث يدركون أن التعاون شىء لابد منه. بيد أن الإبقاء على وضعية العملة الصينية كما هى عليه يؤكد مع ذلك تلك التصرفات غير المتعاونة من قبل الصين وهذا بالتأكيد قد مهد للفشل المبكر لهذه القمة.

- إن ربيع ٢٠١٠ أعطى لنا صورة عن التقهقر الأمريكى وفى الوقت نفسه أظهر الغطرسة الصينية. فمنذ عدة سنوات تعودت سكرتارية الخزانة الأمريكية على تحديد ميعادين للتحاور كل ستة أشهر بالاتفاق مع الكونجرس الأمريكى وهما يتحددان فى ١٥ أبريل و١٥ أكتوبر من كل عام. ومن المعلوم أنه إذا حدث وقامت دولة ما بالتحكم فى عملتها بطريقة غير مشروعة فإن للكونجرس الحق فى توقيع عقوبات جمركية عليها فى الحال حتى لو كان ذلك سيؤدى إلى توقيع عقوبة على أمريكا من قبل منظمة التجارة العالمية.

ولقد قام الصينيون بترك عملة اليوان تزيد قيمتها بنحو ٢١٪ مقابل الدولار خشية تطبيق مثل هذا القرار من جانب الكونجرس الأمريكى ما بين يوليو ٢٠٠٥ ويوليو ٢٠٠٨، ومع ذلك فقد أصاب القادة الصينيين حالة امتعاض وتوتر مع اقتراب تاريخ ١٥ أبريل نظرا لقيامهم بالتوقف عن عملية إعادة تقييم اليوان مقابل الدولار. وهذه الحالة من التوتر وضيق الخلق على الجانب الصينى تفسر لنا حقيقة وفحوى المكالمة التليفونية المطولة التى أجراها السيج هوجينتاو الرئيس الصينى مع نظيره الأمريكى باراك أوباما فى الأول من أبريل عام ٢٠١٠ حسب ما ذكره مركز الأخبار (بلومبيرج). ولكن ماذا دار بين الرئيسين؟ وماذا كانت فحوى هذه المكالمة الهاتفية؟ يمكننا أن نفترض أن

الرئيس الصينى قام بتوجيه بعض التهديدات. لدرجة أن السيد جينتز سكرتير الخزانة الأمريكية سافر إلى بكين فى التاسع من أبريل فى زيارة خاطفة ليعلن بعدها أنه لا يعتقد أن الصين تقوم بالتدخل غير الشرعى فى تحديد قيمة اليوان. ليس هذا فحسب، بل إن جلسة الكونجرس التى كان مقررا لها الخامس عشر من أبريل تم تأجيلها لميعاد لاحق. إنها بحق "الكانوسا"(*). وقد سارع العديد من المحللين والدبلوماسيين إلى القول بأن هناك اتفاقًا سريًا تم التوصل إليه فى دهاليز الكونجرس من أجل ألا تفقد الصين مكانتها. وأن الصين لا تتردد فى أن تكافئ أمريكا بأنها ستقوم بعملية جديدة من أجل إعادة تقييم اليوان. وطبقا لهؤلاء المحللين فإن ذلك كان سيتم سواء فى أول مايو ٢٠١٠ بمناسبة افتتاح المعرض الدولى العالمى لشانغهاى أو فى الرابع والعشرين من مايو بمناسبة القمة النصف سنوية الصينية الأمريكية أو السادس والعشرين من يونيه بمناسبة القمة النصف سنوية لرؤساء مجموعة العشرين.

لكن ذلك لم يحدث إلا فى الثالث والعشرين من يونيه أى قبل انطلاقة قمة العشرين بثلاثة أيام فقط والتى كان من المفترض أن يتم خلالها تناول موضوع اليوان. حيث قامت الحكومة الصينية بالتصريح رسميا بأنها ستقوم بالإجراءات المنتظرة المتعلقة بمرونة سعر اليوان. وهذا تم تفسيره من قبل الدبلوماسيين على أنه قبول من قبل الصين للتنازل الذى طال انتظاره فيما يتعلق بسعر اليوان.

وعلى هذا الأساس وبكل ثقة فيما أعلنته الصين، قام رؤساء دول مجموعة العشرين بسحب السؤال المتعلق باليوان من برنامج القمة (تم ذلك فى السادس والعشرين من يونيه). وعلى ما يبدو فإن هذه الثقة لم يكن هناك مبرر ولا أساس لها حيث كان سعر الدولار مقابل اليوان ٦,٨٣ فى ٢٣ يونيه ليصل فقط ٦,٨٠ يوان للدولار الواحد فى سبتمبر ٢٠١٠ .

كل ذلك يوضح لنا عجرفة وفى نفس الوقت تهكم الصين فى مواجهة ضعف وفقدان الشجاعة لدى الأمريكيين، إن ذلك يحدث كأنما الشغل الشاغل للصين هو

(*) الكانوسا هى مصطلح يعبر عن خضوع قوة كبيرة أمام قوة أخرى مماثلة أو أكبر منها فى القوة وحدثت عندما سجد الأمير هنرى الرابع على ركبتيه أمام البابا جريجوارالسابع من أجل أن يرفع عنه التحريم الذى أصابه. لذلك نقول فى اللغة الفرنسية (Aller à Canossa) (المترجم).

إحكام غلق الدول الغربية داخل أزمة عميقة مماثلة لتلك التى حدثت فى ١٩٢٩. حيث وجدت الصين أن ذلك ممكنا ويتوافق مع استراتيجيتها التى تسير عليها. ومن الواضح أن الصين خرجت عن حذرها المألوف فى الماضى من أجل أن تسرع من الحركة التى تسعى لتحقيقها فى المجال الاقتصادى العالمى. لقد نزعت الصين عن وجهها النقاب التى كانت تختبئ وراءه نواياها لتظهر رغبتها وشراهتها الكبيرة من أجل أن تحل محل الولايات المتحدة فى قيادة العالم. ولم يخطئ عالم التاريخ الإنجليزى الكبير نيال فيريسون[١] وهو نفسه الذى ابتكر مصطلح الصينامريكا (Chinamerica)، والذى يعنى التعاون بين الصين والولايات المتحدة من أجل ضمان ديناميكية للاقتصاد العالمى الحديث. وذلك عندما تراجع عن هذا المصطلح فى مقاله الصادر فى ١٥ أغسطس ٢٠٠٩ حيث اعتبر أن (الصينامريكا) لم تكن سوى فكرة وهمية وخيالية (Chimerique).

٦- الاختناق الاقتصادى لمجموعة العشرين تحت ضغط حبل المشنقة الصينية

وهكذا تكشر الصين عن أنيابها بشكل متزايد وبطريقة يمكن معها إحكام الخناق الاقتصادى حول عنق ضحيتها وهى البلدان الغربية. وهى تفعل ذلك ليس فقط باستخدام قوتها المالية التى تضمنها لها فوائضها التجارية وإنما كذلك باستخدام وتطوير الإمكانيات العسكرية والجيوستراتيجية.

وفى هذا الصدد، يمكننا أن نذكر مثلا قيام الصين ببناء أسطول هائل من غواصات نووية مجهزة بصواريخ نووية ومتمركزة فى جزيرة هينان الواقعة جنوب الصين، كذلك امتلاكها موانئ لحاملات الطائرات فى سيلان والانتهاء من بناء ممر يصل طوله إلى ٥٥٠٠ كم[٢] ويعمق كبير يسمح أن يكون وسيلة لتجهيز الضربة النووية التالية فى حالة أى اعتداء خارجى. أضف لذلك التجربة الناجحة التى قامت بها لتدمير قمر صناعى بواسطة صاروخ أرض جو[٣] وسعيها لتطوير تكنولوجيا جديدة لصواريخ

أرض/بحر كثيفة بعيدة المدى بما يمثل تهديدا حقيقيا لحاملات الطائرات الأمريكية.

ومما يثير القلق بدرجة أكبر وجود شبكة من التجسس الإلكترونى الصينى وكذلك تطوير عملية أطلق عليها (شبكة الأشباح) التى لها قدرة على اختراق نظم المعلومات للدول المؤيدة (للدالاى لاما) ومؤيديه فى كل بقاع العالم والتى تم وضعها موضع التنفيذ فى مارس ٢٠٠٩. وقد قام بعدها بوقت قصير باحث صينى يدعى دونج نياو بإصدار كتاب نشر فى الصين يشرح فيه الصراعات الثقافية الإعلامية، والمالية والعسكرية التى حدثت فى مجال الاتصالات المرئية وكذلك طرق مكافحتها من أجل الوصول إلى الهيمنة الصينية على العالم المرئى والافتراضى. وهو على حد قوله صراع حتمى بين الصين والعالم الغربى[٤] وحديثا وبفضل شبكة الوكيليكس ظهر وجود برقية من السفارة الأمريكية فى بكين تؤكد أن الحكومة الصينية هى التى نظمت اختراقات غير قانونية لشبكة جوجل (...) وهذه العمليات الاختراقية تمت من غرفة عمليات دائمة فى المكتب السياسى للحزب الشيوعى الصينى. أما جريدة لوفيجارو الفرنسية[٥] فاكدت أن اثنين من بين تسعة أعضاء فى هذا المكتب السياسى قد نظموا لهذه العملية وهما السيد لى شانجيان (الرجل الخامس ومدير الدعاية فى الحزب) والسيد زيو يونجانج المسئول الأول عن الأمن فى الحزب.

أما على المستوى الجيوسياسى، فنجد أن الصين رفضت التنديد بحليفتها كوريا الشمالية عندما قامت تلك الأخيرة بإغراق غواصة تابعة لجيش كوريا الجنوبية فى ربيع ٢٠١٠ والذى أسفر عن مقتل ٤٦ جنديا، أضف لذلك أنه فى نفس العام لم تتردد الصين فى الادعاء بأن بحر الصين الجنوبى[٦] هو تحت السيادة الصينية وهو بلا شك يتعلق بانه تنسب لنفسها كل الثروات الكامنة فى بحر الصين، وكذلك هى أول محاولة لإجلاء الأسطول الأمريكي من كل شبر من أسيا الشرقية (التى تقع شرق شبه الجزيرة الهندية). إن الأمر يتعلق إذن بمحاولة تجريد تايوان من كل الإمكانيات الدفاعية التى يمكن أن يوفرها لها الأسطول الأمريكى واليابانى كما يتعلق باستبعاد البحرية

الأمريكية بوجه عام من هذه المنطقة الشاسعة التى تمثل المنافسة الوحيدة للجيش والأسطول الصينى.

من الواضح إذن أن الصين كقوة عظمى لا تتوانى فى وضع استراتيجية متزامنة ومتناغمة من أجل شد بساط الهيمنة العالمية من تحت أقدام الولايات المتحدة، وذلك يدفعها إلى أن تتحدى وبصورة علنية متدرجة بعض الشيء الولايات المتحدة وحلفاءها. ولا شك أن المجال الاقتصادى هو الذى يشهد عدوانا صينيا بلا هوادة وبلا رحمة مما يسبب رعبا وخوفا فى البلدان الغربية.

إن كل شئ يسير على ما يرام بالنسبة للصين منذ نهاية ٢٠٠١ فهى لا تزال تحتفظ بقيمة مخفضة للغاية لليوان كما أنها حصلت على حقها فى رفض كل ضريبة جمركية على صادراتها. فالصين تستطيع الآن إحكام العقدة حول عنق الاقتصاديات الغربية للقيام بخنقها. ولا شك أن عدم فرض ضرائب جمركية على كل ما صنع فى الصين يضيف ميزة لسعر صرف العملة الصينية ويسهم فى تحقيق فوائض تجارية هائلة فى الوقت الذى يتفاقم فيه العجز التجارى لدول مجموعة السبع[٧] وقد أدى هذا العجز المتواصل للضغط على الأنشطة الاقتصادية والعمالة فى هذه الدول مما يزيد من الصعوبات الاقتصادية التى تواجهها.

وفى هذا الوضع يمكن أن يكون هناك رد فعل من جانب الدول الغربية يتمثل فى اتجاهين الأول يتمثل فى محاولة التخلص من هذه الحلقة الخانقة من أجل الخروج بسلام من هذه الحالة الخطيرة، والاتجاه الثانى هو الوقوع فى حالة من الهيجان والانفعالية بدون فائدة ينتهى الأمر فى النهاية إلى الاختناق بالفعل. وللأسف الشديد فإن الاتجاه الثانى هو الذى اختاره القادة الغربيون منذ عام ٢٠٠١ من خلال اتخاذ عدة تصرفات متتابعة تتمثل فى محاولة تحقيق الإنعاش الاقتصادى عن طريق الميزانية والقطاع العقارى ما بين عامى ٢٠٠١ و ٢٠٠٨، ثم الإنعاش الاقتصادى عن طريق الميزانية بشكل واسع ما بين عام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ وأخيرا، تقييد الميزانية فى أوروبا منذ ربيع ٢٠١٠ .

٧- رد الفعل الأول: استخدام ميزانية الدولة ثم القطاع العقارى من أجل الإنعاش الاقتصادى

دخلت دول مجموعة السبع فى دورة من الركود الاقتصادى مع نهاية عام ٢٠٠٠ بفعل التجاوزات التى حدثت فى اقتصاد الإنترنت ثم بفعل حادثة شركة الطاقة الأمريكية إنرون Enron التى أعلنت إفلاسها فى ديسمبر ٢٠٠١ عقب اعترافها بممارسة قواعد محاسبية مريبة، ويعد هذا الإفلاس هو الأكبر فى تاريخ الشركات الأمريكية. ووجدت الدول الغربية نفسها أمام صعوبات غير مألوفة من أجل الخروج من هذا الكساد الذى انتشر بشكل عام خلال ٢٠٠١ وكان أول إرهاصات الكساد هو قيام الفيدرالى الأمريكى بخفض سعر الفائدة من ٧٪ إلى ٣٪ نهاية ٢٠٠١ وهو ما يعد إجراء تقليديا فى مثل هذه الظروف. ومن أجل ضمان إنعاش اقتصادى ذى مغزى سعى السيد بوش لاستخدام الميزانية وأدواتها فى بداية ٢٠٠٢ الأمر الذى أيده كل الاقتصاديين الكينيزيين واعتبروه طموحا وذا أهمية تاريخية. إلا أنه مع بداية ٢٠٠٣ لم يحدث انتعاش حقيقى للاقتصاد الأمريكى لماذا؟إن ذلك يرجع إلى أن تخفيض الضرائب على الدخول مع تحقيق معدلات الادخار للقطاع العائلى الناتج من الموجة الأولى للإنعاش من خلال تخفيض سعر الفائدة لم تكن بالدرجة الكافية اللازمة لتعويض الهبوط الاقتصادى الناتج من العجز الشديد فى الميزان التجارى الأمريكى. لذلك قرر القادة الأمريكيون الجمهوريون مع وجود اتفاق ضمنى من جانب الديموقراطيين استخدام وسائل الإنعاش الاقتصادى حتى النهاية واللجوء إلى القطاع العقارى الذى يبدو غير كافٍ من أجل مساعدة الاقتصاد الأمريكى على الخروج من هذا المأزق التى وقع فيه. وبدون أن يدرى الجمهوريون فقد قاموا بالبحث عن أول حجر من أجل أن يسدوا به التسرب الذى حدث فى الاقتصاد الأمريكى مع العجز التجارى الهائل والمتكرر الذى تعانى منه. حيث أكد السيد جرين سيان أمام الكونجرس الأمريكى أن العجز التجارى لا يمثل أية مشكلة للولايات المتحدة. وكان يتعين للخروج من الأزمة أن يصل مستوى العائد من السندات لأجل ١٠ سنوات إلى مستوى لا مثيل له من قبل للعائد المطبق على القرض العقارى. وحيث إن الصين سعت إلى تراكم مثل تلك السندات لديها، والتى على حد قولها حاولت أن تقوم بدور المتعاون من أجل الخروج

من الأزمة فقد قامت بوضع احتياطاتها من الدولار فى محافظ طويلة الأجل وهو ما أدى تلقائيا إلى تراجع عوائد المحافظ متوسط الأجل (عشر سنوات). ومن أجل الذهاب بعيدا فقد خولت السلطات الأمريكية ذراعها الأيمن (الاحتياطى الفيدرالى) باتخاذ إجراءات استثنائية إضافية فى بداية عام ٢٠٠٣ تتمثل فى تخفيض سعر الفائدة الرئيسى لمستوى منخفض لم يحدث من قبل وهو ١٪ فقط فى حين أن الارتفاع فى الأسعار بلغ ٢,٥٪ سنويا. وإجمالا، فإن عائد السندات لأجل عشر سنوات انتهى بتحقيق نقطة تعتبر منخفضة ولكنها تاريخية ليصل ٣٪ عام ٢٠٠٣ .

وبفضل تلك الإجراءات (خاصة القروض المسماة بالسوبريم والتى استطاعت بها الحكومة والبنوك تشجيع القطاع العائلى الفقير على الاقتراض للملكية العقارية) استطاع القطاع العائلى أن ينطلق بسرعة كبيرة حيث حدث ارتفاع غير مسبوق للقروض العقارية للبيع، وللبناء العقارى، كما حدث ارتفاع مذهل فى أسعار المساكن ثم ارتفاع فى أسعار البيع وهكذا ظهرت آثار ضخمة فى هذا القطاع. حيث إنه من منتصف ٢٠٠٣ حتى منتصف ٢٠٠٧ استطاع أن يحقق الناتج القومى الأمريكى نموا بنحو ٣.٥٪ سنويا بالرغم من العجز التجارى وذلك بفضل القطاع العقارى مما شجع كذلك على زيادة العمالة مرة أخرى. إلا أن هذا النمو ولسوء الحظ لم يكن نموا حقيقيا وحدث ما حدث بعد ذلك، أزمة عقارية، بنكية، أزمة بورصة، كساد واضح، بطالة شديدة، أزمة مالية عارمة متأرجحة جعلت أكبر اقتصاد فى العالم يفقد توازنه ولأول مرة بسبب الركود، وكذلك بسبب غياب الرقابة المصرفية للأسواق المالية وفقدان الثقة للقطاع العائلى فى الأجل القصير والمتوسط . وانصراف واضح من قبل هذا القطاع[8] عن الاستدانة والامتلاك العقارى .

فالانتعاش الاقتصادى الذى شهده القطاع العقارى لم يكن فى الحقيقة مجديا بل كان مؤلما ولم يفعل شيئا فى مواجهة العجز التجارى الأمريكى الذى بلغ نحو ٦٪ من الناتج المحلى الأمريكى وبعد أن تم تفعيله خلال أربع سنوات (منتصف ٢٠٠٣ إلى منتصف ٢٠٠٧) فقد أثار على العكس انتكاسة فى الأنشطة والعمالة وكان بعيدا كل البعد عن المنافع والمزايا التى كان من المتوقع أن يحققها فى البداية. وهكذا تضييق الحلقة ولأول مرة على عنق الاقتصاد الأمريكى.

٨- رد الفعل الثاني: استخدام التوسع في الميزانية بصورة مستمرة ومتزامنة من أجل الإنعاش الاقتصادي

في نهاية ٢٠٠٨ وبعد مرور عام على الكساد الذى شهدته الدول الغربية فى عام ٢٠٠٧ أضحى القادة الأمريكيون وحلفاؤهم الغربيون فى حالة تخبط واضح. فها هم يخصصون مبالغ هائلة من الأموال العامة من أجل إخراج اقتصادياتهم من حالة الكساد لأن الحلقة على ما يبدو تم إحكام إغلاقها وأصبحت خانقة. ومع العجز التجارى الكلى لمنطقة مجموعة السبع فإنه تم امتصاص جزء قليل منه - مع انتشار الكساد - ولكنه بقى كبيرا على الرغم من ذلك. وقد سمحت الصين لنفسها بنقض عهدها فيما يتعلق بسعر اليوان منذ يوليو ٢٠٠٥. وقد اقترفت دول مجموعة السبع خطأ فادحا بموافقتها على استبعاد موضوع اليوان من جدول أعمال القمة الأولى لمجموعة العشرين. وبذلك يستمر العراك فيما بينهم وتتزايد الحلقة إحكاما لتتمخض عن مزيد من الاختناق لاقتصادياتهم. وقد واصلت تلك الدول تخفيض قيمة معدل سعر الفائدة الرئيسى ليصل إلى ٠.٢٥٪ لمجموعة دول السبع[٩] ولسوء الحظ فإن البنوك لم يعد لديها القدره والرغبة فى الإقراض، كما أن القطاع العائلى بدوره لم تعد لديه الرغبة أو القدرة على الاقتراض.

ولم يؤد هذا التخفيض الذى يعتبر فى حد ذاته أمرا لم يحدث من قبل إلى تحقيق أهدافه وظلت نتائجه هشة وغير كافية. وفى الحقيقة فإن الإفراط الذى حدث فى استخدام سلاح القطاع العقارى لم يعد متاحا بصفة مستمرة للولايات المتحدة ولإسبانيا، والمملكة المتحدة وكذلك لأيرلندا. وقد تم فى أكتوبر ٢٠٠٨ عقد اتفاق تحت رعاية صندوق النقد الدولى تلتزم بمقتضاه دول مجموعة السبع والصين على برنامج للإنعاش الاقتصادى بصورة كبيرة ومتزامنة. وقد لاقى ذلك التعاون ترحيبا واسعا من جانب المحللين الغربيين ووصفوه بأنه اتفاق مثالى، ولكن ذلك لم يكن صحيحا.

- فهل يمكننا أن نتحدث عن تعاون من جانب الصين؟ لا نعتقد ذلك. فالصين كانت فى الواقع تسعى لعملية إنعاش اقتصادى من خلال ميزانية كبيرة التزمت بها

من أجل الاستقرار الاجتماعى الداخلى للصين وبهدف الحفاظ على معدل نمو للناتج المحلى الإجمالى حول ١٠٪ سنويا على الرغم من الانكماش المؤقت الذى طرأ على صادراتها. وذلك لا يمثل مشكلة للصين نظرا لأن الدين العام لم يصل سوى ٢٪ من ناتجها المحلى. ولو كانت الصين تريد بالفعل مساندة مجموعة السبع لالتزمت وبدون تأخير برفع قيمة اليوان وهذا ما رفضته مرارا وتكرارا.

- وهل يمكننا أن نتحدث عن سياسات اقتصادية فعالة انتهجتها البلدان الغربية؟
لا نعتقد ذلك. فطالما أن هذه البلدان لم تحاول بالفعل كسر الحلقة الخانقة بمعنى معالجة السبب الرئيسى لمشكلتهم وهى تقييم اليوان بأقل من قيمته الحقيقية من قبل الحكومة الصينية. فلن تستطيع هذه البلدان مهما كانت فعالية السياسات التى اتبعتها إلا أن تتورط فى سياسة بلهاء وصبيانية. كما أنه يتعين تشخيص سياسة تعبئة هائلة لعجز الميزانية حول ١٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى عام ٢٠٠٩ و ٢٠١٠ فى الولايات المتحدة والمملكة المتحدة فى حين أن المستوى المبدئى للدين العام الوطنى قد بلغ مستوى خطيراً بالمقارنة بالناتج المحلى الإجمالى.

إن ما كان يجب أن يحدث قد حدث بالفعل مع نهاية ٢٠٠٩ وبداية ٢٠١٠، حيث بدأت تظهر مشكلة عدم قدرة بعض الدول الغربية على تسديد ديونها العامة. وفى هذا الصدد ينبغى التوضيح بعض الشىء. إن الدين العام فى الحقيقة لا يتم سداده كما يعتقد البعض، حيث يتم ذلك من خلال إصدار سندات جديدة التى يتم خصمها. كما أن الدائنين لايهتمون كثيرا بمسألة عدم القدرة على تسديد الديون السيادية لدولة ما أو أنها غير قابلة للسداد لبعض دائنيه وهم يدركون جيدا طريقة عمل منظومة الدين العام وأن حالة من الذعر والهلع يمكن أن تظهر وربما يقوم الدائنون الأوائل بعمليات سحب عاجلة مما يؤدى إلى انخفاض حاد وربما نهائى للقيمة النقدية (السائلة) للسندات السيادية، متسببا بذلك فى خسائر مهمة للدائنين الذين اتخذوا قرار السحب متأخرا. وهذه الحركية المفزعة يمكن أن تؤدى إلى حالة توتر وقلق كبير. فحاملو السندات السيادية، وكما حدث فى أواخر ٢٠٠٩ وبداية ٢٠١٠ لديهم الشعور بأن بعض الدول السيادية تفقد القدرة فى التحكم فى الديون التى عليها. مع الأخذ فى الاعتبار كذلك

فاتورة الإنعاش الاقتصادى من خلال زيادة التمويل العام فى معظم الدول الغربية وبداية التوتر الناتج عن ذلك. وبطبيعة الحال، فإن الدول الأكثر تأثرا كانت هى تلك الدول التى فقدت ثقة دائنيها: كما هو الحال بالنسبة للديون السيادية لليونان وإسبانيا، والبرتغال وأيرلندا. لأن ماليتهم العامة قد تعدت الخطوط الحمراء. ويأتى على المستوى الثانى مجموعة الدول الأخرى كإيطاليا، وبلجيكا، وفرنسا والمملكة المتحدة لتكتشف فى هلع وفزع أن ديونها كانت مهددة بالهجوم عليها فى الأسواق المالية من خلال ما نطلق عليه ميكانيزم انتقال العدوى من ناحية ولأن تمويلهم العام قد تهاوى مع ممارسة الإنعاش الاقتصادى باستخدام ميزانية الدولة من ناحية أخرى، على الرغم من أن المالية العامة لهذه الدول كانت معقولة لحد كبير قبل الأزمة. ويأتى على المستوى الثالث الولايات المتحدة وألمانيا اللتان تتقاسمان نوعا من القلق المتزايد. فماليتهم العامة ليست أحسن حالا من المجموعة الثانية ولكن الذى يجعلهم بمنأى عن الخطر فيما يتعلق بوضعية ديونها السيادية، حيث إن الأسواق العالمية تقوم بتصنيفهم باعتبارهم الأعمدة الرئيسية للاقتصاد العالمى التى لا تهوى إلا بسقوط الولايات المتحدة أولا تليها دول مجموعة المستوى الثانى.

ومن الملاحظ أن الأربع دول المصنفة فى المستوى الأول، قد تعدت دون علم الخط الأحمر الذى عنده يبدأ المستثمرون فى التخوف وذلك قبل أن تأتى الصين وتزيد مخاوفهم بشكل أكبر. وعلينا أن ندرك أننا بصدد مشكلة تختلف فى فحواها عن تلك التى واجهتها المكسيك والتى انتهت قطعيا. ففى عام ١٩٩٤ استسلمت المكسيك ولم يعد لديها القدرة لا على تسديد ديونها ولا على الاقتراض من أجل دفع فوائد هذه الديون. وتم التوصل إلى مخرج ومنفذ تحت رعاية صندوق النقد الدولى بمقتضاه تلتزم المكسيك بتخصيص جزء من مواردها البترولية لدفع التزاماتها المستقبلية من الديون فى مقابل تحمل الدائنين (ومعظمهم من البنوك التجارية الكبرى الغربية) لبذل مزيد من الجهد لتحمل خسائر معاملاتهم نتيجة ضعف موقف الدول المكسيكية. واستخدامنا مصطلح أن أزمة المكسيك انتهت قطعيا لأن على الجانب الغربى نجد الدائنين ليسوا فقط مجرد بعض البنوك التجارية الكبرى لكنهم متعددون ومتنوعون ولكن من ناحية أخرى فالدائن الأول بالنسبة للديون العامة الأوروبية ليس إلا الدولة الصينية نفسها بالنسبة للأزمة الحالية ،

ففى أبريل ٢٠١٠ استحوذت الصين على ما يقرب من ٨٥٠ مليار دولار من الدين العام الأمريكى ونحو ٦٤٠ مليار يورو من الدين العام لمنطقة اليورو وهذا يبرر الموقف القوى الذى تتمتع به الدولة الصينية عندما تتحرك من أجل مناقشة قضية معالجة الدين العام لدولة غربية فى وضع صعب. ونجد أن التنازلات الوحيدة التى يمكن أن تقبلها الصين هو امتلاكها لبعض الأصول الاستراتيجية لدى الدول المدينة التى تواجه صعوبة السداد. وفى حقيقة الأمر فكلما تفاقمت أزمة الدين العام تقدمت الاستراتيجية الصينية. فالصين تسعى لاستمرار هذه الأزمة بطريقة منتظمة فى الدول الغربية بما يسمح لها بإخضاع تلك الدول تحت سيطرتها دون الدخول فى حرب عسكرية معها. ولذلك فإنه من غير المنطقى أن تبدو الصين وهى الدولة الدائنة العظمى، متعاونة وأن تقبل بسهولة الدخول فى مفاوضات ودية مع الدول الغربية المدينة لها. وبوجه عام فإن الإنعاش عن طريق الميزانية الذى تم فى كل الدول الغربية فى أن واحد يبدو من غير الممكن تطبيقه حتى لو كان سيؤدى إلى إنعاش اقتصادى ذى مغزى. والأدهى من ذلك أنه لا يمكن محاولة اللعب بورقة هى فى الحقيقة غير صالحة ولا يمكن اللعب بها. فالقادة الأوروبيون أوجدوا بدون وعى أزمة ثقة من قبل الدائنين الدوليين فى التوقيع على ديونهم السيادية بخلاف الصين مثل بعض الدول الآسيوية دول الخليج وروسيا. وأزمة عدم الثقة هذه لن تمحى بسرعة. ونجد أن الحلقة تزداد انغلاقا بدلا من أن تأخذ طريقها نحو الانفراج.

٩- رد الفعل الثالث: زيادة القيود على ميزانيات الدول الأوروبية والهروب إلى الأمام فى الولايات المتحدة الأمريكية

إن خطورة أن تتعرض السندات السيادية للاختراق المتشدد الذى يقوى من خلال العداوة الخفية للدولة الصينية باعتبارها الدائن الأول والرئيسى قد تمخضت عن عودة لإدراك الواقع فى النصف الثانى من عام ٢٠١٠. وتتقاسم الدول الغربية فيما بينها خيارين أساسيين، ففى أوروبا يتمثل ذلك فى خيار القيود على الميزانية بشكل صارم للغاية، أما الولايات المتحدة فهو خيار السياسات النقدية والمالية المرنة المحفوفة بالمخاطر.

(أ) بالنسبة لأوروبا

ونظرا لتعرضها لأزمة ثقة متتالية، فإن بعض الدول خاصة الواقعة في الجنوب اضطرت لتبنى ميزانية تقشفية، أما المملكة المتحدة فقد فاجأتنا بميزانية تقشفية كذلك أكثر مما عرفتها فى عهد حكومة مارجريت تاتشر فى الثمانينيات. فهى فضلت أن تأخذ المخاطرة لتعرضها لكساد جديد عن أن تعرض سوق سنداتها إلى أزمة ثقة. أما ألمانيا فكانت المفاجأة عامة، حيث أعلنت أنها مضطرة لاتخاذ إجراءات تقييدية للميزانية وذلك لسببين: الأول أن السكان الألمان متحفظون من مسألة وجود عجز كبير فى الميزانية مما يعيد إلى أذهانهم ذكريات الماضى الأليمة، والسبب الآخر هو أن القادة الألمان يشككون فى أن تتوقف اليونان ولو جزئيا عن سداد ديونها مما قد يسبب خسارة هائلة للبنوك والدولة الألمانية. لذلك فهى تفضل ألا تثقل وبدون داعى ماليتها العامة التى تعتبر متواضعة فى الأصل. إنها علامة الخطر التى لا تخدع أحدا. لذلك نجد أنه تحت ضغط أسواق السندات قامت ألمانيا بتخفيض لعدد رجال الجيش والشرطة كما فعلت فرنسا. وكما نرى فإن عدم الاستقرار الاقتصادى بدأ يأخذ رد فعل عكسى على المجالات الضرورية المهمة كالأمن الداخلى أو الخارجى أو كليهما طبقا للأهداف التى تقدمها السياسة الميكافيلية للحزب الشيوعى الصينى.

أما فرنسا فهى تنفرد عن غيرها بأنها قامت بتأجيل إجراءات التقشف لفترة لاحقة على الرغم من أن العجز العام بلغ ما يعادل ٨٪ من ناتجها المحلى الإجمالى عام ٢٠١٠. لقد ركزت فرنسا فى حقيقة الأمر عام ٢٠١٠ على تبنى إصلاحات لنظام المعاشات واعتقدت أنها لا تستطيع أن تفرض قيودا إضافية ذات مغزى على ميزانيتها، حيث إن المناخ الاجتماعى لا يسمح بذلك كما أن اقتصادها لن يتحمل ذلك. لذا فقد وجدت نفسها على النقيض من المملكة المتحدة فى طريقها لتأجيل الإجراءات التقشفية مقابل أن جعلت أسواق السندات أكثر اختراقا. مجمل القول إن الاختيار القوى الذى تم اتخاذه فى أوروبا كان يتمثل فى التصحيح الصارم للتمويل العام فى حين ظلت الاقتصاديات الأوروبية فى حالة نقاهة. ولكى تحافظ أوروبا على ثقة دائنيها ومن بينهم الصين فإذا بها تواجه فترة ركود اقتصادى فى عامى ٢٠١١ و ٢٠١٢ .

(ب) بالنسبة للولايات المتحدة

فمع بداية عام ٢٠٠٩ (١٠) بدأت خطة الإنعاش الاقتصادى عن طريق أدوات الميزانية بمبلغ متواضع يصل إلى ٧٨٧ مليار دولار. واتخذت الحكومة الأمريكية فى نهاية ٢٠١٠ خيارا آخر يختلف عن اتباع إجراءات تقييدية للميزانية وهو الهروب إلى الأمام من خلال الوسائل النقدية التمويلية والمالية. وبعد فوز الحزب الجمهورى ومجموعة الضغط فى انتخابات نصف الفترة فى نوفمبر ٢٠١٠، فإن إدارة أوباما قامت بتمرير اتفاق مع الحزب الجمهورى يتضمن إجراء تخفيضات ضريبية على الدخل التى طبقتها إدارة بوش بصورة مؤقتة (٢٠٠٣ - ٢٠١٠) ليتم الاستمرار بالعمل بها لعامين إضافيين (٢٠١١ - ٢٠١٢) فى حين تم الاتفاق على تخفيض الضرائب على الأجور والمرتبات الذى تقرر لمدة ١٢ شهرا بتكلفة ١٢٠ مليار دولار.

علاوة على ذلك فإن العامل الأكثر أهمية هو عدم حدوث أى تخفيض للإنفاق العام بل على العكس فالمساعدات الاستثنائية للبطالة طويلة الأجل تم مدها حتى نهاية ٢٠١١ . وإجمالا، فإن العجز العام ظل قائما عام ٢٠١١ ، ٢٠١٢ عن مستوى يقترب من ١٠٪ من الناتج المحلى الإجمالى وهو ما كان عليه عام ٢٠٠٨ .

إن مثل هذا التهور والجرأة فى وضع تدابير الميزانية الأمريكية تجعل سندات الدولة الأمريكية أكثر اختراقا، وخاصة إذا علمنا أن الدولة الصينية تمتلك وحدها ما يقرب من ٨٥٠ مليار دولار من السندات العامة الأمريكية. ومن أجل استبعاد وقوع أزمة فى سوق السندات أعلن الفيدرالى عن إجراء استثنائى يطلق عليه (التسهيل الكمى) وهو استعداده لشراء أسهم عامة بأقل من ٦٠٠ مليار دولار على ٨ أشهر. ولا شك أن مؤسسات التصنيف المالى الثلاثة واجهت ارتباكا شديدا فيما يتعلق بالإبقاء على التصنيف AAA الذى تمنحه حتى الآن للولايات المتحدة.

ومن الواضح أن الولايات المتحدة تفضل الإبقاء على سياسات الإنعاش الاقتصادى فى الوقت الذى تحد منه من الخطر على أسواق السندات مع الإلحاح فى الاستخدام المفرط للدولار كعملة للاحتياطى. فالولايات المتحدة اتخذت خيار الهروب إلى

الأمام فى مجال السياسة النقدية والمالية معتمدة على قوة الدولار ومكانته كعملة للاحتياطى، وهذا بلا شك يعرض العملة الأمريكية لكثير من التساؤلات.

وللمرة الثالثة يضيق الخناق على الدول الغربية لأنها رفضت محاولة فكه، إن أوروبا معرضة لكساد جديد فى الوقت الذى تقبع فيه تحت أزمة نقدية شديدة. أما الولايات المتحدة فهى تعرض نفسها لأزمة ثقة كبيرة فى الدولار التى تترجمها الزيادات الجديدة فى أسعار الذهب نتيجة احتمال أن يتوقف الدولار عن أداء دوره كعملة لمدفوعات الواردات البترولية وباقى المواد الأولية.

إن صورة هذا القيد الذى يتزايد إحكامه على عنق بلدان مجموعة السبع تشير إلى أن الوقت قد حان لمقاطعة الوضع الحالى والعودة لاحترام الذات. والاستثناء هنا سيكون هو أن تقبل مقدما الهزيمة فى مواجهة الصين والانصياع لها. لذا يتعين عليها أن تفهم أن المواجهة مع الصين حتمية فى مجال التجارة الخارجية، وكلما كان ذلك مبكرا كان ذلك أفضل.

هوامش الفصل السابع

(١) السيد نيال فيريجسون مؤرخ إنجليزى قام بالتدريس فى جامعة هارفارد وله عدة مؤلفات أهمها: "The ascent of money, à financial history of the World".

(٢) كيف لا يمكننا عند النظر إلى هذا النفق الهائل والذى يصل عمقه أحيانا إلى نحو ١٠٠٠ متر نتذكر سور الصين العظيم؟

(٣) يجب التذكير بأن ذلك الأمر يتعلق بهدف لم يتمكن الاتحاد السوفيتى من تحقيقه خلال مواجهته مع الولايات المتحدة فى إطار ما يطلق عليه "حرب النجوم".

(٤) بالأخذ فى الاعتبار ما جاء فى جريدة CourrierInterntinl رقم ١٠٣٤ فى ٢٦ أغسطس – الأول من سبتمبر عام ٢٠١٠، فإن عنوان الكتاب هو: Cyberguerres: unefréve histoire de la facon don't internet change le monde.

فالممارسات الصينية فى مجال السطو المعلوماتى يثير القلق بشكل متزايد فى الولايات المتحدة كما يشير إلى ذلك تقرير تم توقيعه بين الأمريكيين واليابانيين.

(٥) انظر: Le Figaro, Ludi 6 décembre 2010

(٦) نهر الصين الجنوبى يبدأ من جنوب الصين وتايوان حتى ماليزيا ويحيط بكل من فيتنام والفلبين.

(٧) نعتبر هنا دول مجموعة السبع فى مجملها مع العلم بأن فى داخل هذه المجموعة تستحوذ ألمانيا على وضع فريد.

(٨) خلال العامين ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ تم تسجيل انخفاض ملحوظ بدرجة كبيرة فى معدل المواليد فى الولايات المتحدة يفوق نظيره الذى شهده عام ١٩٣٠.

(٩) هناك تفاوت بين الدول، ومع ذلك فإن المستوى المتحقق قد بلغ أدناه لدرجة أنه كان من الصعب، من الناحية الفنيه الانتظار.

(١٠) مما لاشك فيه أن السكان الألمان يحتفظون بذكريات متعددة لكنها أليمة نظرا لفقدانهم مرتين مدخراتهم النقدية والمالية كنتيجة للتفاقم المتتالى للدين العام الذى جاء مكللا بأزمة مفتوحة لتوقيع الدولة الألمانية: بعد الحرب العالمية الأولى ووصول التضخم إلى مستويات مرتفعة للغاية فى عام ١٩٤٦ مع التحويل الإجبارى الذى حدث للعملة الألمانية حيث كان المارك الجديد يعادل أربع ماركات قديمة.

الفصل الثامن

تعميم المواجهة الصينية مع الدول المتقدمة على كافة المستويات

إن الطريقة التى تصرفت بها الصين إبان الأزمة المالية لم يكن هدفها مساعدة الولايات المتحدة كما يعتقد كثير من الباحثين والمحللين بطريقة ساذجة. حيث يرون أن صحة الاقتصاد الصينى تعتمد بشكل وثيق على مستوى صادراتها للولايات المتحدة. الحقيقة إن الصين لم تكن غير متعاونة فحسب مع الولايات المتحدة بل إنها سعت كذلك إلى وضع أمريكا فى مزيد من الصعوبات. ويعكس ذلك أحد الأهداف طويلة المدى التى تضعها الاستراتيجية الصينية. ويمكننا القول باختصار إن الأهداف الاقتصادية للصين تخضع لهدفها السياسى ألا وهو السيطرة على العالم. والاستراتيجية الصينية تعتبر فى هذا الصدد متناغمة ومتناسقة للغاية. فهى تقوم بعملية مزج بارعة للأهداف والوسائل الاقتصادية مع الأهداف والوسائل الجيوسياسية. وفيما يتعلق بالأهداف الاقتصادية البحتة، يمكننا التمييز بين هدفين رئيسيين على درجة كبيرة من الأهمية وهما تعميق الفجوة فى النمو الاقتصادى بين دول مجموعة السبع وبين الصين بفضل الفوائض التجارية التى تحققها الصين من ناحية. واستبدال الدولار والعمل على عزله كعملة للمدفوعات الدولية بحلول عام ٢٠٢٥ بحيث تحل شانغهاى محل لندن ونيويورك باعتبارها المركز المالى العالمى الأكثر نفوذا، ويصبح بذلك اليوان بمثابة عملة عالمية.

أما الأهداف والوسائل الجيوسياسية والمكملة للأهداف الاقتصادية فهى لا غنى عنها وتعتبر مزيجا من الأهداف السياسية والعسكرية الأيديولوجية. كما تسعى الصين

لوضع نظام للتحالفات بشكل تدريجى للسيطرة على المواد الأولية فى العالم وعلى الشركات الغربية الكبرى الاستراتيجية بالإضافة إلى تطبيق سياسة انتقائية للواردات بما يخدم أهدافها السياسية بالإضافة إلى الاستحواذ على أداة عسكرية متميزة. ويدخل كذلك ضمن هذه الأهداف استخدام التدفقات البشرية والهجرات للمناطق المختلفة من أجل بناء مستعمرات صينية فى الخارج (خاصة فى البلدان المجاورة للصين) وأخيرا العمل على نشر صورة إيجابية للصين فى العالم والإشادة بالنموذج الصينى فى التنمية.

١- الأهداف والوسائل الاقتصادية

لقد سبق ورأينا أن الاستراتيجية الصينية تقوم بوجه عام على استخدام عملة وطنية مقومة بأقل من قيمتها بدرجة كبيرة بما يسمح بتحقيق فوائض تجارية هائلة تؤدى إلى تزايد فجوة النمو الاقتصادى بين الصين ودول مجموعة السبع. وعلى حد قول البروفيسور موريس ألياس أن هناك نوعين من الاقتصاد: الاقتصاد النقدى والاقتصاد العسكرى وبدون التقليل من أهمية المجال العسكرى فإن الصين تشن حربا اقتصادية قائمة على استخدام السلاح القليدى (أى عملتها) بهدف سلب الهيمنة العالمية من الولايات المتحدة ولكن وجود الدولار يمنعها من الوصول لذلك، ومن ثم فإن الأولوية الآن هى إزالة الدولار والعمل على تراجع دوره فى المعاملات الدولية.

أ - تعميق الفجوة الإنمائية بين الصين ودول مجموع السبع بفضل التجارة الخارجية

إن الهدف الأول للصين، من خلال سعيها للهيمنة العالمية، هو بكل تأكيد العمل على أن تكون معدلات النمو للناتج المحلى الإجمالى متفاوتة بدرجة كبيرة بالنسبة لها مقارنة بالولايات المتحدة وبباقى دول مجموعة السبع. ويتفق معظم المتخصصين فى العلوم الجيوسياسية حول هذه النقطة. حيث إن علاقات القوى بين الأمم تقوم على

درجة ثراء كل منها. وحتى لو كان الناتج المحلى الإجمالى مقياسا غير كامل لتدفقات الثروة فإن الفجوة الكبيرة بين معدلات نمو الناتج المحلى بين دولتين تفضى بلا شك فى الأجل الطويل إلى فجوة كبيرة فى الثراء بينهما. ولهذا السبب تتمسك الصين ليس فقط بأن يكون ناتجها المحلى الإجمالى قويا ولكن أيضا أن يكون معدل نمو هذا الناتج ضعيفا فى دول مجموعة السبع. حقًا أن النمو "المطلق" له أهميته حيث أن نموا اقتصاديا قويا يستميل فى الواقع حالة من الرخاء العام ومن حركية المؤسسات والشركات والبحث التكنولوجى والاستثمارات المنتجة بالإضافة إلى تطور العمالة. وكل ذلك يسمح بالاستقرار والترابط الاجتماعى والسياسى. كما أنه يضمن علاوة على ذلك تطورا ملائما للمتحصلات المالية مما يحد من المديونية العامة. كما يسمح بتطوير مهم لحجم السوق المحلية ولحجم الشركات وقوتها خاصة فى الخارج. وفى النهاية فإن النمو الاقتصادى القوى يسمح بتبنى أهداف طموحة فيما يتعلق بالبرامج العسكرية. ومع ذلك، فإنه بالنسبة لدولة ما تطمع وتتطلع إلى الهيئة العالمية فإن الأكثر أهمية ليس النمو المطلق ولكنه النمو النسبى، والذى يعبر عنه بالفجوة بين معدلات النمو[١] بحيث يتعين الإبقاء على هذه الفجوة بصفة مستمرة عند مستوى مرتفع مما يساعد على إدخال وإحداث تغيرات جذرية فى العلاقة بين القوى المختلفة .

وتعتبر استراتيجية تحقيق فوائض تجارية مع الولايات المتحدة ذات فائدة مزدوجة للصين: فمن ناحية فإنها تسمح لها أن تحصل فى الأجل الطويل على معدل نمو مرتفع ومن ناحية أخرى ونظرا للعجز التجارى الذى تفرضه على الولايات المتحدة فإن ذلك يحد من النمو الاقتصادى الأمريكى وتصبح مع الوقت فى حالة عدم توازن اقتصادى. وأحيانا فإن الاستراتيجية التجارية للحمائية النقدية والتى تنتهجها الصين تؤدى إلى تغيير فى علاقة القوى لصالح الصين وفى غير صالح الولايات المتحدة. ليس هذا فحسب فالفجوة الهائلة بين معدلات النمو الاقتصادى تعنى كذلك هروب الصناعة من الدول الأقل نموا بما يعنى زيادة البطالة ويصبح اعتمادها أكثر فأكثر على الصين فيما يتعلق بالإمدادات من السلع الصناعية[٢] وبعد وقت معين فإن ذلك سيترتب عليه حدوث فراغ سكانى فى الدول الغربية بما يعنى سيناريو كارثيا فى هذه الدول.

ب – وضع نهاية لدور الدولار

إن موضوع الدولار يحتل المركز فى الاستراتيجية الصينية والتى تسعى أن تسحب منه صفته كعملة للاحتياطى العالمى بحلول ٢٠٢٥، حيث ستكون شانغهاى مركز المال العالمى ويصبح اليوان عملة العالم. ومع ذلك فإنه وحتى الآن لا يزال الدولار[٣] يحتفظ بمكانته ويعزى ذلك فى جزء كبير إلى تجارة البترول التى تتم عادة بالدولار.[٤]

وما دام أن الدولار هو عملة الاحتياطى العالمى، فالولايات المتحدة ليس لديها مشكلة فى التمويل الخارجى. فعجزها التجارى يتم تحويله بطريقة ذاتية، بمعنى أن الدولارات التى تخرج من الولايات المتحدة بسبب العجز التجارى تتراكم ويصبح الدولار احتياطيًا للعملات فى أصول البنوك المركزية الأجنبية، فالعجز يمول نفسه بسهولة وبسعر زهيد! والأفضل من ذلك هو أن تمويل التجارة الخارجية لا يمثل أية مشكلة، فالولايات المتحدة يمكن أن تسمح لنفسها بالرغم من العجز التجارى الهائل أن تحقق نموا لناتجها المحلى الإجمالى بشكل مناسب بفضل استخدام وسائل الميزانية والاستمالة المالية القوية. وإذا حدث مع ذلك وفقد الدولار صفته كعملة احتياطية فإن الأمور ستتعقد من أجل ممارسة الأعمال الأمريكية. بمعنى أن القيد الخارجى لا نستطيع إلا أن نشعر به حيث سيتأثر النمو بطريقة قوية. وبالمثل فلن يوجد ضمان لتمويل خارجى واسع ذى تكلفة زهيدة وسيعتمد مستوى وحجم الإنفاق العسكرى على المتحصلات المالية بشكل كبير وهذه المتحصلات قد تم توجيهها بطريقة خطأ منذ أن أصبح النمو الأمريكى يواجه صعوبات بعد الأزمة المالية الأخيرة.

وفى نهاية المطاف فإن الغاية هى إضعاف القدرة العسكرية للولايات المتحدة بشكل كبير فى حالة فقدان الدولار لوضعيته المتميزة. ومن المفيد هنا التذكير بنبذة تاريخية حيث سعت أمريكا واليابان فى عهد الرئيس ريجان إلى تكبيد الاتحاد السوفياتى خسائر فادحة نتيجة قيام الأخيرة بمحاولة تمويل برامج حرب النجوم الذى كانت تكلفته باهظة للغاية بالنسبة لحكومة بريجينيف. أما الولايات المتحدة فقد قامت بتمويل هذا البرنامج فى جزء كبير منه من الإصدار الواسع للدولار نتيجة تراكمات

الدولار فى أصول البنوك المركزية الأجنبية، خاصة تلك الموجودة فى الدول الخليجية الذى قبلوا الاحتفاظ بها بصورة سلبية.[٥]

وعلى ما يبدو فإن الصين قد استوعبت هذا الدرس، ولذلك فهى تسعى إلى أن تسلب من الولايات المتحدة ميزتها الكبرى وهى الدولار التى ساهمت فى انتصارها على الاتحاد السوفيتى الذى كان غير قادر على توفير النفقات العسكرية مقارنة بالولايات المتحدة.

وتجدر الإشارة إلى أن وضعية الدولار كعملة احتياطي هى كذلك وضعية جيوسياسية. ولقد فهم الصينيون تلك الوضعية جيدا ومارسوا منذ عام ٢٠٠٩ حملة تشهير بالسياسة الأمريكية والمؤسسات المالية والخزانة والدولار الأمريكى.[٦] وكل ذلك مع الاحتفاظ الشديد بسعر صرف اليوان عند ٦,٨٣ مقابل دولار واحد. وكان من تبعات تلك الحملة تخفيض قيمة الدولار فى مواجهة العملات الأخرى وبخاصة اليورو وزيادة سعر الذهب[٧] وتنظيم ارتفاع سابق لأوانه للعوائد من الأذون طويلة الأجل (من ١٠ إلى ٣٠ سنة) وهو أمر غير مستحب، ولكن الأسوأ هو تنظيم لعملية ارتفاع لأسعار البترول معبرا عنها بالدولار، وهو ما يعد عائقا أساسيا أمام نمو الاقتصاد الأمريكى.

إن الصين فى طريقها كذلك إلى الوصول نحو تحقيق أحد أهدافها وهو وضع الدولار على حافة أزمة من عدم الثقة الدولية بطريقة تثير خوف القادة الأمريكيين مما يدفعهم إلى تقليص سريع بأكثر مما كان متوقعا لسياسة الميزانية والسياسة النقدية إلى درجة تسمح أن يكون معدل النمو الاقتصادى متباطئا مرة أخرى. وبدلا من أن يبلغ ما بين ٢-٣٪ فى المتوسط سنويا فقد وصل هذا النمو إلى ١٪ مما يزيد من الفجوة الإنمائية بين الصين والولايات المتحدة حيث بلغ هذا المعدل ٩٪ سنويا للصين. ويعنى ذلك للولايات المتحدة مشكلات ومتاعب كثيرة منها الصعود المتواصل للبطالة وتهديد الترابط الاجتماعى وانخفاض فى الحصيلة المالية للدولة وما تعنيه من صعوبات للميزانية الأمريكية.

وتسعى الصين إلى تحقيق هدف آخر وتنتظر تحقيقه، ألا وهو أن تجعل الدولار يفقد مكانه كعملة احتياطية. ويكفى من أجل تحقيق ذلك أن تقوم البنوك المركزية فى

العالم بما قامت به الصين بإحلال تدريجي لما لديها من دولارات بالذهب أو بالأيرو أو بحقوق السحب الخاصة. وهذا ما حدث بالفعل في بداية نوفمبر ٢٠٠٩ حيث قام البنك المركزي الكندي ببيع الدولار مقابل اليورو بينما قام البنك المركزي الهندي ببيع الدولار مقابل الذهب. إن الطريقة التي تتبعها الصين للوصول إلى غاياتها تتمثل في تصريحات موجهة إلى الأسواق بشكل منظم تتضمن توبيخًا وتحقيراً - بلغة منمقة - للسياسة الأمريكية وممارستها في أسواق الصرف في الوقت الذي تسعى فيه الصين إلى منع ارتفاع اليوان في تلك الأسواق عن قيمته المحددة، وكذلك إضعاف الدولار مقابل العملات الأخرى. ويكفي لتحقيق ذلك أن تقوم الصين بشراء كميات كبيرة من اليورو مقابل كميات أقل من الدولار عما كانت تفعل من قبل، ومن ثم فهي تؤثر وبشدة على المتعاملين في أسواق العملات الذي يميلون - بوجه عام - إلى تبني أسلوب المحاكاة في تصرفاتهم بمعنى القيام بنفس ما تقوم به الصين بما يؤدي إلى انخفاض لقيمة الدولار مقابل الأيرو وما يصاحب ذلك بطبيعة الحال من حركة قوية لتخفيض الدولار مقابل اليورو وسيشعرون أن الصين أصبحت قوة مؤثرة ويستمرون في المواقف المؤدية لاستمرار هبوط الدولار مقابل اليورو.

إن مسألة العملة تعتبر من الأهمية بمكان حيث إنها تحدد قدرة الولايات المتحدة على مواصلة برامجها العسكرية الطموحة المحتملة والتي تسمح لها بأن تكون دائما في المقدمة في هذا المجال. أضف لذلك أن الصين بدورها قد دخلت في سباق التسلح بتصميم وإصرار[٨] والضربة الأخيرة التي يمكن أن تسلب الدولار مكانته المتميزة ستأتي من الشرق الأوسط، حيث توجد الأسواق البترولية الأكثر أهمية في العالم. وحتى لو كانت العقود التجارية البترولية مبرمة على أساس سلة من العملات فإن المدفوعات لا تزال تتم بالدولار ويكفي أن يتوقف ذلك من أجل أن يفقد الدولار الميزة التي يتمتع بها. وطبقا لأحد الصحف البريطانية (الإنديبينت الصادر في ٦ أكتوبر ٢٠٠٩) ونقلا عن مصادر مصرفية عربية وصينية كان هناك اجتماعات سرية على مستوى وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في روسيا، والصين، واليابان والبرازيل يتعلق بتجارة البترول حيث نجد الست دول في مجلس التعاون الخليجي (المملكة العربية السعودية - البحرين - الكويت - قطر - عمان - والإمارات العربية المتحدة) تسعى مع الصين

وروسيا واليابان وفرنسا[٩] لإحلال العملة الأمريكية بسلة من العملات تضم الين واليوان واليورو والذهب والعملة المستقبلية المفترضة لمجلس التعاون الخليجي. وهذا التوجه لن يتم وضعه محل التنفيذ قبل ٢٠١٨ وسيقوم الذهب بدورة كعملة انتقالية خلال العشر سنوات القادمة.[١٠] ولقد قام مسئولون من الكويت والسعودية وروسيا بتكذيب هذه الادعاءات، ومع ذلك وكما يقول المثل: (لا يوجد دخان بدون نار). فمن المحتمل أن يكون هناك اتصالات ومناقشات بتحريض من الصين فيما يتعلق بهذا الموضوع. حيث إن هذه الأخيرة لها كل المصلحة فى خلق عملة جديدة فى الشرق الأوسط[١١] وأن تتم المعاملات من الآن فصاعدا بالذهب. ولا شك أن هذه الاستراتيجية ترتكز على إحلال الدولار والتخلص منه بأسرع وقت ممكن. ونحن نعتقد أن مسألة سلة العملات التى ستحل محل الدولار ما هى إلا خدعة من جانب الصين بمعنى أنه خلال العشر سنوات القادمة فإن وسيلة الدفع ستكون هى اليوان. وعلى ما يبدو فإن شوطا من لعبة البوكر سيبدأ وعلى ما يبدو فإنه سيكون مثيرا كذلك.

ويبدو حاليا أن الولايات المتحدة فى مصيدة وتبحث عن مخرج منها سواء أن تقرر مقاومة أزمة الدولار المستمرة، ومن أجل ذلك يتعين عليها تشديد سياستها النقدية وإيقاع نموها الاقتصادى الذى يمكن وبصعوبة أن يتخطى ١٪ سنويا. وهذا يعتبر كارثيا إلى حد ما ولكنهم بالمقابل يستطيعون ولو مؤقتا إنقاذ الدولار عملتهم المفضلة. أو سواء أن يتبعوا نصائح الاقتصاديين المنتمين إلى مدرسة الدورة الاقتصادية أمثال جيمس كينيث جاليراث[١٢] (وهم على النقيض من المدرسة الكلاسيكية) بعدم مقاومة أزمة الدولار، بل يجب الاستمرار فى الإصدار النقدى والتسهيل الكمى **Quantitativeeasing**.

وفى هذه الحالة فإننا نتحدث عن أزمة ليست مستترة للدولار لكنها ستصبح أزمة معلنة ومفتوحة للعملة الأمريكية بمعنى أنه فى مثل هذا السيناريو فإن الدول الخليجية سينتهى بهم الأمر إلى هجر منطقة الدولار نتيجة فقدانه لمكانته الخاصة وحينها ستضطر الولايات المتحدة إلى تقييد عجزها الخارجى من خلال عملية تكييف داخلى تتضمن قيودا صارمة على السياسة النقدية، وفى هذه الحالة أيضا فإن معدل النمو الاقتصادى الأمريكى لن يتخطى ١٪ سنويا. وفى كلتا الحالتين فمن المنتظر أن يكون

نمو الاقتصاد الأمريكى ضعيفا. وفى الحالة الأولى فإن الدولار سيحتفظ بمكانته، بينما سيفقدها فى الحالة الثانية بالإضافة إلى الصعود المستمر فى معدلات البطالة هاتان الطريقتان ليس لهما مخرج ويؤديان إلى طريق مسدود وللخروج الحقيقى من المعضلة السابق طرحها يتعين علينا أن نضع الشروط الحالية للتجارة الدولية موضع المساءلة.

٢- الأهداف والوسائل الجيوسياسية

إن الصين تفرض نفسها اليوم كقوة عظمى ولذلك فهى تتبنى تحركات تقوم على رؤية عالمية تسمح لها بتعضيد قوتها. فهناك تحركات نحو التحالفات السياسية والاقتصادية والعسكرية بشكل متنوع وبطريقة متسلسلة بدرجة كبيرة للغاية، وهذه الرؤية الصينية ما هى فى واقع الأمر إلا برمجة لنهاية الحضارة الأوربية .

(أ) نظام التحالفات

إن تحقيق الهيمنة العالمية لا يمكن أن يرتكز فقط على الوسائل الاقتصادية، حيث لابد أن نضيف إلى ذلك الوسائل السياسية والآيديولوجية. وقد رأينا فيما سبق كيف أن أيديولوجية العالم الثالث للتنمية يمكن أن تسهم فى إعطاء وإصباغ الشرعية على الممارسات الدولية للصين التى تقدم نفسها للعالم على أنها قائد المسيرة والمدافع الأول عن البلدان الفقيرة والناشئة. وفى هذا الصدد تقيم الصين علاقات مع أجزاء متعددة من العالم فى شكل تحالفات اقتصادية أو عسكرية وفى بعض الأحيان الاثنين معا. وهى تمارس بناء التحالفات بنفس الطريقة التى اتبعتها الولايات المتحدة نهاية الحرب العالمية الثانية. حيث أقامت شبكة تضم عددا من الدول عبر العالم يعضدها تحالفات عسكرية وسياسية وروابط اقتصادية.

إن مسالة التحالفات السياسية والعسكرية وغيرها من التحالفات تعتبر ذات أهمية خاصة[١٣] حيث استوعب القادة الصينيون الدرس جيدا من الأحداث التاريخية، ففى

الوقت نفسه الذى يسعون فيه إلى إقامة تحالفات وخاصة اقتصادية فإنهم يهدمون تدريجيا أسس نظم التحالفات للولايات المتحدة وأوروبا. وفى هذا الصدد فإن الهدف الأساسى للصين[١٤] كما رأينا هو إيجاد اختلافات عميقة بين أمريكا وأوربا مع التحييد المتدرج لليابان (والاستحواذ على تايوان التى كانت مرتبطة بها). والخروج من منطقة الدولار لدول الخليج وهذه الرؤية الاستراتيجية تلقى تدعيما من روسيا .

ولقد قامت روسيا والصين حديثا وبطريقة غير رسمية بإيجاد مخرج للنزاعات المتعلقة ببعض الجزر فى نهر آمور[١٥] ويسعيان لتقوية شراكة بدأت منذ عام ١٩٩٦،[١٦] ونعلم أن روسيا هى مصدرة للبترول وكذلك للأسلحة وخاصة الطائرات الحربية سوخوى، والتكنولوجيات بالإضافة إلى كونها حليفا للصين فى المجال الدولى وتقبل كذلك بهجرة عدد متزيد من المواطنين الصينيين إليها، وخاصة فى محافظاتها فى الشرق الأقصى وسيبريا الشرقية.

إن الاستراتيجية الدبلوماسية للصين تتجه بوضوح بداية نحو البلدان الآسيوية ثم إلى دول الشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية[١٧] وأفريقيا. وهذا يعكس تماما، وليس ذلك بمحض الصدفة التوجه الذى يسعى إليه بنك HSBC لنقل إدارته إلى هونج كونج. إن هذا التوجه الصينى يمثل استراتيجية عالمية. فلو أخذنا آسيا والشرق الأوسط وأمريكا اللاتينية وأفريقيا فماذا يتبقى إذن؟ يتبقى بعض الدول التى يجب العمل على إسقاطها وهى الولايات المتحدة وأوروبا وكندا وأستراليا أو ما يمكن أن نطلق عليها (الحضارة الأوروبية)، والتى منها نستثنى روسيا وأمريكا اللاتينية.

ونرى أن التحالف مع روسيا ما هو إلا تحالف وقتي يسمح للصين أن تقود بجدارة استراتيجيتها كقائد للمجموعة الآسيوية وتستحوذ على تايوان – وهو هدف تاريخى للصين. وفى خضم كل هذا يفترض أن تلتزم اليابان بالحياد بطريقة لا يستطيع الأمريكيون معها الحصول على دعم كاف فى المنطقة ومن ثم لا يعترضون على الهيمنة الصينية على آسيا. بيد أن اليابان وعلى ما يبدو تخشى كثيرا من الناحية العسكرية – التحالف بين الصين والاتحاد السوفياتى[١٨] وهذا يفسر لحد كبير انزلاق الرأى العام

الياباني نحو سياسة محايدة لليابان[١٩] التي ستصبح في وقت ما في فلك الهيمنة الصينية، وبالمقابل يمكن أن يحدث تعاون اقتصادى على شكل تنمية للعقود التحية لليابان مع الصين فى مقابل شراء الصين لمعدات وتجهيزات يابانية. وستصر اليابان على أن تترك الولايات المتحدة جزر أولينوا أوكيناوا وأن تقوم بسحب قواتها من أفغانستان وستلتزم بألا تقف بجانب الأمريكيين فى حالة دفاع محتمل عن تايوان.

ومثل هذه الحيادية لليابان ستكون تمهيدا لاستحواذ الصين على تايوان، وفى مثل هذه الظروف لن تتأخر كوريا الجنوبية بدورها أن تطلب وصاية الصين من خلال طلبها للعديد من السلع والمعدات وبعض الضمانات فى مواجهة كوريا الشمالية التى تخشاها. ولا ننسى أن نظام بيونغيانج (عاصمة كوريا الشمالية) ما هو إلا لعبة فى أيدى الصين. وفى هذه الحالة لا تستبعد إعادة توحيد الكوريتين تحت رعاية صينية وسنجد مخطط ولاية الإمبراطور الصينى للولاية على كوريا. ويستفيد شمال وغرب الصين من اتصاله بالحليف الروسى أو أصدقائه، فالجانب الشرقى لا يجاور إلا دولا مرشحة أن تكون داخل الدائرة الصينية. ويبقى إذن أن ننظر إلى الجنوب، حيث توجد دولة ذات أهمية كبيرة، وهى الهند التى تدخل معها الصين فى عدة نزاعات حدودية. ولقد وضعت الصين مطوقة حقيقية حول الهند. وكما نعلم فالهند تخوض صراعا حادا مع باكستان والتى هى بدورها صديقة للصين وذلك فى المناطق الجبلية لكاشمير وبالقرب من سريناجاد حيث وقعت مواجهات عنيفة. وليس بعيدا عن تلك المنطقة قامت الصين باحتلال أرض هندية فى جاميو- كاشمير بعد تدخل عسكرى صينى. كما تطالب الصين بالسيطرة على مساحات شاسعة من الأراضي شرق الهند من ناحية أعلى وادى براهاما بوتر وتتعلق بمنطقة أريناشال - براديس وتوجه لوما للهند من تكرار الزيارات الرسمية لعدد من وزرائها لهذه المنطقة المتنازع عليها.

علاوة على ذلك، فإن البحرية الباكستانية أعطت الحق للبحرية الصينية فى استخدام موانيها وأن تقوم الصين بتمويل المرتزقة فى ماوسيت فى نيبال بهدف إجبار

هذه الدولة على الدخول فى المدار الصينى مع العلم أن الصين تحتفظ بعلاقات جيدة مع السلطة البيرمانية. كما حصلت الصين على قاعدة بحرية لغواصاتها فى سريلانكا بما يمكنها من التدخل فى المحيط الهندى، والذى يعطيها إمكانية النفاذ ليس فقط إلى الهند ولكن أيضا إلى القارة الأفريقية.

وفى نهاية المطاف فإن كل شىء يسير كما لو كان القادة الصينيون قد اتبعوا النصائح الجيوسياسية التى تحدث عنها ج.هـ ماكيندر فى مقالته الشهيرة "المحور الجغرافى للتاريخ"(*) فقلب العالم يشكله وسط وغرب القارة الأيرو-آسيوية ثم يتم الاستحواذ على إدارة الخلف، ثم الحزام الداخلى لهذه القارة ثم يسيطر على العالم. بمعنى أن الذى سيسيطر على الأيرو-آسيا يسيطر على العالم. ومن هذا المنظور فإن التحالف مع روسيا يعتبر ضروريا، وإذا أرادت الولايات المتحدة الدخول فى مواجهة مع الصين فإنه يتعين عليها إبعاد روسيا من هذا التحالف حيث يسعى الأمريكيون لاحتواء روسيا على الرغم من سقوط سور برلين.

وبجانب هذه الصورة من النفوذ المتنامى للقوة الصينية على القارة الآسيوية. نضيف نتيجة غير معروفة كثيرا فيما يتعلق بالسياسة السكانية للصين. فهذه السياسة ليست فقط مسألة داخلية فالعجز والنقص فى عدد النساء الصينيات الناتج عن تطبيق سياسة الطفل الواحد أدى بدورة إلى هجرة الرجال الصينيين للبحث عن زوجات فى منغوليا كازاخستان كيرجينستان، تايجستان، أوزبكستان فى أقصى الشرق من روسيا وفى سيبيريا الشرقية، ولا شك أن الأطفال الذين يولدون من جراء هذا التزاوج لن يصبحوا منغوليين أو روسيين فإنهم وقبل أى شىء صينيون لذلك فإنه توجد فى المناطق المتاخمة للصين مستعمرات توطين مهمة، والتى يمكن أن تؤدى

(*) هالفورد ماكيندر هو مؤسس نظرية قلب اليابس " وطبقا لهذه النظرية فإن من يستحوذ على أوروبا الشرقية يستحوذ على المركز ويسيطر على الجزيرة العالمية ومن يسيطر على الجزيرة العالمية يسيطر على العالم . والسير هالفورد ماكندر جغرافى بريطانى متخصص فى الجغرافيا السياسية وألف كتابة الشهير المحور الجغرافى للتاريخ عام ١٩٠٤. (المترجم)

فى الأجل الطويل إلى عمليات ضم للأراضى كما توضح لنا بالفعل العديد من الخرائط الجغرافية حيث نرى من خلالها (الصين الكبرى) التى تنمو بشكل كبير حاليا فى هذه الدول.[٢٠]

ب- التحالفات السياسية والاستحواذ على مصادر المواد الأولية وبخاصة الحقول البترولية

تنبثق من استراتيجية التحالفات السياسية للصين استراتيجية أخرى تتعلق بالإمدادات من الطاقة المواد الأولية والسلع الغذائية وكما هو الحال بالنسبة لتحالفها مع روسيا، حيث تقوم الصين بتمويل استثمارات مهمة فى قطاع الطاقة الروسى لتضمن بذلك الانتفاع من الإمدادات الروسية من الطاقة بطريقة منتظمة وبخلاف روسيا نجد كذلك إيران، حيث تحتفظ الصين بعلاقات منتظمة معها ذات أهمية خاصة وكبيرة. فإيران تصدر جزءا كبيرا من إنتاجها النفطى الخام إلى الصين ثم تستورده بعد ذلك فى شكل منتجات مكررة. أما العراق والإمارات والمملكة العربية السعودية فيمثلون شركاء من الدرجة الأولى للصين ليس فقط لأن الصين تمثل العميل الأول لهذه المنطقة قبل الولايات المتحدة، ولكن أيضا لأنه ربما تحفز الصين تلك الدول على أن تتقاضى أثمان صادراتها بعملات أخرى غير الدولار وكذلك السعى نحو خلق عملة إقليمية. بما يعنى خروج تلك الدول من منطقة الدولار ونهاية العملة الأمريكية كعملة احتياطى عالمية الأمر الذى سيزيد من الصعوبات التى يواجهها الاقتصاد الأمريكى.

وإذا تركنا القارة الآسيوية نجد أن الاستراتيجية الصينية للتحالفات، وكذلك للإمدادات البترولية تخص كذلك أفريقيا وأمريكا اللاتينية وأستراليا. فبالنسبة إلى أفريقيا يمكننا أن نذكر أنجولا بما لديها من موارد بترولية والكونغو بما تمتلك من موارد معدنية وبترولية وكذلك الجزائر والتى تشاركها الصين العديد من الشراكات فى المجال الهندسى، والمدنى والبترولى. أما غينيا فهى غنية بالبوكسيت، بالإضافة إلى كينيا وغانا نظرا لمواردهما البترولية. ومؤخرا فقد قامت الصين بتأجير حقل بترولى فى دلتا النيجر، حيث كان يوجد من قبل اتحاد لشركات غربية كان يقوم بالتأجير من

الباطن. ولا شك أن اللقاءات والقمم المتعددة بين رؤساء الدول الأفريقية والصين تشير إلى الأهمية السياسية التى تتمتع بها الصين فى القارة الأفريقية. فالصين تقوم بشراء وبسعر مغر الثروات البترولية والمعدنية وتقوم باستئجار مساحات شاسعة من الأراضى الزراعية التى تسعى لاستغلالها مباشرة بواسطة أيد عاملة قادمة من الصين. ومن الملاحظ أن الصين فى تعاملاتها مع أفريقيا لا تولى أهمية كبيرة للنظام السياسى للحكومات الأفريقية. فرؤوس الأموال الهائلة التى تمتلكها الصين تسمح لها بالموافقة على منح قروض كبيرة للحكومات الأفريقية بدون أن يرتبط ذلك بأى شروط سياسية[٢١] فالشرط الوحيد هو ضمان حيازة الثروات الطبيعية للدولة فى حالة ما توقفت عن تسديد ديونها بما يسمح للصين أن يكون لها الكلمة العليا فى عدد كبير من الدول الأفريقية التى توقفت عن السداد. فالتوقف عن السداد يعتبر بالنسبة للصين تجارة رابحة، ولعلنا ندرك الآن لماذا تفضل الشركات الصينية والحكومة الصينية[٢٢] التعامل مع أنظمة ديكتاتورية مختلسة مرتشية، حيث إن القروض التى توافق عليها الصين هى بمثابة رشوة على مستوى دولى بما يسمح بتغذية حسابات سرية من الأموال المنهوبة فى سويسرا وغيرها للطغاة الأفريقيين. ويعد هذا حقيقيا بالنسبة لأنجولا، والكونجو، ونيجيريا والسودان (خاصة فى منطقة دارفور). كذلك فإن هناك صندوق النقد الصينى CIF الذى قام بإنفاق ما يقدر بنحو ٧ مليارات دولار مع الحكومة العسكرية وقائدها موس دارينز كمارا لبث الرعب فى غينيا. كما يسهم هذا الصندوق فى تمويل البنيات التحية، المساكن، المناجم وذلك كله بلاشك بمقابل هام وهو أن الشركة الصينية يكون لها الحق فى الوصول إلى المخزون الهائل من البوكسيت، الذهب والألماظ. وقد أشار وزير التعدين الغانى ماهنود ثيام إلى أن الشركة الصينية ستكون شريكا استراتيجيا فى كل مشروعات التعدين.

أما بالنسبة لأمريكا اللاتينية فلقد استفادت الصين من الأخطاء المتراكمة منذ وقت بعيد، والتى وقعت فيها الولايات المتحدة حيث اعتبرت هذا الجزء من العالم كصيد تتحفظ عليه. لذلك فإن الصين تحركت نحو هذه القارة بوصفها من الدول الفقيرة، وحققت لنفسها صورة جيدة ليست فقط من جانب البلدان المعادية لأمريكا مثل كوبا وفنزويلا ولكن أيضا لدى قادة الدول الأخرى كالبرازيل أو الأرجنتين بصفة خاصة.

وكما فعلت بالنسبة لآسيا ولأفريقيا، تسعى الصين أن تضمن لنفسها الإمدادات البترولية والمعدنية على سبيل المثال النحاس الشيلى كما تسعى لتأجير أراض زراعية شاسعة فى الأرجنتين لضمان الحصول على المنتجات الزراعية، وذلك بفضل العمالة الصينية تماما كما تفعل فى أفريقيا. وقد بدأت إحدى الشركات البترولية الرئيسية فى الصين باستغلال حقل بترولى بحرى فى خليج المكسيك بمسافة قليلة نسبيا من ساحل تكساس. وعلى ما يبدو فإن الإمبراطورية الأمريكية لم تعد كما كانت من قبل!.

إن هذا السعى الجنونى للصين لإحكام قبضتها على مصادر إمدادات الموارد الأولية فى العالم بأسره يشبه ما كانت تفعله الولايات المتحدة فى الماضى. ولكن الصين تقوم به على مستوى أكبر نظرا للقدرة الهائلة للاقتصاد الصينى والنمو الذى يتمتع به. ومن المفيد فى هذا الصدد الإشارة إلى أن ما يقرب من ٥٠٪ من الناتج العالمى من المعادن تستهلكه الصين بمفردها كما أنها تحتل المرتبة الأولى فى العالم فى استهلاك البترول. أضف لذلك استهلاكها الهائل من الفحم سنويا (مايقرب من ١,٢ مليار طن بما يعنى طنا واحدا كل سنة لكل مواطن صينى) مع العلم أن إنتاج السيارات لم يأخذ بعد قفزته فى الاقتصاد الصينى. باختصار فإنه من الطبيعى أن تشغل الصين نفسها بمسألة توفير الإمدادات اللازمة لإشباع الطلب المحلى.

ومع هذا يمكن أن نتساءل هل توجد أسباب أخرى لهذه الشراهة الصينية على الموارد الأولية العالمية، هناك عامل مهم يتمثل فى الحجم الهائل من الفوائض التجارية المتراكمة التى تحققها الصين سنويا. من ثم فإنه يتعين استثمار هذه الأموال فى الخارج نظرا لأن الاستراتيجية الصينية تسعى للإبقاء على قيمة منخفضة لليوان. إذن فالأمر يتعلق بتشجيع خروج رؤوس الأموال تحت كل الصور والأشكال الممكنة (شراء أذونات خزانة أو سندات أمريكية وأوروبية) وتوظيفها لإحكام القبضة على مصادر المواد الأولية أو الدخول فى مساهمات مع كبرى الشركات الصناعية المالية العالمية (مثل AREVA- EADS- EDF إلخ) ويمكن القول إن عقود التسليم الآجلة أو الرقابة والإحكام المباشر على مصادر المواد الأولية يتم على مستوى العالم كله من قبل الصين، فى روسيا – آسيا الوسطى – إيران – الشرق الأوسط بالإضافة إلى أفريقيا والتى يمكن أن نقول بصددها إن "الصين تشترى أفريقيا". وفى النهاية نجد أمريكا اللاتينية

وخاصة فنزويلا، وشيلى والبرازيل، والتى تتفاوض معها حاليا الصين حول عقد ضخم للانتفاع من حقل بترولى عائم فى ريو. ولا شك أن الاستراتيجية الصينية فى هذا المجال متقدمة للغاية. فالصين لا تتخذ فحسب وضع الحيازة بطريقة أو بأخرى على الموارد الطبيعية للبرازيل التى كانت تتوارى فى ظل البلدان والقوى الغربية. لكنها تغامر كذلك فى بعض المناطق القريبة من الدول الغربية. فهناك على سبيل المثال مشروع استغلال بحرى للصين تقوم به فى خليج المسكيك، وهو أمر لم يكن من الممكن تصوره أو قبوله منذ عشر سنوات مضت.

أما بالنسبة لأستراليا، والتى تمثل جزءا من النظام الغربى، بدأت الصين تهتم بها لما تضمه من مساحات شاسعة مع خفة سكانية ملحوظة ووجود موارد معدنية لا حصر لها. ومع بداية ٢٠٠٨، قامت شركة صينالكو المتخصصة فى الألومنيوم بتقديم العون إلى شركة ريو تينتو لحماية نفسها ضد عرض لشرائها من شركة PHP مع خيار قوى على شراء رأسمال شركة ريو تينتو من خلال الشركة الصينية. وفى نهاية ٢٠٠٨ ومع أزمة الموارد الأولية التى أدت لهبوط أسهم الشركات التعدينية، سعت شركة صينالكو للتحكم فى مجموعة شركات ريوتيتو ومناجمها بسعر معقول. ولكن مع تعافى أسعار المواد الأولية سريعا أكثر مما كان متوقعا حدث ارتفاع فى أسهم المجموعة. وهنا تغيرت الأمور بطريقة كبيرة حيث تغير موقف إدارة المجموعة فيما يتعلق بعملية البيع وبتحريض من الحكومة الأسترالية التى كانت لا ترغب فى أن يمتلك الصينيون جزءا من مناجمها. بمعنى أن الشركة الأسترالية تنصلت من وعدها بالبيع للشركة الصينية. وقد ترتب على ذلك غرامة كبيرة بلغت مليار دولار دفعتها مجموعة شركات ريوتينتو للصينيين طبقا للاتفاق المبدئى. وكرد فعل سريع أرسل الجانب الصينى رسالة موجهة لشركة ريوتينتو بل إلى كل شركات العالم التى يمكنها أن تتصرف بنفس الحماقة التى تصرفت بها الشركة الأسترالية. وهذه الرسالة تتمثل فى إيقاف أربعة مسئولين من هذه الشركة فى سبتمبر ٢٠٠٩ فى شينجهاى وتم إيداعهم السجون تحت ادعاء أنهم قاموا بالتزوير وبعمليات استخبارية لصالح دولة أجنبية. إنها رسالة قوية إلى هؤلاء الهواة الذين يريدون اللعب مع الصين. ومع ذلك فقد ظل اختراق رأس المال الصينى مستمرا

لأستراليا حيث تم الاستحواذ فى شهر فبراير ٢٠٠٩ على ١٦٪ من رأس المال مجموعة فورتيسكى ميتال ثالث أكبر شركة أسترالية للتعدين والحديد. وقد قويت شوكة هذا الوجود فى سبتمبر ٢٠٠٩ بزيادة مهمة فى التمويل. ويمكن القول إنه بفضل الفوائض التجارية فإن الصين تشترى ما تريد. فهذه الفوائض بمثابة كنز لا يفنى تنفق منه الصين كيفما تشاء. ومع ذلك يجب التذكرة بأن نشاطها فى مجال الاستحواذ على المواد الأولية يفوق ما تحتاج إليه بالفعل فى الحاضر وما ستحتاجه فى المستقبل. ولكن هذه الحركية للصين تكشف الرغبة لديها فى الحصول على حصانة وضمان كامل فيما يتعلق بإمداداتها من المواد الأولية، وربما كذلك لرغبتها فى ضمان كل الشروط المادية التى تسمح لها فى المستقبل إذا ما رغبت بالعمل على إفقار دول مجموعة السبع ووضعها فى حالة عوز وحاجة بما سيحقق لها علوا ورفعة وإضافية فى مكانتها.[٢٣]

إن الشراهة الصينية للاستحواذ على المواد الأولية سواء كانت تتعلق بحقول البترول أو المناجم أو تتعلق بالشركات التى تعمل فيها بدأت تتجه بشكل واضح ومتزايد كذلك نحو الشركات الغربية الكبرى خارج قطاع المواد الأولية. فامتلاك سوق التكنولوجيا أو جزءا منها يعتبر توظيفا حساسا لرؤوس الأموال الهائلة التى تمتلكها الصين. ولا شك أن خيبة الأمل التى أصابتها جراء تصرف الحكومة الأسترالية جعلها تسعى نحو تفتيت وإجهاض كل ردود الفعل الدفاعية من قبل الحكومات الحامية للمصالح الوطنية (كحال الحكومة الأسترالية).[٢٤] والصين من خلال توغلها الواسع فى أسواق الموارد المعدنية والبترولية يمكن لها فى خلال عدة سنوات التحكم فى أسعار هذه المواد كما تستطيع فى مرحلة لاحقة تنظيم أزمة عوز ونقص فى الإمدادات من تلك الموارد إلى الدول الغربية.

كل ذلك يمثل عنصرا هاما فى السياسة العامة للصين والتى تقوم على تخفيض قيمة اليوان. وفى ذات الوقت فإن ضمان الإمدادات والتحكم فى الموارد المعدنية والبترولية يمثل الوجه القوى للسياسة الصينية التى تسعى لتحقيق هيمنة الصين على العالم من خلال نظام متنوع للغاية من التحالفات وشبكات من الدول المتاجرة معها أو المعتمدة عليها. ولا شك أن إقامة مثل هذا النظام يمثل فى الوقت نفسه محاولة لتفكيك

النظام الذى سبق ووضعته الولايات المتحدة. ومن أجل ذلك فإن الصين تسعى إلى عزل أمريكا عن أصدقائها المقربين وحلفائها والدول التى تدور فى فلكها مع التركيز على أصدقاء الدول الأوربية وبخاصة فى أفريقيا.

وفى هذا الشأن تسعى الصين إلى إحداث نوع من عدم الاتفاق بين الولايات المتحدة وشركائها الأوروبيين فيما يتعلق بوسائل التدخل فى المجالات النقدية. كما تسعى لإحداث تعارضات - بطريقة غير مباشرة - بين الغرب وروسيا بشكل تستبعد معه وجود تحالف بينهما وتضمن الولاء الروسى لها فى الأجل المتوسط والقصير. بالإضافة لذلك تعمل الصين على تحييد بعض الحلفاء الأقوياء للولايات المتحدة فى أسيا: مثل كوريا الجنوبية، اليابان، باكستان، المملكة العربية السعودية، الإمارات وسيأتى الدور بعد ذلك على الهند. وفى نهاية المطاف فإن الصين تحاول أن تستقطب إليها الدول التى كانت تابعة للولايات المتحدة مثل دول أمريكا اللاتينية أو هؤلاء الذين يقعون فى مدار النفوذ الأوربى وبخاصة الدول الأفريقية.

جـ- الشراء الاستراتيجى للشركات الغربية

فى سياق هذه النزعة الاحتكارية للصين على الموارد العالمية، نجد كذلك توجها صينيا واضحا ومتزايدا نحو المساهمة والمشاركة فى أنشطة العديد من الشركات العالمية الكبرى فى الدول المتقدمة. وفى بعض الأحيان تسعى إلى الوصول للاستحواذ الكامل عليها وقد تنجح فى بعض الحالات كما قد يصيبها الفشل فى حالات أخرى. ومع ذلك فنحن فى بداية عملية يمكن أن تأخذ نطاقا واسعا مع مرور الوقت فالاستحواذ على الشركات الكبرى يسمح باكتساب التكنولوجيا الحديثة وفى الوقت نفسه يسمح للصين بإحكام قبضتها على اقتصاديات الدول المتقدمة. وإذا أخذنا فى الاعتبار المستوى الحالى لـ أسعار البورصة مع وجود فوائض تجارية هائلة للصين فإننا يمكن أن نتوقع - فى حالة ما إذا تركنا الصين وشأنها - أن تقوم خلال الخمسة عشر عاما القادمة بالاستحواذ على كل الشركات المسجلة فى البورصات العالمية.

وللوصول إلى ذلك تتبنى الصين أداة جديدة يمكن أن تكون لها فعاليتها وخطورتها وتتمثل فى تثمين الشركات الغربية وغيرها التى ترغب فى الدخول فى بورصة شانغهاى. وبالتالى فإن الشركات التى ترغب فى القيد بالبورصة يمكنها الاستفادة من الإقبال الشديد من جانب المستثمرين الصينيين من الأفراد أو أولئك الذين يمثلون الهيئات الحكومية الصينية. وقد يؤدى ذلك لارتفاع كبير فى أسعار أسهمها الذى يمثل بلا شك عامل رضاء للقائمين على إدارتها من جراء ما يحققونه من أرباح طائلة. وبالمقابل ستحصل الصين وبطريقة مستترة وبدون ضوضاء على جزء كبير من رأسمال تلك الشركات يصل فى قيمته أحيانا لدرجة أنها يمكن أن تتحكم تماما فى مصير تلك الشركات.

وفى نهاية المطاف فإن تسعير الشركات الغربية فى بورصة شانغهاى يمكن أن يسمح بعد وقت معين بما يمكن أن نطلق عليه "تصيين" Sinisation للشركات الغربية بدون إثارة أية قلاقل فى بلدناها الأصلية. فالطريقة التى تتبعها الصين سهلة وبسيطة وهى الوصول لإدارة تلك الشركات وحاملى الأسهم، وبالتالى رفع سعرها فى البورصة وهو ما يمكن اعتباره ضد مصلحة الدولة الأم. وبعد فترة معنية ربما تعمل تلك الشركات ضد حكومات بلدانها التى تبدى تعنتها من جراء هذا التصرف من جانب الصين.

د- استخدام الواردات لأهداف سياسية

إن عملية إضعاف الولايات المتحدة ودول مجموعة السبع اقتصاديا يتم كذلك من خلال سياسة الواردات الانتقائية، فالصين تفضل التعامل والمتاجرة مع الدول الصديقة وكذلك تلك الدول التى ترتبط معها بمشروعات مهمة. ولا شك أنه كلما زاد نصيب الصين من الناتج الإجمالى العالمى زادت رغبة الدول الأخرى فى التعامل معها بصفة دائمة . ومن هنا يمكن للصين أن تستفيد من تلك المنافسة بين الدول التى تريد المتاجرة معها .

وحتى لو كانت الصين تمارس اللامركزية بشكل كبير فى المجال الاقتصادى فإن الدولة لا تزال تحتكر التجارة الخارجية.. الأمر الذى يسمح لها بإحكام رقابتها عليها. وبفضل ذلك فهى تقوم بعملية توزيع منتقاة بصورة جيدة لطلباتها من الخارج لصالح الدول التى تأمل أن تأخذ منها مقابلا اقتصادياً أو سياسياً.

ولهذا السبب نجد أنه فى عام ٢٠٠٩ كانت سنغافورة، وتايوان وكوريا الجنوبية فى مقدمة الدول المستفيدة منها، وذلك مع بقاء العوامل الأخرى على حالها. وكان ذلك على حساب دول أخرى كاليابان، والفلبين وتايلاند نظرا لتقارب مواقفهم مع الولايات المتحدة. ولعل ذلك يفسر لماذا كانت الصادرات الأمريكية للصين فى عام ٢٠٠٩ مخيبة للتوقعات على الرغم من الانتعاش الاقتصادى الداخلى الذى شهدته الصين فى هذا العام.

وفى إطار تلك الحرب الاقتصادية العالمية والتى تظهر فيها الصين فى عداء مع دول مجموعة السبع، نجد سلاحا جديدا قد تم توظيفه من جانب الصين من أجل تعضيد وجودها فى الأسواق العالمية. ويتمثل ذلك فى اتفاقيات سواب swap للعملات، حيث تقوم الصين بتقديم القروض بعملتها الوطنية للدول المقترضة. وحيث إن العملة الصينية غير قابلة للتحويل فإن الطريقة الوحيدة لاستخدامها هو شراء سلع صينية. أضف لذلك أن الدول الأجنبية التى تبرم مثل هذه الاتفاقية مع الصين تستفيد بما تسميه أحيانا (التمويل الارتباطى Financemets - liés). وبعدما شهد ذلك التمويل نجاحا خلال الفترة (١٩٧٥-١٩٨٥) والذى ساهم كثيرا فى حل أزمة أمريكا الجنوبية مع بداية الثمانينات تم تحريمه من قبل منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية. وكما نعلم، فإن الصين تعزف دائما بمفردها ولا يوجد لديها أية نية لاحترام القواعد التى فرضتها تلك المنظمة. بل على النقيض فهى تندفع فى الاتجاه الذى يحقق لها مصالحها التجارية لدرجة أنها قامت بزيادة حصتها من السوق الأفريقية وأمريكا اللاتينية وبعض الدول الآسيوية.

ذ- امتلاك أداة عسكرية تتفق مع التطلعات الصينية

إن الثراء الاقتصادى والبشرى يمثل كما نعرف القاعدة الأساسية لقوة أية دولة، والذى تتم ترجمته فى شكل إمكانيات عسكرية هائلة. حيث لا توجد قوة دائمة لدولة ما

بدون أن يكون لديها قوة عسكرية تحافظ عليها. ولقد انطلقت الصين منذ وقت طويل وبطريقة غير محسوسة نحو اللحاق عسكريا بغريمتها الولايات الأمريكية. ولاشك أن معدل نمو الناتج المحلى الصينى قد ساعدها أن تتقدم وبسرعة فى هذا الانطلاق ومن المعقول والمنطقى أن نعتقد أنه بحلول عام ٢٠٢٥ (وهو نفس العام التى ستصبح فيها شانغهاى المركز المالى العالمى الأوحد) ستمتلك الصين أداة عسكرية تتفوق على نظيرتها الأمريكية إذ استمرت فروق معدلات النمو كبيرة بينهما، وإذا قبل الغرب مقدما بالاعتراف بخسارته فى السباق نحو التسلح.

وكما سبق وأن ذكرنا فالبرنامج الفضائى الصينى يتمتع بإمكانيات هائلة ولا ننسى أن الاتحاد السوفياتى قد فشل فى هذا المجال ضد الولايات المتحدة أثناء الحرب الباردة (وهو ما أطلق عليه حرب النجوم) وخرج خاسرا أمام الأمريكيين.[٢٥] أما الصينيون فيمتلكون موارد مالية ضخمة تمكنهم من مواصلة تجاربهم فى هذا المجال. وقد قامت الصين عام ٢٠٠٧ بتجربة تحطيم لقمر صناعى باستخدام صواريخ صينية. أما فى المجال البحرى، فالإنجازات التى تحققها الصين تثير الاهتمام فهى تمتلك برنامجًا لغواصات بحرية بالدفع النووى مع قاذفات نووية متقدمة للغاية فى الوقت الذى بدأت فيه بناء حاملات طائرات. وتهتم الصين من الآن بنشر عدد من القواعد الحربية فى كل أنحاء العالم لتحقيق انتشار عالمى للبحرية الصينية فى المستقبل. وقد ذكرنا فى هذا الصدد الاتفاقيات التى تمت مع سريلانكا وباكستان بالإضافة لاتفاقيات أخرى محتملة مع أطراف عالمية أخرى.[٢٦] كما تعمل الصين على تطوير سلاحها الجوى بالتعاون مع روسيا التى تقوم بتزويدها بعدد من الطائرات والتكنولوجيا المرتبطة بها، وسنرى قريبا الصين تدخل مجال إنتاج الطائرات الحربية وعلى مستوى مهم وبتقنية عالية الأداء.

إن التقدم العسكرى الذى تحرزه الصين جعل الحكومات الغربية تأخذ حذرها فيما يتعلق بنقل التكنولوجيا، والتى أصبحت جزءا معتادا فى جميع الاتفاقات التجارية للصين. كما يجعلها تأخذ حذرها فيما يتعلق بشراء الصين لجزء من الشركات الغربية التى تعمل فى مجال تطوير التكنولوجيا الدقيقة. ولا شك أن قدرات الصين على نشر

وجودها العسكرى فى كافة أنحاء العالم سيتطلب بعض الوقت، كما يتطلب العديد من التحالفات العسكرية السياسية والاقتصادية.

هـ-المستعمرات السكانية الصينية فى الخارج

إن إقامة السكان الصينيين فى مناطق عدة خارج الصين يمكن أن تتم بطرق مختلفة وتتخذ أهدافا ومغزى مختلفًا؛ هناك أولا التوطن التلقائى فى الدول المحيطة بالصين (مثل سيبيريا، والشرق الأدنى لروسيا وآسيا الوسطى) والذى من الممكن أن يكون بداية لإقامة الصين العظمى على الرغم من إنكار القادة الصينيين لهذه الفكرة التى تحتوى على تطلعات إقليمية لسكان الصين، كما أن هناك ظاهرة حديثة يمكن أن تحقق نتائج كبيرة فى المستقبل وتتمثل فى تأجير مساحات شاسعة من الأراضى الزراعية فى الدول الأخرى، والتى يمكن أن تستقبل التدفقات من سكان الصين لتشكل بذلك نوعا من المستعمرات الصينية التى يمكن أن تكون بمثابة مجموعة ضغط مستقبلية فى الدول المستضيفة، والتى من شأنها أن تكون فى حالة اعتماد بدرجة متفاوتة على الصين.

و- أيديولوجية التنمية فى خدمة الصين

على الرغم من وجود العديد من التملق للصين من جانب الولايات المتحدة وأوربا واليابان فإن النظام السياسى الحالى فى الصين مع غياب الحريات والحقوق الاجتماعية أثار رفضا واستنكارا واسع النطاق فى البلدان ذات المؤسسات الديمقراطية. وبدلا من أن تسعى الصين لتبرير نظامها السياسى، والاستراتيجية التى تنتهجها فإن النظام الصينى يترك الآخرين للدفاع عنه.[٢٧] ويعنى ذلك أن عددا لا بأس به من الدول قد حصلت على ما يشبه توكيلا من الصين لكى يقوم المحللون السياسيون وغيرهم بالدفاع عن الاستراتيجية الصينية والتأكيد على أنها لخدمة السكان الفقراء فى العالم.

فالصين على حد قول قادتها هى دولة فقيرة[٢٨] ومن ثم لابد أن يكون نظام الحكم فيها لصالح الفقراء، وهذا بدوره يجعله كذلك متعاونا ومؤيدا للدول الفقيرة فى العالم. ويتعين على هؤلاء القادة فى إطار التقسيم الدولى للعمل على أساس أيديولوجى بطبيعة الحال تبرير ممارساتهم التجارية لتحقيق سعر صرف اليوان وتوضيح أنهم يستطيعون حل مشكلات التنمية فى العالم.

وبهذا الشكل فإن شخصيات اجتماعية وإنسانية عالمية من ذوى النوايا الحسنة يعملون على ترويج الأفكار المؤيدة للممارسات الصينية سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة، ولقد ظهر كتاب حديث لكاتب برازيلى كان وزيرا سابقا فى الحكومة البرازيلية وهو السيد "بوي" عبارة عن مرافعة فى صالح دور سعر الصرف كمتغير فى الاقتصاد الكلى والجزئى، حيث يرى أن تقدير العملة بأقل من قيمتها قد لعب دورا حاسما فى عدد من الدول الآسيوية من بينها اليابان قديما والصين حديثا.

ولا شك أن الأمر يتعلق هنا بأفكار سليمة تماما، حيث إنه طبقا للسيد (بوير) هناك عاملان يمكن أن يضمنا التنمية الاقتصادية وهما الادخار المحلى واختيار نظام سعر الصرف المهيئ للنمو الاقتصادى. وهذا يعنى بطريقة أو بأخرى تخفيض لقيمة العملة الوطنية. وهنا بالتحديد ترتكز النظرية الميركانتيلية ويؤكد (بوير) أن الصين تقوم بانتهاك جزء كبير من اتفاق واشنطن السابق من خلال التشابك بين السياسة والاقتصاد واختيارها لنظام الصرف وطريقة الرقابة على رؤوس الأموال القصيرة الأجل. وقد اعتقد بعض المحللين أن اتفاق بكين الجديد يفسر النمو الصينى فى ضوء تركيبته النظرية وهو ليس ببعيد لما تم وصفه فى اتفاق سان باولو. ويبرر السيد بريس بيريرا الإجراءات المؤسسية للإبقاء على سعر الصرف بأقل من قيمته. وهذا تفسير مبالغ فيه إلى حد ما وينقل صورة متواضعة لما أطلق عليه فى الأدب الاقتصادى (المرض الهولندى)، حيث إنه بعد اكتشاف البترول فى هولندا فى السنوات الستينيات أعطاها ذلك ميزة قوية للتصدير تلاها ارتفاع فى قيمة العملة الهولندية وهو ما ترتب عليه هروب للصناعة الهولندية إلى حيث التكاليف المنخفضة للإنتاج. وفى هذه الحالة تتخذ الدول التى تسعى للإبقاء على قيمة عملتها عند مستوى منخفض مثالا يجب تفاديه. فالكاتب يشير إلى أن الدول المصدرة للمواد الأولية يتعين عليها الاهتمام بمعدلين لسعر الصرف وليس معدلا واحداً يرتبطان بنوعين من التوازن، وهما التوازن

الجارى والتوازن الصناعى. أما التوازن الجارى فهو الذى يحسن بطريقة متزامنة المعاملات الجارية أما التوازن الصناعى فهو الذى يسمح للقطاعات عالية التكنولوجيا أن تكون فى وضعية أفضل. باختصار وفى كلمة واحدة فإنه لابد وأن يكون سعر الصرف للدول الآخذة فى النمو مقوما بأقل من قيمته السوقية. ومن الواضح أن السيد بيريرا لا يتحدث هنا عن الدول المتقدمة فذلك لا يعنى البرازيل فى شىء. والمهم أن تتبنى البرازيل سياسة كفيلة لتجعلها تحقق نموا اقتصاديا قائما على قدرتها التصديرية على العكس بالنسبة للدول المتقدمة التى تبنى نموها الاقتصادى على قدرتها فى مجال الاختراعات والتطوير. وهذا التحليل يبدو جيدا لكنه للأسف يؤخذ عليه عيب كبير، حيث إنه لا يمكن أن يحدث عليه توافق على المستوى العالمى فإذا حققت الدول النامية فوائض تجارية فإن ذلك سينتج عنه بالضرورة أن البلدان المتقدمة ستواجه عجزا فى موازينها التجارية بما يعمل على فرملة النمو الاقتصادى بها أيا كانت درجة تنافسية قطاع الاختراعات فى هذه الدول.

ولا شك أن تنمية قطاع الاختراعات مع نمو متواضع للعمالة ونمو اقتصادى يعوقه العجز الخارجى المتكرر سيبدو هدفا من الصعب الوصول إليه.[٢٩] ولكن مرة أخرى يجب التأكيد على أن النموذج البرازيلى يساهم فى إضفاء شرعية على النموذج الصينى وخاصة فى الغرب لدى بعض الفئات من المحللين. هذا النموذج الذى لا يؤدى إلا إلى إفقار الدول المتقدمة وإلى زيادة البطالة لجزء كبير من السكان النشيطين. ويتعين على هؤلاء ذوى الروح الإنسانية ومحبى العالم الثالث أن يفكروا أكثر فى التكاليف الاجتماعية والمصائب الإنسانية التى يمثلها الإقصاء من العمل والبطالة فى البلدان الصناعية المتقدمة.

م- استبداد "شرقى" جديد

خلاصة القول إن الصين تواصل وبطريقة ممنهجة فرض هيمنتها على العالم، معتمدة فى ذلك على الوسائل الاقتصادية وغيرها من الوسائل الأخرى التى وضعتها

موضع التنفيذ فى كل أرجاء العالم. وبعد أن عرف العالم الإمبريالية البريطانية وهيمنتها ثم من بعدها الإمبريالية والهيمنة الأمريكية فإنْ دول العالم يمكنها أن ترتضى بالانتقال إلى هيمنة أخرى جديدة. ولكن هل سيكون مقدرا عليها أن ترتضى بالهيمنة الصينية؟

إن الانتقال الحالى للهيمنة العالمية يمثل معضلة ويواجه كثيرا من الانتقادات التى سبق وأن واجهتهاالأمم السابقة صاحبة الهيمنة منذ قرنين أو ثلاثة قرون. ولكن يجب أن نتذكر أن القوى التى هيمنت على العالم فى الماضى وحتى اليوم ساهمت مع ذلك فى إرساء قواعد الديمقراطية، أما نموذج الرأسمالية الشمولية الذى تحمله الصين يدعو حقا للقلق فهو عودة إلى استبداد وطغيان الشرق ولكن السؤال الذى يطرح نفسه لماذا يتحلى العالم بهذه السلبية فى مواجهة مثل هذا النموذج؟

هوامش الفصل الثامن

(١) إذا كان (r) تشير إلى معدل نمو الناتج المحلى للصين وأن (*r) تشير إلى نظيره للولايات المتحدة فإن العلاقة بين الناتجين المحليين (الصينى والأمريكى) تزيد بمعدل يساوى [1-(*r- 1) / (1+r)] وهو يختلف بعض الشيء عن العلاقة (*r - r). وفى هذه الحالة الراهنة، إذا كان معدل النمو الصينى يعادل ١٠٪ ونظيره الأمريكى يعادل ٢٪ فإن الفارق (*r - r) يساوى ٨٪، وإذا استمرت الأوضاع على نفس المنوال فإن العلاقة بين الناتجين المحليين ستكون الضعف خلال عشر سنوات.

(٢) نعلم على سبيل المثال أن الصين تنتج أكثر من ٨٠٪ من لعب الأطفال فى العالم. والأدهى من ذلك أن شركة "أبل" تقوم بتصنيع كل منتجاتها فى الصين.

(٣) البعض يعترض على ذلك بالقول بأن هناك عملات أخرى للاحتياطى توجد فى ميزانيات البنوك المركزية (مثل اليورو، الأسترلينى، الفرنك السويسرى، الذهب وحقوق السحب الخاصة)، ومع ذلك فإن كل هذه العملات مجتمعة فى تلك الاحتياطيات تشغل مكانة أقل أهمية بالمقارنة بالدولار.

(٤) تبلغ التحويلات الخاصة بتجارة البترول نحو ٥ مليارات دولار يوميا فى المتوسط.

(٥) ومن الملاحظ أن البلدان الخليجية، وبتحريض من الولايات المتحدة الأمريكية قد قامت بفعل ما هو أفضل بكثير، حيث قبلت تلك البلدان بإجراء تخفيض هائل لأسعار البترول بهدف التقليل من آثار الصدمة البترولية. وقد أثار السيد جورباتشوف فى لقاء على القناة الثانية الفرنسية مع السيد فيدرين (وزير الخارجية الفرنسى آنذاك) إلى فعالية السعى الأمريكى فى الإضرار بالاقتصاد السوفيتى وتوقفه من خلال اتجاه أسعار البترول نحو الهبوط واستنزاف رصيد العملات الأجنبية والذهب لدى الاتحاد السوفيتى.

(٦) إن انتقاد السياسة الأمريكية يعد أمرا شديد البراعة والقول بأن أمريكا تسرف فى الإنفاق ويتعين عليها أن تهتم بالادخار من أجل إصلاح تجارتها الخارجية يعتبر محاولة للإلقاء بمسئولية الأزمة الاقتصادية الحالية على الولايات المتحدة بمفردها. ولكننا كما أوضحنا أنفا فإن السبب الرئيسى لهذه الأزمة يرجع إلى التخفيض المستمر والهائل فى قيمة العملة الصينية.

(٧) وسوف نرى تباعا أن مجرد تخفيض سعر الدولار فى مقابل العملات الأخرى مع تثبيت العلاقة بين الدولار واليوان سيؤدى ببساطة إلى إحداث تخفيض إضافى فى سعر اليوان فى مقابل العملات الأخرى ومن ثم زيادة الاختلالات التجارية فى العالم... وذلك فى صالح الصين.

(٨) إن بداية تحرك أسعار الذهب نحو الارتفاع تعد عملية ذاتية من أجل الحفاظ على قيمة الإوقية، كما نلحظ أن البنك المركزى الهندى قام بنفسه بشراء مائتى طن من الذهب بسعر ١٠٠٤٥ دولار للأوقية والتى قام صندوق النقد الدولى بعرضها للبيع، من ثم ارتفع سعر إوقية الذهب فى الحال إلى ما يقرب من خمسين دولارا للأوقية.

(٩) تتم مدفوعات الواردات البترول بالدولار، على الرغم من أن عقود البيع يتم تحريرها فى شكل سلة من العملات، لذلك فإن حدوث تخفيض فى سعر الدولار مقارنة بأسعار العملات الأخرى يعنى زيادة فى السعر الذى يتعين دفعه بالدولار.

(١٠) تمتلك الصين برنامجا فضائيا ذا صبغة عسكرية بالدرجة الأولى يقترب مما تم إجراؤه خلال (حرب النجوم)، كما يمتلك هذا البرنامج القدرة على تدمير الأقمار الصناعية. أما فى المجال البحرى، فهى تمتلك برنامجا مهما للغاية يتعلق ببناء الغواصات البحرية النووية.

(١١) ليس من المؤكد أن تشارك فرنسا واليابان فى مثل هذا النوع من الاجتماعات فى حين أنه من المحتمل أن تشارك فيها البرازيل.

(١٢) انظر المقالة التالية J.M. Bezat et C. prudhomme, Journal Le Nardedition, 8 octobre 2009.

(١٣) يمكن القول بأن الاتجاه الجاد نحو خلق هذه العملة الجديدة سيكون هو الحافز الوحيد لحكام الدول الخليجية على ترك الدولار وسيكون ذلك فى صالح الذهب، بيد أن فى الوقت

الراهن نجد أن علاقاتهم لا تزال قوية مع الولايات المتحدة على الرغم من تعرضها لبعض الضعف نتيجة المواقف الأمريكية المؤيدة لإسرائيل. كما أن هؤلاء الحكام ليسوا مهيئين حاليا لإعطاء الثقة العمياء للدولة الصينية فى ضوء ما تمارسه الصين من تعنت تجاه الأقليات المسلمة فى إقليم شينجيانغ (وهى مقاطعة صينية تتمتع بنظام إدارى خاص).

(١٤) انظر فى ذلك المقابلة التى أجرتها جريدة لوموند مع السيد جيمس كينيث جالبراث فى العدد الصادر فى ١٣ أكتوبر ٢٠٠٩.

(١٥) تعتبر التحالفات التى قامت بها بريطانيا العظمى مثالا واضحا يؤكد على الأهمية البالغة للتحالفات الدولية ففى نهاية القرن التاسع عشر، وجدت هذه الدولة صناعاتها تتراجع أمام الصناعات الأمريكية والألمانية، حيث عدد سكان هاتين الدولتين يفوق نظيره فى بريطانيا العظمى على الرغم من المساحات الشاسعة لهذه المملكة، ولقد شعر القادة البريطانيون أنهم لم يعدوا يمتلكون الإمكانيات الكافية التى تضمن لهم دور الهيمنة على العالم: من هنا جاء التحالف مع فرنسا عام ١٩٠٤ ليسمح للأسد البريطانى الكهل أن يستمر عدة عقود فى هيمنته على العالم. وهذا التحالف انتهى فى بداية يونية ١٩٤٠ مع انهيار فرنسا الحليف الرئيسى لبريطانيا العظمى.

(١٦) وهذا يقدم لنا فى الحال الخطوط العريضة لما ستكون عليه الاستراتيجية الغربية المتماسكة بما يسمح بالوقوف ضد هذا المشروع: توطيد وتقارب بين الحلف الأطلسى، ومع اليابان، والدفا ع عن الدولار وكذلك تقارب العلاقات مع الشرق الأوسط وفى النهاية التقارب مع روسيا.

(١٧) وكنتيجة لهذا الاتفاق، لم يعد هناك، رسميا نزا ع حدودى بين الطرفين. ومع ذلك فإن لدينا بعض الشكوك حول هذه النقطة؛ حيث إن أراضى الشرق الأدنى قد استحوذ عليها الروس فى عام ١٨٦٠ من خلال اتفاقية كانت توصف دائما بأنها غير عادلة من وجهة نظر الجانب الصينى، وفى عام ١٩٦٢ طالبت الصين بشكل مباشر تحت قيادة ماوتس تونج استعادة مساحات من الأراضى تصل إلى مليون ونصف كيلو متر مربع. وحتى وقتنا هذا، فإن هناك أعداداً كبيرة من الخرائط الجغرافية التى تم طبعها فى الصين تشير إلى (الصين العظيم) الذى يضم أراضى كبيرة تقع فى روسيا.

(١٨) فى عام ١٩٩٦، وفى نفس الوقت الذى يحدث فيه تقارب عسكرى بين الولايات المتحدة واليابان يسمح للصواريخ اليابانية أن توسع من مداها الهجومى، نجد أن هناك تقاربا آخر بين الصين وروسيا، حيث أعلن السيدان جانج زيمين وبوريس يلستينى عن اتفاق استراتيجى بين الدولتين.

(١٩) "إن الصين تنير لنا الطريق" هذه العبارة قد أطلقها الرئيس الكوبى فيدل كاسترو. ولا شك أن الصين تلقى تأييدا كبيرا فى أمريكا الجنوبية خاصة من جانب الرئيس الفنزويلى هيجوشافيز.

(٢٠) هذا التحالف يعد – من وجهه نظرنا – وقتيا بين هاتين القوتين. فالصين لن تتخلى إطلاقا عن فكرة إعادة الأراضى التى تزعم أنها تدخل تحت السيادة الصينية، والتى تقع فى الجانب الروسى.

(٢١) إن الصين جعلت اليابان تعانى من آثار الانتقام الاقتصادية المستمر الذى مارسته ضدها، وذلك من خلال تحديد حجم وارداتها القادمة من اليابان، ولا شك أن التنظيم الشمولى فى الصين قد ساهم فى تسهيل تلك المهمة الانتقامية، فالصين تشترى مستلزماتها من المعدات بكميات كبيرة من كوريا وألمانيا بينما تطلب القليل من اليابان.

(٢٢) إن الحياة السياسية فى اليابان وحتى عهد قريب كانت تتسم بهيمنة الحزب الديمقراطى الليبرالى (LDP) ولقد انقسم هذا الحزب إلى قسمين، وذلك بفعل صعود الأفكار الداعية إلى الحيادية، حيث ظهور الحزب الديمقراطى الشعبى، والذى استطاع أن يفوز فى اللانتخابات الأخيرة وخاصة مع تراجع وفتور العلاقات الأمريكية اليابانية. وحسب قول السيد كيسينجر (وزير الخارجية الأمريكى الأسبق فى ١٦ أكتوبر ٢٠٠٩) "فإن عهد وجود اليابان خلف الولايات المتحدة كحليف مهم قد ولى وذهب" وجدير بالذكر أن هنرى كسينجر يعد أحد الأعضاء الأساسيين فى اللوبى الصينى فى الولايات المتحدة الأمريكية

(٢٣) يمكننا الرجوع إلى المقالة التالية:

Oleg Fotchkine, "Quand Vladivostok tombera auxmaius des chinois" Courrier international, 30-9-2009

وهى تتعلق بمشروع الصين لاستئجار مدينة فلاديفو ستوك لمدة ٧٥ عاما. حيث ذكر أنه منذ عام ٢٠٠٨، قامت الصين بانتهاج برنامج يهدف لاستعادة الأراضى الموجودة تحت السلطة الروسية. وتتحدث المناهج الدراسية عن الأراضى التى نهبتها روسيا فى القرن التاسع عشر، والإهانة التى تعرضت لها السيادة الوطنية الصينية. ومن الملاحظ أن المدن القريبة من الحدود الروسية يوجد بها متاحف تقوم بعرض. صور عن المعاهدات والاتفاقيات القديمة والخرائط الجغرافية والتحليلات والتسللات التاريخية التى تصب جميعها فى أن روسيا تعيش على أراض صينية.

(٢٥) إن القروض التى يمنحها البنك الدولى أو الحكومات الغربية تضم بوجه عام شروطا سياسية تتعلق بالحركة الجيدة للدول المستفيدة من تلك القروض، وهذه الشروط تهدف إلى أن يتم تخصيص تلك الأموال فى المجالات التنموية التى تحتاجها الدول المعنية وليس استغلالها بواسطة الحكام المرتشين للإثراء على حساب شعوبهم. وتجدرالإشارة إلى أن الشركات الصينية عامة كانت أم خاصة والتى تقوم بتقديم مثل تلك القروض لا تضع فى اعتبارتها تلك الشروط السياسية المتعلقة بالحوكمة الجيدة.

(٢٦) إن الشركات الصينية حتى لو كانت شركات خاصة ترتبط بشكل أو آخر بالحوكمة والمؤسسات الصينية الرسمية. كما أن الصندوق الدولى الصينى. وهو أحد المستثمرين الرئيسيين فى أفريقيا يرتبط بروابط قوية مع البنك الصينى للاستيراد والتصدير وكذلك مع بنك الدايوان للتنمية (يستحوذ على ٩٩٪ من رأسمال من الصندوق الدولى الصينى) ومع تجار الأسلحة فى الحكومات الصينية كما أن مديرى الصندوق الدولى الصينى تربطهم علاقات مهمة مع قوى الأمن والجيش الصينية.

(٢٧) انظر مقالة

Christopher Bodeendans le International New York Herald Tribune, 28-10-2009.

حيث يشير إلى وجود نحو ٧ مليارات من حجم التعاملات فى مجال التنقيب تتم بين النظام العسكرى الغانى المتسلط وبعض الشركات الصينية المعروفة التى تدفع بها الصين إلى أفريقيا، والتى لا تهتم كثيرا بالطبيعة السلطوية للحكومات الأفريقية التى تتعامل معها وبما يتصف به حكامها بالرشوة والسرقة.

(٢٨) إن الصين قد مارست سلفا مثل هذا النوع من السلوك، وحديثا نجد أنها رفضت تصدير "بعض المعادن النادرة"، والتى تستحوذ على ما يقرب من ٨٠٪ من هذه الأنواع فى العالم مما جعلها تتعرض إلى شكاوى مقدمة من عدة دول إلى منظمة التجارة العالمية.

(٢٩) من الملاحظ أن الشركات الكبرى وعلى الرغم من تدويل رأسمالها لها هوية بعينها، حيث إنها تنشأ فى دولة ما وترتبط بها بعلاقات خاصة، سواء لأن معظم القائمين على إدارتها تأتى أصولهم من هذه الدولة أو سواء لأن دولة ما تستقبل عددا كبيرا من فروعها ومصانعها. لذلك فإن هذه الدولة ترتبط بروابط خاصة بهذه الشركات وتعتبر حكوماتها أنها فى موقف المدافع والمسئول عنها.

الفصل التاسع

علامات استفهام حول سلبية موقف الدول المتقدمة فى مواجهة الصين

"أيها الحمقى.... لو يعلمون(*)"

إن الوضع فى البلدان الغربية بدا معتما فى نهاية ٢٠١٠. فالأزمة لا تزال قائمة وهى ليست أزمة عالمية والدليل أن النمو العالمى يتراوح ما بين ٤ - ٤,٥٪ سنويا. لكنها أزمة الدول المتقدمه فقط والتى بدا أن سكانها يستعدون للاستسلام لقدرهم وهو التعايش مع الأزمة والكساد، والذى يمكن أن يطول أمده وعلى الرغم من انخفاض واردات تلك البلدان نتيجة انخفاض معدلات النمو بها فإن العجز التجارى لا يزال مستمرا واتسعت فجوة النمو بحوالى ٥٪ مع البلدان الناشئة[1] وبحوالى ٨٪ إلى ١٠٪ مع الصين.

وقد بدأت الدول الغربية تجد نفسها فى حالة وهن وضعف منذ أن بدأت قوتها النسبية فى الأفول ولم تعد بذلك قادرة على مواجهة الصدمات. فمديونياتها تتنامى بشكل دائم نتيجة هروب الصناعات المحلية واندثارها ... الأمر الذى يؤثر فى المستقبل على أنشطة البحث والتطوير وبالتالى تفاقم مشكلة البطالة وانكماش الأجور مما يضعف الترابط المجتمعى فى هذه الدول. ويكمن السبب فى ذلك كما ذكرنا آنفا إلى

(*) إدوار دالاديى (رئيس مجلس الوزراء الفرنسى بعد عودته من ألمانيا - بورجيه - ٣٠ سبتمبر ١٩٣٨).

الاختلال الكبير فى موازينها التجارية والذى يعزى بصفة رئيسية للسياسة الحمائية النقدية التى وضعتها الصين موضع التنفيذ.

وفى مواجهة هذا الاختلال الذى ليس بالطبع وليد اليوم يمكن أن تتبنى هذه الدول موقفين ضد تلك الحمائية النقدية للصين، الأول يمكن أن يعيد التوازن إلى المبادلات التجارية ويتمثل فى تكوين جبهة موحدة لرفض التجارة الدولية أحادية الاتجاه[٢]. أما الموقف الثانى فهو الاستمرار فى الاستسلام والخضوع للعجز المتتالى فى موازينها التجارية والمضى نحو مستقبل أسوأ مع محاولة البحث عن وسائل لمواجهة هذا العجز.

(١) انعدام الرؤية لدى الدول المتقدمة

وعلى ما يبدو فإن البلدان الغربية حتى يومنا هذا قد اتبعت الموقف الثانى، والذى يعكس عدم وضوح الرؤيا لديها. وكما نعلم من الأساطير الإغريقية فإنه إن كانت كاسندرا على حق فلا يوجد من يصغى لها.[*] نحن ندرك جيدا أن سعر اليوان بصورته الحالية يخدم مصالح أول موزع فى العالم وهى شركة وال - مارت[**] التى تقوم بتموين الصين بشكل واسع. نحن نعلم أهمية المنافع التى يحققها رجال الصناعة الغربيون من جراء الأنشطة ذات العقود التحتية مع الصين. كما نعلم كذلك أن المسئولين عن الدراسة والتحليل فى الشركات الكبرى التى تنتج تجهيزات ومعدات للتصدير إلى الصين لا يصدر منهم تحليل واحد ضد الصين يمكن أن يهدد تلك الشركات ويقلل من إمكانية تعاملها مع الصين مستقبلا. كيف يمكننا إذن بخلاف موقف هذه الشركات الكبرى تفسير هذا الصمت من جانب الخبراء المتخصصين فى الشئون الصينية . وكذلك الإحصائيات المفبركة المتعلقة بتحليل الاقتصاد الصينى؟ إن

(*) كاسندرا هى ابنة بريام ملك طروادة وكانت محبوبة لأبولو الذى وعدها بنعمة قراءة الغيب إذا ما استجابت لرغباته فوافقته على ذلك كاسندرا، لكنها ما إن حصلت على هذه النعمة رفضت عرض أبولو فانتقم منها بأن جعل كل تنبؤاتها كاذبة.

(**) وال - مارت هى شركة أمريكية للبيع بالتجزئة وتعد أكبر شركة فى العالم من حيث حجم إيراداتها.

كل ذلك يجعلنا نفكر – مع بقاء العوامل الأخرى على حالها – في وجود نوع من التواطؤ والمحاباة بشكل كبير من جانب النخبة الأوروبية مثل الذى كانت تمارس فى عهد نيكولا الأول والذى رفضه ميشيليه (خوليوس).[٣] والغريب أن ناكرى الحقيقة والذين يرفضون هذا الواقع يستخدمون أحيانا طرقا متطورة للغاية من أجل تأكيد هذا الرفض. فإذا كان ضعف نمو الناتج المحلى ليس مقنعا فإنه كما يذكر لنا جوزيف ستيجلتز.[٤] سوف يتم استخدام مؤشرات أخرى، والتى ستصب فى النهاية فى الحديث عن التنمية المستدامة والبيئة! بحيث يوجد شك فى أن حالة الدول الغربية تبدو أفضل حالا عما يمكن أن تظهره وتفصح عنه البيانات المتعلقة بالناتج المحلى الإجمالى.[٥] وهذا يجعلنا بطبيعة الحال نتفادى الحديث عن الأمور التى تثير الغضب والاحتقان بمعنى الحديث عن التجارة الخارجية الصينية وسعر اليوان.

وبتركيز اهتمامنا على المشكلات التى تخص البيئة والتنمية المستدامة فنحن نبدو وكأننا لا نعطى اهتماما ليس فقط بصعوبة وخطورة الاختلالات فى التجارة الخارجية العالمية ولكننا كذلك لا نعطى اهتماما بطبيعية المشروع الاستعمارى الذى تتبناه الصين.

إن ذلك يشبه إلى حد ما سياسة التهدئة التى اتبعها الديمقراطيون الفرنسيون والإنجليز فى نهاية السنوات الثلاثينيات فى مواجهة الاختلالات المتزايدة والمتواصلة على المستوى الدولى التى تسببت فيها القوى السلطوية الشمولية الاستعمارية والتى كانت آنذاك تتمثل فى ألمانيا، وإيطاليا واليابان. ويمكن القول بأن التقارب بين القلة المحتكرة من رجال الأعمال الأمريكيين وبعض رجال السياسة من الحزب الديمقراطى بين السنوات التسيعنيات وبداية الألفية الثانية يذكرنا بمثل ذلك التقارب الذى حدث بين اليمين الذى يسيطر عليه طبقة رجال الأعمال فى فرنسا عام ١٩٣٨ (ويتركزون فى ٢٠٠ عائلة والتى كانت ترى أن هتلر أفضل من ستالين) وجزءا من اليساريين الذين كان يحملون أفكارا سلمية. ولا شك أن الموضوعات المتعلقة بحماية البيئة والتنمية المستدامة تلعب اليوم نفس الدور الذى كانت تلعبه الأفكار المنادية بالسلمية فى الفترات السابقة. وهذا الدور يحمل اسم التضحية. وهنا نتساءل لماذا حدث هذا الفقدان للبصيرة بالرغم من أن المؤشرات الإحصائية العديده تشير إلى حركية اقتصادية

واجتماعية مثيرة للقلق الشديد فى الدول المتقدمة. وما مصدر انعدام البصيره التى سادت لدى هذه الدول أمام الأزمة الراهنة؟ نتساءل كذلك لماذا قام السيد تيم جيتز سكرتير الدولة الأمريكية للخزانة بعد وقت قصير من انتخاب الرئيس أوباما بالتصريح بأن الصين تتدخل فى تحديد سعر صرف عملتها؟ هل هو اعتراف منه بذلك؟ ولماذا لا تضع الدول الغربية مسألة سعر صرف اليوان فى قائمة أعمالها فى القمم المختلفة؟

إن الإجابة عن هذه الأسئلة تتلخص فى أن الصين تشترط لكى تساهم فى تلك القمم والمنتديات ألا تثار مسألة سعر الصرف لعملتها وألا يدخل ذلك فى جدول الأعمال المتفق عليها ولأن القادة الغربيين يدركون جيدا أنهم لا غنى لهم عن الصين مع اعترافهم فى الوقت نفسه بأنها شريك اقتصادى ليس سهلا ولا مريحا فى التعامل معه.

ولكن لماذا يعتقد القادة الغربيون أن الصين تلعب دور المتعاون معهم فى حين أن كل تصرفاتها فى عديد من المواقف توحى بالعكس؟ وهذه التصرفات توضح لنا أن القلة المحتكرة من رجال الأعمال الصينيين ومعهم الحزب الشيوعى الصينى يواصلون سعيهم لتكييف القرارات الاقتصادية بما يخدم مصالحها، مما يمهد الطريق للصين بامتلاك كل الوسائل لتحقيق هيمنتها على العالم وإضعافه. وحتى الآن فإن الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين لا يرون ولا يريدون أن يروا أو أن يقتنعوا بما تطمح إليه الصين.

(٢) عدم فعالية التوافق بين الدول الغربية فى مواجهة الصين

قام القادة الغربيون بإعداد مجموعة من التصورات تتعلق بالنمو، والتجارة الدولية، والتمويل والأزمة المالية فى الصين. وهذه التصورات تعد بمثابة اقتناع جماعى وتوافق بينهم والذى يمكن تلخيصه فى النقاط الأربع التالية:-

١- إن التجارة الخارجية تمثل نفعا لكل الدول، ومن ثم فإنه لا ينبغى العودة إلى الحمائية (تلك الحمائية التى نوهم أنفسنا بأنها غير موجودة لكننا نخاف من عودتها فى حين أن الصين تمارس بكل حرية حمائية نقدية).إن العولمة طبقا لتصوراتهم، أمر واقع ولا ينبغى العودة إلى الوراء لأن ذلك سيكون له آثار سيئة على مستوى المعيشة فى البلدان المتقدمة. ولكننا نقول لأنفسنا إنه ولحسن الحظ من غير الممكن التراجع عنها.

٢- إن العجز التجارى وإن كان بحق أمرا مقلقا ولكن الدول المتقدمة وبما لديها من إمكانيات على التطوير والاختراع يمكنها أن تكسب المعركة التنافسية وتعمل على إعادة التوازنات فى التجارة الخارجية ولكن ينبغى مع ذلك ربط الأحزمة وترشيد النفقات الخاصة والعامة.

٣- إن الصين هى قوة مثل باقى القوى الأخرى بل وأفضل منها لأنها قوة مسالمة حتى لو كان تنظيمها الاجتماعى يبتعد كثيرا عن تلك المعايير التى توجد لدينا. فهى تدخر كثيرا وبفضل ذلك حققت نموا اقتصاديا كبيرا. وفى النهاية فهى قوة مسئولة نظرا لأنها لا تعيش أعلى من إمكانياتها.

٤- إن الصين دولة مسئولة لأنه بفضل قروضها التى تقدمها للعالم الخارجى من ناحية وبفضل انطلاقها الاقتصادى الداخلى من ناحية أخرى يمكن أن تنقذ العالم من خلال السماح له بالخروج من الأزمة الراهنة.

لقد سبق وذكرنا أن كل هذه الأفكار تقوم على تصورات خاطئة تماما وفيما يلى أسباب ذلك:-

١- أن التجارة الخارجية فى وضعيتها الحالية، تعتبر مصدر إفلاس وتبديد للاقتصاد الأوروبى وللولايات المتحدة.

٢- أن استمرار هذه الوضعية سيسرع بالضرورة من عملية هجرة الصناعات والاختراعات والمكاسب الإنتاجية. وبالرغم من الجهود المبذولة، سواء كانت خاصة أم عامة فإنها لن تسمح بتعويض الخسائر الناجمة عن هذه الحركة ولذلك ستتفاقم البطالة.

٣- أن الصين ليست قوة رأسمالية مثلها مثل القوى الرأسمالية الأخرى. فهى قوة رأسمالية شمولية هدفها الهيمنة على العالم.[٦]

٤- أن الصين لا تشعر بأية مسئولية تجاه هذا العالم، وهى لا تبحث إطلاقا عن مساعدة الولايات المتجدة ولكنها بالأحرى تسعى لزوالها على المستوى الاقتصادى أولا ثم على المستويات السياسية الدبلوماسية والعسكرية. فالادخارات القوية التى تتماشى

مع القيمة المنخفضة لليوان تجعل الصين لا تتحلى بصفة الدولة الفضلى الأخلاقية لكنها على النقيض تعضد من أساس استراتيجيتها وهى الحرب الاقتصادية.

إن هذه التصورات ذات الاتجاه الأحادى تتعارض تماما مع الحقيقة التى حاولنا كشفها سابقا، لدرجة أننا اعتقدنا أن الأزمة ستفرز نموذجا جديدا ولكن هذا لم يحدث ومن ثم يتعين علينا أن نتخذ موقفا قويا مضادا لمثل هذا التفكير الأحادى.

حقيقة أن حاملى الأخبار السيئة لا يلقون نادرا ترحيبا ولذلك فنحن نفضل أن نكون من حاملى الأخبار السعيدة المبشرة بعولمة سعيدة والتى فيها لا تعتبر متاعبنا ومشاكلنا سوى مشاكل وقتية وأننا سنجتهد من أجل التأقلم معها ! ومع ذلك فإن الهجرة الصناعية وتفشى البطالة إلى مستويات مرتفعة تقتضى من القادة الغربيين أن يغيروا من تصوراتهم المتفائلة. بيد أن الصرح الذى عليه قامت تلك التفاؤلية لا يزال قويا ولا شك أن المصالح الاقتصادية القويه لعدم انتقاد الصين هى التى تعيد إنتاج مثل هذه التصورات الخاطئة. فلقد تحدثنا عن الموردين الكبار والشركات العظمى الصناعية وعن البورصات والمال والتمويل. وفهمنا أن عالم المال والتمويل بمفهومه الواسع هو الذى يحدد مثل تلك التصورات وعدم الرؤية وفقدان البصيرة ويساعد فى ذلك السياسات الموضوعة فى هذا المجال.

(٣) الشركات والحكومات الغربية تتوخى الحذر فى مواجهة الشمولية الصينية

إن الشركات المتعاملة مع الصين تحت كل الأشكال تتميز بالحذر الشديد لأنهم يدركون جيدا أن ردود الفعل الصينية يمكن أن تكون عنيفة وسريعة ولها انعكاسات لا تحمد عقباها على تعاملاتهم مع الصين.

نحن نعلم على سبيل المثال أن الصين تنتج ما يقرب من ٨٠٪ من لعب الأطفال فى العالم ولقد كان من سوء حظ المستورد الأمريكى الرئيسى للعب الأطفال المصنوعة فى الصين أن وجه انتقادات لجودة البضائع المستوردة التى تنتجها الشركات الصينية

الصغيرة والمتوسطة الحجم وكانت النتيجة أن الصين أوقفت إمداداتها إليه وكان يتعين أن يقدم اعتذارا رسميا علنيا وكذلك خضع لسعر إضافى على سعر الشراء الأصلى تحت حجة تعويض الخسائر التى لحقت بالمنتجين الصينيين فى منطقة كانتون! وفى عام ٢٠٠٨. استقبلت فرنسا الداى لاما وشهدت باريس مظاهرات مؤيدة للتبت Tibet فى لحظة وصول الشعلة الأوليمبية. وفى لحظتها تأثر الشعب الصينى بهذا الموقف من قبل الفرنسيين وخرجت مظاهرات تلقائية فى كل مكان فى الصين معترضة على هذه الحملة ضد الصين. كما انخفضت المبيعات من تذاكر الطيران المتجهة إلى فرنسا وكذلك نسبة الحجوزات الفندقية انخفضت بنسبه ٥٠٪ . كما انخفض رقم المبيعات لسلسلة كارفور فى الصين بدرجة ملحوظة، كما تعطل ملف الاستثمارات الفرنسية فى الصين بقدرة قادر!

وتأثرت بذلك المصالح الفرنسية فى الصين. لقد كان ذلك درسا ليس فقط لفرنسا وإنما للبلدان الغربية الأخرى.[٧] حتى فى الولايات المتحدة الأمريكية، فبعد انتخابات أوباما بفترة وجيزة قام السيد تيم جيتنر سكرتير الخزانة الأمريكية بتصريح أوضح فيه أن الصين تتلاعب فى سعر الصرف لعملتها. وقد أثار هذا التصريح غضب السلطات الصينية وفى الحال اعترف نائب الرئيس الأمريكى بأنه لم يقصد ذلك أو أنه أخطأ فى التعبير عن أفكاره. ومن الواضح أن مسألة سعر صرف اليوان أصبحت موضوعا محظورا الحديث فيه ومن الأفضل عدم الخوض فيه. وكما أشرنا سابقا إلى ما حدث فى أستراليا عندما كانت الشركة الصينية صينالكو مؤهلة للاستحواذ على الشركة الاسترالية العملاقة فى مجال التعدين ريوتينتو. وعندما حدث تغير مفاجئ فى عملية الاستحواذ توقفت على أثره وتم دفع تعويض وصل إلى مليار دولار على الشركة الصينية. حدث هياج وغضب شديد على الجانب الصينى وفى الحال تم توقيف أربعة من مديرى الشركة ممن يشغلون مناصب فى شانغهاى وتم إيداعهم السجن تحت تهمة التجسس الاقتصادى وتم الحكم عليهم بالسجن بأربع عشرة سنة.[٨]

كل ذلك يجعلنا نستشعر القوة الهائلة للصين باعتبارها كيانا يتحرك فى شكل كتلة سياسية واقتصادية. وقوة الصين لا تأتى من أنها دولة كبيره تستحوذ على ما

يقرب من ٢٠٪ من الناتج الإجمالى العالمى ولكنها تأتى كذلك من كونها تمتلك تنظيما شموليا محكما. وفى مثل هذه الظروف والأحداث فإن الشركات الدولية الكبرى تتوخى الحذر الشديد فى تصرفاتها وتصريحاتها وقراراتها المتعلقة بالصين. حتى إن البنوك تشترك معهم فى هذا الاتجاه. هل يمكننا أن ننتظر من أحد الإدارات الاقتصادية فى البنوك الكبرى الغربية أن تقدم تحليلاتها التى تكشف الستار عن مسئولية الصين فى زرع الأزمة المالية فى الدول الغربية؟ ومع افتراض أن أحد البنوك الكبرى ليس له مصلحة مباشرة مع الصين فإنه يمكن للحكومة الصينية معاقبة كبار العملاء لهذا البنك مما يجعلهم يهجرونه ويتجهون للتعامل مع بنوك أخرى. ولا شك أنه لا توجد مؤسسة بنكية ترغب فى فقدان كبار عملائها. والنتيجة أنها تُلزم إداراتها الاقتصادية بعدم الخوض فى تحليلات وانتقادات ربما تغضب العملاق الصينى.

(٤) جماعات الضغط الصينى (اللوبى الصينى)

كما نعلم ضخامة حجم التجارة الخارجية للصين ومدى أهميتها بالنسبة للشركات الغربية فى تحقيق أرباحها فالسوق الصينية تمثل بالنسبة لها جزءا مهما لا غنى عنه من السوق العالمية. لذلك فإن الصين تدرك جيدا كيف يمكنها الاستفادة من المنافسة القائمة على السوق الصينية بين الشركات الأمريكية الأوروبية واليابانية. وتذهب الصين لأبعد من ذلك حيث تستطيع أن تستفيد حتى من المنافسة بين الدول الغربية والشركات التى تعمل بها. ويتعين على رجال الأعمال المحظوظين بالتعامل مع الصين المرور بعدة قنوات معينة قبل أن ينالوا هذا الشرف. فبداية ينبغى لرجل الأعمال الذى يريد أن يتعامل مع الصين اللجوء إلى مستشار له علاقات مميزة مع الصين بمعنى أن يكون له أصدقاء يتولون مناصب رفيعة فى الحزب الشيوعى الصينى فى جهاز الدولة، ورجال الأعمال الصينيين. وهذا الوسيط "المستشار" لا يتعين فقط أن يكون له علاقات متميزة فى الصين بل لابد وأن يكون هو نفسه فى مكانة رفيعة ومتميزة فى بلده. وهذا يعنى بطبيعة الحال ضمان الحكومة الصينية أن يقوم مثل هؤلاء الوسطاء بعملية دعاية إيجابية ومطمئنة للصين فى بلادهم. كما تضمن الصين أن يقوم هؤلاء بتوضيح أن

الصين ليست لديها نفس المفاهيم السياسية التى توجد فى الدول الغربية. كما يتعين عليهم كذلك ألا يتحدثوا عن الحزب الشيوعى الصينى وعن ممارساته الديكتاتورية، وأن يوضحوا أن الحضارة الصينية مختلفة تماما عن الحضارة الغربية. ولا ينبغى الوقوع فى خطأ الحديث عن العرقيات، بل يجب محاولة شرحها وليس التشهير بها. ولكى يكون هؤلاء الوسطاء أكثر فعالية فعليهم أن يتحدثوا عن التقدم الهائل الذى حققته الصين خلال بضعة عقود وخاصة أن ذلك كان بفضل النظام والسلام الاجتماعى وغياب الإضرابات!

وهؤلاء المستشارون يُعرَفون لدى الحكومة الصينية على أنهم "أصدقاء الصين" وهم فى كل الأحوال يقولون خيرا عن سياساتها وقاداتها. فلنأخذ مثلا ما قاله هنرى كيسنجر والذى كان فى ذلك الوقت إحدى دعائم اللوبى الصينى فى الولايات المتحدة حين ذكر بعد مذبحة التيانانمين أن دينج أكسيايونج يعتبر أحد المصلحين الكبار فى تاريخ الصين... الذى اختار الإنسان أكثر مما اختار الفوضى فى الصين. وهذا يؤكد كل ما ذكرناه آنفا. نضيف إلى ذلك شخصية أخرى مثل ألكسندر هايج أحد السكرتاريين فى الدولة الأمريكية، والذى لعب دورا مهما فى اللوبى الصينى. بالإضافة إلى رئيس الوزراء الأسبق فى فرنسا جون بييررا فاران الذى كان رجل المهمات غير الرسمية مع الصين.

إن الشركات الكبرى التى تريد التعامل مع الصين لا بد وأن تلجأ إلى مثل هؤلاء المستشارين ويقومون بالدفع لهم بحسب أهمية الموضوع والصفقة محل البحث. ولا يخفى أن هؤلاء المستشارين لهم علاقات وثيقة مع محافظى المدن الكبرى أو أحد الوزراء أو حتى مع رئيس الوزراء فى بلادهم. بالإضافة إلى قيامهم بالاتفاق فيما بينهم بتقديم تصريحات فى وسائل الإعلام متوافق مع المصلحة الصينية. وهذا يعتبر شرطا آخر غير رسمى ولكنه موجود من أجل نجاح مهمتهم وهى إبرام عقود اقتصادية مع الصين. إن عددا كبيرا من الشركات وخاصة الأكثر قوة يشكل جزءا من اللوبى الصينى فى أوروبا والولايات المتحدة. وتحدث لقاءات من وقت لآخر بين القائمين على تلك الشركات ونظرائهم فى الصين (ففى أبريل ١٩٩٤ استقبل جيانج زيمان (الرئيس

الصينى) بيل جيتس، والذى كان يشغل منصب المدير العام لشركة مايكروسوفت حتى ٢٠٠٨. وجماعة الضغط الصينى لا تتشكل فقط من كبرى الشركات ولكنها تضم كذلك عددا من المفكرين والجامعيين والنقابيين مما يشكل مجموعات ضغط قوية نذكر على سبيل المثال مجلس الأعمال الأمريكي- الصينى الذى يقوم بنشر معلومات وتحليلات تعمل على تجميل وإظهار الفائدة المشتركة من العلاقات الأمريكية الصينية وعدم وجود مخاطر منها. كما تقدم حججا تقلل من أهمية العجز التجارى للولايات المتحدة مع الصين، وأن هناك أخطاء فى الإحصائيات الخاصة بذلك وإن هذا العجز سيتلاشى مع تزايد الدخل والاستهلاك فى الصين وهو ما يكذبه الواقع بصورة مستمرة.

لا شك أن اللوبى الصينى وتنظيماته يتمسك كثيرا بالحرية (نقصد هنا حرية التجارة) ويصفون هؤلاء الذين يتحدثون عن التجارة غير العادلة وتخفيض قيمة اليوان والحمائية النقدية على أنهم قد أصابهم مس من الشيطان ويتحدثون عن مذاهب ومعتقدات من الماضى، والتى لا ترغب إلا فى عودة الحمائية. ويبقى لنا أن نضيف على ذلك أنه أحيانا ما يمارس الغرب كذلك ممارسات تجارية غير عادلة! ومن بين هؤلاء الذين يطلق عليهم أصدقاء الصين نجد الفنانين المفكرين والمؤلفين والجامعيين كل يسعى لكتابة مقالات أو مؤلفات ويقوم بعقد مؤتمرات وأفلام حول الصين ويتم ذلك من أجل تسهيل الحصول على تأشيرة دخولهم إلى الصين وقيامهم بالتحرك داخلها ومقابلة المسئولين. على الرغم من عدم وجود شروط علنية لمثل هذه الصفقة من الصداقة وشروط الحصول عليها. ومن الضرورى أن تكون مثل هذه الكتابات والمؤتمرات والأفلام ودية وتتوافق مع ما ينتظره المسئولون الصينيون.[٩] فالأمر يتعلق بعمل دعاية للصين وهو ما كان يتبعه الاتحاد السوفيتى فى الماضى.

وفى بعض الحالات يمكن لهؤلاء أن يحصلوا على صفة "مستشار" للحكومة الصينية أو لمؤسسة بنكية هامة مثل البنك المركزى الصينى ويتم استخدام هؤلاء المستشارين - كما ذكرنا - من أجل الترويج للصين فى بلادهم عندما يطلب منهم تقديم النصح والاستشارة. وهؤلاء المستشارون لا يحصلون فقط على مكافآت باعتبارهم أصدقاء للصين والتى تتمثل فى شبكة لا تقدر بمال من العلاقات المهمة الذى يمكن أن

يحصلوا عليه ولكن كذلك فى شكل مكافآت نقدية.(١٠) وهم عادة ما يعملون كاقتصاديين فى بلدانهم التى تتعامل مع الصين (كالولايات المتحدة، وألمانيا، واليابان وفرنسا إلخ) مثل جوزيف ستيجلتز الذى حصل على جائزة نوبل فى الاقتصاد بالإضافة إلى آخرين لم يحصلوا عليها. ويتم اختيارهم بالقياس على درجة انتشار مؤلفاتهم خاصة تلك المتعلقة بالاقتصاد العالمى، والتمويل الدولى. والتجارة الدولية والسياسة الاقتصادية. ويتم اختيارهم كذلك بالنظر إلى مدى انتشارهم إعلاميا وكذلك قوة علاقاتهم بمديرى الشركات الكبرى والقطاع المالى، وكذلك برجال الحكومة فى بلدناهم.

وتجدر الإشارة إلى أن اللوبى الصينى يعتبر متطورا بدرجة كبيرة فى الولايات المتحدة ولكن، مع بقاء الأشياء الأخرى على حالها، أقل من نظيره فى دولة كفرنسا. ويضم اللوبى الصينى فى فرنسا مجموعة من كبرى الشركات الصناعية وعددا من الشخصيات الاقتصادية والسياسية نذكر منها السيد جون بيير رافاران رئيس الوزراء الأسبق. وهناك ربما خاصية تتمتع بها فرنسا عن غيرها فيما يتعلق بهذا اللوبى وهو أن حزبا سياسيا بالكامل هو اتحاد الحركة الشعبية UMP وهو يعد من أقوى الأحزاب اليمينية الفرنسية قد أقام عام ٢٠٠٩ (١١) علاقات من الثقة المتبادلة مع الصين، والذى بمقتضاه يلتزم الطرفان بعدم التدخل فى الأمور الداخلية لكلا الدولتين وعدم الحديث بالمرة عن قضية "تيبيه" وهو ما يعتبر مفيدا للحزب الشيوعى الصينى. وكما هى العادة فإن كل الأفكار والتحليلات التى تصدر من أعضاء اللوبى الصينى فى فرنسا يجب أن تصب فى مصلحة الصين أو تكون متفقة مع الاتجاه العام للفكر الاقتصادى ومع ما ينتظره القاده الصينيون. ويمكننا أن نركز على سبيل المثال لا الحصر على الموضوعات التالية:

- إن التبادل الحر لا يجب أن يكون محل شك وأن العودة إلى الحمائية سيكون معناها التردى الاجتماعى وإفقارا للشعوب خاصة شعوب الدول الغربية.

- إن الصين دولة فقيرة وفى مرحلة انتقالية وتواجه مشكلات وبالتالى لا يمكنها إجراء تحرير فورى وسريع لتجارتها الخارجية وكذلك لقطاعها المالى وتحركات رؤوس الأموال.

– إن سعر اليوان منخفض قليلا عن قيمته الحقيقية وليس بدرجة كبيرة كما يقول البعض، وإن هذا السعر سيعود إلى قيمته الحقيقية فى المستقبل.

– لا ينبغى اتباع أسلوب الصدمة فى مواجهة الصين فيما يتعلق بسعر صرف عملتها فهذا أسلوب غير مجد. بل على العكس يتعين التحلى بالصبر حتى تأخذ التغييرات المطلوبة الوقت اللازم لها.(١٢)

– إن الأزمة المالية الحالية هى أزمة أمريكية فى أساسها حيث إن الولايات المتحدة لجأت كثيرا للاقتراض فى الوقت الذى كانت فيه مدخراتها غير كافية بشكل ملحوظ.

– فى النهاية وهو الشىء الأكثر إثارة أن الصين تلعب دورا كمثبت وكباعث للاستقرار فى الاقتصاد العالمى من خلال ما تقدمه من قروض للعالم وخاصة للخزانة الأمريكية ومن خلال كذلك تحفيزها لاقتصادها داخليا بما يساعدها فى إنقاذ العالم من تلك الأزمة.

إن هذه الأفكار وللأسف يتم ترويجها وطرحها على مستوى عال ولكنها تتناقض فى حقيقة الأمر مع النظريات التى سبق وأن طرحناها. ونعود ونذكر بأن انخفاض مستوى الأجور مع وجود سعر صرف منخفض للغاية لدولة الصين يؤدى بلا شك إلى ضياع وفقدان المنافسة للعديد من القطاعات الإنتاجية فى الدول المتقدمة وكذلك إلى اختلالات فى توازن تجارتها الخارجية بصورة مستمرة. الأمر الذى يدفعها لتعويض هذه الاختلالات من خلال اللجوء إلى الاقتراض المفرط، الأمر الذى أدى للأزمة الحالية. إنها ليست مشكلة يصعب حلها، فنحن لسنا بصدد محاولة معرفة (البيضة أولا أم الدجاجة). وهناك سبب أولى لهذه الأزمة يوجد فى آسيا بالإضافة إلى تلك السلبية التى تطغى على موقف البلدان المتقدمة فى مواجهه الهجوم التجارى، والذى تجد تفسيرها فى وجود مصالح كبيرة للشركات الكبرى فى الدول الغربية فى القارة الآسيوية. إن مسألة القروض العقارية والمخاطرة المالية التى قامت بها الولايات المتحدة يجب أن ننظر إليها من نقطة البداية بمعنى أن نبحث عن السبب الذى أدى لانفجار الأزمة. ومع

ذلك يبقى سؤال وهو لماذا يوجد مثل هذا الإجماع بين معظم الاقتصاديين على أفكار اللوبى الصينى؟ إن الإجابة تأتى من خلال موضوعات تتعلق بالمال والتمويل.

(٥) اللوبى الصينى والتمويل الدولى

لقد صاحب الاختلالات التجارية الهائلة للدولة الغربية وبخاصة الولايات المتحدة ارتفاع ملحوظ فى أسهم الشركات الكبرى المسجلة فى البورصة حيث استطاعت أن تحقق معدل ربح كبير ومحفز يصل إلى ١٥٪ بفضل تعاملاتهم مع الدول الآسيوية. وفى محاولة الولايات المتحدة ضمان حد أدنى من النمو الاقتصادى بالرغم من عجزها التجارى فإنها لجأت إلى تطبيق سياسة تنطوى على استمالة المديونية المحلية لزيادة الطلب المحلى، وكان لذلك أثر كبير فى تحقيق قفزة هائلة فى القطاع المصرفى والمالى وكذلك القطاع العقارى. وتمثل تلك القطاعات ما يبلغ من ٢٠٪ من القيمة المضافة فى الولايات المتحدة. ولا شك أن ابتكار وسائل وأدوات مالية جديدة لهذا الغرض مع وجود سعر فائدة منخفضة للغاية قد سمح بقفزة كبيرة فى التمويل وفى الأرباح الناجمة عنه (كما ذكرنا ١٥٪) ومن الطبيعى أن الأفراد الذين يوظفون تلك الأموال قد حققوا كذلك مكاسب هائلة .

ولقد سادت حالة من السعادة لما وصل إليه القطاع المالى والبنكى والذى نتج عنه ارتفاع فى رواتب ومكافآت العاملين فيه. وكل ذلك كان محفزا قويا لهم على تقديم المزيد من المنتجات المالية وبدا وكأن قطاع المال أخذ نفس الأهمية التى يتمتع بها تمثال الحرية فى نيويورك الذى يضئ العالم. وانتشر فى الأروقة الجامعية والإذاعات المسموعة والمرئية أن هؤلاء المتخصصين فى المال والتمويل يمكنهم تقديم خيارات اقتصادية فعالة بفضل التمويل[١٣] الذى ينير لهم الطريق. باختصار كانت الأسواق المالية فى أوج عظمتها. ويجب القول إن القطاع المالى يحظى بمكانة اجتماعية متميزة فى الدول المتقدمة. فهو القطاع الذى لا غنى عنه ولا غبار عليه من أجل تحقيق النمو والتقدم. وعضدت منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية OCDE هذا الاتجاه الذى يؤكد نفعية التمويل. ولكننا لا نتفق فى ذلك.[١٤] فالنمو الاقتصادى الناتج من نمو الإنفاق

الداخلى وصافى التجارة الخارجية باعتبارها متغيرات اقتصادية كلية فى حساب الناتج المحلى الإجمالى تصل بنا إلى نتيجه مغزاها أن التجارة الخارجية تبدو ذات أهمية هامشية. فالنمو الاقتصادى فى أمريكا، فرنسا وإنجلترا يقوده ويكون مدفوعا بالإنفاق المحلى مما يحفز على زيادة الاقتراض ومن ثم إعطاء أهمية بالغة للنظام المصرفى والتمويلى. وهذه المقولة الأخيرة حقيقة على الرغم من أنها تخفى المكانة الحقيقية للتجارة الخارجية. فالدول التى تعرف عجزا تجاريا تستشعر مع ذلك الحاجة إلى تعويض هذا العجز من خلال المديونية المبالغ فيها، مما يفسر تضخم الأصول لأنظمتها المالية والمصرفية.

وهكذا نرى القطاع التمويلى يقوم بتوزيع مكافآت وحوافز للعاملين فيه ويستوعب أفضل خريجى الجامعات المتخصصة فى الاقتصاد. وهؤلاء من النخبة المنتقاة بعناية والسعداء لن يقوموا مع ذلك بتطوير نماذج من الممكن بها أن تكون سببا فى عدم بقائهم فى مناصبهم وأعمالهم وهم يملكون الأدوات النظرية الضرورية لكى تكون تصرفاتهم قانونية وهذه الأدوات تؤكد على فعالية الأسواق المالية وكذلك الأثر الضعيف المفترض للتجارة الخارجية على النمو الاقتصادى. وذلك يشرح لنا باستفاضة نمو قطاع التمويل وتضخمه.

وإذا أعطينا الاهتمام الآن للمؤسسات المالية وليس فقط العاملين بها يتعين علينا أن نتساءل عن أصل تلك البحبوحة والرخاء التى يوفرها الحصول على مكانة كبيرة فى تلك المؤسسات. بالطبع مصدر ذلك هو الأرباح الهائلة الناجمة عن تعاملاتهم المربحة مع أسيا وبخاصة الصين وعملائها من الشركات الكبرى الصناعية. وبذلك فلن يكون هناك مبرر لوضع نماذج وطريقة عمل التجارة الخارجية موضع الشك وبخاصة سعر الصرف. لأن هاتين النقطتين هما اللتان تسمحان بنجاح هؤلاء العملاء حيث إن رخاءهم وثراءهم يأتى من استمالة كبيرة للطلب المحلى الذى يسمح لهم بتطوير الائتمان وهو ضرورى نظرا لوجود عجز خارجى. باختصار فالقطاع البنكى والتمويلى يستفيد من الناحيتين، من الطريقة الحالية التى يعمل بها الاقتصاد الغربى والتى تؤدى مع الوقت إلى إعادة إنتاج ما نحن فيه الآن، والذى أسهم فى الأزمة التى نعانى منها.

(٦) انعدام الرؤية لدى المجتمع الأكاديمى

ماذا نقول إذن عن الخبراء؟ ماذا نقول عن الاقتصاديين فى المؤسسات والمنظمات الدولية وهؤلاء الذين يقدمون المشورة للحكومات وهؤلاء الجامعيين المعروفين باستقلالهم ويقرون أنهم على مستوى ذلك العلم الذى نطلق عليه (علم الاقتصاد)؟ إن هذه القلة يتم تنظيمها عن طريق عالم المال والتمويل.[١٥] وهذا العالم يتيح وظائف مرموقة لأفضل الخريجين من الجامعات المتخصصة فى الاقتصاد ويعطى كذلك فرصا لاستشارة كبار المتخصصين فى الاقتصاد. وقد أدى كل ذلك. إلى خلق نوع من التطبيع بين هؤلاء وما يقدمونه من أبحاث اقتصادية وبين عالم المال والتمويل. من هنا يظهر التأثير الواضح لهذا القطاع المالى على توجهات علماء الاقتصاد حول القضايا التى ذكرناها آنفا. وهؤلاء المسئولون عن الحياة الأكاديمية هم أنفسهم يعملون كمستشاررين لدى أجهزة الدولة وفى الشركات الكبرى والبنوك. وهم يعتبرون ذلك نوعا من التتويج لهم يعضده الانتشار الإعلامى لهم. وبطبيعة الحال فهم حرصا على مستقبلهم العملى قبل العلمى يدافعون عنه من خلال الأدبيات الاقتصادية التى ينتجونها بحيث تكون متوافقة مع ما تنتظره هذه الشركات الكبرى التى يعملون كمستشارين بها. وحيث إنهم يسيطرون على كل وسائل الإنتاج العلمى من مجلات علمية ودوريات فهم يسعون أن تحتوى هذه الدوريات على الأبحاث التى لا تتعارض مع التحليلات "العلمية" التى يقدمونها بشكل واسع. ونجدهم كذلك قد نجحوا فى جعل مجال البحث العلمى الاقتصادى محصورا أو منغلقا وعليه كلمة السر المهمة، وهى إذا كنت ترغب فى أن تبنى مستقبلك البحثى فيمكنك أن تتصور أية نموذج اقتصادى ولكن الذى يتم نشره فقط هو ذلك الذى لا يمس ما اتفق عليه هؤلاء الاقتصاديون الكبار وخاصة لا يمس بمبدأ حرية التجارة ولا ينادى بالعودة إلى الحمائية.[١٦]

وفى هذا الصدد نلحظ أنه فى المؤتمر العالمى فى سان فرانسيسكو فى يناير ٢٠٠٩ ظهرت أشياء تستحق الذكر. ففى القاعات الرئيسية كانت هناك مداخلات وأبحاث حول الأزمة المالية والتى يعالجها الكثيرون على أنها أزمة أمريكية. وفى قاعات أخرى وفى نفس الوقت هناك ورش بحثية حول الاقتصاد الصينى. وفى هذا المحتوى

فإنه لا توجد أية خطورة فى أن تظهر ورقة بحثية تتناول مثلا "الصين والأزمة المالية" ! من هنا كان يبدو هذا المؤتمر سليما وصحيحا من الناحية السياسية. كما أنه لا يفوتنا الحديث عن ملتقى دائرة الاقتصاديين الذى تم فى مدينة اكس أون بروفانس جنوب فرنسا.(١٧)

إن الحاجة الملحة تجعل هؤلاء الاقتصاديين "العازفين لمقطوعات مختلفة من نفس الألبوم لديهم نوع من حب الذات ولم يترددوا فى عامى ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ فى قبول السياسات المعضدة للطلب من خلال التسهيلات المثيرة للدهشة من قبل القطاع التمويلى بما فى ذلك خلق النقود من خلال التسهيل الكمى Qnantitiveeasing(*) التى مارستها الولايات المتحدة والمملكة المتحدة مستهدفة بذلك نوعا من النمو الذى يتصف به النموذج الكينزى ولكن بطريقة مبالغ فيها، والذى أدى إلى اضطراب فى وجهة النظر الجيدة لكينز حيث التركيز حول العرض وليس الطلب.

إن أزمة الديون العامة والتدابير التقييدية للإنفاق من أجل مواجهتها، والتى تم وضعها محل التنفيذ عام ٢٠١٠ جعلتهم يعودون مرة أخرى للاعتقاد الذين تعودوا عليه. بيد أن الفجوة الكبيرة فى النظرية الاقتصادية كانت تتخطى دائما كل ما يتعلق بالتجارة الخارجية. فى حين أن الاقتصاديين يقبلون فى تحليلاتهم تقديما للنمو الاقتصادى من خلال مجموع مرجح بمعدل النمو للإنفاق الداخلى وصافى التجارة الخارجية، الأمر الذى كان يجعلهم يتجاهلون هذا المتغير الأخير. علاوة على ذلك فإنهم يدافعون باستماتة عن حرية التبادل والعولمة ويهاجمون كل عودة للحمائية وهذا فى حد ذاته دليل على تمسكهم بالرغم من ذلك بأهمية التجارة الخارجية. وعلى كل حال فإنهم يقدمون مساهماتهم المتواضعة فى إطار توافق بين الدول المتقدمة ومن أجل إخطار الرأى العام بمخاطر إمكانية عودة الحمائية. وذلك رغبة منهم فى تجنب وتفادى الحديث عن سعر صرف اليوان كمشكلة مركزية وتغيير التوجهات نحو حوارات غير صحيحة وكذلك نحو موضوعات أخرى مثل التكنولوجيا الجديدة والبيئة.(١٨)

(*) هى سياسة نقدية غير تقليدية تستخدمها البنوك المركزية لتنشيط الاقتصاد القومى عندما تصبح السياسة النقدية والمالية التقليدية غير فعالة حيث يشترى البنك المركزى الأصول المالية لزيادة كمية الأموال المحددة مقدماً فى الاقتصاد. (المترجم)

(٧) سلبية الدول الغربية فى مواجهة الصين تصل إلى حد المغامرة

إن مصطلح "سلبية" يمكن أن يبدو غير ملائم عندما نتحدث عن الدول المتقدمة وموقفها فى نهاية عام ٢٠١٠. وفى الواقع فإننا نلحظ أن مواقف هذه الدول دائما تدخلية. وهذا يعنى أنهم غير سلبيين أو مسالمين فهم نشطاء ولكن نشاطهم يتمثل فى الاستسلام والخضوع للدور الذى حددته لهم البلدان الميركانتيلية وعلى رأسها الصين.

إن الطريق الوحيد الذى يمكن أن يكون مقبولا هو رفض كل الاختلالات الحالية فى المبادلات التجارية العالمية. وهذا يعنى إرغام الدول التى تتدخل فى تحديد سعر صرف قيمة عملتها بأقل من قيمته الحقيقية على أن تترك هذه الممارسات وفى حالة ما لم تتوقف هذه الدول عن تلك الممارسات فلابد من عقابها من خلال الأدوات والوسائل المعروفة فى مجال الحماية التجارية بما يحقق التوازن. وبدلا من أن تسلك هذا الطريق فقد قامت البلدان الغربية باختيار طريق الاستدانة، حيث انتقلت من المديونية المبالغ فيها للقطاع العائلى وللشركات إلى المديونية المبالغ فيها كذلك للدولة ذات السيادة. ومن المؤكد أن تلك الدول لا تستطيع الاستمرار فى هذا الطريق إلى مالا نهاية مهما كان ما يقوله له جيمس كينيث جاليراث[١٩] وكما توضحه السياسات ضد الاستدانة التى تمارسها الدول الغربية اليوم.

لقد سبق وذكرنا أن الولايات المتحدة تبنت سياسة الهروب إلى الأمام، والتى تعتمد على توافق واسع حيث كانت شركاتها فى فترة منتعشة وأعلنت أنه لابد من الاستمرار فى تطوير التجارة العالمية وأن سعر اليوان لم يكن يسبب مشكلة. كما أن البنوك ستضمن عملاءها وخاصة الشركات الكبرى. إذن لابد من الاستمرار فى تطوير الائتمان، حيث إن الحالة الاقتصادية صحية. وقامت الخزانة الأمريكية بوضع أذوناتها فى صناديق صينية بمعدلات منخفضة. أضف لذلك أن الخبراء أو الاقتصاديين الأمريكيين يعتبرون أن العولمة كشىء إيجابى يدعو لزيادة الائتمان وبذل مزيد من الجهد فى مجال التنافسية. ومع ذلك فإننا نجد بعض السيناتورات كانوا يطالبون بالعكس ويحذرون من الارتفاع الكبير فى معدل البطالة بالإضافة إلى جنون عملية هروب الأنشطة الصناعية إلى الصين.[٢٠] وقد حاولوا توصيل أصواتهم ولكن لم يوجد أحد

يصغى إليهم فعالم المال والأعمال والخبراء شبه متفق، وهم أكثراقتناعا بما يحدث. لقد أعطينا أفضلية ولا نزال على الأقل فى أوروبا إلى الخطابات والدعوات المسكنة التى يقدمها وكلاء آلهة العولمة السعيدة. الذين يبشروننا بأن الصعوبات سيتم التغلب عليها بفضل الأوراق المالية الجيدة وبفضل السياسة التى تعتمد على العرض. وطبقا لذلك يتعين السعى إلى تخفيض تكاليف الإنتاج بما تسمح به الاختراعات الصناعية الناتج من الجهود المتحققة فى مجالات البحث والتطوير.

ولكن كيف يمكن لنا أن نتصور سيناريو للتنمية فى الوقت الذى تتزايد فيه مواجهات الصعوبات الحالية وهجرة الصناعة التى تفجرت منذ وقت طويل فى البلدان الغربية. بالإضافة إلى قوة المساومة التى تتمتع بها الصين والتى تسمح لها بالاستحواذ تدريجيا على التكنولوجيا الأساسية؟[٢١] كيف يمكن لنا تنمية سيناريو للتنمية تكون فيه مهمة الصين هى إنتاج السلع المادية للعالم بأسره بينما تتخصص أوروبا والولايات المتحدة فى إنتاج السلع غير المادية فى قطاع البحث والتطوير؟ يتعين علينا القول مرة أخرى إن سياسة العرض التى تستطيع أن تؤتى بثمارها، إذا حاولنا مرة أخرى تعبئة القروض العامة بصورة كبيرة من أجل تمويل التنافسية للشركات فإن ذلك لن يحل شيئًا من مشكلة البطالة. فالاختراعات والتجديدات الصناعية التى تتم فى الغرب ستجد تطبيقاتها فى آسيا ثم فى مرحلة لاحقة ستقوم آسيا بدورها بهذه الاختراعات والتطويرات. ففى الصين والهند سيتم تخريج أعداد من مهندسين أكثر مما تخرجه الدول المتقدمة ومن أجل إفعال السيناريو الجديد لتقسيم العمل الدولى فإنه يتعين فى البداية كسر الحركية الحالية للاقتصاد الدولى القائمة على الميريكانتيلية الصينية والتى تفرض اليوم هروب الصناعات الغربية وغدا ستعمل أيضا على تحويل الأنشطة البحثية والتطويرية إلى الصين.

والدور الذى ستضطلع فيه الدول الغربية طبقا للسيناريو الأقل تفاؤلا والذى يطرحه اقتصاديو الألبوم متعدد الأغنيات سيكون هو تشكيل فضاء سياحى وثقافى. وهذا هو بالتحديد الدور الذى كان يتوقع لفرنسا فى المشروع الجيوسياسى لهتلر! وهو ما يعنى إحداث نمو قوى فى وظائف العاملين بالمقاهى وتراجعا لا مثيل له

فى العمالة بوجه عام والهجرة القسرية لعدد متزايد من الشباب للبحث عن فرصة عمل براتب يعادل ما يحصل عليه العامل الآسيوى. ولا ننسى هنا ما حدث فى قضية مولينكس فى فرنسا.[٢٢] وفى نفس المنوال، نجد شركة SEB قد افتتحت لها مؤخرا مركزا صناعيا لها فى الصين. وهذا يوضح فى الغالب عادة أن المؤسسات الصناعية ترى عدد عمالها يتناقص بفعل الاستثمارات الجديدة حيث يتم تحويلها إلى آسيا فى حين أن الشركات المماثلة هناك فى حالة من الازدهار. كما نذكر مثالا آخر هو صناعة السيارات الأمريكية وهى ضحية للمنافسة غير العادلة من جانب الدول الميركانتيلية وعلى رأسها الصين[٢٣] فمن ناحية نجد عالم المال والشركات الكبرى وحتى الشركات الصغيرة والمتوسطة الحجم التى وجدت انتعاشا ترتبط بالقلة الصينية المحتكرة ومن ناحية أخرى نجد الجزء الأعظم من الشركات والطبقات المتوسطة تسوء حالها. وتجدر الإشارة إلى أنه وحتى عام ٢٠٠٨، فإن السياسات الاقتصادية التى وضعتها الدول الغربية كانت بالأحرى فى صالح المجموعة الأولى، والتى فى عالم من الحرب الاقتصادية يمكن وصفها على أنها العدو الداخلى فى بلدناهم والتى تعرف الصين جيدا كيفية تقويتها ومؤازرتها.

(٨) الخوف من مواجهة الصين

وفى خضم تلك الأحداث والتطورات سنجد أن بعض الشركات الكبرى العالمية ستعرف ظاهرة الاستقلالية المتزايدة فيما يتعلق بعلاقتها بالدولة الأم أو دولة المنشأ. ويذكرنا ذلك بكلمات كارل ماركس حول أن رأس المال ليس له وطن.[٢٤] فى الوقت الذى تظل فيه الشركات الأقل حجما والأكثر عددا مرتبطة بالدولة الأم. ولكن مع تنامى الطبقة المتوسطة فإنها ستمثل ضغطا متزايدا على البلدان الغربية ولعل انتخابات باراك أوباما تمثل مؤشرا هاما على ذلك. وفى مواجهة الصعوبات الاقتصادية الاجتماعية التى تزداد حدتها مع الوقت يبرز التساؤل الآتى: هل سيكون لدى القادة الغربيين القدرة والشجاعة على مواجهة الصين؟ وهنا يبدو ملائما الإشارة إلى عوامل

الضعف الموجودة فى طبيعة النظام الديمقراطى. حيث نجد أن قادة الدول الديمقراطية فى الغرب مقيدين بفترات رئاسية محدده تجعلهم مترددين وتجعل حكوماتها تبحث أن تحتفظ بمكانها خلال فترة حكمها القصيرة، ومن ثم فهم يفضلون دائما الحلول قصيرة الأجل. كما يفضلون كذلك الحلول التوافقية بين جميع الأطراف كما حدث فى الماضى بالنسبة لفرنسا وإنجلترا فى مواجهة ألمانيا النازية. وعلى النقيض فإن الدول الديكتاتورية الشمولية تمتلك ميزة كبيرة.(٢٥) حيث إن قاداتها لا يحملون هموم الانتخابات ويستطيعون - ولأنهم باقون فى الحكم- وضع استراتيجيات طويلة الأجل محل التنفيذ وكذلك الالتزام بها. بيد أن القطيعة مع الصين ستؤدى حتما إلى ردود فعل ثأرية مضادة وإلى تصرفات غير متوقعة تتفاوت فى درجة أهميتها. هذا يعنى أن فترة من عدم التأكد ستبدأ وستواجه الأسواق خطر الانهيار لأنها لا تحب عدم التأكد.

وبالرغم من ذلك فهذا هو الطريق العقلانى فى الأجل الطويل. ونعلم كذلك أن رجال السياسة فى الغرب يخشون أن يسلكوا هذا الطريق لما يحمله من أهوال جسيمة فى الأجل القصير. إن الصين مصدر خوف لعدد من الشركات الكبرى، للطبقة السياسية ولعالم التمويل.

الصين مصدر خوف لصغار المدخرين. فكلنا يعلم أن اتباع سياسة شجاعة فى مواجهة الصين لن تستبعد أن يكون هناك انخفاض قوى فى قيم البورصات العالمية وهذا معناه أن الممتلكات وخاصة تلك التى تحتفظ بها الطبقة المتوسطة والتى تم تقديرها بأكثر من قيمتها لن تساوى فى الحقيقة إلا نصف قيمتها. وحتى مع تشكك هؤلاء من حدوث تلك المواجهة فإنهم فى الواقع ليس لديهم الرغبة أصلا فى مواجهة الحقيقة.... مواجهة الصين لأنهم خائفون! إن القادة الغربيين والطبقة المتوسطة فى بلدناهم خائفون . إنهم خائفون من أن تظهر أمامهم الحقيقة بصورة جلية تؤكد لهم صحة هواجسهم وهم لذلك يخشون كل التحليلات التى تقدم لهم تلك الحقيقة ويتمنون استبعادها.

ويوضح لنا جون لوك جريو هذه الحقيقة بكل دقة حين يذكر أن من أكثر الموضوعات إثارة فى كل مرة يطرح فيها سؤال الحمائية هو رؤية الخيار الاقتصادى للحمائية وكأنه تعبير عن حالة من مرض نفسى قائم على الخوف. فالحمائية لا يمكن إدخالها أو إدماجها فى المناقشات الاقتصادية حيث كل فرد يقدم هذا المبدأ يفترض أنه يتحدث تحت مظلة مملكة الخوف من المستقبل ولا يشعر بالفرص المتاحة. والبعض سيلاحظ أن كل هذه المناظرات ما هى إلا مناظرات فرضية، والتى يمكنها أن الحوار حول موضوع مرفوض من أصله وأن تطرح تساؤلات حول عقيدة من يخاف من العولمة؟ من يخاف من الصين؟[٢٦]

هوامش الفصل التاسع

(١) إن الصين لا تعتبر دولة ناشئة حيث إنها تستحوذ من الآن فصاعدا على شتى أنواع التكنولوجيات الأكثر تطورا لذلك فهى قد تخطت بمراحل تصنيفها كدولة ناشئة.

(٢) إن تلك القرارات التى تجول بخاطرنا فى هذا الصدد لا تتعلق "بالوصايا القديمة" من نوع "ضرورة زيادة القدرة التنافسية لصناعاتنا" أو "خلق مراكز تنافسية"، والتى تقوم على منطق "الاهتمام أكثر بجانب العرض"، ولكن نعنى تلك القرارات الواقعية التى تهدف للوقوف بفعاليه ضد الحمائية النقدية التى تمارسها الصين، والتى تسعى كذلك لإعادة التوازن فى المبادلات التجارية العالمية.

(٣) انظر Jules Michelet, Légendesdémocratiques du Nord.

(٤) البروفيسور جوزيف ستيجلتز حائز على جائزة نوبل فى الاقتصاد وهو رئيس الاقتصاديين الأسبق فى البنك الدولى وكان المستشار الاقتصادى للحكومة الصينية وللرئيس الأمريكى كلينتون وكذلك للرئيس الفرنسى نيكولا ساركوزى.

(٥) نجد أنه فى سبتمبر ٢٠٠٩ أى قبل بضعة أيام من اجتماع مجموعة العشرين فى بيتسبورج، اقترحت (لجنه ستيجلتز) الأخذ فى الاعتبار بمعايير إحصائية جديدة؛ وقد أعلن الرئيس ساركوزى فى الحال أن بلاده ستكافح من أجل أن تعمل جميع المؤسسات الدولية على تعديل أنظمتها الإحصائية؛ وقد أعرب عدد من رجال الحكومة الفرنسية عن ترحيبهم لمثل هذا الإعلان، حيث يرى البعض منهم أننا يجب أن نذهب إلى ما هو أبعد من مؤشر الناتج المحلى الإجمالى، كما يرى البعض الآخر أنها المرة الأولى التى نقول فيها إن الأرقام والإحصائيات الاقتصادية غير حقيقية بل وتكذب أحيانا.

(٦) إن هناك مؤشرا واضحا يعكس هذا الإصرار على الهيمنة العالمية ويتمثل فى استراتيجية التوسع الجغرافى والذى بدأت الصين فى انتهاجه وذلك من خلال الهجرة الإجبارية للسكان

(وهى تعتبر أحد التقاليد التاريخية الصينية) فى داخل الصين (تيبه وسينكيا غ)، وكذلك خارج الصين (منغوليا، وكازاكستان وروسيا) حيث نرى مجموعة من الخرائط الجغرافية الصينية تظهر بوضوح أن منغوليا وجزءا كبيرا من سيبيريا وكذلك الشرق الأقصى الروس هى فى الأصل جزء لا يتجزأ من الصين.

(٧) وظهر ذلك واضحا كذلك فى مشكة لعب الأطفال المصنعة فى الصين وعدم مراعاتها للمواصفات الأوروبية، حيث كان ضروريا تقديم الاعتذار وإبداء الندم. وقد تولى السيد رافاران (رئيس الوزراء الفرنسى الأسبق) القيام بهذه المهمة بدلا من الصينيين.

(٨) إن هذا يجعلنا نسترجع بمرارة القضية المشهورة فى موسكو فى السنوات الثلاثينيات حيث أقام ستالين محاكمات صورية من أجل إقصاء معارضيه.

(٩) حيث نلحظ أنه إذا كانت الكتابات والمؤتمرات والأفلام لا تتفق مع ما ينتظره الصينيون فإن القائم على تلك الأمور يفقد صفته كصديق للصين، فلا يمكنه الحصول على تأشيرة دخول للأراضى الصينية وبمعنى آخر يتم النظر إليه على أنه خائن للصداقة الصينية.

(١٠) لقد كان ستالين يقوم بدعوة المفكرين والمثقفين إلى روسيا بحيث تتم لقاءات مع نظرائهم الروسى ومن ثم يقوم هؤلاء المفكرون بنقل صورة جيدة عن الاتحاد السوفياتى إلى المجتمعات الغربية. كما نلحظ السنوات السابقة للحرب العالمية أن كلا من هتلر وموسولينى قد ذهبا لأبعد من ذلك بقيامهما برشوة الصحفيين ذوى الشأن فى بلادهم لكى يقوموا بنشر مقالات فى صالح ألمانيا النازية أو إيطاليا الفاشية. ويقوم مستشارو الحكومة الصينية حاليا بنفس الدور الذى كان يقوم به الصحفيون فى الماضى.

(١١) قام السيد بيرتراند أكزفيبى والذى كان على رأس بعثة من حزب اتحاد الحركة الشعبية بالتوقيع على إعلان مشترك مع الحزب الشيوعى الصينى فى بكين ينص بصفة خاصة على "أن الطرفين يتفقان على أسس الاستقلالية والمساواة الكاملة والاحترام المتبادل وعدم التدخل فى الشئون الداخلية لكل طرف، وأن يقوم الحزب اليمين الفرنسى مع نظيره الصينى بتطوير المبادلات بين البلدين وتحسين أدوات الفهم المشترك لخصوصية كل طرف وتعميق وتعضيد الثقة المتبادلة... إلخ".

(١٢) كما يرى السيد (أرتوس) أنه لا ينبغى الحديث عن تعادل القوة الشرائية للعملة الصينية حيث إن ذلك يعد أمرا غير مرحبا به. انظر فى ذلك:

- La Chine éditéanx PUF (2008) (les Cahiers du Cercle des ecmormistes) Sous La direcdion de P. Artus, notamment les articles:
- de P. Artus: L'objecoifCenteral de Politiqueeconomique de la Chine: Croitre le plus vite possible (pages 19 a 26).
- de II. Aglietta: La rivalitemonetaive Sino - americine et le regime de Change de la Chine (Pages 35 a 54)

(١٣) أعلن الرئيس الفرنسى نيكولا ساركوزى فى نهاية شهر سبتمبر عام ٢٠٠٩ فى مؤتمر صحفى: "أنه إذا كانت الأسواق فعالة، فإن ذلك ستكشف عنه الأيام القادمة" وكان من الممكن أن تكون تلك المقولة بمثابة مؤشر لتغير ما فى التصورات الاقتصادية من جانب القائمين على الإدارة الفرنسية، ولكن ذلك لم يحدث.

(١٤) انظر فى ذلك الفصل الثالث.

(١٥) إن "عالم التمويل" يشار إليه هنا على وجه العموم ويضم البنوك والمؤسسات التمويلية وكذلك البنوك المركزية وبعض المنظمات الدولية.

(١٦) فى بعض الحالات، وينطبق ذلك على الولايات المتحدة كما هو الحال بالنسبة لأوروبا، تتدخل الحكومة الصينية بشكل مباشر وذلك من خلال الإعلان عن خبراء تقوم بدفع رواتبهم: والحالة الأكثر شهرة هى قيام الصين بتوظيف السيد جوزيف ستيجلتز كخبير اقتصادى لحكومتها، وهناك حالات أخرى مشابهة وهذا يذكرنا فى جانب منه بما حدث خلال السنوات الثلاثينيات عندما كان الصحفيون الفرنسيون يتلقون راتبا من ألمانيا النازية وإيطاليا الفاشية مقابل ما يقومون بكتابته من مقالات تخدم مصلحة هذين النظامين.

(١٧) انظر:

Olivier Pastre, Gouvernance: attention a la menace protectionmiste, Enjeux - les Echos, juillet 2009.

(١٨) كما يحدث كل عام يتم تنظيم المؤتمر فى مدينة إكس أون بروفانس حيث يلتقى العلم الأكاديمى مع رجال الأعمال أمثال السيد جون – وكلود تريشيه ، وباسكال لامى كريستين ولاجارد وعدد كبير من مديرى الشركات. انظر . Enjenx - Les Echos

(١٩) إن الأمر هنا يتعلق بتحليلات خاطئة لمشكلة حقيقية، حيث إن التدابير المتخذة فى هذا الصدد لا تستطيع أن تقدم حلولا حقيقية من أجل إعادة التوازن إلى المبادلات التجارية العالمية.

(٢٠) السؤال المتعلق بقدرة الفيدرالى الأمريكى على الاستمرار فى ممارسة عملية النقدية لمديونيه ورد عليه السيد جالبراث بالإيجاب حيث يرى أن الإفلاس يعتبر حلا فى مواجهة المديونية المرتفعة للوحدات الخاصة والذى ليس له أى تطبيق على أمور الدولة. وإذا كان الأجانب لا يريدون الاحتفاظ بديون أمريكية، فإن ذلك سيعنى تخفيضا لقيمة الدولار وارتفاع محدوداً للتضخم المحلى ولكن لا يتعلق الأمر بتمويل للدولة. انظر (Journal le Nonde, 13 octobre 2009).

(٢١) إن عمليات تحول التوطن الصناعى لا تعنى بالضرورة انتقال للشركات والمصانع من دولة لأخرى، فالعملية أكثر خدعة ومكرا عما يتصوره البعض وتتم على مستوى أكثر اتساعا؟ فهى ببساط تتمثل فى أن الاستثمارات الجديدة تتجه نحو الصين ولا تستفيد بها الدولة الأم التي تخرج منها تلك الاستثمارات.

(٢٢) هذه الحركة لنقل الصناعة تم شرحها بطريقة جيدة بواسطة السيد إيمانويل تود.. انظر فى ذلك:

Emmanuel Todd, AprèsL'Empire, essaisur la decoposition du systemeamericain.

(٢٣) يجب التذكرة فى هذا الصدد بأن إغلاق مصانع مولينكس فى فرنسا مقابل نقل أنشطتها إلى جنوب شرق أسيا أدي إلى قيام مجلس إدارة تلك الشركة بإصدار قرار تلتزم فيه بإعادة تعيين موظفى الشركة الذين فقدوا وظائفهم فى فرنسا بالعمل فى فروعها الموجودة فى ماليزيا ولكن بنفس الشروط التى تنطبق على الموظفين الماليزيين فى نفس المجال. وقد قوبل هذا القرار بالترحيب من جانب الرابطة العمالية لهذه الشركة

(٢٤) الشركات المنافسة فى هذه الحالة، هى الشركات الكورية واليابانية؛ وتتميز بقوه تنافسية لا يستهان بها بحيث يمكنها أن تطلب مستثمرين صينيين لتوقيع عقود تحتية معهم.

(٢٥) إن نقل إدارة بنك HSBC (وهو البنك الأول على المستوى العالمى) من لندن إلى هونج – كونج والذى تم الإعلان عنه فى سياق اجتماع مجموعة العشرين فى سبتمبر عام ٢٠٠٩،

يوضح لنا وجهة النظر هذه؛ وفي هذه الحالة، نجد أن رأس المال البريطاني المندمج مع رأس المال الصيني يمكن أن يصبح من الآن فصاعدا في تراجع وضآلة بالنظر إلى رقم الأعمال الذي يحققه البنك.

(٢٦) نحن نسجل هنا اعتراضنا ضد هذا اللغو الأيديولوجي الذي تتبناه متطوعة معظم المنظمات العالمية (البنك الدولي – صندوق النقد الدولي، اللجنه الأوروبية، وغيرها) والذي يدعي أن الديمقراطية تمثل عاملا قويا وعنصرا مهيئا للنمو الاقتصادي، ونحن نعتقد العكس ولكن لا ينبغي أن يفهم من ذلك أننا نتفق بأي حال من الأحوال مع النظم الديكتاتورية أو النظم السلطوية والشمولية!

الفصل العاشر

كيفية التصدى للتوجه الصينى نحو الهيمنة العالمية

لا يزال من الممكن العمل على إفشال الاستراتيجية الصينية السابق ذكرها فى الفصول السابقة. ومن الممكن كذلك إعادة النمو الاقتصادى فى معظم دول العالم. ومن أجل ذلك لا بد من إحداث تغييرات عميقة فى طبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية. وأول شئ يتعين علينا القيام به هو ضرورة إدراك قادة الدول الغربية الأكثر قوة أن المواجهة الاقتصادية مع الصين لا يمكن أن تحدث من خلال المواقف السلبية التى تؤدى إلى تحطيم وتدمير اقتصادياتهم. وينبغى على الأقل تطبيق تدابير حمائية، بصورة مؤقتة، من أجل أن تحمى نفسها من التهديد الذى يشكله الإغراق النقدى الذى تمارسه الصين. وفى النهاية يتعين الخروج من منظمة التجارة العالمية التى أصبحت فى حقيقة الأمر منظمة فى خدمة الصين، والسعى نحو إنشاء منظمة دولية جديدة هدفها تنمية تجارة عالمية متوازنة ومتوافقة مع ما نادى به اللورد جون ماينارد كينز فى مؤتمر بريتون وودز.

(١) صعوبة تفادى الدول المتقدمة المواجهة مع الصين

إن معظم الاقتصاديين الكينزيين قد أخطأوا فى مكان الحرب وضد من يجب القتال، حيث إن عدم تقديرهم التلقائى لأهمية التجارة الخارجية فى النمو الاقتصادى[١] منعهم اليوم من معرفة الدور الذى تقوم به الصين فى زعزعة استقرار المبادلات العالمية. لذلك فقد تعذر عليهم فهم التحول عكس الاتجاه تماما الذى حدث فى عام ٢٠١٠ من خلال السياسات التى وضعتها البلدان المتقدمة موضع التنفيذ. حيث

اصطدمت تلك السياسات بحائط صلب ليس هو "حائط النقود" كما كان الحال فى السنوات الثلاثينيات، حيث شكلت نحو مائتى أسرة ثرية هذا الحائط، ولكن اليوم يتمثل فى حائط سور الصين العظيم!

إن أزمة الدين الخارجى فى أوروبا التى تسببت فيها أسواق السندات سمحت بالقول إنه كان غير مجد الاعتماد على أى شىء يأتى من الصين. فالصين اليوم تنظر إلى البلدان ذات المديونية العالمية قائلة لهم: لقد دخلتم بأنفسكم فى داخل المصيدة ولن نساعدكم فى الخروج منها لأننا نحن الذين أدخلناكم فيها.

إن المسألة لم تعد على الإطلاق تتعلق بنقاش أكاديمى بين الاقتصاديين من أجل التوصل إلى الحل الأفضل على مستوى الاقتصاد الكلى لأزمة تم تشخيصها على أنها نتاج عوامل خارجية عن اقتصاديات الدول المتقدمة. بل على العكس - فإن المسألة تتعلق بالأحرى بضرورة اتخاذ رد فعل لما قررته الصين خلال الفترة من ١٩٨٩ - ١٩٩٤ [٢] من مواجهة جيوسياسية مع البلدان المتقدمة، والتى تفاقمت بطريقة قاطعة بدءا من عام ٢٠٠٧ لتشمل الجوانب التجارية المالية النقدية والتمويلية.

وفى هذا الإطار من المواجهة يكون بالأحرى بدلا من الجدال والتنافس غير الصحيح حول تدابير لا تزيد إلا الطين بلة، أن تلتزم الدول المتقدمة بإلغاء الميزة التجارية التى تستأثر بها الصين، والخروج من هذه المصيدة التى تعمل على خنق اقتصادياتها. أن تلتزم بقلب موازين الأمور لكسر صعود الصين بقوة والذى استمر فى تدمير العالم منذ عام ٢٠٠١. إنه من خلال اتباع سياسة هجومية يمكن الرد على الهجوم الصينى وسيصبح أمرا عاجلا أن نضع نهاية للميزة التى أعطتها الدول المتقدمة للصين وذلك من خلال هذا الخطأ الفادح بقبولها دخول الصين إلى منظمة التجارة العالمية دون شروط تتعلق بسعر صرف اليوان.

(٢) الدروس المستفادة من الأزمات السابقة

إن النظرة التحليلية للأزمات الاقتصادية الحديثة فى ١٨٧٥ و ١٩٢٩ تؤكد لنا أن التدابير الحمائية نقدية كانت أم جمركية هى وحدها التى سمحت بالفعل بالخروج من الأزمة.

(أ) الأزمة الكبرى ١٨٧٥ - ١٨٩٥ وكيف تم الخروج منها

وهى أول أزمة اقتصادية كبرى تواجه العالم الغربى. فقد كان القطاع الزراعى يمثل قيمة مضافة تفوق ٥٠٪ من إجمالى القيمة المضافة للاقتصاد الأوروبى آنذاك. وفجأة وجد المزارعون البريطانيون ونظراؤهم فى القارة الأوروبية أن تنافسيتهم تتراجع فى مواجهة المزارعين فى الدول الجديدة التالية (الولايات المتحدة - كندا - أستراليا - الأرجنتين - البرازيل - روسيا) وهؤلاء لم يكن لديهم أية نوايا للإضرار بالدول الأوروبية. كما أن الولايات المتحدة بصفة خاصة لم يكن لديها آنذاك أية مشروع لسلب الهيمنة العالمية من الإمبراطورية البريطانية. فالولايات المتحدة لم تفعل سوى أنها قامت بتطوير الزراعة والرعى بأسلوب واسع مما كان له أثر إيجابى على الإنتاجية الزراعية مقارنة بأسلوب الزراعة والرعى الكثيف الذى كانت تمارسه أوروبا. وقد صاحب ذلك، تطور فى طرق المواصلات الأمريكية (السكك الحديدية- السفن التجارية البخارية- المبردات... إلخ). من هنا كانت المنتجات الزارعية القادمة من هذه الدول أرخص ثمنا عن تلك التى ينتجها المزارعون الأوربيون.

وخلال سنوات عديدة كان هناك اتجاه شبه عقائدى مبالغ فيه يسعى إلى تبرير والالتزام بمبدأ (دعه يعمل - دعه يمر) مع غياب الرسوم الجمركية تحت حجة الميزة النظرية التى يفترضها التبادل الحر وبعد أزمة طويلة قاسية صاحبها ارتفاع البطالة فى المناطق الريفية بدأت تظهر النظرة المنطقية والعملية فى مذهب حرية التجارة وتمت العودة إلى الحمائية الجمركية على المنتجات الزراعية بفعل قانون ميلين **Meline** فى فرنسا والنصوص المشابهة له فى الدول الأوروبية الأخرى. وهكذا انتهت الأزمة الأوروبيه ووجد الاقتصاد الأوروبى انتعاشا وازدهارا حتى عام ١٩١٤.

(ب) الأزمة الكبرى لعام ١٩٢٩ وكيف تم الخروج منها

هذه الأزمة أضرت هذه المرة بالولايات المتحدة الأمريكية واليابان. ولقد كان هناك مركزان لهذه الأزمة الأول فى الولايات المتحدة والآخر فى أوروبا. ففى الولايات المتحدة نجد أن الرخاء الاقتصادى الناتج عن الفوائض التجارية الخارجيه قد أثار حالة هياج

أفرزت كما حدث فى اليابان (١٩٨٥ - ١٩٨٩) فقاعات فى بورصة (وول ستريت) تتفاوت فى قوتها كان لها نفس النتائج التى حدثت اليوم بعد الأزمة العقارية عام ٢٠٠٧. أما فى أوروبا، فإن بعد الحرب العالمية الأولى كانت البلدان الأوروبية تواجه اختلالات نتيجة العجز التجارى الذى خضعت له بصورة متكررة مع الولايات المتحدة. ولقد حققت تلك الأخيرة فوائض بالنسبة للمواد الأولية، الفحم، والبترول، الحديد، القمح، الذرة، القطن، السكر... إلخ، حيث إنها كما ذكرنا آنفا اكتشفت مبكرا نظام الإنتاج الواسع، كما أنها حققت فوائض فى تجارتها فى المنتجات الصناعية. وقد تراكم الدين العام لدى الدول الأوروبية. وحيث إن الولايات المتحدة كانت هى الدائن الرئيسى فقد كانت البلدان الأوروبية بحاجة إلى إعادة تقييم الدولار مقابل الإسترلينى، والفرنك والمارك. وقد قوبل ذلك بالرفض وقامت الولايات المتحدة على الرغم من ذلك بإجراء تخفيض لقيمة الدولار عام ١٩٣٣ بما سمح لها بدءا من عام ١٩٤٠ بانتزاع الهيمنة العالمية من الإمبراطورية البريطانية.

ولكن كيف خرجت أوروبا من أزمة ١٩٢٩؟ من السهل تقديم إعطاء إجابة وحيدة مختصرة وهى الدخول فى حرب عالمية ثانية. ولكن هناك إحدى الإجابات المفيدة وهو أنه فى عام ١٩٤٨ اتخذت الولايات المتحدة قرارا بإعادة تقييم واسعة لسعر الدولار فى مواجهة الين والعملات الأوروبية. لقد كان من الضرورى إعادة الرخاء الاقتصادى وبسرعة للدول الحلفاء القدامى والجدد (اليابان، والمملكة المتحدة، وفرنسا، وألمانيا) من أجل تجنب أن يقعوا فى قبضة الدب الروسى. وقد لعب هذا القرار دورا مهما وسمح أن تشهد أوروبا ثلاثين عاما من التقدم والنمو وكذلك كان الحال بالنسبة لليابان.

(٣) إعادة تقييم العملة الصينية أمر مرغوب لكنه مستحيل

(أ) ضرورة تخفيض قيمة العملات للدول الغربية مقابل اليوان

كما ذكرنا آنفا، فإن الخروج من الأزمتين العالميتين السابقتين قد تم من خلال توقف الاختلال المتراكم فى التجارة العالمية والذى كان فى الحقيقة هو مصدر الأزمة

وقد أوجدت الصين بدءا من عام ١٩٨٩ اختلالا فى التجارة العالمية زادت حدته بدءا من عام ٢٠٠١. وتسعى دؤوبة أن تحافظ عليه من أجل أن تطول الأزمة فى البلدان الغربية بل ومن أجل أن تصبح أزمة ممنهجة ومنتظمة تؤدى إلى أزمة ثقة لدى عملائها وفى اقتصادياتها. وفى عام ٢٠١٠ حدث مثلما حدث فى عام ١٩٤٨ أو فى عام ١٨٩٥ لذلك يتعلق الأمر بوضع نهاية للاختلال فى المبادلات الدولية. فمن غير المعقول والمحتمل أن تظل الدول التى تعانى من عجز فى موازينها التجارية مستمرة فى هذا العجز وأن تستمر دول أخرى فى الانتفاع بتراكم فوائض موازينها التجارية بصورة مستمرة. كذلك ليس من المعقول أن الدول التى تتمتع بفوائض تجارية ولديها مراكز دائنة على الدول ذات العجز التجارى أن تسعى لوضع هذه الدول فى حالة كساد وإغراق مستمر بدون المحاولة للخروج من هذه المعضلة من جانب الدول المدينة.

وعندما ترفض الصين إعادة تقويم اليوان فذلك لأنها تعلم جيدا أنها بذلك تمنع الدول الغربية من تحقيق فوائض تجارية كبيرة تسمح لها بتقليل ديونها تجاه الصين والخروج من مصيدة المديونية. والشئ المتناقض هو أن قادة الدول الغربية قد استخدموا كل وسائل وأدوات الاقتصاد الكلى بصورة متتالية ولكن كل ذلك لم يؤت بثماره من أجل محاولة الانطلاق الاقتصادى لبلدانهم. لقد استخدموا كل الوسائل ولكنهم تناسوا وسيلة واحدة لا مفر منها من أجل إعادة التوازن فى المبادلات الخارجية وتحقير الأنشطة. وهى القيام بتخفيض عملاتهم النقدية فى مواجهة اليوان لكنهم للأسف لا يستطيعون التحكم فى تلك الوسيلة.

ولقد عارضنا منذ منتصف ٢٠٠٧ الصعود والهبوط بين الدولار واليورو وبين الدولار والين لأن مثل تلك التحركات لم تعمل إطلاقا على تحسين الحالة العامة لاقتصاديات مجموعة السبع، حيث إن الامر يتعلق بمعادلة صفرية بين تلك الدول. فاليورو يعادل دولارًا وستين سنتًا الأمر الذى يمكن أن يحسن من التجارة الخارجية الأمريكية ويسبب خسائر لمنطقة الأيرو فى حين أنه إذا كان يعادل دولارا وعشرين سنتا فإن ذلك، على العكس، يحسن من التجارة الخارجية لمنطقة اليورو ولكن يعمق من العجز الخارجى للولايات المتحدة. وعندما نتحدث عن ضرورة إجراء تخفيض لعملات

دول مجموعة السبع فإن الأمر يتعلق هنا بإجراء تخفيض جماعي ذي مغزى وفي آن واحد مقابل العملة الصينية.

إن سعر الصرف الأكثر ملائمة هو بين الدولار واليوان. ونذكر أنه في الفترة ما بين يوليو ٢٠٠٨ ويوليو ٢٠١٠ ظل سعر صرف اليوان مقابل الدولار ثابتا عند مستوى ٦,٨٣ يوان للدولار الواحد[٣] وكان يصاحب ذلك تقلبات في سعر اليورو حول حد ثابت هو ٩,٥٠ يوان لليورو الواحد حيث إن اليورو يعادل ١,٤٠ دولارا. ومن أجل أن تتنفس اقتصاديات البلدان الغربية الصعداء فإنها ستحتاج إلى أن يكون سعر الصرف بين الدولار واليوان هو ٣,٤٠ يوان للدولار الواحد[٤] مما سيؤدي إلى تقلب وبشكل غير مباشر لليورو حول ٤,٧٥ يوان مقابل اليورو الواحد بدلا من ٩,٥ يوان حاليا. ولكن المشكلة هي أن تنظيم السياسة الاقتصادية العالمية يجعل من غير الممكن أن ننتزع من الصين ما لا تريد أن تعطيه.

(ب) الصين أثبتت أنها لن تتنازل عن قيمة اليوان

كما سبق وأن أوضحنا فالصين أقامت نظاما للصرف يتمثل في عدم قابلية اليوان للتحويل مع وجود رقابة صارمة على العملات بالإضافة إلى التدخلات اليومية في سوق الصرف بواسطة الحكومة الصينية. ولا شك أن هذا النظام قد ضمن للصين التحكم التام في سعر صرف عملتها مقابل الدولار والذي يجعل من المستحيل على البلدان الغربية أن تفرض عليها إعادة تقييم اليوان ما دام كانت لا ترغب في ذلك. على ذلك، فإنه من أجل إجراء إعادة تقييم لليوان فإن الدول الغربية تخضع في واقع الأمر لإرادة ومشيئة الصين. فهل تستطيع هذه الدول أن يكون لديها بصيص من الأمل في تحقيق ذلك؟ إن الصين تعلم جيدا أن استراتيجيتها العدائية وأساليب الحرب الاقتصادية الخاطفة التي تنتهجها ترتكز أساسا على سعر الصرف بين الدولار واليوان، والذي يتم تحديده من طرف واحد هو الصين. لذلك فإنه من غير المعقول أن تتطلع الدول الغربية يوما أن تقوم الصين بحرمان نفسها من الشيء الذي تعتبره بالنسبة لها سلاحها

المطلق. أو أن تتخلى عن استراتيجيتها الهجومية التى اتبعتها خلال الفترة (١٩٨٩ – ١٩٩٤). إن افتراض موافقة الصين التخلى عن استراتيجيتها، يوازى تماما افتراض موافقة هتلر على طلب إنجلترا وفرنسا فى عام ١٩٣٤ بالتخلى عن إعادة تسليح ألمانيا. حيث كما نعلم أن هذه المسألة كانت بمثابة الاستراتيجية الرئيسية لألمانيا للغزو العسكرى وإخضاع باقى الدول الأوروبية تحت سيطرتها. أضف إلى ذلك أن السلوك العدوانى الدبلوماسى الذى أظهرته الصين منذ منتصف عام ٢٠٠٧ يؤكد لنا أن الصين لن تتنازل أبدا عن سياسة سعر صرف اليوان.

(٤) منظمة التجارة العالمية عائق أمام الدول الغربية والعالم عدا الصين

(أ) الحماية الجمركية أداة وقائية ضد الحماية النقدية الهجومية

إن الإغراق النقدى (من خلال سياسة سعر الصرف) الذى تمارسه الصين وتفرضه على العالم يشكل حماية نقدية هجومية بوجه خاص ومدمرة. وعندما تحتفظ الصين بسعر صرف لليوان عند مستوى يقل الضعف عن سعره الحقيقى فإن ذلك يتشابه فى تأثيره كما لو أننا قمنا بتقديم دعم للصادرات يعادل ٥٠٪ من قيمة السلع المصدرة أو لو أننا قمنا بفرض ضريبة جمركية على السلع المستورده بنسبة ١٠٠٪ من قيمتها. ومما لا شك فيه أن الحكومة الصينية تتبع وسائل غش وتسعى لإخفاء الحقيقة. فهى تمارس عن عمد حمائية نقدية سافرة تعادل تماما حمائية جمركية صارمة الشدة. ومع ذلك فإنه من المهم الإشارة إلى أن تلك الحمائية ليست محل عقاب من قبل منظمة التجارة العالمية، حيث تلك المنظمة لا تعاقب الحمائية النقدية ومن هنا يظهر لنا العيب الجوهرى فى طريقة عمل تلك المنظمة.

مع العلم كذلك أنها لا تملك الحق ولا السلطة فى إرغام الصين على ترك ممارساتها الحالية على سعر صرف اليوان. وهنا نتساءل ما الذى يجب أن تفعله إذن البلدان الغربية إذا أرادت أن تتجنب استمرار هذه العملية المفزعة التى لا تتوانى فى زعزعة اقتصادياتها وكذلك مجتمعاتها؟ لا شك أن مواجهة الحماية النقدية للصين يتعين الرد عليه من خلال حماية جمركية دفاعية[٥] من جانب البلدان الغربية.

(ب) منظمة التجارة العالمية أصبحت حارسا فى خدمة الصين

إن المشكلة الكبرى تكمن فى منظمة التجارة العالمية التى من المفترض أن دورها الأساسى هو محاربة الحماية الجمركية سواء كانت فى صورة ضرائب جمركية أو دعم للصادرات. وهذه المنظمة هى بمثابة الشرطى الدولى الأكثر قوة وفعالية فى مواجهة الحماية الجمركية ولكن فقط الحماية الجمركية فالمنظمة لا تعرف معنى الحماية النقدية. وحتى مع اعتراف السيد لامس المدير الحالى للمنظمة فإن سعر اليوان يجب أن يقع عند ٣,٤٠ بدلا من ٦,٨٠ للدولار الواحد فإنه لا يستطيع مع ذلك أن يجادل أو يعاقب الصين، وفى الوقت نفسه لا يمكنه أن يكون متسامحا مع البلدان التى تحمى نفسها من الصين. لماذا؟ يفسر ذلك فى أن التوكيل الوحيد الذى تملكه تلك المنظمة منذ إنشائها من قبل الأعضاء هو فقط الاعتراض على الحمائية الجمركية. وحتى عام ١٩٧٣ كان هناك شرطى وحارس دولى آخر هو صندوق النقد الدولى الذى تم إنشاؤه بموازاة مع منظمة التجارة العالمية لمعاقبة الحمائية النقدية. ولكن تحت ضغط الولايات المتحدة هجرت البلدان المتقدمة نظام سعر الصرف الثابت دون أن تحرمه ليحل محله نظام أسعار الصرف المعومة. لذلك فهى قد قامت بالحجر على وظيفة الصندوق كشرطى ضد الحماية النقدية. وبعد ذلك بنحو ثلاثين عاما أقامت الصين استراتيجيتها نحو الهيمنة على العالم من خلال الطريق النقدى حيث التزمت بسعر الصرف الثابت والذى لا يتسبب لها فى أية عقوبات لأنه لم يتم تحريمه دوليا. واستطاعت أن تحدد سعر صرف ثابت لليوان عند مستوى يخدم مصالحها. إذن لم يعد هناك حارس ولا شرطى دولى يمنع الصين من ممارسة الحماية النقدية. وفى نهاية المطاف، فإن منظمة التجارة العالمية بصفتها شرطيا متواضعا تستطيع أن تعاقب وبدون تردد الدول التى تسعى لحماية اقتصادياتها من خلال اتباع تدابير حمائية ضد الحماية النقدية التى تمارسها الصين. وإذا حدث واعترضت تلك الدول مع إبداء حسن نيتها فإن المنظمة تجيب عليها إجابة مختصرة وهى: الحمائية النقدية لا نعرفها ! بهذا الشكل لا نستطيع إلا أن نجزم بأن منظمة التجارة العالمية الحالية ما هى إلا حارس وشرطى يخدم مصالح الصين.

(جـ) امتلاك الصين للوسائل الدبلوماسية من أجل عرقلة إصلاح منظمة التجارة العالمية

بالوصول إلى هذا الوضع يظهر علينا هؤلاء ممن يتظاهر بالسلمية والإصلاح والمبشرين بالجنة ليقترحوا علينا الطريق الدبلوماسى الطويل من أجل إصلاح منظمة التجارة العالمية. ولكن لماذا لا نقترح على الدول الأعضاء فى المنظمة إجراء إصلاحات عميقة بحيث تعاقب المنظمة كلا من الحمائية النقدية والحمائية الجمركية؟ ربما يبدو هذا هو الطريق المضمون لكنه طريق غير قابل للتطبيق. فالصين يمكنها توظيف كل ما تملك من أنواع العراقيل ومضادات الحرائق من أجل ألا يؤدى هذا الإصلاح إلى أية نتيجة. وستقوم الصين بوضع شبكتها المكونة من حلفائها والبلدان التابعة لها فى حالة تأهب بحيث إنه وقت التصويت على هذا الاقتراح لا يمكن الوصول إلى الأغلبية اللازمة التى يشترطها قانون المنظمة من أجل وضع هذا الاقتراح فى موضع التنفيذ.

إن البلدان الغربية تهدر بلا شك طاقاتها وجهودها الدبلوماسية وتضيع وقتًا ثمنيا فى حال استمرارها فى هذا الطريق. وعلينا أن نتذكر أنه فى ربيع ٢٠٠٤ أصر الكونجرس الأمريكى على أن تقوم الصين بإعادة تقييم اليوان وقد مضى الأن نحو ثمان سنوات ولم يحدث شىء. مع ذلك تجدر الإشارة إلى أنه عندما أحست الصين بجدية الكونجرس الأمريكى فى تهديداته لها قد قامت بتقديم بعض التنازلات فى منتصف ٢٠٠٥ حتى منتصف ٢٠٠٨ حيث هبط سعر اليوان من ٨,٨٠ للدولار إلى ٦,٨٠ يوان للدولار. مع أن ذلك لم يكن كافيا إذا علمنا أن الهبوط فى قيمة الدولار كان ينبغى أن تصل إلى ٣,٤٠ يوان للدولار، لقد نجح الكونجرس مرة واحدة لكنه لم ينجح مرة ثانية لأن الصين تعلم جيدا أن قرارا أحادى الجانب من قبل الولايات المتحدة ضدها باستخدام الحماية الجمركية سيقع تحت طائلة عقاب منظمة التجارة العالمية.

وعندما ننظر إلى محصلة السنوات الست الماضية من المبادرات الدبلوماسية وبوجه خاص – من خلال التهديد باستخدام العقوبات الجمركية–نجد أنها لم تفض إلى شىء فى نهاية المطاف. حيث إنه لم يتم إعادة تقييم اليوان إلا بنسبة ٢١٪ خلال ست سنوات ويعتبر ذلك ضئيلا إذا علمنا أن قيمة اليوان اليوم مساوية لنصف ما تجب أن تكون عليه قيمته الحقيقية بنحو ٥٠٪ .

(٥) ضرورة إنشاء منظمة عالمية جديده للتجارة الدولية

فى ظل هذا الوضع الخطير الذى تمر به الدول الغربية فإنه لا يمكن لهذه الدول أن تسمح لنفسها بضياع سنوات أخرى إضافية فى مشروع إصلاح منظمة التجارة العالمية نظرا لأن الطريق المهيئ لذلك يظل بعيدا عن أن يكون مضمون النتائج. إن هناك إذن ضرورة ملحة للغاية للخروج من هذه المعضلة.(٦) والمخرج الوحيد والمعقول هو أن تقوم الدول المتقدمة بعد عقد تشاورات فيما بينها بتكوين منظمة عالمية جديدة للتجارة والتى ستصبح نسخة من المنظمة الحالية ولكن مع إدخال تعديلين جوهريين على القانون المؤسس لها :- أولا: أن الدول الأعضاء فى هذه المنظمة الجديدة لا بد وأن تكون عملاتها الوطنية قابلة للتحويل، أما التعديل الثانى فهو يتعلق بضرورة قبول كل الدول الأعضاء فى هذه المنظمة فرض عقوبات صارمة تصل للفصل النهائى منها فى حالة قيام دولة عضو بممارسة الحمائية النقدية بصورة متكررة. وفى مواجهة هذه المنظمة العالمية الجديدة فإن الحزب الشيوعى الصينى لن يكون أمامه سوى أن يقبلوا بهذه الشروط وينضموا إليها أو العكس.

- ففى حالة ما قبلت الصين الانضمام لهذه المنظمة الجديدة فإنه سيتعين عليها بادئ ذى بدء إعادة تقييم عملتها بنسبه ١٠٠٪ (أى رفع قيمة اليوان بنسبه ١٠٠٪). كما يتعين عليها كذلك التخلى عن نظام الرقابة على الصرف وعدم قابلية التحويل المرتبط به بالإضافة إلى وضع حد للتدخل فى سوق الصرف الأجنبى. وبذلك تنتهى الميزة التى تتمتع بها العملة الصينية وستفقد فى نهاية الأمر تنافسيتها النقدية المبالغ فيها ولن تستطيع أن تستحوذ بسهولة على جزء جديد من السوق العالمية. كذلك ستصبح الصين فى وضع منافس "طبيعى" كما هو الحال بالنسبة للبلدان الأخرى كالهند، والبرازيل، وتركيا على سبيل المثال.

- أما فى حالة عدم قبول الصين الانضمام لهذه المنظمة الجديدة وأصرت على الاحتفاظ بعضويتها فى المنظمة الحالية فإنها ستحاول إقناع الدول الحلفاء وبعض الدول الناشئة بالبقاء والاستمرار معها فى تلك المنظمة. وفى مثل الحالة ستقوم البلدان

المتقدمة الأعضاء فى المنظمة الجديدة بفرض ضرائب صارمة على المنتجات المصنعة فى الصين وكذلك منتجات البلدان الناشئة التى حذت حذو الصين. وهنا ستراهن الدول المتقدمة على أنه سيكون غير الممكن أن تواجه البلدان التابعة للصين تلك المنظومة الجديدة. وعلى ذلك يمكن لبعض الدول الناشئة مثل الهند، والبرازيل، وكوريا الجنوبية أو تركيا أن يتركوا المنظمة الحالية للانضمام للمنظمة الجديدة. وذلك بدافع الميزة التى سيحصلون عليها من تلك المنظمة وهى إمكانية منافسة الصين التى تسعى لاحتكارهم وفرض هيمنتها على مواردهم الطبيعية ومنتجاتهم النهائية.

وهذا الاقتراح يعتبر فعالا لما يتميز به من ثلاث ميزات رئيسية:-

الميزة الأولى: أن هذا الاقتراح يرفض أن تظل الحوكمة العالمية منحصرة فى مبدأ حرية التبادل. ونسارع بالقول إن التبادل الحر سيكون هو القاعدة المثالية لكل الدول المشاركه أيا كانت المعطيات الراهنة. ولكن عندما تقوم دولة كالصين بكسر قواعد لعبة التبادل الحر من خلال تدخلاتها وممارستها للحمائية النقدية وتمنع باسم حرية التبادل الآخرين من اتخاذ تدابير حمائية جمركية ضد ممارساتها فإن قواعد اللعب لن تكون مقبولة فى ظل الوضع الجديد. ولا نعتقد أن هناك من يعترض على هذا التحليل.(٧) وطبقا لهذا الاقتراح يمكننا أن نرى أخيرا تنافسية افتقدناها منذ وقت طويل، وسيمكننا أن نرى مرة أخرى روح المنظم فى إدارة شركاتنا فى البلدان الغربية. مما يعد حافزا جديدا من أجل إقامة مشروعات صناعية ذات العائد الحقيقى وليس تلك التى تحيا على الدعم والمساعدة. يمكننا أن نرى الشركات الكبرى والصغيرة تنمو داخل البلدان المتقدمة بدون أن تكون مضطرة لنقل وحداتها أو عناصرها البشرية إلى الخارج. يمكننا أن نعود مرة أخرى لقدرتنا على خلق العمالة الصناعية والخبرة داخل الدول المتقدمة. وكل ذلك بلا شك سيعيد وبشكل دائم الثقة للأفراد وسيعمل على تحفيز الشركات.

الميزة الثانية: لهذا الاقتراح أنه سيكون الوحيد القابل للتطبيق. على الرغم من أنه سيتطلب مزيدا من الإصرار والتماسك من جانب القاده الغربيين. لكن نكرر القول بأن الاستسلام وقبول الوضع الحالى على ما هو عليه للعملة الصينية سيؤدى بهم إلى كارثة

قبل حلول عام ٢٠٢٠ . فالتضرع إلى الصين لن يفيد فى شىء على الإطلاق ولن يفيد أبداً. أما بالنسبة لإصلاح منظمة التجارة العالمية فإنه بلا شك سيتم تعطيله بسهولة من جانب الصين لذلك لا ينبغى التفكير فيه.

الميزة الثالثة: وهى أن هذا الإصلاح سيقوم بعزل الصين، حيث إن إطار التبادل الحر سيكون محصورا فقط على الدول التى تحترم قواعد اللعبة العادلة فى مجال الصرف. وسنلحظ أن هناك دولا كالهند، وإندونسيا، والمكسيك، والبرازيل أو تركيا ستكون أكثر حساسية فى هذا الصدد. فهذه البلدان سيكون لديها الاختيار إما الانضمام للمنظمة الجديدة أو الاستمرار فى المنظمة الحالية والعيش مع الصين التى ستستمر فى غلق أسواقها الخارجية ونهب أسواقها الداخلية. ونعتقد أن التفكير الصائب يحتم عليهم تفضيل الاختيار الأول.

وعند هذا المستوى من التحليل نعتقد أن القارئ الفطن الواعى يمكنه أن يشاطرنا تلك التحليلات التى قمنا بعرضها خلال هذا الكتاب. إن الصين تمثل خطرا مزدوجا: فمن ناحية يوجد لديها توجه لا شك فيه نحو الهيمنة على العالم كما أنها من ناحية أخرى تمتلك نظاما شموليا وليس لديها على الإطلاق استعداد للتخلى عنه. كما أن سعر صرف عملتها لم يتوقف منذ أكثر من خمسة عشر عاما عن إحراز نقاط مهمة فى كل المجالات، تارة ضد البلدان المتقدمة وتارة أخرى ضد البلدان الناشئة. لقد دام كل ذلك وقتا طويلا. والقضية الآن هى كيف يمكن الحفاظ على الاستقرار الاقتصادى، والاجتماعى، والسياسى للدول المتقدمة وكذلك لباقى دول العالم والذى يعتبر من الآن فصاعدا مهددا من قبل الصين. إن القضية اليوم هى مسألة حياة أو موت للديمقراطية على هذه الأرض. وإذا قام القادة الغربيون وحلفاؤهم بتفضيل الانغلاق على أنفسهم لعدة سنوات أخرى بسبب ضعفهم، وإذا استمر الحال على ما هو عليه بالنسبة للعملة الصينية، فيتعين عليهم إذن أن يتحملوا المسئولية الكاملة الضخمة أمام شعوبهم وأن يتحملوا مسئوليتهم عن قيادة شعوبهم نحو الهلاك على حد قول إلياس موريس بل ونضيف إلى ذلك أن تلك الأزمة ستقود شعوبهم إلى العبودية.

هوامش الفصل العاشر

(١) لقد فهم كينيز فى أواخر أيام حياته أن التجارة الخارجية تلعب دورا محددا للنمو الاقتصادى وأن الاختلالات فى التجارة العالمية هى الآفة الأساسية فى العلاقات الدولية والغريب أن كينز بهذا الاعتقاد الذى جاء متأخرا. يختلف عما يعتقده معظم من تبنوا أفكاره الاقتصادية.

(٢) نجد أنه فى عام ١٩٩٤ صدرت وثيقة داخلية للحزب الشيوعى الصينى تشير ولأول مرة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية تمثل العدو الرئيسى للصين. ومع ذلك فإن سياسة الإغراق النقدى التى اتبعتها الصين تعود إلى عام ١٩٨٩، حيث تبنت الصين منذ ذلك العام وحتى بداية ١٩٩٤ سلسلة من التخفيضات لعملتها نتج عنها أن قيمة اليوان أصبحت أقل بكثير من قيمته الحقيقية.

(٣) الجدير بالذكر أنه منذ يوليو ٢٠١٠ ارتفعت قيمة اليوان بطريقة ذاتية حيث بلغ فى نهاية نوفمبر ٢٠١٠ نحو ٦,٦٣ مقابل الدولار الواحد.

(٤) إن الأيرو بمقدار ٣,٤٠ يوان يعكس ضمنيا حساب القوة الشرائية المتكافئة التى تطبقها المنظمات الدولية الكبرى؛ ولا شك أن الخبرة وحدها هى التى يمكن أن تسمح بالوصول إلى المساواة التى تكفل التوازن فى التبادل التجارى. والأمر هنا يتعلق بتقديم القيمة الاسمية .

(٥) إن كلمه "حمائية" لها وقع سيئ: حيث إن هؤلاء الذين ينادون بها ينظر إليهم عادة باعتبارهم أشخاصًا متأخرين ينتمون إلى عالم قديم قد ولى زمنه ويتجهون إلى الطريق العكس، ونود الإشارة هنا إلى أن كلمة حمائية تأتى من الحماية، لذلك فإن الحمائية الحقيقية هى فى الواقع أداة للدفاع عن المصلحة وليست بأى حال من الأحوال تعنى الهجوم على الآخرين. إن العالم يواجه اليوم حمائية ليست بهدف الدفاع لكنها بالأحرى بهدف الهجوم: وهذا ما تقوم به الصين من خلال ممارستها للإغراق النقدى. ويمكننا أن

تلفت نظر هؤلاء الاقتصاديين الذين يخشون "العودة إلى الحمائية". إلى أنهم لا يخطر على بالهم أن العالم لن يتعرض لأية خطر فى حالة العودة إلى الحمائية لأنه أى هذا العالم يختنق اليوم نتيجة الحمائية التى تمارسها الصين فى شكلها "النقدى العدوانى".

(٦) إن القارئ غير الحذر يمكن أن يعترض هنا ويقول إنها ليست الحالة الألمانية أو اليابانية. ويمكننا الرد عليه من خلال الإجابتين التاليتين:

- إن ألمانيا التى لديها نمو ضعيف تمثل جزءا من منطقه الأيرو التى هى فى مجملها تعانى من عجز تجارى.

- إنه إذا كانت اليابان لديها فائض تجاري هش إلا أن نموها الاقتصادى لا يزال ضعيفا، وهى من مصلحتها أن تحقق البلدان الغربية معدلات نمو اقتصادى جيدة مما سينعكس على التجارة الخارجية لليابان بالإيجاب.

(٧) هناك خلط يقع فيه الكثير من المعلقين حول معنى المثالية أو الأفضلية، وذلك فى علاقتها بمسألة التبادل الحر، لذلك يرجى الرجوع إلى المصدر التالى:

- Maurice AlliasdausSonLivre de 1999, La mondialisation, La destruction des emploiset de la Croissance, L'évidenceemprique.

المؤلفان فى سطور :

أنطوان برونيه Antoine BRUNET

اقتصادى فرنسى وعضو فى مركز دراسات الاقتصاد الكلى والتمويل الدولى (CEMAFI International). حائز على جائزة أفضل الاقتصاديين فى السوق الباريسية (٢٠٠٣ – ٢٠٠٦). يدير حاليا مؤسسة (A B للأسواق).

جون – بول جيشار Jean - Paul GUICHARD

اقتصادى فرنسى وعضو مركز دراسات الاقتصاد الكلى والتمويل الدولى (CEMAFI International). أستاذ الاقتصاد – جامعة نيس، يشغل كذلك منصب أستاذ محاضر فى برنامج چون مونيه للاتحاد الأوروبى. يقع فى دائرة اهتماماته العلاقات الدولية والتاريخ والتحليل الاقتصادى.

المترجم فى سطور :

د. عادل عبد العزيز أحمد

تخرج فى قسم الاقتصاد بكلية التجارة - جامعة الأزهر، والتى عمل فيها معيدا ثم مدرسا مساعدا حتى عام ١٩٩٣، واصل دراساته العليا فى جامعة باريس فى التجارة الدولية حتى عام ١٩٩٥، حصل على درجة الدكتوراه بتقدير امتياز من مركز دراسات الاقتصاد الكلى والتمويل الدولى (CEMAFI) - جامعة نيس بجنوب فرنسا عام ٢٠٠٠. يعمل حاليا مستشارا اقتصاديا فى مكتب بيتكوم باريس ورئيسا للجمعية الأورومتوسطية للتنمية المستدامة فى مصر ومقرها باريس. البريد الإلكترونى mehany@voila.fr. له العديد من الأبحاث والمؤلفات باللغتين الفرنسية والعربية.

التصحيح اللغوى: محمد حمدي

الإشراف الفنى: حسن كـــامــل